

حُسْنُ الصِّيَاغَةِ شَيْخُ دُرِّ الْبَلَاغَةِ

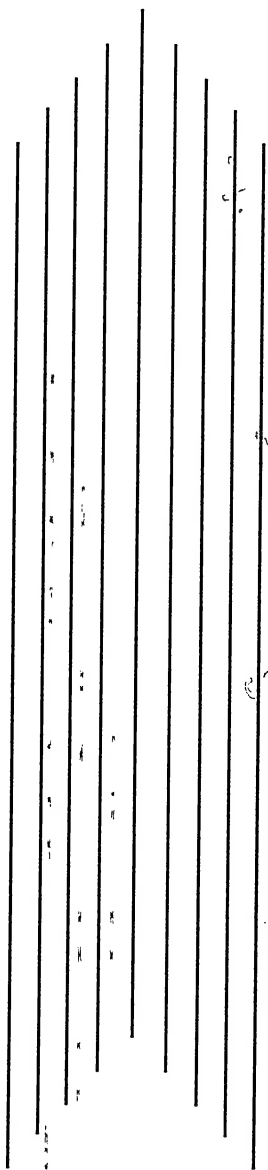
لِلْعَلَامَةِ الشَّيْخِ

مُحَمَّدٍ نَاسِيٍّ الْفَادَانِي

مُفَقِّهٍ وَعَالِمٍ عَلَيْهِ

أَبُو يُوسُفَ طَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ





حُسْنُ الصِّيَاغَةِ
شَيْخُ دُرِّ الْبَلَاغَةِ

حقوق الطبع محفوظة

الترقيم الدولي

٩-١٥٤-٤٨٠-٩٧٧-٩٧٨

رقم الإيداع: ٢٠٢٢/١٧٦٢

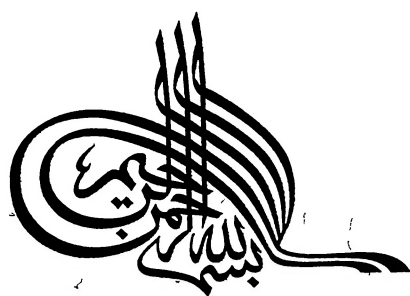
الطبعة الأولى

التاريخ: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

حُسْنُ الصِّيَاغَةِ شَيْخُ دُرِّ الْبَلَاغَةِ

لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ
مُحَمَّدٍ نَاسِيٍّ الْفَادَانِي

صَفَّاهُ وَعَلَّاهُ عَلَيْهِ
أَبُو يُوسُفَ طَاهُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ



مَقَالَةُ التَّحْقِيقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله سيد النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن القرآن الكريم حين نزل، نزل على قوم عُرفوا بالفصاحة والبلاغة، واشتهروا بها حتى ذلت لهم نواصي البيان، ودانت لهم أساليب الكلام فكانت ميدانهم الذي فيه يتبارون، فلما نزل القرآن عليهم بهر عقولهم بسلطان بيانه وتحداهم بأن يأتوا بشيء من مثله فعجزت عنه خطباؤهم في عنفوانها، وشعراؤهم في إبانها، وطاش معه سجع كهانهم، كل هذا وهم ملوك الفصاحة وأساطين البيان، حتى أقروا له بسبق لا يرام.

ومن ذلك ما روي أن الوليد بن المغيرة لما قرأ عليه النبي ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ الآية [النحل: ٩٠] قال: يا ابن أخي أعد، فأعاد، فقال: «والله إن له ليحلاوة وإن عليه لطلاوة وإن أسفله لمغدق وإن أعلاه لمثمر وما هو بقول بشر».

ومن ذلك أيضا سجد المشركين مع المؤمنين حين قرأ ﷺ عليهم سورة النجم ليس إيماناً به من المشركين ولكن خضوعاً لشأنه وتطامناً لسلطانه.

ولما كان إعجاز القرآن في المقام الأول إعجازاً بلاغياً كان له أكبر الأثر في نشوء علم البلاغة وتطورها ووضع قواعده وأسسها لتساعد في إظهار جوانب إعجازه فعكف عليه العلماء والمتخصصون في علوم اللغة وجعلوه منطلقاً للدرس البلاغي ومثالاً يحتذى يدور الباحث في فلكه فيترقى معه في سلم البلاغة والبيان إلى درجات الكمال البشري.

وضع نظريتي علم المعاني وعلم البيان، بصورة منظمة محددة المعالم، صاغ الأول في كتاب سماه «دلائل الإعجاز»، والثاني في كتاب سماه «أسرار البلاغة»، فجاء بحثه فيهما بحثاً علمياً وافياً، ثم جاء بعده أبو يعقوب السكاكي بنحو قرن من الزمان في كتابه «مفتاح العلوم»، الذي يعدُّ بمثابة صياغة نهائية لهذا العلم الذي تبلورت فيه مباحثه، وتجلت فيه مسأله وحُددت فيه مصطلحاته، وقد عبر عن ذلك الدكتور شوقي ضيف بقوله: «استطاع - أي: السكاكي - أن ينفذ من خلال كتابات البلاغيين قبله إلى عمل ملخص دقيق، لما نثره أصحابها من آراء، وما استطاع أن يضيفه إليها من أفكار، وصاغ ذلك كله صيغة مضبوطة محكمة، استعان فيها بقدرته المنطقية في التعليل والتسبيب، وفي التجريد والتجديد والتعريف والتقسيم والتفريع والتشعيب». اهـ

ومع تلك المكانة التي نالها السكاكي بكتابه، إلا أنه عيب عليه صبغ المباحث البلاغية بالصيغة المنطقية الفلسفية ممّا غدّه كثير من مؤرخي البلاغة ودارسيها إفساداً لعلم البلاغة، وتحجيراً له، وقتلاً للجانب الجمالي والدُّوق، وتقليصاً للدور الإبداعي، حتى وُصفت البلاغة في مرحلتها الأخيرة بالجفاف والجمود والتحجر والتعقيد.

وهكذا أصبح الدرس البلاغي في رأي كثير من الباحثين والدارسين يتسم بقدر كبير من التعقيد، يحول دون الوصول إلى الثمرة المرجوة منه، وينفر كثيراً من الطلبة من الإقدام عليه، فضلاً عن الخوض فيه، يشاركه في ذلك علما النحو والصرف، الأمر الذي حدا بكثير من العلماء إبان عصر النهضة إلى الدعوة إلى تيسير تلك العلوم الثلاثة وراجت دعوتهم وبُذلت في سبيل ذلك جهود مشكورة من أبرزها ما قام به الأستاذان الكبيران: علي الجارم، ومصطفى أمين في كتابهما «البلاغة الواضحة» على إيجازه وكذلك ما قام به السيد أحمد الهاشمي في كتابه «جواهر البلاغة» حاول فيه الاستيعاب لأهم أبواب البلاغة بعبارة واضحة موجزة وإكثار من الشواهد.

ولعل من أهم ما أُلّف في تلك الحقبة المباركة في هذا المضممار كتاب «دروس البلاغة»، وهو كتاب مختصر في علوم البلاغة بعبارة سهلة موجزة، أُلّف أربعة من

أفاضل الأدباء في مصر، وهم: حَفْنِي ناصيف، ومُحَمَّد دياب بك، وسُلْطَان مُحَمَّد، ومصطفى طيَّوم.

وهذا الكتاب الأخير هو أصْلُ كتابنا هذا، الذي تقدّم له حيث شرّحه الشيخ العلامة مُحَمَّد ياسين. القاداني رَحِمَهُ اللهُ شَرْحاً شَهْلاً ميسوراً، ليس بالطويل الممل، ولا القصير المخل، أبان فيه مُهِمَّاته وأوضّح فيه مُشْكَلاته، وسَمَّاهُ: «حُسْنُ الصِّيَاغَةِ شرح دروس البلاغة» فكانَ اسماً على مسمى.

وإتماماً لقائده قَمْنَا بِضَبْطِ كَلِمَاتِهِ ضَبْطاً شَبْهَ تَامٍ، مع وضع تعلّقات يُسِيرَةُ تَشْرِيحِ غَرِيْبِهِ وتكشّف غامِضِهِ.

والله أسأل أن يقبل قليل عملنا بحزيل فضله،

هو حسينا ونعم الوكيل.

وكتبها
أبو يوسف

طه بن محمد بن عبد الكريم

طه بن محمد بن عبد الكريم

ترجمة الشارح

اسمه: علم الدين، أبو الفيض، محمد ياسين بن محمد عيسى أودي الفاداني الأندونيسي أصلاً والمكي مولداً ونشأة ووفاة، الشافعي مذهباً.

ولادته: ولد الشيخ رحمه الله بمكة المكرمة عام ١٣٣٥ هـ.

نشأته العلمية: نشأ رحمه الله في كنف والديه فقرأ القرآن الكريم وحفظ الكثير من المتون وبدايات العلوم على يد والده الشيخ المعمر محمد عيسى وعمه محمود، ثم التحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها عام ١٣٥٣ هـ ثم دار العلوم الدينية بجانب غشيانه لمجالس علماء الحرم فأفاد منهم وتخرج بهم.

شيوخه: كان الشيخ رحمه الله مجتهداً يكثر التطواف بين مجالس العلماء حتى كثرت مشايخه وجاوزوا السبعمئة شيخ في شتى الفنون والعلوم.

ومن أبرزهم: والده الشيخ محمد عيسى وعمه الشيخ محمود بن أودق، والشيخ محمد أنور شاه والشيخ محمد بخيت المطيعي والسيد أحمد الغماري والشيخ حسن المشاط والشيخ محمد حسنين مخلوف والشيخ خليفة بن حمد النبھاني وغيرهم كثير رحمهم الله الجميع.

وظائفه العلمية وإسهاماته: عمل مدرساً بالمسجد الحرام، ومدرساً بدار العلوم الدينية من ١٣٥٦ هـ إلى ١٣٥٩ هـ ثم وكيلاً بها من عام ١٣٥٩ هـ إلى ١٤٠٦ هـ ثم مديراً لها من عام ١٤٠٦ هـ إلى وفاته.

كما أسس مدرسة البنات الابتدائية الأهلية عام ١٣٦٣ هـ وأشرف عليها وكذلك أسس معهد المعلمات الأهلية عام ١٣٧٦ للمخرجات وأشرف عليه.

مؤلفاته: كثيرة في شتى الفنون والعلوم وهي تربو على المائة.

منها: «حسن الصياغة شرح كتاب دروس البلاغة»، و«إتحاف الخلان شرح تحفة الإخوان في علم البيان»، و«بلغة المشتاق في علم الاشتقاق»، و«حاشيته على

القواعد الكبرى» للعز بن عبد السلام، و«فتح العلوم شرح بلوغ المرام»، و«رسالة في المنطق»، و«حاشيته على التلطف شرح التعرف في أصول الفقه»، و«الدر الفريد في درر الأسانيد»، وغيرها كثير.

وفاته: توفي رحمه الله ليلة الجمعة الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٤١٠ وصلي عليه عقب صلاة الجمعة ودفن بمقابر المعلاة بحوطة السادة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين على نعمة الإيجاد والإنشاء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أَوْحِدِ الْفَصَحَاءِ وَالْبُلَغَاءِ، وعلى آله وأصحابه الذين هم لحقيقة كلامه ومجازه كَفَلَاءُ.

أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ عَهِدْتُ مَدْرَسَةُ دَارِ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ سَنَةَ ١٣٥٨ إِلَيَّ تَدْرِيسَ كِتَابِ دُرُوسِ الْبَلَاغَةِ لِأَبْنَاءِ السَّنَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْقِسْمِ الْإِنْتِدَائِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ مِنِّي إِلَّا أَنْ بَاشَرْتُ تَدْرِيسَهُ، فَكَتَبْتُ تَقْسِيْدَاتٍ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ تَلْخِيصَهَا، فَجَعَلْتُهُ مَرْجَا لِيَكُونَ كَالشَّرْحِ لَهُ، وَسَمَّيْتُهُ «حُسْنَ الصِّيَاغَةِ»، وَأَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ مَنْ ابْتَدَأَ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنَعَمَ الْوَكِيلُ، وَهَذَا أَوَّلُ الشَّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي فَنِّ الْمَعَانِي: أَنَّ مُقْتَضَى الْحَالِ تَقْدِيرُ الْمُتَعَلِّقِ مُتَأَخِّرًا؛ لِإِفَادَةِ الْإِهْتِمَامِ بِاسْمِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ اسْتِعَانَةٍ بِاللَّهِ، وَلِإِفَادَةِ الْقَصْرِ، وَأَيْضًا مُقْتَضَى الْحَالِ قَطْعُ «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ ثَنَاءٍ، لَكِنَّ الْوَاردَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْإِتْبَاعُ^(١)، فَيَكُونُ مُحَالِفًا لِمُقْتَضَى الْحَالِ؛ لِمَا فِي الْإِتْبَاعِ مِنَ الْجَرِيِّ عَلَى الْأَصْلِ؛ إِذِ الْأَصْلُ عَدَمُ الْقَطْعِ.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي فَنِّ الْبَيَانِ: أَنَّ الْبَاءَ حَقِيقَةً فِي الْإِلْصَاقِ، وَهِيَ هُنَا لِلِاسْتِعَانَةِ اسْتِعَارَةً تَبْعِيَّةً، تَقْرِيْرُهَا أَنْ يُقَالَ: شَبَّ الْارْتِبَاطُ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِعَانَةِ بِالْارْتِبَاطِ عَلَى وَجْهِ الْإِلْصَاقِ بِجَمَاعٍ مُطْلَقِ الْارْتِبَاطِ فِي كُلِّ، فَسَرَى التَّشْبِيهُ لِلْجُزْئِيَّاتِ، فَاسْتُعِيرَتِ الْبَاءُ الْمَوْضُوعَةُ لِلِإِلْصَاقِ الْجُزْئِيِّ لِلِاسْتِعَانَةِ الْجُزْئِيَّةِ عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِعَارَةِ التَّبْعِيَّةِ.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي فَنِّ الْبَدِيعِ: التَّوْرِيَّةُ وَالْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ.

فَالْأَوَّلُ: حَيْثُ أُطْلِقَتِ الرَّحْمَةُ وَأُرِيدَ بِهَا التَّفَضُّلُ وَالْإِحْسَانُ الَّذِي هُوَ مَعْنَى بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ

(١) أَنْ يَكُونَ لَفْظًا «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» تَابِعِينَ لَلْفِظِ الْجَلَالَةِ عَلَى سَبِيلِ النِّعْتِ وَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ بِأَنْ يَكُونَا مَرْفُوعَيْنِ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ «هُوَ».

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَصَرَتْ عِبَارَةُ الْبُلْغَاءِ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِمَعَانِي آيَاتِهِ، وَعَجَزَتْ أَلْسُنُ
الْفَصَحَاءِ عَنِ بَيَانِ بَدَائِعِ مَصْنُوعَاتِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ مَلَكَ طَرْفِي الْبَلَاغَةِ
إِطْنَابًا وَإِيجَازًا. وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْفَاتِحِينَ يَهْدِيهِمْ إِلَى الْحَقِيقَةِ مَجَازًا.

وَبَعْدُ: فَهَذَا كِتَابٌ فِي فُنُونِ الْبَلَاغَةِ الثَّلَاثَةِ،

مَجَازِيٌّ اعْتِمَادًا عَلَى قُرْبِنَةِ خَفِيَّةٍ، وَهِيَ اسْتِحَالَةُ الْمَعْنَى الْقَرِيبِ الَّذِي هُوَ الرَّقَّةُ، وَالثَّانِي هُوَ
سَوْقُ الْمَعْنَى بِدَلِيلِهِ حَيْثُ إِنَّهَا فِي قُوَّةِ قَوْلِنَا: لَا أَبْتَدِئُ إِلَّا بِاسْمِ اللَّهِ لِأَنَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ.

(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَصَرَتْ) - يَفْتَحُ الصَّادِ الْمُهِمَلَةَ - أَي: عَجَزَتْ وَنَقَصَتْ (عِبَارَةُ
الْبُلْغَاءِ) - جَمَعَ بَلِيغٍ - وَهُوَ الْفَضِيحُ طَلَّقَ اللِّسَانَ (عَنِ الْإِحَاطَةِ) إِفَادَةً (بِمَعَانِي آيَاتِهِ) أَي:
الْقُرْآنِ، أَي: عَنِ إِفَادَةِ جَمِيعِ مَعَانِيهِ الظَّاهِرَةِ وَمَكْنُونَاتِهِ الْخَفِيَّةِ.

(وَعَجَزَتْ) أَي: ضَعُفَتْ (أَلْسُنُ الْفَصَحَاءِ عَنِ بَيَانِ بَدَائِعِ مَصْنُوعَاتِهِ) أَي: مَخْلُوقَاتِهِ،
أَي: عَنِ الْإِيتْيَانِ بِكَلَامٍ فَصِيحٍ مُعَرِّبٍ عَنْ ذَلِكَ.

(وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ مَلَكَ طَرْفِي الْبَلَاغَةِ إِطْنَابًا وَإِيجَازًا) وَهُوَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ،
وَقَدْ قَالَ: «أَنَا أَعْرَبُكُمْ، أَنَا مِنْ قُرَيْشٍ، وَلِسَانِي لِسَانُ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ».

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: هَذَا اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ كَأَنَّ اللَّهَ عَزَّتْ قُدْرَتُهُ مَخْضُهُ، وَالْقَمَى زُبْدَتُهُ عَلَى
لِسَانِ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا مِنْ خُطْبٍ يُقَاوِمُهُ إِلَّا نَكَصَ مُتَفَكِّكُ الرَّجُلِ، وَمَا مِنْ مُصْقَعٍ ^(١)
يُنَازِلُهُ إِلَّا رَجَعَ فَارِغَ السَّجْلِ ^(٢)، انْتَهَى.

(وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْفَاتِحِينَ بِ) سَبَبِ (يَهْدِيهِمْ) أَي: دَلَّالَتِهِمْ (إِلَى) الطَّرِيقِ
الْمَوْصِلِ لـ (الْحَقِيقَةِ) أَي: حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، وَهِيَ تَوْحِيدُهُ تَعَالَى وَعِبَادَتُهُ (مَجَازًا) أَي:
طَرِيقًا يَسْلُكُهُ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَفِي هَذَا تَلْمِيحٌ إِلَى حَدِيثِ:
«أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ بَأْيَهُمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ».

(وَبَعْدُ) أَي: وَبَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ: (فَهَذَا كِتَابٌ) فِي الْأَصْلِ
مَصْدَرٌ «كَتَبَ» إِذَا خَطَّ، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً فِي الْأَلْفَاظِ الْمَكْتُوبَةِ (فِي فُنُونِ الْبَلَاغَةِ الثَّلَاثَةِ)

(١) الْمَوْصَقُ: الْبَلِيغُ الْفَضِيحُ الْمُتَمَتِّنُ فِي طَرَائِقِ الْقَوْلِ وَمِثَالِهِ.

(٢) السَّجْلُ: الدَّلِيلُ الْعَظِيمَةُ.

سَهْلَ الْمَنَالِ، قَرِيبُ الْمَأْخَذِ، بَرِيءٌ مِنْ وَصْمَةِ التَّطْوِيلِ الْمُمِلِّ وَعَيْبِ الْاِخْتِصَارِ الْمُخِلِّ، سَلَكْنَا فِي تَأْلِيفِهِ أَسْهَلَ التَّرَاتِيبِ وَأَوْضَحَ الْأَسَالِيبِ.

وَجَمَعْنَا فِيهِ خُلَاصَةَ قَوَاعِدِ الْبَلَاغَةِ، وَأَمَهَاتِ مَسَائِلِهَا، وَتَرَكْنَا مَا لَا تَمَسُّ إِلَيْهِ حَاجَةُ التَّلَامِيذِ مِنَ الْفَوَائِدِ الزَّوَائِدِ، وَقُوفًا عِنْدَ حَدِّ الْإِلَازِمِ وَحِرْصًا عَلَى أَوْقَاتِهِمْ، أَنْ تَضِيعَ فِي حَلِّ مُعَقَّدٍ أَوْ تَلْخِيصِ مُطَوَّلٍ، أَوْ تَكْمِيلِ مُخْتَصَرٍ، فَتَمَّ بِهِ مَعَ كُتُبٍ.....

المعاني والبيان والبدیع. (سَهْلُ الْمَنَالِ) بفتح الميم مصدرٌ ميميٌّ، أي: التَّنَاولُ، وهو في الأصل مَدُّ الْيَدِ لِأَخِذِ الشَّيْءِ، وَالْمُرَادُ بِهِ لَازِمُهُ وَهُوَ الْأَخْذُ، يَعْنِي أَنَّ اخْتِيَارَ الطَّالِبِ لِمَسَائِلِ هَذِهِ الْفُنُونِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ سَهْلٌ. (قَرِيبُ الْمَأْخَذِ) مصدرٌ ميميٌّ أيضًا أي: أَخْذٌ وَفَهْمٌ الْمَقْصُودِ مِنْ هَذِهِ الْفُنُونِ عَلَى أَذْهَانِ الطَّلَبَةِ.

(بَرِيءٌ) أي: تَزَيُّةٌ وَخَالِصٌ (مِنْ وَصْمَةٍ) وَاحِدُ الْوَصْمِ اسْمٌ جَنْسٍ جَمْعِيٌّ، أي: عَيْبُ (التَّطْوِيلِ الْمُمِلِّ) أي: الْمَوْجِبُ لِلْمَلَلِ أي: السَّامَةِ وَالضَّجَرِ، (وَعَيْبِ الْاِخْتِصَارِ الْمُخِلِّ) أي: التَّارِكُ كِتَابًا ذَا خَلَلٍ يَعْنِي الْمُفْسِدَ لِلْمَقْصُودِ.

(سَلَكْنَا) أي: نَهَجْنَا (فِي تَأْلِيفِهِ أَسْهَلَ التَّرَاتِيبِ) -جَمْعُ تَرْتِيبٍ- وَهُوَ وَضْعُ كُلِّ شَيْءٍ فِي مَرْتَبَتِهِ، (وَأَوْضَحَ الْأَسَالِيبِ) جَمْعُ أُسْلُوبٍ، بِضَمِّ الْهَمْزَةِ: الطَّرِيقُ وَالْفَنُّ، أي: طُرُقُ التَّعْبِيرِ. (وَجَمَعْنَا فِيهِ خُلَاصَةَ قَوَاعِدِ الْبَلَاغَةِ) أي: قَوَاعِدُ عِلْمَيْنِ مِنْ عُلُومِهَا، وَهُمَا الْمَعَانِي وَالْبَيَانُ، وَأَمَّا الْبَدِيعُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا ذِكْرُ الْمُحَسَّنَاتِ كَاللُّغَةِ لَيْسَتْ إِلَّا ذِكْرُ الْأَلْفَاظِ، وَكَذَا عِلْمَا التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، (وَأَمَهَاتِ) أي: أَصُولُ (مَسَائِلِهَا، وَتَرَكْنَا مَا لَا تَمَسُّ) أي: لَا تُلْجَأُ (إِلَيْهِ حَاجَةُ التَّلَامِيذِ) -جَمْعُ تَلْمِيذٍ- وَهُوَ مَنْ تَعَلَّمَ مِنْكَ عِلْمًا: أي: طَلَبَةُ الْعِلْمِ (مِنْ الْفَوَائِدِ الزَّوَائِدِ) أي: عَلَى أَمَهَاتِ الْمَسَائِلِ، (وَقُوفًا عِنْدَ حَدِّ الْإِلَازِمِ) لَهُوَ لِإِنْجَازِ حَاجَتِهِمْ.

(وَحِرْصًا) أي: طَمَعًا (عَلَى أَوْقَاتِهِمْ أَنْ تَضِيعَ فِي حَلِّ) بفتح الحاءِ الْمُهْمَلَةِ، أي: فَكُّ (مُعَقَّدٍ) اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنَ التَّعْقِيدِ، وَهُوَ الْإِغْلَاقُ، أي: مُغْلَقٌ لَا يَنْفَعُهُمْ إِلَّا بِتَكْلُفٍ (أَوْ) فِي (تَلْخِيصٍ): كَلَامٌ (مُطَوَّلٍ) أي: مُشْتَمِلٌ عَلَى التَّطْوِيلِ، وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ بِهَا فَائِدَةٌ (أَوْ) فِي (تَكْمِيلٍ) كَلَامٌ (مُخْتَصَرٍ) أي: مُشْتَمِلٌ عَلَى الْاِخْتِصَارِ، وَهُوَ تَقْلِيلُ اللَّفْظِ سِوَاءَ كَثُرَتِ الْمَعَانِي أَوْ نَقَصَتْ أَوْ سَاوَتْ (فَتَمَّ) أي: كَمَّلَ (بِهِ) أي: بِهَذَا الْكِتَابِ (مَعَ كُتُبٍ

الدروس النحويّة سلّم الدراسة العربيّة، في المدارس الابتدائيّة والتجهيزيّة، والفضل في ذلك كلّهُ للأميرين الكبيرين نبلاً، والإنسانين الكاملين فضلاً؛ ناظر المعارف المتجاني عن مهاد الرّاحة في خدمة البلاد، الواقف في منفعتها على قدّم الاستعداد (صاحب العطوفة محمد زكي باشا) ووكيلها ذي الأيدي البيضاء في تقدّم المعارف نحو الصراط المستقيم، وإدارة شئونها على المحور القويم (صاحب السعادة يعقوب أرتين باشا).

فهما اللذان أشارا علينا بوضع هذا النظام المفيد، وسلوك سبيل هذا الوضع الجديد. (حفي ناصف، محمد دياب، سلطان محمد، مصطفى طوم).

الدروس النحويّة لتلاميذ المدارس الثانويّة، تأليف حضرات: حفي بك ناصف، ومحمد بك دياب، والشيخ مصطفى طوم، ومحمود أفندي عمر (سلّم الدراسة العربيّة في المدارس الابتدائيّة والتجهيزيّة) أي: الإعداديّة للارتقاء إلى المدارس الثانويّة.

(والفضل في ذلك) التأليف (كلّهُ) راجع (للأميرين الكبيرين نبلاً) - بضمّ النون - أي: نجابة وفضلاً (والإنسانين الكاملين فضلاً ناظر المعارف المتجاني) أي: المتباعد (عن مهاد) أي: فراش (الرّاحة في خدمة البلاد) المصريّة.

(الواقف في) سبيل (منفعتها على قدّم الاستعداد) أي: التّأهب (صاحب العطوفة محمد زكي باشا ووكيلها) وكيل المعارف (ذي الأيدي البيضاء) أي: أنّه حاذق (في تقدّم المعارف نحو الصراط المستقيم و) في (إدارة شئونها على المحور) بكسر الميم في الأصل: القطعة التي يدور عليها الشّيء، والمراد به هنا: الطريق (القويم صاحب السعادة يعقوب أرتين باشا)،

(فهما اللذان أشارا علينا بوضع هذا) الكتاب على (النظام المفيد و) بـ (سلوك سبيل هذا الوضع الجديد) المناسب لأبناء العصر، وزيادة سنة زابعة في مدّة الدراسة الثانويّة سنة ١٩٠٥ م. (حفي ناصف، محمد دياب، سلطان محمد، مصطفى طوم).

فهؤلاء الأربعة هم الذين اشتركوا في وضع هذا الكتاب البلاغيّ النقيس، كما أنّهم بإبدال سلطان محمد بمحمود أفندي عمر، أربعتهم هم الذين اشتركوا في وضع كتاب الدروس النحويّة لتلاميذ المدارس الثانويّة.

البلاغة مقدمة في الفصاحة والبلاغة

الفَصَاحَةُ في اللغة: تُنبئُ عن البيان والظهور، يُقال: «أَفْصَحَ الصَّيِّ في مَنْطِقِهِ»، إذا بَانَ وظَهَرَ كَلَامُهُ، وَتَقَعُ في الاصطلاح: وَصْفًا للكلمة، والكَلَام، والمُتَكَلِّم. فَفَصَاحَةُ الكلمة: سَلَامَتُهَا مِن تَنَافُرِ الحُرُوفِ، وَمُخَالَفَةِ القِيَّاسِ، والغَرَابَةِ.

(مقدمة) تُقَالُ هذه الكلمة لِمَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: معَانٍ يَتَوَقَّفُ عليها الشروعُ في العلم، وهي المبادئ العَشْرَةُ المشهورةُ جميعُها أو بعضُها، وتُسَمَّى «مقدمة علم».

والثاني: أَلْفَاظٌ قَدِّمَتْ أَمَامَ المقصودِ لارتباطِ لُها بها وانتفاعِ بها فيه، وتُسَمَّى مقدمة كتاب، وهذه هي المُرَادَةُ هنا.

(في بيان معنى (الفصاحة والبلاغة) وانحصار علم البلاغة في المعاني والبيان.

(الفصاحة في اللغة) تُطْلَقُ على معَانٍ كثيرة: منها: نَزْعُ الرَّغْوَةِ، ومنها: ذهابُ اللَّبِّ^(١) مِنَ اللِّبَنِ، يُقَالُ: «سَقَاهُمْ لَبَنًا فَصِيحًا»، أَي: أَخَذْتُ رَغْوَتَهُ، وَنَزَعْتُ مِنْهُ، أَوْ ذَهَبَ لَبْوُهُ، وَخَلَصَ مِنْهُ، ومنها: الإضاءة، يُقَالُ: «أَفْصَحَ الصَّبْحُ»، إِذَا أَضَاءَ، وَفُصِّحَ أَيضًا، وهذه كُلُّهَا تُؤَوَّلُ للظهور بالاستلزام، فلذلك قَالَ: (تنبئ عن البيان والظهور) أَي: تَدُلُّ دلالةَ الزِّمَامِيَّةِ عليهما لأنفسِهِمَا^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ لَهَا مَعْنَى هو البيان والظهور.

(وتقع في الاصطلاح وَصْفًا للكلمة) كما في قولك: «كلمة فصيحة»، ولفظُ فصيحٍ.

(و) وَصْفًا لـ (الكلام) كما في قولك: «كلام فصيح»، ورسالة فصيحة، وقصيدة

فصيحة». (و) لـ (لمتكلّم) كما في قولك: «شاعر فصيح»، وكاتب فصيح».

(ففصاحة الكلمة: سلامتها من) كل واحد من العيوب الثلاثة: (تنافر الحروف

ومخالفة القياس) أَي: الضابط المُقَرَّر من استقراء استعمالِ العرب. (والغرابية) فَحِشْمًا

(١) اللَّبُّ: أول ما ينزل من لبن الموضع.

(٢) أَي: تدل عليهما بدلالة الالتزام لأنه يلزم من الإضاءة وتبلاج الصبح البيان والظهور.

فَتَنَافَرُ الحُرُوفُ: وَصَفٌ فِي الْكَلِمَةِ يُوجِبُ ثَقَلَهَا عَلَى اللِّسَانِ وَعُسْرَ النُّطْقِ بِهَا، نَحْوُ: «الظُّش» لِلْمَوْضِعِ الْحَشِينِ، وَ«الْهَعْجَع» لِنَبَاتٍ تَرَعَاهُ الْإِبِلُ، وَ«النُّقَاح» لِلْمَاءِ الْعَذْبِ الصَّافِي،

وُجِدَ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي الْكَلِمَةِ كَانَتْ غَيْرَ فَصِيحَةٍ.

قِيلَ: وَجْهٌ خَصَرِ عُيُوبِ فَصَاحَةِ الْكَلِمَةِ فِي الثَّلَاثَةِ: أَنَّ الْكَلِمَةَ لَهَا: مَادَّةٌ، وَهِيَ حُرُوفُهَا، وَصُورَةٌ، وَهِيَ صَيغَتُهَا، وَدَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَاهَا، وَحِينَئِذٍ فَعِيَّتُهَا: إِمَّا فِي مَادَّةِهَا وَهُوَ التَّنَافُرُ، أَوْ فِي صُورَتِهَا وَهِيَ مَخَالَفَةُ الْقِيَاسِ، أَوْ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَاهَا وَهُوَ: الْغَرَابَةُ.

(فَتَنَافَرُ الحُرُوفُ: وَصَفٌ فِي الْكَلِمَةِ يُوجِبُ ثَقَلَهَا) بِكَسْرِ الْمَثَلَةِ وَسُكُونِ الْقَافِ: الشَّيْءُ الثَّقِيلُ (عَلَى اللِّسَانِ) أَي: يُوجِبُ شَيْئًا عَظِيمًا يَحِثُّ بِصِيرٍ عَلَى اللِّسَانِ كَالْحَمْلِ الثَّقِيلِ، وَهَذَا هُوَ الْمُخِلُّ بِفَصَاحَةِ الْكَلِمَةِ، وَأَمَّا أَصْلُ التَّنَافُرِ فَلَا يُخِلُّ بِهَا.

(وَعُسْرَ النُّطْقِ بِهَا) عَطْفُ تَفْسِيرٍ، أَوْ عَطْفُ مُسَبِّبٍ عَلَى سَبَبٍ نَظَرًا إِلَى أَنَّ ثَقَلَ الْكَلِمَةِ سَبَبٌ لِعُسْرِ النُّطْقِ بِهَا. وَهَذَا التَّنَافُرُ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ شَدِيدٌ مُتَنَاهٍ فِي الثَّقَلِ: (نَحْوُ: «الظُّش» لِلْمَوْضِعِ الْحَشِينِ، وَ«نَحْوُ»: «الْهَعْجَع») بِكَسْرِ الْهَاءِ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهِمَلَةِ، وَكَسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ أَوْ فَتْحِهَا (لِنَبَاتٍ) أَسْوَدَ (تَرَعَاهُ) أَي: تَسْرَحُ فِيهِ وَتَأْكُلُهُ (الْإِبِلُ) مِنْ قَوْلِ أَعْرَابِيِّ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ نَاقَتِهِ تَرَكَهَا تَرَعَى الْهَعْجَعُ.

قَالَ الْخَفَاجِيُّ: وَالْهَاءُ وَالْعَيْنُ لَا يَكَادُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَأْتَلِفُ مَعَ الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ فُضْلٍ انْتَهَى، أَي: فَوَجْهٌ تَنَافَرُ حُرُوفُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ كَوْنُهَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْحَلْقُ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: إِنَّمَا هُوَ «الْخَعْجَعُ» بِخَاءَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ وَعَيْنَيْنِ مُهِمَلَتَيْنِ أَهـ.

وَحَكَى الصَّغَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «الصَّحَاحِ» عَنِ اللَّيْثِ: (الْعُهْجَعُ) بِضَمِّ الْعَيْنَيْنِ الْمُهِمَلَتَيْنِ، وَهَذَا فِيهِ الْغَرَابَةُ أَيْضًا.

(و) النُّوعُ الثَّانِي ثَقِيلٌ دُونَ التَّنَاهِي (١) نَحْوُ: (النُّقَاحُ) بِضَمِّ النُّونِ (لِلْمَاءِ الْعَذْبِ)

الْبَارِدِ (الصَّافِي) فِي قَوْلِ شِعْرِ:

(١) يعني: لم يمنع ذلك الثقل والتنافر غير المتناهي في فصاحة الكلمة كما في البيت المذكور، حتى جاءت كلمة

مستشترات المذكورة في بيت من عيون قصائد العرب في الجاهلية وهي معلقة امرئ القيس حيث يقول:

غَدَائِرُهُ مَسْتَشْرَرَاتٌ إِلَى الْعِلَالِ تَبْضِلُ الْعَقَاصَ فِي مَثْنَى وَمُثْنَى

و«المُسْتَشْرَر» للمفتول.

ومخالفة القياس: كَوْنُ الْكَلِمَةِ غَيْرَ جَارِيَةٍ عَلَى الْقَانُونِ الصَّرْفِيِّ،.....

وَأَحْمَقُ مِمَّنْ يَصْرَعُ الْمَاءَ قَالَ لِي دَعِ الْحُمْرَ وَاشْرَبْ مِنْ نَقَاحِ مُبَرَّدٍ
(و«المُسْتَشْرَر» للمفتول) أي: مِنَ الْحَبْلِ وَغَيْرِهِ، يُقَالُ: «اسْتَشْرَرَ الْحَبْلُ» أَي: انْفَقَلَ،
و«حَبْلٌ مُشْرُورٌ» أَي: مَفْتُولٌ مِمَّا يَلِي الْيَسَارَ كَمَا فِي «المصباح».

وَوَجْهٌ تَنَافُرٍ خُرُوفٍ هَذِهِ الْكَلِمَةُ كَمَا قَالَ الْخَلْخَالِيُّ: هُوَ تَوَسُّطُ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَهِيَ
مَهْمُوسَةٌ رَخْوَةٌ بَيْنَ التَّاءِ، وَهِيَ مَهْمُوسَةٌ شَدِيدَةٌ، وَبَيْنَ الزَّايِ وَهِيَ مُجْهَوْرَةٌ، فَضَارِبَتُ
الشَّيْنِ بِأَحَدِي صَفَتَيْهَا مَا قَبْلَهَا، وَضَارِبَتُ بِالْآخَرَى مَا بَعْدَهَا.

هَذَا وَالضَّابِطُ لِمَعْرِفَةِ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَأَنَّ ثِقَلَهُ مُتَنَاهٍ أَوْ غَيْرُ مُتَنَاهٍ: هُوَ الذَّوْقُ السَّلِيمُ
الْمُكْتَسَبُ بِالنَّظَرِ فِي كَلَامِ الْبَلْغَاءِ وَمُمَارَسَةِ أَسَالِيهِمْ، سِوَاءٍ كَانَ ثِقَلُهُ مِنْ قُرْبِ مَخَارِجِ
الْحُرُوفِ أَوْ مِنْ بُعْدِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ك«المُسْتَشْرَر».

(وَمُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ): (كَوْنُ الْكَلِمَةِ غَيْرَ جَارِيَةٍ عَلَى الْقَانُونِ الصَّرْفِيِّ) الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ
تَتَبُّعِ لُغَةِ الْعَرَبِ.

فَإِذَا اقْتَضَى قَلْبُ الْبَاءِ أَلِفًا - مَثَلًا - وَجَاءَتِ الْكَلِمَةُ كَذَلِكَ كَانَتْ فَصِيحَةً، أَوْ جَاءَتْ
بِخِلَافِهِ فَقَدْ خَرَجَتْ عَنِ الْقَانُونِ، وَكَانَتْ غَيْرَ فَصِيحَةٍ. هَذَا حَيْثُ قَلَّ الْإِسْتِعْمَالُ.

وَأَمَّا إِذَا ثَبَتَ الْإِسْتِعْمَالُ الْكَثِيرُ عَلَى خِلَافِ الْقَانُونِ الصَّرْفِيِّ كَلَفْظَتْنِي الْمَشْرِقُ
وَالْمَغْرِبُ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَالْقِيَاسُ فَتَحُّهَا فِيهِمَا.

وَكَذَا لَفْظَتَا «الْمُدَّهِنُ وَالْمُسْعِطُ» بِضَمِّ الْمِيمِ وَعَيْنِ الْكَلِمَةِ، وَالْقِيَاسُ فِيهِمَا كَسْرُ
الْمِيمِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ وَكِبَادِلِ الْهَاءِ فِي «أَهْلٍ وَمَوْءٍ» هَمْزَةً، فَقِيلَ: «أَلٌ» وَ«مَاءٌ».

وَك«أَبَى يَأْبَى» بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ فِي الْمَضَارِعِ، وَالْقِيَاسُ كَسْرُهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ «فَعَلَ» بِفَتْحِ
الْعَيْنِ لَا يَأْتِي مَضَارِعُهُ عَلَى «يَفْعُلُ» بِالْفَتْحِ إِلَّا إِذَا كَانَ عَيْنُ مَضَارِعِهِ أَوْ لَا مُهُ حَرْفُ حَلْقٍ،
فَإِنَّ مُخَالَفَةَ الْقِيَاسِ فِيهِ لَا تُخِلُّ بِالْفَصَاحَةِ؛ إِذْ ذَلِكَ كَالِاسْتِثْنَاءِ مِنَ الْقَانُونِ.

فَإِذَا جَاءَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ كَانَتْ فَصِيحَةً أَوْ جَاءَتْ عَلَى خِلَافِهِ، وَإِنْ

كَجَمْعِ «بُوقٍ» عَلَى «بُوقَاتٍ» فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

فَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ

إِذِ الْقِيَاسُ فِي جَمْعِهِ لِلْقَلَّةِ «أَبُوقَاتٍ»، وَكَ «مَوَدَدَةٍ» فِي قَوْلِهِ:

إِنَّ بَنِيَّ لِلثَّامِ زَهْدَةٌ^(١) مَالِي فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوَدَدَةٍ

وَالْقِيَاسُ مَوَدَدَةٌ بِالْإِدْغَامِ.

وَالْغَرَابَةُ: كَوْنُ الْكَلِمَةِ غَيْرَ ظَاهِرَةِ الْمَعْنَى،

وَأَفَقَّتِ الْقَانُونُ الصَّرْفِيَّ كَانَتْ غَيْرَ فَصِيحَةٍ.

فَتَحْصَلَ: أَنَّ مَخَالَفَةَ الْقِيَاسِ إِخْلَالُهَا بِالْفَصَاحَةِ مَشْرُوطٌ بِقِلَّةِ الْإِسْتِعْمَالِ.

(كَجَمْعِ بُوقٍ عَلَى بُوقَاتٍ فِي قَوْلِ) أَبِي الطَّيِّبِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ الْبُكْدِيِّ

الْكُوفِيِّ (الْمُتَنَبِّي) يَمْدَحُ الْأَمِيرَ عَلِيَّ سَيْفَ الدَّوْلَةِ بْنَ حَمْدَانَ صَاحِبَ حَلَبَ.

(فَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ فَبِالنَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا)

أَي: مَزَامِيرُ (وَطُبُورُ)؛ (إِذِ الْقِيَاسُ فِي جَمْعِهِ) أَي: جَمْعُ لَفْظِ بُوقٍ (لِلْقَلَّةِ أَبُوقَاتٍ)،

كَرْوَحٍ وَأَرْوَاحٍ، وَسُوقٍ وَأَسْوَاقٍ، وَقُوتٍ وَأَقْوَاتٍ.

(وَكَمَوَدَدَةٍ) بِفَتْحِ الْإِدْغَامِ (فِي قَوْلِهِ) أَي: قَوْلِ الشَّاعِرِ (إِنَّ بَنِيَّ) بَفَتْحِ يَاءِ التَّكْلُمِ

(لِلثَّامِ) أَي: لَا خَيْرَ فِيهِمْ. (زَهْدَةٌ.. مَالِي فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوَدَدَةٍ) أَي: لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ

شَيْءٌ مِنَ الْمَوَدَّةِ وَالْمَحَبَّةِ لِي.

(وَالْقِيَاسُ مَوَدَّةٌ بِالْإِدْغَامِ) لِاجْتِمَاعِ الْمُثْبِتَيْنِ وَتَحَرُّكِ الثَّانِي، وَذَلِكَ يُوجِبُ الْإِدْغَامَ،

وَحَيْثُ جَاءَ غَيْرُ مُدْغَمٍ كَانَ غَيْرَ فَصِيحٍ.

وَأَمَّا جَازٌ لِلشَّاعِرِ ارْتِكَابُهُ لِمُضْرَبَةِ الشَّعْرِ، كَمَا ذَكَرَهُ سَبِيوهِ، وَلَا يَصِيرُ بِذَلِكَ

فَصِيحًا؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ الْخُلَصَّ يَتَحَاشَوْنَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ كَذَلِكَ.

(وَالْغَرَابَةُ) فِي الْإِسْتِعْمَالِ (كَوْنُ الْكَلِمَةِ غَيْرَ ظَاهِرَةِ الْمَعْنَى) أَي: لَمْ يَسْقِلِ الذَّهْنُ مِنْهَا لِمَعْنَاهَا

الْمَوْضُوعَةُ لَهُ بِسَهُولَةٍ بَأَنَّ لَا تَكُونُ مَأْلُوفَةً الْإِسْتِعْمَالِ عِنْدَ الْعَرَبِ الْغُرَبَاءِ سُكَّانِ الْبَادِيَةِ.

(١) زهدة: جمع «زاهد»، والمراد زهدة في..

نحو «تَكَأْكَأً» بمعنى: اجتمع، و«أَفْرَنْقَعَ» بمعنى انصرف، و«أَظْلَحَمَ» بمعنى اشتدَّ.

وهي قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا تَوَقَّفَ مَعْرِفُهُ مَعْنَاهُ عَلَى كَثْرَةِ الْبَحْثِ وَالتَّفْتِيشِ فِي الْمَعَاجِمِ، أَعْنِي: كُتِبَ اللُّغَةُ الْمَبْسُوطَةُ لِعَدَمِ تَدَاوُلِهِ فِي لُغَةِ خُلَصِ الْعَرَبِ.

(نحو: «تَكَأْكَأً» بمعنى اجتمع، و«أَفْرَنْقَعَ» بمعنى انصرف) من قول عيسى بن عُمَرَ النَّحْوِيِّ حِينَ سَقَطَ عَنْ حِمَارِهِ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ حَوْلَهُ: «مَا لَكُمْ تَكَأْكَأْتُمْ عَلَيَّ تَكَأْكَؤُكُمْ عَلَى ذِي جَنَّةٍ أَفْرَنْقَعُوا عَنِّي». فَإِنَّ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ لِعَدَمِ تَدَاوُلِهِمَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الْخُلَصِ لَا يَذْكُرُهُمَا مِنَ اللُّغَوِيِّينَ فِي كِتَابِهِ إِلَّا مَنْ قَلَّ.

هَذَا وَحَكَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِ «الْحَمَقَى» هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَبِي عُيَيْدَةَ، وَقَالَ: «مَا لَكُمْ تَكَأْكَأُونَ»، ثُمَّ قَالَ: فَقَالَ النَّاسُ: «تَكَلَّمْ بِالْعِبْرَانِيَّةِ!»، فَعَصَرُوا حَلْقَهُ إِلَى أَنْ اسْتَغَاثَ وَالْكَى^(١) أَنْ لَا يَنْحَوَ عَلَى الْجَهْلِ.

(وَاطْلَحَمَ بِمَعْنَى اشْتَدَّ وَعَظُمَ مِنْ قَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

قَدْ قُلْتُ لَمَّا اِطْلَحِمَ الْأَمْرُ وَانْبَعَثَتْ عَشَوَاءُ تَالِيَةً عَبَسَا دَهَارِيسَا^(٢)

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا لَا يُرْجَعُ فِي مَعْرِفَةِ مَعْنَاهُ إِلَى كُتُبِ اللُّغَةِ لِكَوْنِ غَيْرِهِ مُسْتَعْمَلًا عِنْدَ الْعَرَبِ وَلِعَدَمِ جَرَيَانِهِ عَلَى النُّظِيرِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى تَكْلُفٍ فِي تَخْرِيجِهِ مُوجِبٍ لِصُعُوبَةِ الْفَهْمِ وَلِخَفَائِهِ كـ«مُسَرَّجٍ» مِنْ قَوْلِ رُؤْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ:

وَمَقْلَةٌ وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا وَفَاحِمًا وَمَرَسَنَا مُسَرَّجًا

فَإِنَّهُ لَمْ يُعْرِفْ مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «مُسَرَّجًا» حَتَّى اخْتَلَفَ فِي تَخْرِيجِهِ: فَقِيلَ: هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ لِلسُّيُوفِ: سُرِيحِيَّةٌ مَنَسُوبَةٌ إِلَى قَيْنٍ^(٣) يُقَالُ لَهُ: «سُرِيحٌ» يُرِيدُ أَنْ أَنْفَهُ فِي الْاِسْتِوَاءِ وَالدَّقَّةِ كَالسِّيفِ السَّرِيحِيِّ.

وَقِيلَ: مِنْ «النَّسْرَاجِ»، يُرِيدُ أَنَّهُ فِي الْبَرِّيقِ وَالْبَلَمْعَانِ كَالسَّرَاجِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي تَشْبِيهِ الْأَنْفِ بِالنَّبِيْفِ أَوْ السَّرَاجِ مِنْ خِلَافِ الْمُعْتَادِ فِي تَرَكَيبِ الْبَلْعَاءِ وَاعْتِبَارَاتِهِمْ.

(١) أَي: حَلَفَ. (٢) الْعَشَوَاءُ: النَّاقَةُ الضَّعِيفَةُ الْبَصَرِ. الْغَبَسُ: ظِلْمَةُ اللَّيْلِ. الدَّهَارِيسُ: الدَّوَاهِي.

(٣) الْقَيْنُ: الْحِدَادُ.

وفصاحة الكلام: سلامته من تنافر الكلمات مجتمعة، ومن ضعف التأليف، ومن التعقيد، مع فصاحة كلماته.

فالتنافر: وصف في الكلام يوجب ثقله على اللسان وعسر النطق به. نحو: (في رفع عرش الشرع مثلك يشرع).

(وفصاحة الكلام): (سلامته من) كل واحد من العيوب الثلاثة: (تنافر الكلمات مجتمعة) أي: متنافرة كل واحدة للأخرى بأن يتقل في اللسان اجتماع كلماته. (ومن ضعف التأليف) أي: جريانه على خلاف القانون المشهور بين النحاة. (ومن التعقيد) أي: ضعف فهم المعنى منه بوجه راجع إلى اللفظ أو المعنى.

(مع فصاحة كلماته) حال من ضمير «سلامته» مبين لهيئة صاحبه، وقيد لنفس السلامة، أي: حالة كون فصاحة كلماته مقارنةً لذلك السلامة من العيوب الثلاثة.

وأما إذا سلم الكلام من هذه الثلاثة - لكن مع عدم فصاحة بعض كلماته - لم يكن فصيحاً كقولنا: «رأيت ماءً نقاخاً ينبع من سفح جبل شامخ»، وقولك: «إخال أنك مصوون»، وقولك: «البعاق ملأ الجرذحل»، فإن الأول فيه كلمة غير فصيحة وهي «نقاخ»؛ لأن حروفها متنافرة، والثاني: فيه كلمة غير فصيحة وهي «مصوون» لمخالفتها للقياس الصرفي، والثالث: فيه كلمتان ليستا فصيحيتين هما «البعاق والجرذحل» لغرابيتهما، ومعنى الأولى مطر السحاب، ومعنى الثانية الوادي.

(فالتنافر) أي: تنافر الكلمات مجتمعة أو الكلمتين مجتمعتين. (وصف في الكلام يوجب ثقله على اللسان وعسر النطق به) عطف تفسير أو عطف مسبب أي: وإن كان كل من كلماته فصيحاً فإنه مخجل لفصاحة الكلام. وهذا التنافر نوعان:

الأول: شديد أو أعلی: (نحو) قول الشاعر: (في رفع عرش الشرع مثلك يشرع) بفتح التحتية أي: يأخذ، فهذا الكلام غير فصيح لتنافر كلماته مجتمعة بتكرار ثلاثة أحرف هي الراء والعين والشين الأولى والثانية في أربع كلمات والثالثة في ثلاث كلمات. ونحو البيت الذي أنشده الجاحظ:

«وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ».

(كريمٌ متى أمدحه أمدحه والورى)

معي وإذا ما لُمْتُه لُمْتُه وحدي)

وضعف التأليف: كَوْنُ الكلام غير جارٍ على القانونِ التَّحْوِيّ المشهورِ.

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفِيرٍ (وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ)

ذَكَرَ أَنَّ حَرْبَ بْنَ أُمَيَّةَ دَاسَ بِرَجْلِهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ نَوْعٍ مِنَ الْجِنِّ يُقَالُ لَهُ: «الْهَاتِفُ» فِي صُورَةِ حَيَّةٍ، فَصَاحَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْجِنِّي فَمَاتَ فِي فَلَاةٍ، وَقَالَ هَذَا الْبَيْتَ، وَظَاهِرُهُ الْإِخْبَارُ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ: التَّأْسُفُ وَالتَّحْزُنُ عَلَى كَوْنِ قَبْرِهِ كَذَلِكَ، فَعَجَزَ هَذَا الْبَيْتَ غَيْرُ فَصِيحٍ لِتَنَافُرِهِ وَتَنَاهِيهِ فِي الثَّقَلِ بِتَقَارُبِ الْحُرُوفِ الْمُتَمَازِلَةِ وَتَكَرُّرِهَا.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: خَفِيفٌ أَوْ أَدْنَى نَحْوُ قَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ حَبِيبِ بْنِ أَوْسٍ الطَّائِيّ (كريمٌ) أَي: هُوَ الْمَمْدُوحُ، أَعْنِي: أَبَا الْغَيْثِ مُوسَى بْنَ إِبْرَاهِيمَ الرَّافِعِيّ (مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَ) الْحَالُ (الْوَرَى) أَي: الْخِلَاقُ (مَعِي) فِي الْمَدْحِ، يَعْنِي: إِذَا مَدَحْتُهُ وَافَقَنِي النَّاسُ عَلَى مَدْحِهِ، وَيَمْدَحُونَهُ مَعِي لِإِسْدَاءِ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ كِإِسْدَائِهِ إِلَيَّ.

(وَإِذَا مَا لُمْتُه) أَي: عَاتَبْتُهُ عَلَى تَفْضِيلِ الْغَيْرِ عَلَيَّ (لُمْتُه وَحْدِي) أَي: لَمْ يُوَافِقْنِي أَحَدٌ عَلَى لَوْمِهِ لِعَدَمِ وَجُودِ الْمُقْتَضِي لِلْوَمِّ، فَجَمَلُهُ (مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ) غَيْرُ فَصِيحَةٍ لِتَنَافُرِهَا وَثَقُلِهَا بِتَكَرُّرِ حَرْفَيْنِ هُمَا الْحَاءُ الْمُهِمْلَةُ وَالْهَاءُ.

(وَضَعُفُ التَّأْلِيفِ) ^(١): (كَوْنُ الْكَلَامِ غَيْرَ جَارٍ) أَي: فِي تَرْكِيبِهِ (عَلَى الْقَانُونِ التَّحْوِيّ الْمَشْهُورِ) اِعْتِبَارُهُ بَيْنَ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ، بِأَنَّهُ كَانَ جَارِيًا عَلَى قَوْلٍ مُقَابِلِ الْمَشْهُورِ لَهُ صِحَّةٌ عِنْدَ أَوَّلِي النَّظَرِ.

وَأَمَّا إِذَا خَالَفَ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ كَجَرِّ الْفَاعِلِ وَرَفْعِ الْمَفْعُولِ فَفَاسِدٌ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ.

(١) التَّأْلِيفُ هُنَا: يَرَادُ بِهِ جَمْعُ الْكَلِمَاتِ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ بِحَيْثُ تَكُونُ مُتَالِفَةً فِيمَا بَيْنَهَا. وَمِنْهُ سَمِيَ الْكَاتِبُ مُؤَلِّفًا لِتَأْلِيفِهِ بَيْنَ كَلِمَاتٍ كِتَابَةً.

كالإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ لفظًا ورُتْبَةً. في قوله:

(جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارٌ)

(كالإضمارِ) أي: الإِثْنَانِ بضميرٍ (قبلَ الذِّكْرِ) أي: ذِكْرٍ مَرْجِعِهِ (لَفْظًا وَرُتْبَةً) أي: مَعْنَى وكذا حُكْمًا، يعني كتقديم الضميرِ على مَرْجِعِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَحُكْمًا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ جَمْهُورِ النُّحَاةِ، إِذَا جَاءَ الْكَلَامُ كَذَلِكَ كَانَ ضَعِيفَ التَّأْلِيفِ غَيْرَ فَصِيحٍ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ كَابِنِ جِنِّي وَالْأَخْفَشِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ مُقَابِلُ الْمَشْهُورِ.

(في قوله) أي: قولِ الشاعِرِ (جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ) بكسرِ الغينِ الْمُعْجَمَةِ، كُنْيَةُ رَجُلٍ (عَنْ) أي: فِي (كَبِيرٍ وَ) عَنْ (حُسْنِ فِعْلٍ) إِلَيْهِ جَزَاءً (كَمَا يُجْزَى سِنِمَارٌ) أي: كَجَزَاءِ سِنِمَارٍ، بِكسرِ السينِ الْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ وَتَشْدِيدِ الميمِ: اسْمُ صَانِعِ رُومِيٍّ بَنَى الْخَوَزَنْقَ الَّذِي يَظْهَرُ الْكُوفَةُ لِلنِّعْمَانِ مَلِكِ الْحِيرَةِ، وَهُوَ قَصْرٌ عَظِيمٌ لَمْ تَرَ الْعَرَبُ مِثْلَهُ، وَكَانَ بِنَاؤُهُ فِي عَشْرِينَ سَنَةً، فَلَمَّا فَرَّغَ أَلْفَاهُ مِنْ أَعْلَاهُ، فَخَرَّ مَيِّتًا لَيْثًا لِيَبْنِيَ لِغَيْرِهِ مِثْلَهُ، فَضَرَبَتْ بِهِ الْعَرَبُ مِثْلًا فِي سُوءِ الْمُكَافَاةِ، فَإِنَّ الْعَيْبَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنْ جِهَةٍ: أَنَّ ضَمِيرَ «بَنُوهُ» عَائِدٌ عَلَى «أَبَا الْغِيلَانِ»، وَهُوَ مُتَأَخَّرٌ لَفْظًا وَرُتْبَةً وَحُكْمًا؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ، وَرُتْبَتُهُ التَّأَخُّرُ عَنِ الْفَاعِلِ، وَتَأَخُّرُهُ لَيْسَ لِنِكْتِهِ، فَلَوْ تَقَدَّمَ الْمَرْجِعُ عَلَى الضَّمِيرِ لَفْظًا وَرُتْبَةً نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ»، أَوْ لَفْظًا فَقَطْ نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامَهُ»، أَوْ تَقَدَّمَ مَعْنَى فَقَطْ لَتَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ الدَّالِّ عَلَى الْمَرْجِعِ تَضَمُّنًا فِي نَحْوِ: «أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» [المائدة: ٨].

أَوْ تَقَدَّمَ حُكْمًا بِأَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ لَفْظًا وَلَمْ يَمْنَعْ مِنَ التَّقَدُّمِ إِلَّا وُجُودُ النُّكْتَةِ فِي التَّأَخُّرِ، وَهِيَ الْإِجْمَالُ ثُمَّ التَّفْصِيلُ، وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ سِتَّةٍ مَجْمُوعَةٍ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ:

وَمَرْجِعُ الضَّمِيرِ قَدْ تَأَخَّرَ لَفْظًا وَرُتْبَةً وَهَذَا حَصْرًا

فِي بَابِ نِعَمٍ وَتَنَازُعِ الْعَمَلِ وَمُضْمَرِ الشَّأْنِ وَرَبِّ وَالْبَيْدَلِ

وَمُبْتَدَأًا مُقَسَّرًا بِالْخَبَرِ وَبَابِ فَاعِلٍ بِخُلْفٍ فَالْخَبَرِ

فَلَا يَكُونُ الْكَلَامُ ضَعِيفَ التَّأْلِيفِ فِي كُلِّ ذَلِكَ، وَظَهَرَ لَكَ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ

والتعقيد: أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ خَفِيَّ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ.
والخفاء: إِمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ بِسَبَبِ تَقْدِيمِ أَوْ تَأْخِيرِ أَوْ فَضْلِ وَيُسَمَّى «تَعْقِيدًا» لَفْظِيًّا، كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

(جَفَحَتْ وَهْمَ لَا يَجْفَحُونَ بِهَا بِهِمْ شِيمٌ عَلَى الْحَسَبِ الْأَعْرَدَ لَائِلُ)

الإضمارِ قَبْلَ الذِّكْرِ الْمُوجِبِ لِلضَّعْفِ وَالإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ الَّذِي جُعِلَ مِنْ قَبِيلِ تَقْدِيمِ الْمَرْجِعِ حُكْمًا وَجُودُ النُّكْتَةِ وَعَدْمُهَا.

(والتعقيدُ) بِمَعْنَى التَّعْقُّدِ أَي: كَوْنُ الْكَلَامِ مُعَقَّدًا (أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ خَفِيَّ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ) أَي: لِلْمُتَكَلِّمِ، وَهَذَا الْقَيْدُ يَتَمَيَّزُ التَّعْقِيدُ عَنِ الْغَرَابَةِ؛ لِأَنَّهَا كَوْنُ اللَّفْظِ غَيْرَ ظَاهِرِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ.

(وَالْخَفَاءُ) الَّذِي بِهِ تَعَقَّدَ الْكَلَامُ: (إِمَّا) لِخَلَلٍ (مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ) أَي: نَظْمِ الْكَلَامِ وَتَرْكِيبِهِ، فَلَا يَذَرِي السَّامِعُ كَيْفَ يَتَوَصَّلُ مِنْهُ إِلَى مَعْنَاهُ: (بِسَبَبِ تَقْدِيمِ) أَي: لِلْفَظِ عَنْ مَحَلِّهِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ تَرْتِيبُ الْمَعَانِي.

(أَوْ تَأْخِيرِ) أَي: لِلْفَظِ عَنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ، فَهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ قَطْعًا (أَوْ فَضْلٍ) أَي: بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ بِأَجْنَبِيٍّ، كَالْفَصْلِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَبَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَبَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَكَذَا بِسَبَبِ حَذْفِ بِلَا قَرِينَةٍ وَاضِحَةٍ، فَإِنْ وَجِدَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى الْمَحذُوفِ فَلَا تَعْقِيدَ، نَحْوُ: «دَنِفٌ» ^(١) فِي جَوَابِ: كَيْفَ زَيْدٌ؟

(وَيُسَمَّى) أَي: التَّعْقِيدُ الَّذِي أَوْجَبَهُ خَلَلٌ نَظْمِ الْكَلَامِ وَتَرْكِيبِهِ (تَعْقِيدًا لَفْظِيًّا كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي): (جَفَحَتْ) أَي: افْتَخَرَتْ وَفَاخَرَتْ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ مُرَّةً الطَّعْمِ، وَإِذَا مَرَّتْ عَلَى السَّمْعِ اقْشَعَرَ مِنْهَا، وَلَوْ اسْتَعْمَلَ الْمُتَنَبِّي بَدَلَهَا (فَخَرَتْ) لَأَسْتَقَامَ الْبَيِّنُ، وَحَظِي فِي اسْتِعْمَالِهِ بِالْأَحْسَنِ.

(وَهْمَ لَا يَجْفَحُونَ بِهَا) أَي: بِالشَّيْمِ (بِهِمْ شِيمٌ) بِكسْرِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ جَمْعُ شَيْمَةٍ: الْخُلُقُ وَالطَّبِيعَةُ وَالْعَادَةُ (عَلَى الْحَسَبِ) شَرَفِ الْأَصْلِ، أَوْ مَا تَعُدُّهُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِكَ (الْأَعْرَدَ لَائِلُ) جَمْعُ دَلَالَةٍ بِفَتْحِ الدَّالِ: مَا يَقُومُ بِهِ الْإِرْشَادُ أَوْ الْمُرْشَدُ.

(١) الدنف: الذي اشتد مرضه حتى أشفى على الموت، وتقدير الكلام كلام لا يخفى: هو دنف.

فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ: جَفَحَتْ بِهِمْ شَيْمٌ دَلَّائِلٌ عَلَى الْحَسَبِ الْأَعْرَ وَهُمْ لَا يَجْفَحُونَ بِهَا. وَإِنَّمَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بِسَبَبِ اسْتِعْمَالِ مَجَازَاتٍ وَكُنَايَاتٍ لَا يُفْهَمُ الْمَرَادُ بِهَا، وَيُسَمَّى «تَعْقِيدًا مَعْنَوِيًّا».

(نَحْوُ قَوْلِكَ: «نَشَرَ الْمَلِكُ أَلْسِنَتَهُ فِي الْمَدِينَةِ» مُرِيدًا

(فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ) أَي: أَصْلُهُ: (جَفَحَتْ بِهِمْ شَيْمٌ دَلَّائِلٌ عَلَى الْحَسَبِ الْأَعْرَ وَهُمْ لَا يَجْفَحُونَ بِهَا) فِيهِ فَصْلٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمُتَعَلِّقِهِ - أَي: «جَفَحَتْ بِهِمْ» - بِجُمْلَةٍ تَامَّةٍ أَجْنَبِيَّةٍ، وَهِيَ: «وَهُمْ لَا يَجْفَحُونَ بِهَا»، وَتَأْخِيرُ (دَلَّائِلٌ) عَنِ مُتَعَلِّقِهِ وَهُوَ (الْحَسَبِ الْأَعْرَ) وَفَصْلٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ أَعْنِي: «شَيْمٌ دَلَّائِلٌ» بِمُتَعَلِّقِ الصِّفَةِ^(١) مَعَ أَنَّ حَقَّه التَّأَخُّرُ عَنْهَا.

(وَإِنَّمَا) لِخَلَلٍ (مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى) أَي: فِي انْتِقَالِ ذَهْنِ السَّامِعِ مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ مُرَادٍ لِلْمُتَكَلِّمِ مَلَابِسٍ لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَالْمَرَادُ بِالْخَلَلِ فِي هَذَا الْانْتِقَالِ: بَطْؤُهُ، وَحُضُولُهُ (بِسَبَبِ اسْتِعْمَالِ مَجَازَاتٍ وَكُنَايَاتٍ) أَي: بِسَبَبِ اخْتِلَالِ ذَهْنِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِيرَادِهِ كَلِمَاتٍ مُرِيدًا بِهَا اللُّوْازِمَ الْبَعِيدَةَ عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ إِنْ كَانَتْ قَرِينَةً مُنَاعَةً عَنِ إِيرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ أَوْ عَلَى وَجْهِ الْكُنَايَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ (لَا يُفْهَمُ الْمَرَادُ بِهَا) أَي: لَا يُفْهَمُ السَّامِعُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ لِلْمُتَكَلِّمِ مِنْهَا لَخَفَاءِ الْقِرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ.

وَحَاصِلُ مَا فِي الْمَقَامِ: أَنَّ الْكَلَامَ الْمَجَازِيَّ أَوْ الْكُنَايَّ يُشْتَرَطُ فِي فَصَاحَتِهِ: أَنْ يَكُونَ الْفَهْمُ سَرِيعًا لِكَوْنِ الْمَعْنَى الثَّانِي الْمُرَادِ مَجَازًا أَوْ كُنَايَةً قَرِيبًا فَفَهْمُهُ مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فِي تَرْكِيبِ الْاسْتِعْمَالِ الْعُرْفِيِّ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بِأَنَّ كَانَ الْمَعْنَى الثَّانِي الْمَلَابِسُ بَعِيدًا فَفَهْمُهُ مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ عُرْفًا يَحِثُّ يُفْتَقَرُ فِي فَهْمِهِ إِلَى وَسَائِطٍ وَتَفَكُّرَاتٍ كَثِيرَةٍ مَعَ خَفَاءِ الْقَرِينَةِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْكَلَامُ فَصِيحًا لِحَصُولِ التَّعْقِيدِ.

(وَيُسَمَّى) التَّعْقِيدُ الَّذِي أَوْجَبَهُ بَطْءُ انْتِقَالِ نَفْسِ السَّامِعِ لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ مَعَ خَفَاءِ الْقَرِينَةِ عَلَيْهِ (تَعْقِيدًا مَعْنَوِيًّا) لِرُجُوعِهِ إِلَى خَلَلٍ مَعْنَوِيٍّ كَمَا أَنَّ مَا تَقَدَّمَ سُمِّيَ لَفْظِيًّا لِرُجُوعِهِ إِلَى خَلَلٍ لَفْظِيٍّ.

(نَحْوُ قَوْلِكَ: «نَشَرَ الْمَلِكُ أَلْسِنَتَهُ فِي الْمَدِينَةِ» حَالِ كَوْنِكَ (مُرِيدًا) بِقَوْلِكَ: (أَلْسِنَتَهُ):

(١) فالصفة هنا «دلائل» ومتعلقها الجار والمجرور «على الحسب»

جَوَاسِيْسَهُ، والصَّوَابُ «نَشَرَ عَيْونَهُ»، وقوله:

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمُدَا

حَيْثُ كُنْتُ بِالْجُمُودِ عَنِ السَّرُورِ مَعَ أَنَّ الْجُمُودَ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْبُخْلِ بِالدَّمُوعِ وَقَدْ الْبَكَاءُ.

(جَوَاسِيْسَهُ، والصَّوَابُ: «نَشَرَ عَيْونَهُ»؛ لِأَنَّ الَّذِي يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْأَخْبَارِ عَادَةً إِنَّمَا هُوَ الْعَيُونُ، لَا الْأَلْسِنَةُ..

(وقوله) أَي: عَبَّاسُ بْنُ الْأَخْتَفِ مِنْ نُدَمَاءِ^(١) هَارُونَ الرَّشِيدِ: (سَأَطْلُبُ) السَّيْنُ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ (بَعْدَ الدَّارِ) أَي: بَعْدَ دَارِي (عَنْكُمْ) وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِنَسَبِ طَلَبِ الْبُعْدِ إِلَى دَارِ الْمَحْبُوبِ فَضْلاً عَنْ نَفْسِهِ (لِتَقْرُبُوا) الْمَرَادُ بِالطَّلَبِ: ارْتِكَابُ فِعْلِ الطَّالِبِ بِإِظْهَارِ عَدَمِ الضَّجَرِ الْحَاصِلِ بِالصَّبْرِ وَتَوْطِينِ النَّفْسِ عَلَى بُعْدِ الْأَحِبَّةِ لِيَحْصُلَ عَنْ ذَلِكَ قُرْبُهُمْ، وَمَعْنَى هَذَا الشُّطْرِ: أَنِّي الْيَوْمَ أَطِيبُ نَفْسًا بِالْبُعْدِ وَالْفِرَاقِ لِأَتَسَبَّبَ بِذَلِكَ إِلَى الْقُرْبِ الْمُقْتَضِي لِلْفَرَحِ وَالسَّرُورِ.

(وَتَسْكُبُ) بِالرَّفْعِ، كَمَا هُوَ الصَّحِيحُ (عَيْنَايَ) بِفَتْحِ يَاءِ التَّكْمِيلِ (الدَّمُوعَ لِتَجْمُدَا) لَيْسَ الْمَرَادُ الْإِخْبَارَ بِسَكْبِ عَيْنَيْهِ لِلدَّمُوعِ؛ بَلِ الْإِخْبَارُ بِإِلَازِمِهِ وَهُوَ الْحَزْنُ وَالْكَآبَةُ فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَأَوْطِنُ نَفْسِي عَلَى مُقَاسَاةِ الْأَحْزَانِ وَالْكَآبَةِ لِأَتَسَبَّبَ بِذَلِكَ إِلَى الْمَسَرَّةِ الدَّائِمَةِ.

فَجَعَلَ الشَّاعِرُ سَكْبَ الدَّمُوعِ كَنَاءَةً عَمَّا يُلْزَمُهُ مِنَ الْكَآبَةِ وَالْحَزَنِ، وَأَصَابَ فِي ذَلِكَ الْجَعْلَ لِسُرْعَةِ فَهْمِ الْحَزَنِ مِنْ سَكْبِ الدَّمُوعِ عُرْفاً، وَلِهَذَا يُقَالُ: أَبْكَاهُ الدَّهْرُ كَنَاءَةً عَنْ كَوْنِهِ أَحْزَنَهُ وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ (حَيْثُ كُنْتُ بِالْجُمُودِ) أَي: جُمُودِ الْعَيْنِ (عَنْ) مَا يُوجِبُهُ التَّلَاقِي مِنَ الْفَرَحِ وَ(السَّرُورِ) يَقْرُبُ أَحَبَّتِي؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَوَارِدِ اسْتِعْمَالِ الْبُلْغَاءِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَارِيَّ عَلَى اسْتِعْمَالِهِمْ إِنَّمَا هُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنَ جُمُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُخْلِهَا بِالدَّمُوعِ وَقَدْ طَلَبَهَا مِنْهَا كَمَا اسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ: (مَعَ أَنَّ الْجُمُودَ) أَي: جُمُودَ الْعَيْنِ وَيُسَمَّى بِهَا (يُكْنَى بِهِ عَنِ الْبُخْلِ بِالدَّمُوعِ وَقَدْ الْبَكَاءُ) وَهُوَ وَقْتُ الْحَزَنِ عَلَى مُقَارَقَةِ الْأَحِبَّةِ، فَهُوَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ جُمُودِهَا بِسُرْعَةٍ لَا دَوَامَ الْفَرَحِ وَالسَّرُورِ، كَمَا قَصَدَ الشَّاعِرُ فَإِنَّهُ خَفِيَ بَعِيدٌ لَا يُفْهَمُ مِنَ الْعِبَارَةِ بِسُرْعَةٍ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى وَسَائِطٍ بَانَ يُثَقِّلُ مِنْ جُمُودِ الْعَيْنِ بِمَعْنَى جَفَافِهَا مِنَ الدَّمُوعِ عِنْدَ إِزَادَتِهَا مِنْهَا

وفصاحةُ الْمُتَكَلِّمِ: مَلَكَهٗ يَقْتَدِرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ بكلامٍ فصيحٍ في أيِّ غَرَضٍ كَانَ.

والبلاغةُ في اللغة: الوصولُ والانتهاءُ، يُقَالُ: «بَلَغَ فلانٌ مُرَادَهٗ» إذا وَصَلَ إِلَيْهِ و«بَلَغَ الرَّكْبُ المدينةَ» إذا انْتَهَى إِلَيْهَا.

إلى انتفاءِ الدَّمْعِ منها حالَ إرادةِ البكاءِ، ومنه إلى انتفاءِ الدمعِ مُطْلَقًا، ومنه إلى انتفاءِ الحزنِ ونحوه، ومنه إلى السرورِ، وبذلك يكونُ الكلامُ مُعَقَّدًا غَيْرَ فصيحٍ.

(وفصاحةُ الْمُتَكَلِّمِ): (مَلَكَهٗ) أي: صِفَةُ وجودِيَّةٍ راسخةٍ فِي نفسِ صاحبِها، فَإِنَّ لَمْ تَكُنْ رَاسِخَةً كالفرحِ واللَّذَّةِ والألمِ كَأَنْتَ حَالًا^(١).

(يَقْتَدِرُ بِهَا) أي: يَكُونُ قَادِرًا قُدْرَةً تَامَّةً بِسَبَبِ هَذِهِ الْمَلَكََةِ (على التعبيرِ عن المقصودِ) «أَلْ» اسْتِغْرَاقِيَّةٌ أي: كُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ وَإِرَادَتُهُ.

(بكلامٍ فصيحٍ) أي: خَالٍ عن العيوبِ الثلاثةِ عن الخَلَلِ فِي مَادَّتِهِ، وَذَلِكَ: بِعَدَمِ تَنَافُرِ كَلِمَاتِهِ، وَعَنِ الخَلَلِ فِي تَأْلِيفِهِ، وَذَلِكَ بِعَدَمِ ضَعْفِ تَأْلِيفِهِ، وَعَنِ الخَلَلِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى التَّرَكِيبِيَّةِ، وَذَلِكَ بِعَدَمِ التَّعْقِيدِ بِنَوْعِهِ.

(فِي أَيِّ غَرَضٍ كَانَ) أي: فِي أَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعَانِي كَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالرِّثَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَإِذَا الْمَدَارُ عَلَى وَجُودِ تِلْكَ الْمَلَكََةِ فِيهِ، سِوَاءٍ وَجَدَ مِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنْ جَمِيعِ الْمَقَاصِدِ أَوْ عَنْ بَعْضِهَا أَوْ لَمْ يَوْجَدْ التَّعْبِيرُ عَنْهَا بِالْكُلِّيَّةِ.

وَعُلِمَ أَيْضًا: أَنَّ مَلَكََةَ الْاِقْتِدَارِ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْ بَعْضِ الْمَقَاصِدِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ غَيْرُ كَافِيَةٍ فِي كَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ فَصِيحًا.

(والبلاغةُ فِي اللغة: الوصولُ، والانتهاءُ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ، (يُقَالُ: بَلَغَ فلانٌ مُرَادَهٗ) أي: غَرَضَهٗ وَمَقْصُودَهٗ، (إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ) وَيُقَالُ: (بَلَغَ الرَّكْبُ) جَمْعُ رَاكِبٍ الْبَدَايَةِ، مِثْلُ: «صَاحِبٍ وَصَحْبٍ». (الْمَدِينَةُ: إِذَا انْتَهَى إِلَيْهَا) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: «بَلَغَ الرَّجُلُ بِلَاغَةً»، إِذَا كَانَ يَبْلُغُ بِعِبَارَتِهِ كُنْهَ مُرَادِهِ مَعَ إِيجَازٍ، بِلَا إِخْلَالٍ أَوْ إِطَالَةٍ بِلَا إِمْلَالٍ. اهـ.

(١) لأن الفرق بين الصفة والحال: أن تكون في الغالب راسخة دائمة، كالكرم والجبن، بينما الحال يكون عارضًا طارئًا منقطعًا كالْحَزْنَ وَالسُّرُورَ.

وَتَقَعُ فِي الاصطلاح: وَصْفًا للكلام والمتكلم.

فبلاغة الكلام: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته.

والحال - ويسمى بالمقام - هو الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد عبارته.....

(وَتَقَعُ فِي الاصطلاح: وَصْفًا للكلام) كما في قولك: «قصيدة أو رسالة بليغة». (و)

وَصَفًا لـ (للمتكلم) كما في قولك: «شاعر أو كاتب بليغ».

ولا تقع وصفًا للكلمة لعدم السماع؛ لأن معناها مطابقة لمقتضى الحال، ولا تتحقق إلا في ذي الإسناد^(١) المفيد، وهذا مُتَّفَقٌ عن الكلمة.

(فبلاغة الكلام: مطابقته) أي: الكلام، والإضافة فيه للكمال، وهي المقصودة لقائله لتصريحهم بوجوب القصْد إلى الخصوصية في الكلام البليغ (لمقتضى الحال) أي: لمناسب الحال، لا موجب الذي يمتنع تخلُّفه عنه، وإنما أُطْلِقَ عليه «مقتضى» لأنَّ المُسْتَحْسَنَ كالمقتضى في نظر البلغاء.

والمراد بمناسبات الحال: الخصوصيات التي يُبْحَثُ عنها في علم المعاني دون كفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان.

هذا ولا يشترط مطابقته لجميع المقتضيات التي يقتضيها الحال، بل تكفي مطابقته لأي مقتضى منها.

نعم إذا اقتضى الحال شيئين - كالتأكيد والتعريف مثلاً - فروعياً أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من هذا الوجه، وإذا روعياً معاً كان أزيد بلاغة.

(مع فصاحته) حال من الضمير المجزوء في «مطابقته»، فلا بُدَّ من الفصاحة مطلقاً، سواء كانت معنوية وهي الخلوص من التعقيد المعنوي، أو لفظية وهي الخلوص من التنافر والغرابية وضعف التأليف ومخالفة القياس.

(والحال) أي: حال الخطاب (ويسمى بالمقام، هو الأمر الحامل) أي: الباعث والداعي (للمتكلم على أن يورد) أي: يأتي (عبارته) التي يُؤدِّي بها أصل المعنى المراد

(١) أي: الإسناد النحوي. وهو كون الكلمة في جملة أسند فيها الفعل إلى الفاعل وهي الجملة الفعلية أو الخبر إلى المبتدأ وهي الجملة الاسمية.

على صورة مخصوصة.

والمُقْتَضَى - ويُسمى الاعتبار المناسب -: هو الصورة المخصوصة التي تُورَدُ عليها العبارة، مثلاً: «المدح» حالٌ يدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب، و«ذكاء المخاطب» حالٌ يدعو لإيرادها على صورة الإيجاز، فكلٌّ من «المدح والذكاء» حالٌ، وكلٌّ من «الإطناب والإيجاز» مُقْتَضَى، وإيراد الكلام على صورة الإطناب أو الإيجاز مُطَابَقَةٌ لِلْمُقْتَضَى.

مُشْتَمِلَةٌ (على صورة) أي: صِفَةٍ وَنَكْتَةٍ (مَخْصُوصَةٍ) يَعْنِي: مَرِيَّةٌ مُخْصَصَةٌ بِالْمَقَامِ، فَلَا بُدَّ فِي بِلَاغَةِ الْكَلَامِ مِنْ كَوْنِ النَّكَاتِ وَالْخُصُوصِيَّاتِ مَقْصُودَةً لِلْمُتَكَلِّمِ، فَإِنْ وُجِدَتْ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَمْ تَكُنْ مُقْتَضَى حَالٍ، وَلَا يُقَالُ لِلْكَلامِ حَيْثُ: إِنَّهُ مُطَابِقٌ لِمُقْتَضَى الْحَالِ، سِوَاءَ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ الدَّاعِي دَاعِيًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، أَوْ غَيْرَ دَاعٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. فَالأَوَّلُ: كَمَا لَوْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مُنْكَرًا لِقِيَامِ زَيْدٍ حَقِيقَةً، فَإِنَّ الْإِنْكَارَ أَمْرٌ دَاعٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِلَى اعْتِبَارِ الْمُتَكَلِّمِ فِي كَلَامِهِ خُصُوصِيَّةً مَا^(١).

والثاني: كَمَا لَوْ نَزَلَ الْمُخَاطَبُ غَيْرَ الْمُنْكَرِ مَنَزَلَةَ الْمُتَكْرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْإِنْكَارَ التَّنْزِيلِيَّ دَاعٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُتَكَلِّمِ لَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهَذَا بِخِلَافِ ظَاهِرِ الْحَالِ، فَإِنَّهُ الْأَمْرُ الدَّاعِي فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَاعْتِبَارِ الْمُتَكَلِّمِ خُصُوصِيَّةً مَا، فَهُوَ أَحْصَى مِنَ الْحَالِ.

(والمُقْتَضَى) أي: مُقْتَضَى الْحَالِ. (وَيُسَمَّى الْإِعْتِبَارَ الْمُنَاسِبَ: هُوَ الصُّورَةُ الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي تُورَدُ عَلَيْهَا الْعِبَارَةُ) لَا نَفْسَ اعْتِبَارِهَا، نَعَمْ بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ اعْتِبَارَهَا أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْبِلَاغَةِ، قَدْ يُبَالِغُ فِيهِ، فَيُسَمَّى الْمُقْتَضَى بِهِ مُقَيَّدًا بِالْمُنَاسِبِ كَمَا ذُكِرَ. (مثلاً: المدح حالٌ). أي: حالٌ خطابٍ (يدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب، وذكاء المخاطب حالٌ يدعو لإيرادها) أي: العبارة (على صورة الإيجاز، فكلٌّ من المدح والذكاء حالٌ) وَمَقَامٌ (وكلٌّ من الإطناب والإيجاز مُقْتَضَى) أي: مُقْتَضَى حَالٍ (وإيراد الكلام على صورة الإطناب أو الإيجاز) أي: مُشْتَمِلًا عَلَيْهَا (مُطَابَقَةٌ لِلْمُقْتَضَى).

فَالْمِرَادُ بِمُطَابَقَةِ الْكَلَامِ لِلْمُقْتَضَى: اشْتِمَالُهُ عَلَيْهِ، لَا مُصْطَلَحُ الْمَنَاطِقَةِ الَّذِي هُوَ

(١) أي: تأكيد كلامه بمؤكدات على قدر إنكار المخاطب وعلى قدر حرص المتكلم لإثناؤه بكلامه فيقول مثلاً في تنوع المؤكدات: إن زيدا لقائم.

وبلاغة المتكلم: ملكة يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِكَلَامٍ بَلِيغٍ فِي أَيِّ غَرَضٍ كَانَ.

الصِّدْقُ، هَذَا وَيُؤْخَذُ مِنْ تَعْرِيفِي بِلَاغَةِ الْكَلَامِ وَفَصَاحَتِهِ: أَنَّ الْبَلَاغَةَ أَخْصُ وَالْفَصَاحَةُ أَعَمُّ؛ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ فِي تَعْرِيفِ الْبَلَاغَةِ، فَكُلُّ كَلَامٍ بَلِيغٍ فَصِيحٌ وَلَا عَكْسَ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ كَلَامٌ فَصِيحٌ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِمُقْتَضَى الْحَالِ كَمَا إِذَا قِيلَ لِمُنْكَرٍ قِيَامَ زَيْدٍ: «زَيْدٌ قَائِمٌ». مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ.

(وبلاغة المتكلم: ملكة) أي: هَيْئَةٌ وَصْفَةٌ رَاسِخَةٌ ثَابِتَةٌ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ (يُقْتَدَرُ بِهَا) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، أي: يُقْتَدَرُ الْمُتَكَلِّمُ بِوَاسِطَتِهَا (عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ) الْمَعْنَى (الْمَقْصُودِ) أَي: الْمُرَادِ إِفَادَتِهِ لِغَيْرِهِ (بِكَلَامٍ بَلِيغٍ) أَي: مُطَابِقٍ لِمُقْتَضَى حَالِ الْخَطَابِ (فِي أَيِّ غَرَضٍ كَانَ) مِنْ أَغْرَاضِ الْكَلَامِ وَفَنُونِهِ كَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالشُّكْرِ وَالشُّكَايَةِ وَالتَّضَرُّعِ وَالنَّهْيِ، فَمَنْ كَانَ مُقْتَدِرًا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِكَلَامٍ بَلِيغٍ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ أَوْ نَوْعَيْنِ مَثَلًا دُونَ الْبَقِيَّةِ لَمْ يَكُنْ بَلِيغًا.

وَعُلِمَ مِنْ أَخَذِ الْفَصَاحَةِ فِي تَعْرِيفِ بِلَاغَةِ الْكَلَامِ: أَنَّ الْفَصَاحَةَ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي بِلَاغَةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَأَنَّ كُلَّ مُتَكَلِّمٍ بَلِيغٍ فَصِيحٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُتَكَلِّمٍ فَصِيحٍ بَلِيغًا؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْإِنْسَانِ مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى كَلَامٍ فَصِيحٍ، مِثْلُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» الْمُتْلَقُ لِلْمُنْكَرِ ^(١) مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى مُرَاعَاةِ الْخُصُوصِيَّاتِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْحَالِ ^(٢).

عَلِمْتُ مِمَّا سَبَقَ: أَنَّ فَصَاحَةَ الْكَلَامِ وَبِلَاغَتَهُ يَتَوَقَّفَانِ عَلَى أُمُورٍ: السَّلَامَةِ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ، وَمِنْ الْغَرَابَةِ، وَمِنْ مُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ، وَمِنْ تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ، وَمِنْ ضَعْفِ التَّالِيفِ، وَمِنْ التَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ، وَمِنْ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ.

وَتَزِيدُ الْبَلَاغَةُ: بِمُطَابَقَةِ مُقْتَضَى الْحَالِ، فَمَتَى فَقَدَ السَّلَامَةَ مِنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ السَّبْعَةِ الْأُولَى انْتَفَتِ الْفَصَاحَةُ فَتَنْتَفِي الْبَلَاغَةُ لِتَوْقُفِهَا عَلَيْهَا، وَمَتَى فَقَدَ الْمُطَابَقَةَ كَانَ الْكَلَامُ غَيْرَ بَلِيغٍ وَلَوْ كَانَ فَصِيحًا.

(١) أي: الموجه للمخاطب المنكر لقيامه.

(٢) أي: من غير إيراد ما يناسب الحال وهو الإنكار من مؤكدات تزيله.

وَيُعْرَفُ التَّنَافُرُ بـ: (الدُّوق)، وَمُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ بـ: (الصَّرْف)، وَضَعْفُ التَّأْلِيفِ وَالتَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ بـ: (النَّحْو)، وَالْغَرَابَةُ بـ: (كَثْرَةُ الْإِطْلَاعِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ). وَالتَّعْقِيدُ الْمَعْنَوِيُّ بـ: (الْبَيَان).....

(وَيُعْرَفُ التَّنَافُرُ) سَوَاءً كَانَ تَنَافُرُ حُرُوفٍ أَوْ كَلِمَاتٍ: (بِالدُّوقِ) الصَّحِيحِ، وَهُوَ قُوَّةُ غَرِيزَةٍ لَهَا اخْتِصَاصٌ بِإِدْرَاكِ لَطَائِفِ الْكَلَامِ وَمَحَاسِنِهِ الْخَفِيَّةِ، وَتَحْصُلُ بِمُمَارَسَةِ كَلَامِ أَيْمَةِ الْكِتَابِ وَالتَّفَطُّنِ لَخَوَاصِّ مَعَانِيهِ وَتَرَائِكِيِّهِ، وَأَيْضًا تَحْصُلُ بِتَنْزِيهِ الْعَقْلِ وَالْقَلْبِ عَمَّا يُفْسِدُ الْآدَابَ وَالْأَخْلَاقَ.

(و) تُعْرَفُ (مُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ) فِي بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ (بـ) عِلْمِ (الصَّرْفِ) لِأَنَّ الصَّرْفِيَّ يَذْكُرُونَ الْقَوَاعِدَ الْقِيَاسِيَّةَ وَبِجَانِبِهَا الْأَلْفَاظَ الشَّوَادُّ الثَّابِتَةَ فِي اللُّغَةِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهَا شَادَّةٌ، فَيَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَا لَمْ يَأْتِ عَلَى تِلْكَ الْقَوَاعِدِ، وَأَنَّ مَا عَدَا هَذِهِ الْأَلْفَاظَ خِلَافَ الْقِيَاسِ.

(و) يُعْرَفُ (ضَعْفُ التَّأْلِيفِ وَالتَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ) بِـ (النَّحْوِ)؛ لِأَنَّ النُّحَوِيَّ يَذْكُرُونَ الْقَوَاعِدَ الْمَشْهُورَةَ، وَمَا هُوَ الْأَصْلُ وَمَا هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ تَقْدِيمُ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ عَلَى الْمُسْتَنْتَى، وَأَنَّ عَكْسَ ذَلِكَ خِلَافُ الْأَصْلِ.

وَحَيْثُ يُعْرَفُ بِالنَّحْوِ: أَنَّ الْكَلَامَ الْجَارِيَّ عَلَى خِلَافِ الْقَانُونِ الْمَشْهُورِ ضَعِيفُ التَّأْلِيفِ، وَأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ كَثْرَةُ مُخَالَفَةِ الْأَصْلِ عَسِرُ الدَّلَالَةِ وَمُعَقَّدٌ.

(و) تُعْرَفُ الْغَرَابَةُ بـ: (كَثْرَةُ الْإِطْلَاعِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ) وَالْإِحَاطَةُ بِمَعَانِي الْمَفْرَدَاتِ الْمَأْتُوسَةِ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِتَتَبُعِ الْكُتُبِ الْمُتَدَاوِلَةِ فِي عِلْمِ مَثْنِ اللُّغَةِ، وَمُمَارَسَةِ مَا دَوَّنَ فِيهَا؛ فَيَعْلَمُ: أَنَّ مَا عَدَاهُمَا مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَى التَّفْتِيشِ فِي الْكُتُبِ الْمَبْسُوطَةِ الَّتِي لَمْ تُخَصَّ بِالْمَشْهُورِ أَوْ إِلَى تَخْرِيجِ عَلَى وَجْهِ بَعِيدٍ غَيْرِ سَالِمٍ مِنَ الْغَرَابَةِ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ تَتَبَيَّنُ بِأَصْدَادِهَا.

(و) يُعْرَفُ (التَّعْقِيدُ الْمَعْنَوِيُّ) بِـ: عِلْمِ (الْبَيَانِ) لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِإِبْرَادِ الْمَعْنَى بِطَرِيقٍ مُخْتَلَفَةٍ فِي الْوُضُوحِ وَالْخَفَاءِ.

وَحَيْثُ يُعْلَمُ بِهِ: أَنَّ الْكَلَامَ الْمَجَازِيَّ أَوْ الْكِنَايِّيَّ إِذَا صُعِبَ فَهْمُ مَعْنَاهُ لَخْفَاءِ الْقِرَائِنِ

والأحوال ومقتضياتها ب: (المعاني).

فَوَجَبَ عَلَى طَالِبِ الْبَلَاغَةِ: مَعْرِفَةُ اللُّغَةِ، وَالصَّرْفِ، وَالنَّحْوِ، وَالْمَعَانِي، وَالْبَيَانِ مَعَ كَوْنِهِ سَلِيمَ الذَّوْقِ، كَثِيرَ الْاطْلَاعِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ.

يَعْدَمُ جَرَيَانُهُ عَلَى أَسْلُوبِ الْبُلْغَاءِ مُعَقَّدٌ غَيْرُ فَصِيحٍ.

(و) تُعْرَفُ (الأحوال ومقتضياتها) وَأَنَّ الْكَلَامَ بَلِيغٌ طَابِقٌ مُقْتَضِي الْحَالِ: (ب) عِلْمِ (المعاني) لِأَنَّهُ مَوْضُوعُ لِبَيَانِ الْأَحْوَالِ الَّتِي بِهَا يُطَابِقُ اللَّفْظُ مَقْتَضِيَاتِهَا.

فَيُعْلَمُ بِهِ: أَنَّ الْكَلَامَ حَالَةً مُطَابِقَتِهِ مُقْتَضِي الْحَالِ بَلِيغٌ، وَحَالَةً عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ لَيْسَ بِبَلِيغٍ.

(فَوَجَبَ عَلَى طَالِبِ الْبَلَاغَةِ مَعْرِفَةُ) الْعِلُومِ الْخَمْسَةِ (اللُّغَةِ وَالصَّرْفِ وَالنَّحْوِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ) جَمِيعُهَا تَتَعَلَّقُ بِالْبَلَاغَةِ إِلَّا أَنَّ تَعَلُّقَ مَجْمُوعِ عِلْمِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ بِهَا أَرِيدَ؛ لِأَنَّ الْبَلَاغَةَ كَمَا سَبَقَ مُطَابَقَةُ الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ، وَيَعْلَمُ الْمَعَانِي يُعْرَفُ مَا بِهِ تَحْصُلُ تِلْكَ الْمُطَابَقَةُ، وَكَذَا عِلْمُ الْبَيَانِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ مِنْهُ تَمْيِيزُ السَّالِمِ مِنَ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ مِنَ الْمُشْتَمَلِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مِمَّا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْبَلَاغَةُ. وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ وَإِنْ تَوَقَّفَتِ الْبَلَاغَةُ عَلَى مَفَادِهَا فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ مِنَ النَّحْوِ: الْبَحْثُ عَنِ اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، وَمِنْ الصَّرْفِ: الْبَحْثُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ الصِّحَّةُ وَالْإِعْلَالُ، وَمِنْ عِلْمِ مَتَنِ اللُّغَةِ: بَيَانُ مَعْنَاهُ الْمَوْضُوعَ لَهُ، وَلِهَذَا سَمَّوْا عِلْمِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ: عِلْمَ الْبَلَاغَةِ، ثُمَّ اخْتَبَرُوا لِمَعْرِفَةِ الْأَوْجُهَةِ الَّتِي تَزِيدُ الْكَلَامَ حُسْنًا وَتَكْسُوهُ رِفْقَةً وَلَطَافَةً بَعْدَ رِعَايَةِ مُطَابَقَتِهِ، فَوَضَعُوا لِذَلِكَ عِلْمَ الْبَدِيعِ، وَبِهَذَا كَانَ مَجْمُوعُ الْبَلَاغَةِ ثَلَاثَةَ عِلُومٍ (مَعَ كَوْنِهِ) أَيُّ: طَالِبِ الْبَلَاغَةِ. (سَلِيمَ الذَّوْقِ) لِيَحْكُمَ بَأَنَّ مَا عَدَّهُ ذَوْقُهُ ثَقِيلًا مُتَعَسِّرَ النِّطْقِ فَهُوَ مُتَنَافِرٌ، وَمَا لَا فَلَا (كَثِيرَ الْاطْلَاعِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ) لِيَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ مَا هُوَ غَرِيبٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَمَا هُوَ سَالِمٌ مِنَ الْغَرَابَةِ.

عِلْمُ الْمَعْنَائِي

هُوَ عِلْمٌ يُعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي بِهَا يَطَابِقُ مُقْتَضَى الْحَالِ.

(عِلْمُ الْمَعْنَائِي) هذا هو أَوَّلُ علومِ البلاغةِ الثلاثةِ، (هو عِلْمٌ) أي: مَلَكَةٌ، يَعْنِي: كَيْفِيَّةٌ وَصِفَةٌ رَاسِخَةٌ مِنَ الْعِلْمِ. (يُعْرِفُ بِهِ) أَيُّ: يُمَكِّنُ أَنْ يُعْرِفَ مَعْرِفَةً تَصْدِيقِيَّةً (بَسْبِيَّةً) يَعْنِي: بِسَبَبِ تِلْكَ الْمَلَكَةِ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمَعْرِفَةِ الْمَعْرِفَةُ التَّصَوُّرِيَّةُ وَلَا التَّصْدِيقِيَّةُ بِالْفِعْلِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْعِلْمِ نَفْسُ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ، فَيُقَدَّرُ مَضَافٌ فِي قَوْلِهِ: «بِهِ»، أَي: بِسَبَبِ عِلْمِ تِلْكَ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ؛ لِأَنَّ الْأَصُولَ نَفْسَهَا لَا تَصِيرُ سَبَبًا فِي الْمَعْرِفَةِ إِلَّا بَعْدَ حَصُولِ الْمَلَكَةِ.

(أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ) أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَحْوَالٌ مَفْرَدٌ كَالْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، أَوْ أَحْوَالٌ جُمْلَةٌ كَالْفَصْلِ وَالْوَصْلِ وَالْإِتْجَازِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ أَحْوَالًا لِلجُمْلَةِ (الَّتِي بِهَا) أَي: بِسَبَبِ الْأَحْوَالِ (يَطَابِقُ) أَي: اللَّفْظُ، فَالصَّلَةُ عَجَازِيَّةٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ، وَلَمْ يَبْتَزْ جَرِيًّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ (مُقْتَضَى الْحَالِ) أَي: صُورَةٌ مَخْصُوصَةٌ بِهَا وَحَاصِلُ مَعْنَى هَذَا التَّعْرِيفِ: أَنَّ عِلْمَ يُعْرِفُ بِسَبَبِهِ هَذِهِ الْأَحْوَالُ، لَا مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُحَكِّمُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْهَا بَأَنَّهَا تَدْعُو الْمُتَكَلِّمَ إِلَى أَنْ يُورِدَ كَلَامُهُ مُسْتَمِلًا عَلَى خُصُوصِيَّةٍ مَا، تُسَمَّى مُقْتَضَى الْحَالِ.

هَذَا وَإِضَافَةُ «الْأَحْوَالِ» «الْلَفْظِ» لِلْإِسْتِعْرَاقِ الْعَرَفِيِّ أَي: جَمِيعِ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَرُدُّ عَلَيْنَا، لَا الْحَقِيقِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَحْوَالَ لَا نِهَايَةَ لَهَا، فَيَسْتَحِيلُ وَجُودُهَا، وَيَسْتَحِيلُ مَعْرِفَتُهَا، فَلَا يُعَدُّ الشَّخْصُ عَالِمًا بِعِلْمِ الْمَعْنَائِي إِلَّا إِذَا كَانَتْ لَهُ مَلَكَةٌ يَعْرِفُ بِهَا جَمِيعَ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَرُدُّ عَلَيْنَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ لَهُ مَلَكَةٌ يَعْرِفُ بِهَا خَالًا وَاجِبًا أَوْ خَالِيًا مَثَلًا فَلَا يُسَمَّى عَالِمًا بِهِ. وَخَرَجَ بِهَذِهِ الْإِضَافَةُ: أَحْوَالٌ مَا سِوَى اللَّفْظِ، فَلَيْسَ الْبَحْثُ عَنْهَا مِنْ هَذَا الْعِلْمِ كَأَحْوَالِ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْنَائِي وَأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (الَّتِي بِهَا.... إلخ): أَحْوَالُ اللَّفْظِ الَّتِي لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ كَأَحْوَالِهِ مِنْ

فَتَخْتَلِفُ صُورُ الْكَلَامِ لِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ. مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [البجن] فَإِنَّ مَا قَبْلَ «أَمْ» صُورَةٌ مِنَ الْكَلَامِ تُخَالِفُ صُورَةَ مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى فِيهَا فِعْلُ الْإِرَادَةِ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَالثَّانِيَةُ فِيهَا فِعْلُ الْإِرَادَةِ مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ، وَالْحَالُ الدَّاعِي لِذَلِكَ: نِسْبَةُ الْخَيْرِ إِلَيْهِ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ، وَمَنْعُ نِسْبَةِ الشَّرِّ إِلَيْهِ فِي الْأَوَّلَى^(١).

جِهَةٌ كَوْنُهُ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، فَالْبَحْثُ عَنْهَا فِي عِلْمِ الْبَيَانِ وَأَحْوَالِهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مُحَسَّنٌ بِمُحَسِّنَاتٍ، فَالْبَحْثُ عَنْهَا فِي عِلْمِ الْبَدِيعِ وَهَكَذَا.

(فَتَخْتَلِفُ صُورُهُ الْكَلَامِ) أَيِ: الصُّورُ الْمَخْصُوصَاتُ الَّتِي يُورَدُ عَلَيْهَا الْكَلَامُ، وَتُسَمَّى مُقْتَضِيَاتِ الْأَحْوَالِ بِالْفَتْحِ (لِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ) أَيِ: لِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ الْمُقْتَضِيَةِ لَهَا (مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [البجن] فَإِنَّ مَا قَبْلَ «أَمْ» صُورَةٌ مِنَ الْكَلَامِ تُخَالِفُ صُورَةَ مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ (الْأَوَّلَى) فِيهَا فِعْلُ الْإِرَادَةِ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ) أَيِ: حَذَفِ الْفَاعِلِ؛ إِذَا الْأَصْلُ: أَشَرُّ أَرَادَهُ اللَّهُ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ.

(و) الصُّورَةُ (الثَّانِيَةُ) فِيهَا فِعْلُ الْإِرَادَةِ مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ) أَيِ: إِبْقَاءِ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ. (وَالْحَالُ الدَّاعِي لِذَلِكَ) أَيِ: الْمَذْكُورِ مِنَ الصُّورَتَيْنِ الْمُتَخَالِفَتَيْنِ (نِسْبَةُ الْخَيْرِ إِلَيْهِ ﷺ فِي) الصُّورَةِ (الثَّانِيَةِ، وَمَنْعُ نِسْبَةِ الشَّرِّ إِلَيْهِ) أَيِ: إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (فِي) الصُّورَةِ (الْأَوَّلَى). وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ أَنَّ مَوْضُوعَ هَذَا الْعِلْمِ اللَّفْظُ الْعَرَبِيُّ مِنْ حَيْثُ اشْتِمَالُهُ عَلَى تِلْكَ الْخُصُوصِيَّاتِ الَّتِي بِهَا يُطَابِقُ مُقْتَضَى الْحَالِ.

وَأَمَّا وَاضِعُهُ: فَقِيلَ: هُوَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرْجَانِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٧١ هـ. حَيْثُ دَوَّنَ كِتَابِيَهُ «أَسْرَارَ الْبَلَاغَةِ» وَ «دَلَالَةَ الْإِعْجَازِ»، نَعَمْ قَدْ أَثَرَفِيهِ نُبْذٌ عَنْ بَعْضِ الْبُلْغَاءِ قَبْلَهُ كَالْجَاخِظِ فِي «إِعْجَازِ الْقُرْآنِ»، وَابْنِ قُتَيْبَةَ فِي كِتَابِهِ «الشَّعْرِ

(١) وَهَكَذَا أَعْلَى مَا يَكُونُ مِنْ مَرَاعَاةِ الْمَقَامِ وَاقْتِضَاءِ الْحَالِ، وَهَذَا الْضَرْبُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [٧٦] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ يُخَيِّنِ﴾ [٨١] وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ حَاكِيًا عَنْ الْخَضِرِ قَوْلَهُ: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَمِيتَهَا﴾ مع قَوْلِهِ: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢] حَيْثُ نَسَبَ الْمَرَضَ وَالْعَيْبَ لِنَفْسَيْهِمَا دُونَ مَا عَادَاهُمَا مِنَ الْخَيْرِ.

وَيَنْحَصِرُ الْكَلَامُ هُنَا عَلَى هَذَا الْعِلْمِ فِي سِتَّةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: الْخَبَرُ وَالْإِنْشَاءُ

كُلُّ كَلَامٍ فَهُوَ إمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ، وَالْخَبَرُ: مَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ....

وَالشُّعْرَاءُ، وَالْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِهِ «الْكَامِلِ» لَكِنْ لَمْ يَبْرُزْ صَالِحًا لِأَنْ يَكُونَ عِلْمًا إِلَّا عَلَى يَدِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ.

(وَيَنْحَصِرُ الْكَلَامُ هُنَا) أَي: فِي هَذَا الْكِتَابِ (عَلَى هَذَا الْعِلْمِ) أَي: عِلْمِ الْمَعَانِي (فِي سِتَّةِ أَبْوَابٍ) مِنْ حَصْرِ الْكُلِّ فِي أَجْزَائِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَفْظٌ، وَهُوَ كُلٌّ، وَالْأَبْوَابُ الْمُنْحَصِرُ فِيهَا أَلْفَاظٌ، ضَرُورَةٌ أَنَّهَا تَرَاجُمُ، وَهِيَ أَجْزَاءٌ لَذَلِكَ الْكُلِّ، وَدَلِيلُ الْحَصْرِ: الْاسْتِقْرَاءُ.

وَقَدْ يُقَالُ: الْكَلَامُ: إمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ، فَهَذَا هُوَ الْبَابُ الْأَوَّلُ، وَالْخَبَرُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ لِكُلِّ مِنْهُمَا مُتَعَلِّقَاتٌ، وَكُلٌّ مِنَ الْمُسْنَدِينَ وَمِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِمَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ الْحَذْفُ وَالذِّكْرُ، وَهَذَا هُوَ الْبَابُ الثَّانِي، أَوِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ، وَهَذَا هُوَ الْبَابُ الثَّلَاثُ. ثُمَّ الرَّابِطُ بَيْنَ الْمُسْنَدِينَ وَالمُتَعَلِّقِينَ - أَعْنِي الْإِسْنَادَ وَالتَّعْلُقَ - إمَّا بِقَصْرِ أَوْ بغيرِ قَصْرِ، وَهَذَا هُوَ الْبَابُ الرَّابِعُ.

ثُمَّ الْجُمْلَةُ إِنْ قُرِئَتْ بِأُجْرَى فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَّةُ مُعْطُوفَةً عَلَى الْأَوَّلَى أَوْ لَا، وَهَذَا الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ، وَهَذَا هُوَ الْبَابُ الْخَامِسُ.

ثُمَّ الْكَلَامُ الْبَلِيغُ إمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلٍ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ أَوْ لَا، وَهَذَا هُوَ الْبَابُ السَّادِسُ.

البَابُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَبْوَابِ السِّتَّةِ (الْخَبَرُ وَالْإِنْشَاءُ)

أَي: مَبْحَثُهُمَا (كُلُّ كَلَامٍ) أَي: مُرَكَّبٍ تَامٍّ (فَهُوَ إمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَهُ نِسْبَتَانِ، نِسْبَةٌ كَلَامِيَّةٌ: وَهِيَ تَعْلُقُ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ بِالْآخَرِ بِاعْتِبَارِ فَهْمِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَنِسْبَةٌ خَارِجِيَّةٌ: وَهِيَ هَذَا التَّعْلُقُ بِاعْتِبَارِ حَصُولِهِ فِي الْوَاقِعِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ.

وَهُمَا تَارَةٌ تَتَطَابَقَانِ وَلَا تَتَطَابَقَانِ تَارَةً أُخْرَى، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ قُصِدَتِ الْمَطَابَقَةُ أَوْ عَدَمُهَا كَانَ خَبَرًا، وَإِنْ لَمْ تُقْصَدِ الْمَطَابَقَةُ وَلَا عَدَمُهَا كَانَ إِنْشَاءً.

(وَالْخَبَرُ: مَا) أَي: كَلَامٌ (يَصِحُّ) أَي: عَقْلًا (أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ) أَي: مُعْلَمٌ

أو كاذِبٌ، كـ «سَافِرٌ مُحَمَّدٌ»، و«عَلِيٌّ مُقِيمٌ»، والإنشاء: ما لا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ ذَلِكَ، كـ «سَافِرٌ يَا مُحَمَّدٌ»، و«أَقِمَّ يَا عَلِيٌّ»، والمرادُ بِصَدَقِ الخبرِ: مطابقتُهُ للواقع،.....

بالشَّيْءِ عَلَى ما هو عليه، (أو) إِنَّهُ (كَاذِبٌ) أي: مُعْلَمٌ بِالشَّيْءِ عَلَى خلافِ ما هو به، وهذا يَقْرُبُ مِنْ تعريفِهِم للخبرِ بآئِهِ ما اَحْتَمَلَ الصَّدَقَ والكَذِبَ لذاتِهِ.

وبهذا التقريرِ ظَهَرَ: أَنَّ الصَّدَقَ والكَذِبَ المأخوذَيْنِ فِي تعريفِ الخبرِ هما صِفَتَا المُتَكَلِّمِ.

نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِمَا فِي تعريفِهِم صِفَتَا الخبرِ عَلَى معنى أَنَّ الخبرَ هو الكلامُ الذي اَحْتَمَلَ عَقْلاً صِدْقُهُ أو كَذِبُهُ عَلَى البَدَلِيَّةِ (كسَافِرٍ مُحَمَّدٌ، وَعَلِيٍّ مُقِيمٌ) أي: غَيْرُ مسافرٍ، فَإِنَّ قَائِلَهُمَا يُقَالُ: «إِنَّهُ صَادِقٌ» إذا كانا صادِقَيْنِ، ويُقَالُ: «إِنَّهُ كَاذِبٌ». إذا كانا كاذِبَيْنِ.

(والإنشاء: ما لا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ ذَلِكَ) أي: إِنَّهُ صَادِقٌ أو كَاذِبٌ لِعَدَمِ اِحْتِمَالِهِ لَهُمَا (كـ «سَافِرٌ يَا مُحَمَّدٌ»، و«أَقِمَّ يَا عَلِيٌّ») فِعْلُ أَمْرٍ مِنَ الإِقَامَةِ.

(والمرادُ بِصَدَقِ الخبرِ) -أي: بِالصَّدَقِ الذي يَقَعُ صِفَةً للخبرِ-: (مطابقتُهُ للواقع) أي: مطابقةُ نِسْبَتِهِ الكلامِيَّةِ المفهومةِ مِنْهُ النِّسْبَةِ الخارجيةِ الحاصلةِ فِي الخارجِ^(١) أي: فِي الواقعِ ونفسِ الأَمْرِ، وَيَلْزَمُ مِنْهَا العَكْسُ أي: مُطَابَقَةُ الخارجيةِ للكلامِيَّةِ؛ لِأَنَّ المطابقةَ تَتَحَقَّقُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، كُلُّ مِنْهُمَا مطابقٌ لِلآخَرِ، إِلَّا أَنَّ الأَجْدَرَ جَعْلُ الأَصْلِ مُطَابَقًا بفتحِ الموحَّدة، فلذا أُسْنَدَ المطابقةُ للكلامِيَّةِ، وجعلَ الخارجيةُ مطابقةً بالفتحِ لكونِهَا الأَصْلَ.

ومعنى المطابقة: هو الموافقةُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُمَا مِنْ سائرِ الوجوهِ، ويكفي فِي التَّغَايُرِ بَيْنَهُمَا اِخْتِلَافُهُمَا بِالاعتبارِ، فَتَعَلَّقَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ بِالآخرِ مِنْ حَيْثُ فَهْمُهُ مِنَ الكلامِ غَيْرُ نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ حَصُولُهُ فِي الخارجِ.

وتلك الموافقةُ بَأَنَّ تكونَ النسبتانِ ثُبُوتِيَّتَيْنِ كَمَا فِي قولِكَ: سافرَ مُحَمَّدٌ، وَقَدْ حَصَلَ السَّفَرُ مِنْهُ فِي الخارجِ، أو سَلْبِيَّتَيْنِ^(٢) كَمَا فِي قولِكَ: مُحَمَّدٌ ليسَ بِمسافرٍ، وكانَ لَمْ

(١) وهو مصطلح منطقي المراد به خارج الذهن المجرد، وهو الواقع.

(٢) الصفة الثبوتية التي يراد إثباتها والصفة السلبية التي يراد نفيها، ومنها قولهم في باب العقائد والتوحيد: صفة السمع لله صفة ثبوتية، صفة النوم صفة سلبية.

وبكذبه: عدم مطابقتها له، فجملة «عليّ مقيم» إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج، فصدق، وإلا فكذب.

ولكل جملة ركنان: محكوم عليه ومحكوم به.

ويسمى الأول: «مُسنداً إليه» كالفاعل، ونائبه والمبتدأ الذي له خبر.

يَحْصُلُ مِنْهُ سَفَرٌ فِي الْوَاقِعِ، فَلِلصِّدْقِ صَوْرَتَانِ.

(و) المراد (بكذبه) أي: كذب الخبر: (عدم مطابقتها له) أي: عدم مطابقة نسبته الكلامية نسبته الخارجية بأن تكون أحدهما ثبوتية والأخرى سلبية، كما في قولك: «سافر محمد»، ولم يحصل له سفر في الواقع، أو قولك: «محمد ليس بمسافر»، وقد حصل له السفر في الواقع، فللكذب صورتان.

(فجملة «عليّ مقيم» إن كانت النسبة) الكلامية (المفهومة منها) وهي ثبوت الإقامة للمحكوم عليه وهو «عليّ» (مطابقة لما في الخارج) بأن حصلت الإقامة له في الواقع (ف) الكلام (صدق، وإلا) أي: وإن لم تكن كذلك بأن كانت النسبة الكلامية له غير مطابقة لما في الخارج، بأن لم تثبت الإقامة له (ف) الكلام (كذب).

(ولكل جملة) أي: خبرية؛ لأنها المقصود الأعظم في نظر البلغاء (ركنان) أي: جزآن تتكون الجملة منهما، وما زاد عليهما غير المضاف إليه والصلة فهو قيد (محكوم عليه) بالرفع بدل (ومحكوم به).

(ويسمى الأول) أي: المحكوم عليه: (مُسنداً إليه كالفاعل) للفعل الثام أو شبهه، نحو: «خالد وأبوه» من قولك: «حضر خالد العالم وأبوه». (ونائبه) أي: نائب الفاعل نحو «الكتاب» من قوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾ [الكهف: ٤٩].

(والمبتدأ الذي له خبر) نحو: «العلم» من قولك: «العلم نافع»، ودخل تحت الكاف أسماء النواسخ: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، نحو «المطر» من قولك: «كان المطر غزيراً»، أو «إن المطر غزير»، والمفعول الأول له «ظن وأخواتها»، والمفعول الثاني له «أرى وأخواتها».

وَيُسَمَّى الثَّانِي: «مُسْنَدًا» كَالْفَعْلِ، وَالْمَبْتَدَأُ الْمُكْتَفَى بِمَرْفُوعِهِ؛

الكَلَامُ عَلَى الْخَبَرِ

الْخَبَرُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً أَوْ اِسْمِيَّةً.

فَالْأَوَّلَى: مَوْضُوعَةٌ لِإِفَادَةِ الْحَدُوثِ فِي زَمَنِ مَخْصُوصٍ.....

(وَيُسَمَّى الثَّانِي) أَي: الْمَحْكُومُ بِهِ: («مُسْنَدًا» كَالْفَعْلِ) التَّامُّ نَحْوُ: «حَضَرَ» مِنْ قَوْلِكَ: «حَضَرَ الْأَمِيرُ». (وَالْمَبْتَدَأُ) الْوَصْفُ (الْمُكْتَفَى) أَي: الْمُسْتَعْنَى عَنِ الْخَبَرِ (بِمَرْفُوعِهِ) نَحْوُ «عَارَفٌ» مِنْ قَوْلِكَ: «أَعَارَفْتُ أَخُوكَ»^(١) قَدَرُ الْإِنْصَافِ، وَدَخَلَ تَحْتَ الْكَافِ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، نَحْوُ «قَادِرٌ» مِنْ قَوْلِكَ «اللَّهُ قَادِرٌ»، وَاسْمُ الْفَعْلِ نَحْوُ: «هِيَاتَ وَآمِينَ»، وَالْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ، نَحْوُ: «سَعْيًا فِي الْخَيْرِ»^(٢)، وَأَخْبَارُ النِّوَاسِخِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ «ظَنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، وَالْمَفْعُولِ الثَّلَاثِ لِـ «أَرَى» وَأَخَوَاتِهَا.

الكَلَامُ عَلَى الْخَبَرِ

أَي: عَلَى تَقْسِيمِهِ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ وَجُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ (الْخَبَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً أَوْ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً)، لَا ثَالِثَ لَهَا يَأْخُذُ بِالِاسْتِقْرَاءِ.

(فَالْأَوَّلَى) الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ: وَهِيَ مَا كَانَ الْمُسْنَدُ فِيهَا فِعْلًا (مَوْضُوعَةٌ لِإِفَادَةِ الْحَدُوثِ) أَي: وَقُوعِ الْحَدَثِ الْمَذْلُولِ لِفِعْلِهَا (فِي زَمَنِ) وَزَادَ بَعْضُهُمْ هَذَا فَقَالَ: لِإِفَادَةِ الْحَدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ، وَأَرَادَ بِالتَّجَدُّدِ الْحَصُولَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا تَكَرَّرَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّصْرِيحَ بِكَوْنِهِ حَاصِلًا فِي زَمَنِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ لَمْ يَكُنْ حَاصِلًا فِي غَيْرِهِ، (مَخْصُوصٌ) مِنَ الْأَزْمَنِ الثَّلَاثَةِ: إِمَّا مُعَيَّنًا فِي الْمَاضِي حَيْثُ لَمْ يَقَعْ صِلَةٌ أَوْ صِفَةٌ لِنَكْرَةٍ عَامَّةٍ أَوْ فِي شَرْطٍ، وَفِي الْمَضَارِعِ الْمُقْتَرَنِ بِسِينِ التَّنْفِيسِ، وَإِمَّا مُبْهَمًا بَيْنَ أَمْرَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ، إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِلْحَالِ وَالْاِسْتِقْبَالِ، أَوْ مُبْهَمًا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَاضِي إِذَا وَقَعَ صِلَةٌ أَوْ

(١) وَيَعْرَبُ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى أَنْ «عَارَفٌ» مَبْتَدَأُ مَرْفُوعٍ، وَ«أَخُوكَ» فَاعِلُ مَرْفُوعٍ بِالْوَاوِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ عَمَلُ فَعْلِهِ وَهُوَ «عَارَفٌ» وَقَدْ سَدَّ هَذَا الْفَاعِلُ مَسَدَ الْخَبَرِ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ: «أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ إِلَهِي يَتَّزِرْهُمْ» ﴿﴾ حَيْثُ الْوَجْهُ الْمَرْجَحُ فِيهَا أَنْ «رَاغِبٌ» مَبْتَدَأُ وَأَنْتَ فَاعِلُ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ.

(٢) وَأَصْلُهَا: اشْعَ سَعْيًا فِي الْخَيْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابَ﴾ أَي: فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا.

مع الاختصار، وقد تُفيدُ الاستمرارَ التَّجْدِيدِيَّ بالقرائنِ إذا كَانَ الفعلُ مضارعًا كقولِ طَرِيفٍ:
أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاطٌ قَبِيلَةً بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّسُ

صِفَةً لِنَكْرَةٍ عَامَّةٍ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُهَا جَمِيعُهَا، (مع الاختصارِ) أي: مع عدم الاحتياجِ معها إلى قرينةٍ من حيثُ أَصْلُ الوَضْعِ بخلافِ الجملةِ الاسميَّةِ فَإِنَّهَا تُفيدُ إحداها بقرينةٍ خارجيَّةٍ، كقولِكَ: «خَالِدٌ قَائِمٌ الْآنَ أَوْ أَمْسٍ أَوْ غَدًا». نَعَمْ يَدُلُّ اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى الزَّمَنِ بِلا قرينةٍ، لكنْ دلالةُ التَّزَامِيَّةِ لا صَرِيحَةٍ.

(وقد تُفيدُ) الجملةُ الفعليةُ. (الاستمرارَ التَّجْدِيدِيَّ) أي: التَّقْضِيَّ والحصولُ شَيْئًا فشيئًا عَلَى وَجْهِ الاستمرارِ (ب) حَسَبِ الْمَقَامِ وَالْقَرَائِنِ التي تَدُلُّ عَلَى إِفَادَةِ ذَلِكَ (إذا كَانَ الفعلُ مضارعًا).

(كقولِ طَرِيفٍ) ابنِ تَمِيمٍ الْعَنْبَرِيُّ يَصِفُ نَفْسَهُ بِالشَّجَاعَةِ (أ) حَضَرَتِ الْعَرَبُ سُوقَ عُكَاطٍ (وَكَلَّمَا وَرَدَتْ) أي: جَاءَتْ (عُكَاطٌ قَبِيلَةٌ) منهم، وَسُوقُ عُكَاطٍ كَانَتْ بَيْنَ نَخْلَةٍ وَالطَّائِفِ تُقَامُ فِي مُسْتَهَلِّ ذِي الْقَعْدَةِ، وَتُسْتَمَرُّ عَشْرِينَ يَوْمًا تَجْتَمِعُ فِيهَا قِبَائِلُ الْعَرَبِ فَيَتَعَاكِظُونَ أَي: يَتَفَاخَرُونَ وَيَتَنَاشَدُونَ الْأَشْعَارَ، (بَعَثُوا) جوابُ «كَلَّمَا» (إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ) أي: رَأَيْسَهُمُ الْمُتَوَكِّلِي للبحثِ عَنْهُمْ والكلامِ فِي شَأْنِهِمْ، (يَتَوَسَّسُ) أي: يَتَفَرَّسُ وَجْهَ الْحَاضِرِينَ لِيَنْظُرَ هَلْ أَنَا فِيهِمْ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ لِي جِنَايَةً فِي كُلِّ قَوْمٍ وَنَكَايَةً لَهُمْ، فَإِذَا وَرَدَتْ الْقِبَائِلُ ذَلِكَ السُّوقَ بَعَثُوا عَرِيفَهُمْ لِيَتَعَرَّفَنِي فَيَأْخُذُوا بِثَأْرِهِمْ مِنِّي.

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: «يَتَوَسَّسُ» حَيْثُ أَوْرَدَ الْمُسْنَدُ فِعْلًا مُضَارِعًا، وَأَفَادَ الاستمرارَ التَّجْدِيدِيَّ بِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ، وَهِيَ لَفْظَةُ كَلَّمَا الدَّالَّةُ عَلَى التَّكَرُّارِ.

وَالْمَعْنَى: أَنْ تَفَرَّسَ الْوُجُوهَ وَتَأْمُلْهَا دَيْدَنٌ^(١) الْعَرِيفِ وَشَأْنُهُ الْمُسْتَمِرُّ الَّذِي لَا يَحِيدُ عَنْهُ، وَيَتَجَدَّدُ أَنَا فَأَنَا^(٢).

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ الْمُدَرِّسِينَ: مَعْنَى «أَحْمَدُكَ»: «أَنَّهُ يُحْمَدُ اللَّهُ حَمْدًا أَبْعَدَ حَمْدٍ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ» فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ بِحَسَبِ الْمَقَامِ لَا الْوَضْعِ.

(١) أي: عادته. (٢) أي: حينًا فحينًا.

والثانية: موضوعةٌ لِمُجَرَّدِ ثُبُوتِ المُسْنَدِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، نحو: الشمسُ مُضِيئةٌ، وقد تُفِيدُ الاستمرارَ بالقرائنِ إذا لم يَكُنْ في خبرها فعلٌ نحو: «الْعِلْمُ نَافِعٌ».

والأصلُ في الخبرِ أنْ يُلْقَى لإفادَةِ المخاطَبِ الحُكْمَ الذي تَضَمَّنَتْهُ الجملةُ، كما في قولنا: «حَضَرَ الأَمِيرُ».....

(والثانية) الجملةُ الاسميَّةُ: وهي ما كانَ المُسْنَدُ فيها اسماً (موضوعةٌ لِمُجَرَّدِ ثُبُوتِ المُسْنَدِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) أي: لإفادَةِ ذلكَ مُجَرَّدًا عن الحدوثِ والتَّجَدُّدِ والاستمرارِ التَّجَدُّدِيِّ.

(نحو: الشمسُ مُضِيئةٌ) فلا يُسْتَفَادُ منها سوى ثُبُوتِ الإضاءةِ للشمسِ بدونِ نَظَرٍ إلى حدوثِ ذلكَ وتَجَدُّدِهِ واستمرارِهِ.

(وقد تُفِيدُ) أي: الجملةُ الاسميَّةُ (الاستمرارَ) أي: الثباتَ والدوامَ (ب) حَسَبِ (القرائنِ) كأنْ سِيَقَتْ في مقامِ كمالِ الذمِّ أو المدحِ (إذا لم يَكُنْ في خبرها فعلٌ) أي: إذا لم يَكُنْ المُسْنَدُ فيها جملةً فعليَّةً بأنْ كانَ اسماً مفرداً أو جملةً اسميَّةً.

(نحو: العلمُ نافعٌ) فسياقُ الكلامِ في مقامِ المدحِ قرينةٌ تدلُّ على إرادةِ الاستمرارِ مع الثبوتِ، وأمَّا إذا كانَ المُسْنَدُ فيها جملةً فعليَّةً فإنَّها تُفِيدُ التَّجَدُّدَ، نحو: «خالدٌ قامَ»، فإنَّه يدلُّ على ثُبُوتِ نسبةِ القيامِ المتجدِّدِ، فالقيامُ مُتَجَدِّدٌ، وحصولُهُ لخالدٍ، ووصفُهُ بِهِ ثابتٌ مُسْتَقَرٌّ.

(والأصلُ في الخبرِ أنْ يُلْقَى) أي: يَتَلَفَّظُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ لِأَحَدِ غَرَضَيْنِ: أَوَّلًا (لِإفادَةِ الْمُخاطَبِ) أي: مَنْ أُرِيدَ إِفادَتُهُ سِوَاءَ كَانِ مُخاطَبًا أَوْ لَا بِأَنْ وَجَّهَ الكلامُ إِلَى شَخْصٍ وَأُرِيدَ إِفادَةُ غَيْرِهِ (الحُكْمَ) بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ ثَانٍ، والمَفْعُولُ الأوَّلُ قوله: «المُخاطَبُ»^(١) والفاعلُ محذوفٌ أي: إِفادَةُ المُخْبِرِ المُخاطَبَ الحُكْمَ. (الذي تَضَمَّنَتْهُ الجملةُ) الخبريَّةُ.

والمرادُ بالحكمِ وقوعُ النسبةِ أَوْ لَا وَقُوعُهَا، أي: النسبةُ الواقعةُ المُتَحَقِّقَةُ في الخارجِ^(٢) أَوْ غَيْرُ المُتَحَقِّقَةِ فِيهِ، وهو المعني فيما سَبَقَ بِالنسبةِ الكلاميَّةِ.

(كما في قولنا: حَضَرَ الأَمِيرُ) فَإِنَّا نَقْصِدُ بِهِ إِفادَةَ المُخاطَبِ أَنْ ثُبُوتَ الحضورِ

(١) أي: هو مفعول أول حكمًا باعتبار ما كان، وليس حقيقةً، إذ حقيقته أنه مضاف إليه مجرور.

(٢) أي في الواقع، بمعنى إفادته الحكم مطلقاً سواء كان مطابقاً للواقع أم لا. بمعنى آخر إفادته مفهوم الكلام سواء كان صدقاً أم كذباً.

أَوْ لِإِفَادَةِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ عَالِمٌ بِهِ نَحْوُ: «أَنْتَ حَضَرْتَ أَمْسِي»، وَيُسَمَّى الْحُكْمُ فَائِدَةً الْخَبَرِ، وَكَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ عَالِمًا بِهِ لِإِزْمِ الْفَائِدَةِ.

لِلْأَمِيرِ حَصَلَ وَتَحَقَّقَ فِي الْخَارِجِ.

هَذَا وَقَدْ يُطْلَقُ الْحُكْمُ وَيُرَادُ بِهِ: الْإِيْقَاعُ وَالْإِنْتِرَاعُ، أَيْ: إِذْعَانُ النَّسَبَةِ وَإِدْرَاكُ أَنَّهَا وَقَعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَقَعَةٍ، وَلَا يَصِحُّ إِرَادَتُهُ هُنَا لظُهُورِ أَنَّهُ لَيْسَ قَصْدُ الْمُخْبِرِ إِفَادَةَ أَنَّهُ أَوْقَعَ النَّسَبَةَ - أَيْ: أَذْرَكَ أَنَّهَا مُطَابِقَةٌ لِلْوَقْعِ أَوْ لَا -، وَلَا أَنَّهُ عَالِمٌ بِأَنَّهُ أَوْقَعَهَا. هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَدْلُولَ الْخَبَرِ النَّسَبَةُ، لَا الْإِذْعَانُ بِهَا.

وذهب الأكثر - كالإمام الرّازي، والتاج السُّبكي، والسيد الشريف - إلى أن مَدْلُولَ الْخَبَرِ إِذْعَانُ النَّسَبَةِ، أَيْ: الْإِيْقَاعُ وَالْإِنْتِرَاعُ.

: لَكِنْ كَمَا قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الْحَكِيمِ: لَيْسَ عَلَى أَنَّهُ مَقْصُودٌ بِالْإِفَادَةِ، بَلْ وَنَسِيلَةٌ لِمَا قَصَدَ إِفَادَتُهُ بِالْخَبَرِ مِنْ وَقْعِ النَّسَبَةِ، أَوْ لَا وَقْعَهَا؛ لِأَنَّ الْمَخَاطَبَ يَسْتَفِيدُ الْإِيْقَاعَ وَالْإِنْتِرَاعَ مِنَ الْخَبَرِ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ مِنْهُ إِلَى مُتَعَلِّقِهِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ، وَهُوَ وَقْعُ النَّسَبَةِ أَوْ لَا وَقْعَهَا.

فَظَهَرَ أَنَّ كَوْنَ الْخَبَرِ مَدْلُولُهُ الْإِيْقَاعُ وَالْإِنْتِرَاعُ لَا يُنَافِي كَوْنَ الْمَقْصُودِ بِهِ إِفَادَةَ وَقْعِ النَّسَبَةِ أَوْ لَا وَقْعَهَا، بَلْ يَجْتَمِعَانِ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ وَنَسِيلَةٌ لِلثَّانِي الْمَقْصُودِ، فَتَدْبَرْ.

(أَوْ لِإِفَادَةِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ عَالِمٌ بِهِ). أَيْ: لِإِفَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَخَاطَبَ أَنَّهُ - أَيْ: الْمُتَكَلِّمُ - عَالِمٌ بِالْحُكْمِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، أَيْ: مُصَدِّقٌ بِهِ جَزْمًا أَوْ ظَنًّا.

أَيْ: (نَحْوُ: أَنْتَ حَضَرْتَ أَمْسِي) يُفْتَحُ تَاءُ الْخَطَابِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، فَإِنَّ النَّسَبَةَ وَهِيَ ثَبُوتُ الْحُضُورِ وَحُصُولُهُ لِلْمَخَاطَبِ مَعْلُومَةٌ قَبْلَ الْإِخْبَارِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَقْصُودَةً بِهِ لِكَوْنِ الْمَخَاطَبِ عَالِمًا بِحُضُورِهِ، وَإِنَّمَا الْعَرَضُ إِفَادَتُهُ بِأَنَّ عَالِمُونَ بِهِ.

(وَيُسَمَّى الْحُكْمُ) الَّذِي يُقْصَدُ بِالْخَبَرِ إِفَادَتُهُ (فَائِدَةُ الْخَبَرِ) لِأَنَّهُ مَدْلُولُ اللَّفْظِ، وَمِنْ شَبَهِهِ أَنْ يُقْصَدَ إِفَادَتُهُ لَوْضَعِ اللَّفْظِ لَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ وَضْعِ اللَّفْظِ إِفَادَةُ مَا وَضَعَ لَهُ، فَلَا يَضُرُّ فِي تَسْمِيَّتِهِ «فَائِدَةً» كَوْنُهُ قَدْ يُعْلَمُ أَوْ لَا.

(و) يُسَمَّى (كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ عَالِمًا بِهِ) أَيْ: بِالْحُكْمِ (لِإِزْمِ الْفَائِدَةِ) أَيْ: لِإِزْمِ فَائِدَةِ

أَضْرَبُ الْخَبَرَ: حَيْثُ كَانَ قَصْدُ الْمُخْبِرِ بِخَبَرِهِ إِفَادَةَ الْمُخَاطَبِ يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ

الخبر؛ لِأَنَّ إِفَادَةَ تِلْكَ الْقَائِدَةِ الَّتِي هِيَ الْحُكْمُ يَسْتَلْزِمُ إِفَادَةَ كَوْنِ الْمُخْبِرِ عَالِمًا بِهِ أَي: فِي الْغَالِبِ، وَالْأَفَقْدُ يَعْقِلُ الْمُخَاطَبُ عَنْ كَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ عَالِمًا وَيُخْبِرُ بِالْحُكْمِ وَهُوَ شَاكٌّ أَوْ جَاهِلٌ، فَلَمْ تَكُنْ إِفَادَةُ أَنَّهُ عَالِمٌ لَازِمَةً لِإِفَادَةِ نَفْسِ الْحُكْمِ، هَذَا وَقَدْ يُلْقَى الْخَبَرُ لِأَعْرَاضٍ أُخْرَى خِلَافِ الْأَصْلِ تَسْتَفَادُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ.

مَنْهَا: إِظْهَارُ التَّحَسُّرِ وَالتَّحْزِنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ امْرَأَةٍ عِمْرَانَ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آلْ عَمْرَانَ: ٣٦]، فَإِنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ لِلْإِعْلَامِ بِالْحُكْمِ أَوْ لَازِمِهِ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ، وَهُوَ الْمَوْلَى، عَالِمٌ بِكُلِّ مِنْهُمَا، بَلْ لِإِظْهَارِ التَّحَسُّرِ عَلَى خَبَرِ رَجَائِهَا، وَالتَّحْزِنِ إِلَى رَبِّهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَرْجُو وَتَقْدِرُ أَنَّهَا تَلِدُ ذَكَرًا، فَأُخْبِرَتْ أَنَّهَا وَلَدَتْ أُنْثَى.

وَمِنْهَا: إِظْهَارُ الضَّعْفِ وَالْخُشُوعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ نَبِيِّ زُكْرِيَّا: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مَرْيَمَ: ٤]. وَمِنْهَا: إِظْهَارُ الْفَرَحِ بِمُقْبِلِ السَّمَاتَةِ بِمُذِيرٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [الْإِسْرَاءَ: ٨١] وَمِنْهَا: تَذْكِيرٌ مَا بَيْنَ الْمَرَاتِبِ مِنَ التَّفَاوُتِ الْعَظِيمِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّسَاءَ: ٩٥]... إلخ.

فَإِنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ لِلْإِعْلَامِ بِالْحُكْمِ وَلَا زِمِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ وَأَصْحَابَهُ عَالِمُونَ بِالْحُكْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الْأَسْتَوَاءِ، وَعَالِمُونَ بِأَنَّ الْمَوْلَى عَالِمٌ بِعِلْمِهِمْ ذَلِكَ.

بَلْ لِتَذْكِيرِ مَا بَيْنَ الرَّتَبَتَيْنِ مِنَ التَّفَاوُتِ الْعَظِيمِ لِأَجْلِ أَنْ يَتَبَاعَدَ الْقَاعِدُ، وَيَرْفَعَ نَفْسَهُ عَنْ إِحْطَاطِ مَرْتَبَتِهِ.

(أَضْرَبُ الْخَبَرَ) أَيِ أَقْسَمُهُ مِنْ حَيْثُ حَالَةُ الْمُخَاطَبِ الَّذِي يُلْقَى إِلَيْهِ الْخَبَرُ، وَكَيْفِيَّةُ إِقْبَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الْخَبَرَ لَهُ (حَيْثُ كَانَ قَصْدُ الْمُخْبِرِ بِخَبَرِهِ إِفَادَةَ الْمُخَاطَبِ) أَي: إِفَادَتَهُ أَحَدَ الْغَرَضَيْنِ الْأَصْلِيَّيْنِ، وَالْإِفْصَاحَ وَالْإِظْهَارَ عَنْهُ.

(يَنْبَغِي) أَي: يَجِبُ عَلَيْهِ (أَنْ) يَكُونَ مَعَ الْمُخَاطَبِ كَالطَّبِيبِ مَعَ الْمَرِيضِ، فَيُشَخِّصُ حَالَتَهُ، وَيُعْطِيهِ مَا يُنَاسِبُهَا بِأَنْ (يَقْتَصِرَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ) أَي: قَدْرَ مَا تَحْضُلُ

حَذَرًا مِنَ اللَّغْوِ: فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ خَالِي الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ أَلْقَى إِلَيْهِ الْخَبَرَ مُجَرَّدًا
عَنِ التَّأَكِيدِ، نَحْوُ: «أَخُوكَ قَادِمٌ»، وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَالِبًا لِمَعْرِفَتِهِ

بِهِ إِفَادَتُهُ لَا زَائِدًا عَنْهَا، وَلَا نَاقِصًا عَنْهَا (حَذَرًا مِنَ اللَّغْوِ) فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُفِيدٍ أَصْلًا كَانَ
لَعْوًا مَحْضًا، وَإِذَا كَانَ زَائِدًا عَنْهَا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى اللَّغْوِ، وَهُوَ عَيْثُ، وَإِذَا كَانَ نَاقِصًا
عَنْهَا كَانَ مُخِلًّا بِالْغَرَضِ الَّذِي هُوَ الْإِفْصَاحُ وَالْبَيَانُ، وَذَلِكَ فِي حُكْمِ اللَّغْوِ.

(ف) حِينَ وَجَبَ الْأَقْتِصَارُ عَلَى الْقَدْرِ الْمُحْتَاجِ (إِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ) الْمُتَلَقَّى إِلَيْهِ
الْكَلَامُ (خَالِي الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ) بِأَحَدِ طَرَفَيْ الْخَبَرِ عَلَى الْآخِرِ، وَالْمَرَادُ بِالْحُكْمِ:
وَقَوْعُ النِّسْبَةِ، أَوْ لَا وَقَوْعُهَا. وَمَعْنَى خُلُوِّ الذَّهْنِ عَنْهُ: أَنْ لَا يَكُونَ حَاصِلًا فِيهِ، وَحُصُولُهُ
فِيهِ: هُوَ إدْرَاكُ أَنَّ تِلْكَ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْعِلْمِ وَبِالتَّصْدِيقِ
وَبِالْإِيْقَاعِ وَالْإِنْتِزَاعِ. وَبِالْإِذْعَانِ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْعِبَارَةِ خَالِيًا عَنِ الْعِلْمِ وَالْإِذْعَانِ بِالْحُكْمِ،
بِأَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا بِهِ.

(أَلْقَى إِلَيْهِ الْخَبَرَ) أَي: أَلْقَى الْمُتَكَلِّمُ إِلَيْهِ الْخَبَرَ (مُجَرَّدًا عَنِ التَّأَكِيدِ) أَي: عَنِ
مُؤَكَّدَاتِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الذَّهْنَ الْخَالِيَّ يَتِمَكَّنُ مِنْهُ الْحُكْمُ بِلَا مُؤَكَّدٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى
التَّأَكِيدِ. (نَحْوُ: «أَخُوكَ قَادِمٌ») فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ خَالِي الذَّهْنِ مِنْ قُدُومِ
أَخِيهِ، سَوَاءً كَانَ مُسْتَحْضِرًا لِقُدُومِ غَيْرِهِ أَمْ لَا. وَفَسَّرْتُ التَّأَكِيدَ بِمُؤَكَّدَاتِ الْحُكْمِ^(١)
احْتِرَازًا عَنْ مُؤَكَّدَاتِ الطَّرَفَيْنِ، كَالتَّأَكِيدِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ^(٢)، فَإِنَّهَا جَائِزَةٌ مَعَ الْخُلُوِّ،
نَحْوُ: «خَالِدٌ خَالِدٌ قَائِمٌ»، وَ«بَكَرٌ نَفْسُهُ جَالِسٌ»، وَ«جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ»، فَتَدَبَّرْ.

(وَإِنْ كَانَ) أَي: الْمُخَاطَبُ (مُتَرَدِّدًا فِيهِ) أَي: فِي الْحُكْمِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ تَرَدَّدَ فِي النِّسْبَةِ
بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ - الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ - بَعْدَ تَصَوُّرِهِمَا وَحُضُورِهِمَا فِي ذِهْنِهِ، هَلْ تِلْكَ
النِّسْبَةُ تَحَقَّقَتْ فِي الْوَاقِعِ أَمْ لَا؟

(طَالِبًا) أَي: بِلِسَانِ الْحَالِ أَوْ الْمَقَالِ (لِمَعْرِفَتِهِ) أَي: الْحُكْمِ بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالتَّصْدِيقِ

(١) وهي التي تؤكد نسبة الألفاظ لبعضها في الجملة، أو تؤكد إسناد المسند للمسند إليه في الجملة.

(٢) التأکید اللفظي: وهو الحاصل بتكرار اللفظي المراد تأكيدها، والتأکید المعنوي: هو باستعمال ألفاظ
معينة بعد اللفظة المراد تأكيدها نحو «نفس وعين» وبه يحصل تأكيد اللفظة دون تأكيد النسبة والحكم
الحاصل من مضمون الجملة.

حَسَنَ تَوْكِيدَهُ نَحْوُ: «إِنَّ أَخَاكَ قَادِمٌ»، وَإِنْ كَانَ مُنْكَرًا لَهُ وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِمُؤَكِّدٍ أَوْ مُؤَكِّدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ حَسَبَ دَرَجَةِ الْإِنْكَارِ، نَحْوُ: «إِنَّ أَخَاكَ قَادِمٌ»، أَوْ: «إِنَّهُ لَقَادِمٌ»، أَوْ: «وَاللَّهِ إِنَّهُ لَقَادِمٌ».

يُوقُوعُ النِّسْبَةِ أَوْ لَا وَقُوعِهَا (حَسَنَ) فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ (تَوْكِيدَهُ) أَي: إِلْقَاءُ الْخَبَرِ مُقْتَرِنًا بِأَدَاةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّوْكِيدِ تَقْوِيَةً لِلْحُكْمِ؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنْ ذَهْنِ الْمَخَاطَبِ، وَيَطْرَحَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ خِلَافَ ذَلِكَ الْحُكْمِ (نَحْوُ: إِنَّ أَخَاكَ قَادِمٌ) فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ مُتَرَدِّدًا فِي نِسْبَةِ الْقُدُومِ إِلَى أَخِيهِ، هَلْ هِيَ وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ؟

وَأِنَّمَا قَالَ: «حَسَنَ» لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُؤَكِّدْ -وَالْحَالَةُ هَذِهِ- لَا يَكُونُ فِي دَرَجَةِ التَّنْزِيلِ عَنِ الْبَلَاغَةِ، كَحَالِ مَنْ لَمْ يُؤَكِّدْ فِي الْإِنْكَارِ، بَلْ حَالُ مَنْ لَمْ يُؤَكِّدْ فِي الْإِنْكَارِ أَنْزَلَ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِثْلِهِمَا قَدْ فَاتَهُ مَا يَرَاعَى فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ.

(وَإِنْ كَانَ) الْمَخَاطَبُ (مُنْكَرًا لَهُ) أَي: لِلْحُكْمِ الَّذِي يُرَادُ إِلْقَاؤُهُ مِنْ وَقُوعِ النِّسْبَةِ مُعْتَقِدًا خِلَافَهُ (وَجَبَ تَوْكِيدَهُ) أَي: تَوْكِيدُ الْخَبَرِ الْمُقْلَى لَهُ (بِمُؤَكِّدٍ) وَاحِدٍ، (أَوْ) (بِمُؤَكِّدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ) مِنْ ذَلِكَ (حَسَبَ) أَي: قَدَرِ (دَرَجَةِ الْإِنْكَارِ) أَي: تَفَاوُتِهِ قُوَّةً وَضَعْفًا، لَا عَدَدًا، فَقَدْ يُطْلَبُ لِلْإِنْكَارِ الْوَاحِدِ تَأْكِيدَانِ مِثْلًا لِقُوَّتِهِ، وَلِلْإِنْكَارَيْنِ ثَلَاثَةٌ مِثْلًا لِقُوَّتِهِمَا، وَلِلثَلَاثِ أَرْبَعَةٌ لِقُوَّتِهَا، أَي: الثَّلَاثِ.

(نَحْوُ: إِنَّ أَخَاكَ قَادِمٌ) فَهَذَا الْخَبَرُ مُشْتَمِلٌ عَلَى تَأْكِيدٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ «إِنَّ»، (أَوْ إِنَّهُ لَقَادِمٌ) وَهَذَا مُشْتَمِلٌ عَلَى تَأْكِيدَيْنِ، هُمَا «إِنَّ وَاللَّامَ» (أَوْ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَقَادِمٌ) وَهَذَا مُشْتَمِلٌ عَلَى ثَلَاثَةِ تَأْكِيدَاتٍ، وَهِيَ «الْقَسَمُ وَإِنَّ وَاللَّامَ».

وَمِمَّا اشْتَمَلَ عَلَى أَرْبَعَةِ تَأْكِيدَاتٍ لثَلَاثِ إِنْكَارَاتٍ لِقُوَّتِهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ: ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ ﴿١٦﴾ [يس].

فَإِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَرْبَعَةِ تَأْكِيدَاتٍ: الْأَوَّلُ: الْقَسَمُ وَهُوَ «رَبَّنَا يَعْلَمُ»، فَإِنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْقَسَمِ، كَشَهِدِ اللَّهِ، وَإِنَّهُ فِي قُوَّةِ نَفْسِهِ يَعْلَمُ رَبَّنَا أَوْ بَرَّبْنَا الْعَلِيمَ، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ هِيَ: «إِنَّ وَاللَّامَ وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ» لِمُبَالَغَةِ الْمُخَاطَبِينَ فِي الْإِنْكَارِ، حَيْثُ قَالُوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ ﴿١٥﴾ [يس].

فَالْخَبْرُ بِالنِّسْبَةِ لِحُلُوِّهِ مِنَ التَّوَكُّيدِ وَاشْتِمَالِهِ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ كَمَا رَأَيْتَ، وَيُسَمَّى
الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: ابْتِدَائِيًّا، وَالثَّانِي: طَلَبِيًّا، وَالثَّلَاثُ: انْكَارِيًّا.
وَيَكُونُ التَّوَكُّيدُ بـ: «إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَا مِ ابْتِدَاءٍ، وَأُخْرَفِ التَّنْبِيهِ،.....

(فَالْخَبْرُ بِالنِّسْبَةِ لِحُلُوِّهِ) أَي: تَجَرَّدَ (مَنْ التَّوَكُّيدِ وَاشْتِمَالِهِ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى التَّوَكُّيدِ
(ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ) أَي: أَصْنَافٍ وَأَقْسَامٍ (كَمَا رَأَيْتَ) فِيمَا تَقَدَّمَ.

(وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ): وَهُوَ حُلُوُّ الْخَبْرِ عَنْ مُؤَكِّدٍ عِنْدَ حُلُوِّ الذَّهْنِ عَنِ الْحُكْمِ:
(ابْتِدَائِيًّا) أَي: ضَرْبًا ابْتِدَائِيًّا لَكُونِ الْمَخَاطَبِ بِهِ هُوَ الْوَاقِعُ فِي الْابْتِدَاءِ، أَوْ لَكُونِ الْخَبْرِ
غَيْرَ مَسْبُوقٍ بِطَلَبٍ وَلَا انْكَارٍ.

(و) يُسَمَّى الضَّرْبُ (الثَّانِي): وَهُوَ اقْتِرَانُ الْخَبْرِ بِمُؤَكِّدٍ وَاحِدٍ اسْتِحْسَانًا عِنْدَ التَّرَدُّدِ
وَالطَّلَبِ لِلْحُكْمِ (طَلَبِيًّا) أَي: ضَرْبًا طَلَبِيًّا لَكُونِ الْمَخَاطَبِ بِهِ طَالِبًا لَهُ أَوْ لَكُونِ الْخَبْرِ
مُسْبُوقًا بِالطَّلَبِ.

(و) يُسَمَّى الضَّرْبُ (الثَّلَاثُ): وَهُوَ اقْتِرَانُ الْخَبْرِ بِمُؤَكِّدٍ فَكَثُرَ وَجُوبًا عِنْدَ الْإِنْكَارِ:
(إِنْكَارِيًّا) أَي: ضَرْبًا إِنْكَارِيًّا لَكُونِ الْمَخَاطَبِ بِهِ مُنْكَرًا أَوْ لَكُونِ هَذَا الْخَبْرِ مَسْبُوقًا
بِالْإِنْكَارِ، فَالتَّسْمِيَةُ فِي الْأَضْرِبِ الثَّلَاثَةِ بِالنَّظَرِ لِحَالِ الْمَخَاطَبِ أَوْ لِحَالِ الْخَبْرِ.
(وَيَكُونُ) أَي: يَحْصُلُ. (التَّوَكُّيدُ) أَي: لِلْحُكْمِ. (ب) أَدَوَاتٌ كَثِيرَةٌ (إِنَّ) بِكَسْرِ الهمزة،
(وَأَنَّ) بِفَتْحِ الهمزة عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ، وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ
الْمُؤَكِّدَاتِ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ.

مِثَالُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَمَّا الْفِرَاقُ فَإِنَّهُ مَبَا عَهْدُ هُوَ تَوَامِي لَوْ أَنَّ يَنْنَا^(١) يُولَدُ

(وَلَا مِ ابْتِدَاءٍ) وَتَقَرَّرَ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَ«إِنَّ» الْمَكْسُورَةُ كَمَا فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ،
(وَأُخْرَفِ التَّنْبِيهِ) نَحْوُ: «أَمَّا» وَ«أَلَا» بِفَتْحِ الهمزة، فِيهِمَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ مَا أَنَا فَاعِلٌ عَفَافٌ وَإِقْدَامٌ وَجَزْمٌ وَتَائِلٌ

وَالْقَسَمِ، وَتُونِي التَّوَكِيدَ، وَالْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ، وَالتَّكْرِيرِ، وَقَدْ، وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ.

الكلام على الإنشاء

الإِنشَاءُ: إِمَّا طَلِبِيٍّ أَوْ غَيْرِ طَلِبِيٍّ، فَالطَّلِبِيُّ: مَا يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا.....

(وَالْقَسَمِ) كَالْمَثَالِ السَّابِقِ، وَكَقَوْلِكَ: «لَعَمْرِي إِنَّ الْحَقَّ لَيْسَ بِخَافٍ، (وَتُونِي التَّوَكِيدِ) الثَّقِيلَةَ وَالْخَفِيفَةَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ أُنْجِثَنَّ مِنْ هَذِهِ لَنْ كُنْتُ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس]، (وَالْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ) كَالْبَاءِ الزَّائِدَةِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَمَا الْحَدَاثَةُ عَنْ حِلْمٍ بِمَانِعَةٍ قَدْ يُوجَدُ الْحِلْمُ فِي الشَّبَّانِ وَالشَّبَّابِ^(١)
(وَالتَّكْرِيرِ) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكَ سُبَّانًا^(٢) وَجَعَلْنَا أَيْلَ لِيَاسًا^(٣) وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا^(٤)﴾ [النَّبَأُ]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ عَلَيْنَا^(٥) وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ^(٦)
(وَقَدْ) نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَدْ يُدْرِكُ الشَّرَفَ الْفَتَى وَرِدَاؤُهُ خَلْقٌ»^(٧).

(وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ سَابِقًا: «أَمَّا الْفِرَاقُ... إلخ»، هَذَا وَمِنْ أَدَوَاتِ التَّوَكِيدِ أَسْمِيَّةُ الْجُمْلَةِ، فَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْخِطَابِ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَمِنْهَا: تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ الْمَعْنَوِيِّ نَحْوُ: «الْأَمِيرُ حَضَرَ»^(٨)، وَمِنْهَا: (إِنَّمَا)، نَحْوُ: «إِنَّمَا خَالِدٌ قَائِمٌ»، وَمِنْهَا: ضَمِيرُ الْفَصْلِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ».

(الكلام على الإنشاء)

(الإنشاء) أي: اللفظ الموضوع للكلام الإنشائي (إمّا طلبيّ، أو غير طلبيّ) لا ثالث لهما. (فالطلبيّ ما) أي: كلام دالّ على طلب (يستدعي) أي: يقتضي ويستلزم (مطلوبًا) بالضرورة؛ لأنّ الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب، فلا يتحقّق بدون أن يكون مطلوبًا^(٥)، بل هو

(١) الحداثة: أي صغر السن، والحلم: العقل أو الأناة.

(٢) المشهور عكس الموجود هنا وهو «فيوم علينا ويوم لنا» ولا يستقيم البيت إلى هذا الترتيب، والله أعلم.

(٣) الخلق: القديم البالي.

(٤) يعني: أن «الأمير» وإن كان مبتدأ حقيقة، فهو فاعل في المعنى، لأن الأصل: «حضر الأمير».

(٥) كان هنا تامة، والمعنى: بدون أن يوجد مطلوب.

غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَتَ الطَّلَبِ، وَغَيْرُ الطَّلَبِيِّ: مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَالْأَوَّلُ يَكُونُ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالتَّمْنِيِّ، وَالنِّدَاءِ.

أَمَّا الْأَمْرُ: فَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعْلَاءِ، وَلَهُ أَرْبَعُ صِيَغٍ: فِعْلُ الْأَمْرِ.....

مُحَالٌ عِنْدَ الْعَقْلِ (غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَتَ الطَّلَبِ) بِالنَّصْبِ صِفَةً لـ «مَطْلُوبًا»، أَي: مِنْ وَصْفِهِ أَنَّهُ غَيْرُ حَاصِلٍ وَقَتَ الطَّلَبِ فِي اعْتِقَادِ الْمُتَكَلِّمِ بِالضَّرُورَةِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا إِذَا طَلَبَ شَيْئًا حَاصِلًا وَقَتَ الطَّلَبِ لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ بِحُضُورِهِ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ لَا يَلِيقُ طَلَبُهُ، لِأَنَّ الْإِنْشَاءَ يَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَقْبَلَاتِ. (وَالْغَيْرُ الطَّلَبِيُّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ) أَي: مَا لَا يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَتَ الطَّلَبِ.

(وَالْأَوَّلُ) أَي: الْإِنْشَاءُ الطَّلَبِيُّ (يَكُونُ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمْنِيِّ وَالنِّدَاءِ)، وَالْمَرَادُ بِالتَّمْنِيِّ مَا يَشْمَلُ التَّرَجِّيَّ، وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ التَّرَجِّيَّ قِسْمًا سَادِسًا.

(أَمَّا الْأَمْرُ) أَي: اللَّفْظِيُّ (فَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ) أَي: بِالْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ (عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعْلَاءِ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٌ مِنَ الْفِعْلِ، أَي: حَالُ كَوْنِهِ عَلَى جِهَةِ الْعُلُوِّ، بِأَنْ يُعَدَّ نَفْسُهُ عَالِيًا بِإِظْهَارِ حَالِهِ الْعَالِي، بِأَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ عَلَى جِهَةِ الْغِلْظَةِ وَالْقُوَّةِ، لَا عَلَى وَجْهِ التَّوَاضُعِ وَالِانْخِفَاضِ، سِوَاءٍ كَانَ عَالِيًا حَقِيقَةً كَقَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ: «أَفْعَلْ كَذَا» أَوْ لَا، بِأَنْ كَانَ أَذْنَى كَقَوْلِ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ: «أَفْعَلْ كَذَا»، فَقَوْلُهُ: (طَلَبُ) بِمَنْزِلَةِ الْجَنَسِ يَشْمَلُ النَّهْيَ وَالِدَّعَاءَ وَالِالْتِمَاسَ، وَخَرَجَ بِإِضَافَتِهِ لِلْفِعْلِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ التَّرَكِّ، وَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الْأَخِيرِ^(١): الدَّعَاءُ وَالِالْتِمَاسُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنَ الْأَدْنَى وَالثَّانِي مِنَ الْمُسَاوِي، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الِاسْتِعْلَاءَ شَرْطٌ فِي الْأَمْرِ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ بِدَلِيلِ اسْتِعْمَالِهِ فِي طَلَبِ لَيْسَ فِيهِ اسْتِعْلَاءٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ ﴿١١﴾ ﴿[الْأَعْرَافُ] لِأَنَّ فِرْعَوْنَ لَا يَرَى اسْتِعْلَاءً فِي الطَّلَبِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، لِأَدْعَائِهِ الْأُلُوْهِيَّةِ لِنَفْسِهِ.

(وَلَهُ) أَي: وَلِلْأَمْرِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ (أَرْبَعُ صِيَغٍ) كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ: الصِّيغَةُ الْأُولَى:

(فِعْلُ الْأَمْرِ) الْمَخْضِ.

نَحْوُ: ﴿خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]، والمضارعُ المقرونُ باللامِ نَحْوُ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]. واسمُ فعلِ الأمرِ، نَحْوُ: «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ». والمصدرُ النائبُ عن فعلِ الأمرِ، نَحْوُ: «سَعِيًّا فِي الْخَيْرِ».

وقد تَخْرُجُ صِيغَةُ الْأَمْرِ عن معناها الْأَصْلِيَّةِ إِلَى مَعَانٍ أُخَرَ تُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ وَقَرَأْنِ الْأَحْوَالِ: كالدَّعَاءِ،

(نَحْوُ: ﴿خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾) فَ«خُذْ» بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ فِعْلٌ أَمْرٌ مِنْ «أَخَذَ» أَصْلُهُ «أَخَذَ».

(و) الصِّيغَةُ الثَّانِيَّةُ: (الْمُضَارِعُ الْمَقْرُونُ بِاللَامِ) أَي: بِلَامِ الْأَمْرِ، الَّتِي هِيَ قَرِينَةُ عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَبِ بِهِ، فَالدَّالُّ هُوَ الْمُضَارِعُ فَقَطْ، وَاللَّامُ قَرِينَةُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَجْمُوعُ مِنَ الْمُضَارِعِ وَاللَّامِ هُوَ الدَّالُّ، (نَحْوُ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾).

وَالصِّيغَةُ الثَّالِثَةُ: (اسْمُ فِعْلِ الْأَمْرِ) بِنَاءٌ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَمْرِ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ فَدَلَالَتُهُ عَلَى الطَّلَبِ بِوَاسِطَةِ دَلَالَتِهِ عَلَى لَفْظِ فِعْلِ الْأَمْرِ، (نَحْوُ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ) قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: مَعْنَاهُ هَلَمْ وَأَقْبَلْ إِلَيْهِ.

(و) الصِّيغَةُ الرَّابِعَةُ: (الْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ، نَحْوُ: سَعِيًّا إِلَى الْخَيْرِ) وَالْأَصْلُ: «أَسْعَ سَعِيًّا»، خُذِفَ فِعْلُ الْأَمْرِ وَأُقِيمَ الْمَصْدَرُ مُقَامَهُ. (وَقَدْ تَخْرُجُ صِيغَةُ الْأَمْرِ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ (عَنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِي) الَّذِي هُوَ طَلَبُ فِعْلٍ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِعْلَاءِ (إِلَى مَعَانٍ أُخَرَ) سِوَاءَ كَانَ طَلَبًا مِنْ غَيْرِ اسْتِعْلَاءٍ، أَوْ غَيْرَ طَلَبٍ أَصْلًا (تُفْهَمُ) أَي: هَذِهِ الْمَعْنَى الْآخَرُ (مِنْ) تِلْكَ الصِّيغَةِ بِدَلَالَةِ (سِيَاقِ الْكَلَامِ، وَقَرَأْنِ الْأَحْوَالِ) يَعْنِي: أَنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ قَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ لِعِلَاقَةٍ بَيْنَ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَبَيْنَ مَعْنَى الْأَمْرِ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ، فَتَكُونُ مَجَازًا.

(كَالدَّعَاءِ) وَهُوَ الطَّلَبُ عَلَى وَجْهِ التَّضَرُّعِ وَالْخُضُوعِ، سِوَاءَ كَانَ الطَّالِبُ أَدْنَى أَوْ أَعْلَى أَوْ مُسَاوِيًّا، وَالْعِلَاقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْنَى الْأَمْرِ الْأَصْلِيَّةِ الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ^(١).

(١) أَي: الْإِطْلَاقُ عَنْ قَيْدِ الِاسْتِعْلَاءِ وَالتَّقْيِيدُ بِقَيْدٍ آخَرَ يَنْاسِبُ الْحَالِ، فَفِي الدَّعَاءِ يَكُونُ التَّضَرُّعُ وَالْخُضُوعُ وَالْمُسْكَنَةُ وَفِي الْإِطْلَاقِ يَكُونُ التَّلَطُّفُ.

نَحْوُ: ﴿أَوْزَعِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩].

والالتماس، كقولك لِمَنْ يُسَاوِيكَ: «أَعْطِنِي الْكِتَابَ».

والتَّمَنِّي، نَحْوُ:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

(نَحْوُ: ﴿أَوْزَعِي﴾) أَي: أَلْهَمْنِي ﴿أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾، وَلَوْ قَالَ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ عَلَى وَجْهِ الْغِلْظَةِ: «أَعْتِقْنِي». كَانَ أَمْرًا، وَيَعُدُّ هَذَا الْأَمْرُ مِنَ الْعَبْدِ سُوءَ آدَبٍ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْإِسْتِعْلَاءِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَالِاتِمَاسِ)، وَيُقَالُ لَهُ: النَّسْأَلُ، وَهُوَ الْطَلْبُ عَلَى سَبِيلِ التَّلَطُّفِ، أَي: بِدُونِ الْإِسْتِعْلَاءِ وَالتَّضَرُّعِ، سِوَاءِ صَدَرٍ مِنَ الْأَعْلَى أَوِ الْأَدْنَى رُتْبَةً، أَوْ مِنَ الشَّخْصِ لِمُسَاوِي. فَلَوْ صَدَرَ الْطَلْبُ مِنَ الْأَعْلَى لِلْأَدْنَى فِي الرُّتْبَةِ، كَالسَيِّدِ مَعَ عَبْدِهِ، أَوْ صَدَرَ مِنَ الْأَدْنَى لِلْأَعْلَى رُتْبَةً مِنْ غَيْرِ اسْتِعْلَاءٍ وَلَا تَخَضُّعٍ فَإِنَّهُ يُسَمَّى الْتِمَاسًا، وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَمْرِ الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ كَالِدَعَاءِ.

(كَقَوْلِكَ) عَلَى سَبِيلِ التَّلَطُّفِ (لِمَنْ يُسَاوِيكَ) أَي: فِي الرُّتْبَةِ (أَعْطِنِي الْكِتَابَ) قَالَ الدُّسُوقِيُّ: «انْظُرْ، هَلِ الْمَرَادُ الْمَسَاوَاةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؟».

(وَالْتَّمَنِّي) هُوَ طَلْبُ الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ الَّذِي لَا طَمَاعِيَّةَ فِيهِ ^(١)، وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَمْرِ السَّبَبِيَّةُ؛ لِأَنَّ طَلْبَ وجودِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا إِمْكَانَ لَهُ سَبَبٌ فِي تَمَنِّيهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعَلَاقَةُ الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ طَلْبَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِعْلَاءِ، فَأُطْلِقَ عَنْ قَيْدِهِ، ثُمَّ قُيِّدَ بِالْمَحْبُوبِ الَّذِي لَا طَمَاعِيَّةَ فِيهِ.

(نَحْوُ) قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ مِنْ مُعَلَّقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ: (أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي) الْبَاءُ فِيهِ ثَابِتَةٌ لِشَبَاعِ الْكِبْرَةِ ^(٢)، وَالْمَرَادُ بِالْإِنْجِلَاءِ الْإِنْكَشَافُ (بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ) أَي: ظَهُورُ ضَوْءِ الصُّبْحِ، وَهُوَ الْفَجْرُ وَأَوَّلُ النَّهَارِ (مِنْكَ بِأَمْثَلِ) أَي: بِأَفْضَلِ عِنْدِي لِمُقَاسَاتِي

(١) الطَّمَاعِيَّةُ: مُصْدَرٌ بِمَعْنَى الطَّمَعِ، وَالْمَعْنَى: الْأَمْرُ الْمَحْبُوبُ لِلنَّفْسِ وَلَكِنَّهُ لَا يُطْمَعُ فِي حَصُولِهِ لَكُونِهِ مِمَّا يَسْتَحِيلُ وَقُوعُهُ.

(٢) لِأَنَّ الْأَصْلَ «انْجَلْ» بِلَامٍ مَكْسُورَةٍ لَكُونَهُ فَعْلٌ أَمْرٌ مُبْتِئًا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ.

والتهديد، نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]. والتعجيز،

الهموم والأحزان فيه، كما أقاسيها في الليل.

فإنه لما كان الظاهر عدم إرادة أمر الليل بالانكشاف؛ إذ الليل ليس مما يؤمر ويخاطب بذلك، حُمِلَ الأمر على التَّمَنَّى لِيُنَاسِبَ حال التشكي من الأحزان والهموم وشِدَّتَيْهِمَا؛ إذ لا يُنَاسِبُهَا إِلَّا عدم الطَّمَاعِيَّةِ في انجلاء الليل، وذلك لأنها لِكثَرَتِهَا ولِزُومِهَا لِلَّيْلِ يُعَدُّ اللَّيْلُ مَعَهَا مِمَّا لَا يَزُولُ.

فَكَانَ الشَّاعِرُ يَقُولُ: «لَيْتَكَ أَبْيَا اللَّيْلُ تَنْجَلِي»، أي: لا طَمَاعِيَّةَ لِي فِي انْكِشَافِكَ لِكثَرَةِ أَحْزَانِكَ وَشِدَّتِهَا بِظُلْمَتِكَ فَلَا تَنْكَشِفُ بِانْكِشَافِكَ، وَعَلَى تَقْدِيرِ انْكِشَافِكَ فَالْإِصْبَاحُ لَا يَكُونُ أَمْثَلَ مِنْكَ. لِلزُّومِ الْأَحْزَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

(والتهديد) أي: التَّخْوِيفِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ بِمُصَاحَبَةٍ وَعِيدٍ مُبَيَّنٍّ، كَأَن يَقُولَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: «دُمَّ عَلَى عَضِيَانِكَ فَالْعَصَا أَمَامَكَ»، أَوْ وَعِيدٍ مُجْمَلٍ، (نحو) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] أي: فَسْتَرُونَ جَزَاءَهُ أَمَامَكُمْ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا تَهْدِيدًا، لِظُهُورِ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَمْرُهُمْ بِكُلِّ عَمَلٍ شَاءُوا، أَوْ لِأَنَّ قَرَأَتِ الْأَحْوَالِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْوَعِيدُ، لَا الْإِهْمَالُ، وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَ هَذَا الْمَعْنَى وَالْأَمْرِ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ شِبْهِ التَّضَادِّ بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلِّقِ^(١)؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ إِمَّا وَاجِبٌ أَوْ مَنُذُوبٌ، وَالْمُهْدَدُّ عَلَيْهِ إِمَّا جَرَامٌ أَوْ مَكْرُوهٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ هَذَا مَجَازٌ مُرْسَلٌ عِلَاقَتُهُ السَّبَبِيَّةُ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ الشَّيْءِ يَتَسَبَّبُ عَنْهُ التَّخْوِيفُ عَلَى مُخَالَفَتِهِ، أَوْ اسْتِعَارَةٌ عِلَاقَتُهَا الْمُشَابَهَةُ بِجَامِعِ تَرْتُّبِ الْعَذَابِ عَلَى كُلِّ مَنْ الْأَمْرِ وَالتَّهْدِيدِ عِنْدَ التَّرْكِ..

(وَالْتَّعْجِيزُ) أي: إظهار العجز، يعني: إظهار المُتَكَلِّمِ عَجْزَ الْمُخَاطَبِ الَّذِي يَتَوَهَّمُ أَنَّ فِي وَسْعِهِ وَطَاقَتِهِ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا مَا.

والعلاقة بينه وبين الأمر: ما بينهما من شِبْهِ التَّضَادِّ فِي مُتَعَلِّقِهِمَا، فَإِنَّ التَّعْجِيزَ فِي

(١) يعني: أَنَّ الْأَمْرَ الْحَقِيقِي الَّذِي يُرَادُ بِهِ طَلَبُ فِعْلِ الْمَأْمُورِ وَهَذَا النَّوعُ مِنَ التَّهْدِيدِ الَّذِي هُوَ فِي صُورَةِ الْأَمْرِ وَإِنْ أُريدَ بِهِ الزَّجْرُ عَنْ فِعْلِ الْمَأْمُورِ بَيْنَهُمَا شِبْهُ تَضَادٍّ لِقَابِلِ مُتَعَلِّقِيهَا، يَعْنِي: تَقَابُلُ مَا يُرَادُ مِنْ كُلِّ مَنَّهُمَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَسَمَّ تَضَادًّا تَامًّا مِرَاعَاةً لِمِثَالِ صُورَتَيْهِمَا.

نحو:

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُليبًا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟

المُستَحِيلَاتِ، والأمر في المُمَكِّنَاتِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ السَّبَبِيَّةُ لِأَنَّ إِيْجَابَ شَيْءٍ لَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ يَسْتَلْزِمُ التَّعْجِيزَ (نحو) قَوْلِ مُهْلِلِ بْنِ رَبِيعَةَ مُطَالِبًا ثَارَ أَخِيهِ كُليبِ بْنِ رَبِيعَةَ، مِنْ بَنِي تَغْلِبَ، وَكَانَ قَدْ قَتَلَهُ جَسَّاسٌ مِنْ آلِ بَكْرٍ.

(يَا لَبَكْرٍ) بِفَتْحِ اللامِ التِي لِلتَّعَجُّبِ أَوْ التَّهْدِيدِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا حَذَفَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلْإِسْتِغَاثَةِ، وَالْمُسْتَغَاثُ لَهُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ لِكُليبٍ^(١) أَي: يَا آلَ بَكْرٍ.

(أَنْشِرُوا) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ مِنْ أَنْشَرَ الرُّبَاعِيَّ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَإِخْرَاجِهِمْ مِنْ قُبُورِهِمْ، أَي: أَحْيُوا (لِي كُليبًا) فَاسْتَغَاثَ الشَّاعِرُ بِهِمْ فِي إِحْيَاءِ كُليبٍ تَعْجِيزًا لَهُمْ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِمْ عَلَى إِحْيَائِهِ وَتَهَكُّمًا بِهِمْ.

وَذَلِكَ أَنَّ كُليبًا قَدْ حَمَى قِطْعَةً أَرْضٍ فَلَمْ يَكُنْ يَرْعَاهَا إِلَّا إِبِلُ جَسَّاسٍ لِمُصَاهَرَةِ بَيْنَهُمَا. فَفِي ذَاتِ يَوْمٍ خَرَجَتْ نَاقَةٌ لِقَبِيلَةِ جَرَمِ بْنِ رِيَّانٍ فِي إِبِلِ جَسَّاسٍ تَرَعَى فِي حِمَى كُليبٍ فَاسْتَعْرَبَهَا كُليبٌ فَرَمَاهَا بِحَرْبَةٍ وَصَارَ ضَرْعُهَا يَشْخُبُ لَبْنًا وَدَمًا، فَصَاحَتْ الْبَسُوسُ عَمَّةُ الْجَسَّاسِ قَائِلَةً: وَادَّلَاهُ وَاعْرَبْتَاهُ، فَقَالَ جَسَّاسٌ لَهَا: أَيُّهَا الْحُرَّةُ اهْدِيْ فَوَاللَّهِ لَا عَقْرَنَ فَحَلًا هُوَ أَعَزُّ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا، وَقَصَدَ بِذَلِكَ نَفْسَ كُليبٍ، فَلَمْ يَزَلْ جَسَّاسٌ يَتَوَقَّعُهُ عَلَى غِرَّةٍ حَتَّى خَرَجَ وَتَبَاعَدَ عَنِ الْحِمَى، فَخَرَجَ جَسَّاسٌ فِي أَثَرِهِ وَرَمَاهُ بِحَرْبَةٍ فِي صُلْبِهِ، وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمْرُو حَتَّى مَاتَ.

(يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ) تَأْكِيدٌ لَفْظِيٌّ (الْفِرَارُ؟) بِكَسْرِ الْفَاءِ، أَي: الْهَرَبُ أَي: لَا يُمَكِّنُكُمْ الْهَرَبُ مِنَّا، وَقَدْ أَحْطَيْنَا بِكُمْ، وَأَمْسَكْنَا عَلَيْكُمْ الطُّرُقَ، فَاسْتَمَرَّ الشَّرُّ وَالْقِتَالُ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ - «تَغْلِبَ» قَبِيلَةُ كُليبٍ وَ«آلِ بَكْرٍ» قَبِيلَةُ جَسَّاسٍ - أَرْبَعِينَ سَنَةً^(٢)، وَكَانَ النَّصْرُ وَالْغَلْبَةُ فِي ذَلِكَ حَلِيفَ تَغْلِبَ، لَا آلَ بَكْرٍ.

(١) وهذا البيت شاهد نحوي لفتح لام المستغاث وهو هنا «بكر»، وكسر لام المستغاث له على الأصل من كسر لام الجر وتقديره «يا لبكر لكليب».

(٢) وسميت هذه الحرب بالبسوس باسم المرأة التي قامت الحرب تأثراً لها وتلبية لصراخها وندبها.

والتَّسْوِيَةُ، نَحْوُ: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطور: ١٦].

وَأَمَّا النَّهْيُ: فَهُوَ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعْلَاءِ.

وَلَهُ صِيغَةٌ وَاحِدَةٌ: وَهِيَ الْمُضَارِعُ مَعَ «لَا» النَّاهِيَّةِ،

(والتَّسْوِيَةُ) أَي: بَيْنَ شَيْئَيْنِ حَيْثُ يَتَوَهَّمُ الْمُخَاطَبُ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَرْجَحُ مِنَ الْآخَرِ، وَأَنْفَعُ مِنْهُ، وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَمْرِ التَّضَادُّ؛ لِأَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرِكِ تَضَادُّ إِجْبَابِ أَحَدِهِمَا.

(نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ فَإِنَّهُ رَبَّمَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الصَّبْرَ نَافِعٌ، فَدَفَعَ ذَلِكَ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِهِ، أَي: صَبْرُكُمْ وَعَدَمُهُ فِي عَدَمِ النِّفْعِ سَوَاءٌ، وَيُمَثِّلُ بِهَذَا لِلتَّسْوِيَةِ فِي النَّهْيِ أَيْضًا.

وَمِمَّا جَاءَ لِلتَّسْوِيَةِ فِي الْأَمْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُنْفِقَلَ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣] فَإِنَّهُ رَبَّمَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْإِنْفَاقَ طَوْعًا مَقْبُولٌ دُونَ الْإِكْرَاهِ، فَسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي عَدَمِ الْقَبُولِ.

(وَأَمَّا النَّهْيُ: فَهُوَ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ) أَي: الْإِنْتِهَاءُ عَنْهُ بِالْقَبُولِ الْمَخْصُوصِ (عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعْلَاءِ) أَي: عَلَى طَرِيقِ طَلَبِ الْعُلُوِّ، فَخَرَجَ بِإِضَافَةِ الطَّلَبِ إِلَى الْكَفِّ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ الْفِعْلِ كَمَا سَبَقَ، وَخَرَجَ بِتَقْسِيدِ الْكَفِّ، نَحْوُ: «كُفَّ». فَإِنَّهُ لَيْسَ طَلَبًا لِلْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ، بَلْ هُوَ طَلَبٌ لِلْكَفِّ الْمُطْلَقِ^(١)، أَي: الْكَفِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلٌ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَفٌّ عَنْ فِعْلٍ آخَرَ، وَلَوْ كَانَ لَازِمًا لَهُ، وَظَاهَرُ الْقَيْدِ الْأَخِيرِ اشْتِرَاطُهُ فِي النَّهْيِ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُهُ كَالْأَمْرِ.

(وَلَهُ صِيغَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الْمُضَارِعُ مَعَ «لَا» النَّاهِيَّةِ) أَي: الْجَازِمَةُ لَهُ، وَالذَّلَالَةُ عَلَى نَهْيِ إِيقَاعِ الْحَدَثِ الَّذِي هُوَ مَضْمُونُهُ، اخْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ «لَا» النَّاهِيَّةِ الَّتِي تَجَزِمُ إِذَا صَلَحَ قَبْلُهَا «كَانَ»، نَحْوُ: «جِئْتُهُ لَا يَكُنْ لَهُ عَلَيَّ حُجَّةٌ»، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ جَازِمَةً عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَابْنِهِ^(٢) إِلَّا أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ^(٣)، فَتَدَبَّرْ.

(١) والدليل على ذلك أن قوله: «كُفَّ» يستتبع قول المخاطب: «عَمَّ أَكْفُ؟» بخلاف طلب الكف عن الفعل أي: - النهي = لقولك: «لا تشرب الخمر» فلا يستتبع ذلك لما في الأول من إطلاق يحمل في طياته الإبهام وما في الثامن من التقييد بقيد التعيين والتحديد، إضافة إلى ذلك أن حقيقة «كُفَّ» هو الأمر وليس النهي، فهو فعل أمر أفاد النهي بمادة فعله «ك ف ف» وليس بصيغته.

(٢) وابنه هو الملقب بـ «ابن الناظم» وقد اشتهر بشرح ألفية أبيه ابن مالك.

(٣) يعني: لأن المعنى: جئته كيلا يكون له عليّ حجة.

كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦] وقد تَخْرُجُ صِيغَتُهُ عن معناها الأصلي إلى معانٍ أُخَرِ تَفْهَمُ مِنَ الْمَقَامِ وَالسِّيَاقِ.

كالدعاء، نحو: ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِكَ الْأَعْدَاءَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

والإلتماس، كقولك لِمَنْ يُسَاوِيكَ: لَا تَبْرَحْ مِنْ مَكَانِكَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ. وَالتَّمَنِّي، نحو: (لَا تَطْلُعْ) فِي قَوْلِهِ:

يَا لَيْلُ طَلَّ يَانُومُ زُلْ يَا صُبْحُ قِفْ لَا تَطْلُعْ

(كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾) أَي: لَا تَعْصُوا اللَّهَ، وَلَا تَأْمُرُوا بِمَعْصِيَتِهِ فِيهَا؛ لِأَنَّ صَلَاحَ الْأَرْضِ وَكَذَا السَّمَاءِ بِطَاعَتِهِ تَعَالَى.

(وَقَدْ تَخْرُجُ صِيغَتُهُ عَنْ) اسْتِعْمَالِهَا فِي (مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ) الَّذِي هُوَ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً (إِلَى) مَعَانٍ أُخَرِ تَفْهَمُ مِنَ الْمَقَامِ) أَي: تَفْهَمُ تِلْكَ الْمَعَانِي مِنْهَا بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ (وَالسِّيَاقِ) وَتَكُونُ مَجَازًا لَا يُدْ لَهُ مِنْ عِلَاقَةٍ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُدُّ مِنْهَا فِي التَّجَوُّزِ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ، وَهَذَا صَادِقٌ بِغَيْرِ الطَّلَبِ أَصْلًا، وَبِالطَّلَبِ لَا عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلَاءِ.

(كَالدِّعَاءِ) وَذَلِكَ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي طَلَبِ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ التَّخَضُّعِ وَالتَّذَلُّلِ (نَحْوُ): ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِكَ الْأَعْدَاءَ﴾ (أَي: فَلَا تَجْعَلَهُمْ يَفْرَحُونَ بِمُصِيبَةٍ نَزَلَتْ بِي).

(وَالِإِلْتِمَاسِ) إِذَا كَانَتْ مِنَ الْمُسَاوِي يَدُونِ اسْتِعْلَاءً وَتَخَضُّعًا، (كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ) أَي: فِي الرُّتْبَةِ (لَا تَبْرَحْ مِنْ مَكَانِكَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ)، وَالْعِلَاقَةُ بَيْنَ النَّهْيِ وَبَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ الْإِطْلَاقُ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ مَوْضُوعٌ لِطَلَبِ الْكَفِّ اسْتِعْلَاءً، فَاسْتُعْمِلَ فِي مُطْلَقِ طَلَبِ الْكَفِّ مَجَازًا مُرْسَلًا.

(وَالْتَّمَنِّي) فِيمَا إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي طَلَبِ مَا لَا طَمَاعِيَّةَ فِيهِ، وَالْعِلَاقَةُ الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ حَيْثُ أُطْلِقَ النَّهْيُ عَنْ قَيْدِهِ^(١) ثُمَّ قِيدَ بِالْمَحْبُوبِ الَّذِي لَا طَمَعُ فِي حُصُولِهِ (نَحْوُ): «لَا تَطْلُعْ» فِي قَوْلِهِ) أَي: فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: (يَا لَيْلُ طَلَّ) فِعْلُ أَمْرٍ مِنَ الطَّوْلِ ضِدُّ الْقَصْرِ، (يَا نَوْمُ زُلْ) فِعْلُ أَمْرٍ مِنْ زَالٍ يَزُولُ، أَي: اذْهَبْ، (يَا صُبْحُ) أَي: وَقْتُ الصُّبْحِ وَالْفَجْرِ، (قِفْ) فِعْلُ أَمْرٍ مِنَ الْوُقُوفِ، أَي: تَوَقَّفْ عَنِ الظُّهُورِ، فَهَذِهِ الْأَوَامِرُ الثَّلَاثَةُ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي

والتهديد كقولك لخادِمِكَ: «لا تُطْعِ أَمْرِي».

وَأَمَّا الاسْتِفْهَامُ: فَهُوَ طَلَبُ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ، وَأَدَوَاتُهُ: (الْهَمْزَةُ، وَهَلْ، وَمَا، وَمَنْ،).

غَيْرِ مَعْنَاهَا الْأَصْلِي، أَعْنِي: مُرَادًا بِهَا التَّمَنِّي لِئَنَّا سَبَّحَ حَالِ الْمُتَكَلِّمِ، مِنْ إِبْدَاءِ الْفَرْحِ وَالشُّرُورِ بِوَصْلِ الْأَحْبَابِ، (لَا تَطْلُعْ) نَهْيٌ عَنْ طُلُوعِ الصَّبْحِ -أَي: الْفَجْرِ-، مُرَادٌ بِهِ التَّمَنِّي، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: لَيْتَكَ أَتَيْهَا الصَّبْحُ لَمْ تَطْلُعْ، أَيْ: لَا طَمَاعِيَّةَ لِي فِي طُلُوعِكَ لِكَثْرَةِ الْأَفْرَاحِ وَالْمَسَرَّاتِ الَّتِي أَجِدُهَا بِاللَّيْلِ.

(وَالْتَهْدِيدُ) أَيْ: التَّخْوِيفُ وَالتَّوْعِيدُ، وَالْعِلَاقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّهْيِ السَّيِّئَةِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ يَتَسَبَّبُ عَنْهُ التَّخْوِيفُ عَلَى مَخَالَفَتِهِ، (كَقَوْلِكَ لِخَادِمِكَ: «لَا تُطْعِ أَمْرِي») أَيْ: أَتْرُكُ إِطَاعَةَ أَمْرِي، وَإِنَّمَا كَانَ تَهْدِيدًا لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِأَنَّ الشَّخْصَ لَا يَأْمُرُ خَادِمَهُ بِتَرْكِ طَاعَةِ أَمْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْخَادِمِ الْإِمْتِنَانُ، لَا عَدْمُهُ، وَكَذَلِكَ عَلَى التَّوَعُّدِ اسْتِحْقَاقُ الْعُقُوبَةِ بِعَدَمِ الْإِمْتِنَانِ.

(وَأَمَّا الْاسْتِفْهَامُ فَهُوَ) لُغَةً: طَلَبُ الْفَهْمِ، وَاصْطِلَاحًا: (طَلَبُ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ) أَيْ: حُصُولُ الشَّيْءِ الَّذِي فِي الْخَارِجِ (١) فِي الذَّهْنِ بِأَدَوَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، بِمَعْنَى أَنْ تَطْلُبَ مَا هُوَ فِي الْخَارِجِ لِيَحْصُلَ فِي ذَهْنِكَ نَقْشٌ مُطَابِقٌ لَهُ بِخِلَافِ الطَّلَبِ فِي غَيْرِهِ، كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِدَعَاءِ، فَإِنَّكَ تَنْقُشُ فِي ذَهْنِكَ، ثُمَّ تَطْلُبُ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ فِي الْخَارِجِ مُطَابِقٌ، فَتَنْقُشُ الذَّهْنَ فِي الْاسْتِفْهَامِ تَابِعٌ، وَفِي غَيْرِهِ مَتَّبِعٌ.

فَخَرَجَ نَحْوُ: «عَلِمْنِي، وَفَهَّمْنِي»، فَإِنَّهُ وَإِنْ دَلَّ عَلَى طَلَبِ حُصُولِ صُورَةِ الْعِلْمِ لَيْسَ اسْتِفْهَامًا؛ إِذْ لَيْسَتْ فِيهِ أَدَاةٌ مِنَ الْأَدَوَاتِ الْمَخْصُوصَةِ لِلْاسْتِفْهَامِ.

ثُمَّ هَذِهِ الصُّورَةُ الْمُسْتَفْهَمَةُ إِنْ كَانَتْ وَقُوعَ نِسْبَةٍ بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَوْ لَا وَقُوعَهَا، فَحُصُولُهَا -أَيْ: إِدْرَاكُهَا- هُوَ التَّصَدِيقُ، وَإِلَّا بِأَنَّ كَانَتْ مَوْضُوعًا أَوْ مَحْمُولًا أَوْ نِسْبَةً مُجَرَّدَةً أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ، فَحُصُولُهَا، أَيْ: إِدْرَاكُهَا، هُوَ التَّصَوُّرُ (٢).

(وَأَدَوَاتُهُ) أَيْ: الْأَلْفَافُ الْمَوْضُوعَةُ لِلْاسْتِفْهَامِ إِحْدَى عَشْرَةَ (الْهَمْزَةُ، وَهَلْ، وَمَا، وَمَنْ،

(١) أَيْ: فِي خَارِجِ الذَّهْنِ، وَهُوَ الْوَاقِعُ.

(٢) مَرَّ أَنْ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّصَدِيقِ وَالتَّصَوُّورِ هَذَا: أَنَّ الْأَوَّلَ مَا كُونُ فِي الشَّيْءِ الْمَدْرَكِ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ مَا يَكُونُ فِي الشَّيْءِ الْمَدْرَكِ مُحْتَمَلًا لِلْمُطَابَقَةِ وَعَدْمُهَا.

وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَكَيْفَ، وَأَيْنَ، وَأَتَى، وَكَمْ، وَأَيَّ).

فالهمزة لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ أَوْ التَّصَدِيقِ. وَالتَّصَوُّرُ: هُوَ إِدْرَاكُ الْمَقْرَدِ كَقَوْلِكَ: «أَعْلَى مُسَافِرٌ أَمْ خَالِدٌ»، تَعْتَقِدُ أَنَّ السَّفَرَ حَصَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَلَكِنْ تَطْلُبُ تَعْيِينَهُ، وَلِذَا يُجَابُ بِالتَّعْيِينِ فَيُقَالُ: «عَلَيَّ» مَثَلًا.

وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَكَيْفَ، وَأَيْنَ، وَأَتَى، وَكَمْ، وَأَيَّ) وَتَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: مَا يُسْتَعْمَلُ لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ تَارَةً وَلَطَلَبِ التَّصَدِيقِ تَارَةً أُخْرَى، وَهُوَ «الْهَمْزَةُ». وَالثَّانِي: مَا يُسْتَعْمَلُ لَطَلَبِ التَّصَدِيقِ فَقَطْ، وَهُوَ «هَلْ». وَالثَّالِثُ: مَا يُسْتَعْمَلُ لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ فَقَطْ، وَهُوَ بَقِيَّةُ الْأَلْفَاظِ. (فَالْهَمْزَةُ) قَدِّمْتُ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الْبَابِ، وَهِيَ جَدِيرَةٌ بِالتَّقْدِيمِ (لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ أَوْ التَّصَدِيقِ) أَي: تُسْتَعْمَلُ لَطَلَبِ أَيِّهِمَا كَانَ.

(وَالْتَّصَوُّرُ هُوَ إِدْرَاكُ الْمَقْرَدِ) الْمُرَادُ بِالْمَقْرَدِ: مَا سِوَى وَقُوعِ النِّسْبَةِ أَوْ لَا وَقُوعِهَا. فَطَلَبُ التَّصَوُّرِ حِينَئِذٍ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: طَلَبُ تَصَوُّرِ الْمَوْضُوعِ، وَطَلَبُ تَصَوُّرِ الْمَحْمُولِ، وَطَلَبُ تَصَوُّرِ النِّسْبَةِ الَّتِي هِيَ مُورِدُ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، زَعَمَ أَنَّ الْقِسْمَ الْأَخِيرَ يُغْنِي عَنْهُ طَلَبُ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ، فَلَا يُمَثَّلُ لَهُ.

وَالْمُرَادُ بِالتَّصَوُّرِ الْمَطْلُوبِ بِالِاسْتِفْهَامِ: التَّصَوُّرُ عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ، حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَفْهَمُ مُتَرَدِّدًا فِي تَعْيِينِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّصَوُّرَ الَّذِي لَمْ يَحْصُلْ، وَلِذَا يَسْتَفْهَمُ عَنْهُ. وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ تَصَوُّرُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، وَهُوَ تَصَوُّرُهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، فَإِنَّهُ حَاصِلٌ قَبْلَ السُّؤَالِ، فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ.

(كَقَوْلِكَ) فِي طَلَبِ تَصَوُّرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ (أَعْلَى مُسَافِرٌ أَمْ خَالِدٌ؟) فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ (تَعْتَقِدُ أَنَّ السَّفَرَ حَصَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا) أَي: تَعْتَقِدُ بِوُقُوعِ النِّسْبَةِ، وَهِيَ حَصُولُ السَّفَرِ مِنْ عَلَيَّ أَوْ خَالِدٍ لَا عَلَيَّ وَجْهَ التَّعْيِينِ.

(وَلَكِنْ تَطْلُبُ تَعْيِينَهُ) أَي: تَطْلُبُ تَصَوُّرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَّصِفُ بِكَوْنِهِ حَصَلَ لَهُ السَّفَرُ (وَلِذَا) أَي: وَلَا أَجَلَ أَنْ الْمَطْلُوبُ تَعْيِينُهُ. (يُجَابُ) عَنْ هَذَا الْإِسْتِفْهَامِ: (بِالتَّعْيِينِ، فَيُقَالُ: «عَلَيَّ» مَثَلًا) وَتَصَوَّرْتَ حِينَئِذٍ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ بِخُصُوصِهِ

والتصديق: هو إدراك النسبة نحو: «أَسَافَرَ عَلِيٌّ»، تَسْتَفْهِمُ عن حصول السفر وَعَدَمِهِ، ولذا يُجَابُ بِنَعَمْ أو لا. وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ فِي التَّصَوُّرِ مَا يَلِي الهمزة، وَيَكُونُ لَهُ مُعَادِلٌ يُذَكَّرُ بَعْدَ «أَم»، وَتُسَمَّى: مُتَّصِلَةً^(١)، فتقول في الاستفهام عن المُسْنَدِ إِلَيْهِ:.....

عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ، وَأَنَّهُ عَلِيٌّ، لَا خَالِدٌ.

(والتصديق: هو إدراك النسبة) أي: الإذعان بأن النسبة التامة بين الشيئين واقعة في الخارج، أو ليست واقعة، أي: إدراك موافقتها لما في الواقع أو عدم موافقتها له، وهذا الإدراك كما يُسَمَّى «تَصْدِيقًا» يُسَمَّى «حُكْمًا وَإِسْنَادًا وَإِقَاعًا وَانْتِزَاعًا وَإِجَابًا وَسَلْبًا»، سَوَاءٌ كَانَتْ النِّسْبَةُ الَّتِي طُلِبَ التَّصْدِيقُ بِهَا مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَهَذَا أَكْثَرُ، (نحو: أَسَافَرَ عَلِيٌّ؟) فَإِنَّكَ قَدْ تَصَوَّرْتَ السَّفَرَ وَعَلِيًّا، وَالنِّسْبَةُ بَيْنَهُمَا وَهِيَ حُصُولُ السَّفَرِ مِنْ عَلِيٍّ، إِلَّا أَنَّ ذِهْنَكَ تَرَدَّدَ فِيهَا بَيْنَ وَقُوعِهَا، وَلَا وَقُوعِهَا فِي الْخَارِجِ.

وَتَسْتَفْهِمُ عَنْ حُصُولِ السَّفَرِ وَعَدَمِهِ) أي: وَتَطْلُبُ تَعْيِينَ مَا تَلَبَّسَتْ بِهِ تِلْكَ النِّسْبَةُ مِنَ الْوُقُوعِ وَاللَّا وَقُوعِ. (وَلِذَا) أي: وَلِأَجْلِ أَنَّ الْمَطْلُوبَ تَعْيِينَ مَا تَلَبَّسَتْ بِهِ تِلْكَ النِّسْبَةُ، (يُجَابُ) عَنْ هَذَا الْاسْتِفْهَامِ (بِنَعَمْ) وَيَحْصُلُ لَكَ التَّصْدِيقُ بِوُقُوعِ النِّسْبَةِ (أَوْ) يُجَابُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (لَا) فَيَحْصُلُ لَكَ التَّصْدِيقُ بِعَدَمِ وَقُوعِهَا، أَوْ كَانَتْ النِّسْبَةُ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْأُسْمِيَّةِ، نَحْوُ: أَعَلِيٌّ مُسَافِرٌ؟ فَقَدْ تَصَوَّرْتَ الطَّرَفَيْنِ وَالنِّسْبَةَ، وَسَأَلْتَ عَنْ وَقُوعِهَا خَارِجًا، فَإِذَا قِيلَ فِي الْجَوَابِ: هُوَ مُسَافِرٌ حَصَلَ التَّصْدِيقُ.

(والمسئول عنه) أي: بالهمزة (في التصور) أي: قَصْدُ السُّؤَالِ عَنْ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ. (ما يلي الهمزة) أي: هو تصوُّر الجزء الذي يليها من تلك الأجزاء.

(وَيَكُونُ لَهُ) أي: لِهَذَا الْمَسْئُولِ عَنْهُ لَفْظٌ (مُعَادِلٌ يُذَكَّرُ بَعْدَ أَم) بِفَتْحِ الهمزة (وَتُسَمَّى مُتَّصِلَةً) أي: تُوصَفُ أَم فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِكَوْنِهَا مُتَّصِلَةً لِاتِّصَالِ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا.

(فَتَقُولُ فِي الْاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) الْفَاعِلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالُ الْاسْتِفْهَامِ عَنِ

(١) وتسمى متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَفْهِمُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ فَهُمَا فِي حَكْمِ الْمُتَّصِلِينَ. بخلاف «أَم» المنقطعة التي ينقطع ما بعدها عما قبلها وعلامتها أنها تكون بمعنى «بل» والهمزة قبلها لا تكون للاستفهام الحقيقي بل للإنكار والنفي.

أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا أَمْ يُوسُفُ؟ وعن المُسْنَدِ: أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنِ الْأَمْرِ، أَمْ رَاغِبٌ فِيهِ؟
وعن المفعول: «أَيَّايَ تَقْصِدُ أَمْ خَالِدًا؟»، وعن الحال: أَرَاكِبًا جِئْتَ أَمْ مَاشِيًا؟ وعن
الظرف: أَيَوْمَ الْخَمِيسِ قَدِمْتَ أَمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟ وهكذا.

المُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمُبْتَدَأُ: (أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا أَمْ يُوسُفُ؟) فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا يَقُولُهُ مَنْ عَرَفَكَ
حُجُورَ أَصْلِ النِّسْبَةِ، بَأَنَّ عَرَفَ صُدُورَ الْفِعْلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ مِنْ شَخْصٍ، وَشَكَ فِي كَوْنِهِ
الْمُخَاطَبَ أَوْ يُوسُفَ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: الَّذِي صَدَّرَ مِنْهُ الْفِعْلَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ أَنْتَ أَمْ يُوسُفُ؟
فَالشَّكُّ فِي الْفَاعِلِ، وَالسُّؤَالُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ.

(و) تَقُولُ فِي الاسْتِفْهَامِ: (عَنِ الْمُسْنَدِ) خَبَرَ الْمُبْتَدَأُ: (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنِ الْأَمْرِ، أَمْ
رَاغِبٌ فِيهِ؟)، فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا يَقُولُهُ مَنْ عَرَفَ صُدُورَ فِعْلٍ مِنَ الْمُخَاطَبِ، وَشَكَ فِي
ذَلِكَ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: الْفِعْلَ الَّذِي صَدَّرَ مِنَ الْمُخَاطَبِ: أَهْوَى الرِّغْبَةَ فِيهِ أَوْ الرِّغْبَةَ عَنِ
الْأَمْرِ؟^(١) فَالشَّكُّ فِيْمَا أُسْنَدَ إِلَى الْمُخَاطَبِ، وَالسُّؤَالُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ.

وَمِثَالُ الاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمُسْنَدِ الْفِعْلِ: «أَضْرَبْتُ زَيْدًا أَمْ أَكْرَمْتَهُ؟» فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ
يَقُولُهُ مَنْ عَرَفَ تَعَلَّقَ فِعْلٍ بِالْمُخَاطَبِ، وَلَكِنْ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ ضَرَبَ أَوْ أَكْرَمَ، وَأَرَادَ تَعْيِينَهُ،
فَالشَّكُّ فِي الْفِعْلِ، وَالسُّؤَالُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ.

(و) تَقُولُ فِي الاسْتِفْهَامِ (عَنِ الْمَفْعُولِ): «أَيَّايَ تَقْصِدُ أَمْ خَالِدًا؟» فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ
تَقُولُهُ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ مُخَاطَبَكَ قَصَدَ أَحَدًا، وَجَهِلْتَ عَيْنَ ذَلِكَ الْأَحَدِ، فَكَأَنَّكَ تَقُولُ:
«مَقْصُودُكَ مَا هُوَ أَنَا أَوْ خَالِدٌ؟» فَالشَّكُّ هُنَا فِي الْمَفْعُولِ، وَالسُّؤَالُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ.

(و) تَقُولُ فِي الاسْتِفْهَامِ (عَنِ الْخَالِ): «أَرَاكِبًا جِئْتَ أَمْ مَاشِيًا؟» فَالشَّكُّ هُنَا فِي حَالِهِ
مَجِيءِ الْمُخَاطَبِ. (و) تَقُولُ فِي الاسْتِفْهَامِ (عَنِ الظَّرْفِ): «أَيُّومَ الْخَمِيسِ قَدِمْتَ أَمْ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ؟» فَالشَّكُّ فِي هَذَا الْمَثَالِ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ.

(وهكذا) أَي: سَائِرُ الْمُتَعَلِّقَاتِ وَالتَّحَوُّ: أَفِي الدَّارِ صَلَّيْتُ، أَمْ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ أَوْ
أَتَادِيًا ضَرَبْتُ أَمْ عِقَابًا؟ أَفَادَهُ فِي «الْمُطَوَّلِ».

(١) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ الْإِعْبَارَةُ هُنَا مَقْلُوبَةٌ، إِذْ وَرَدَتْ هُنَا هَكَذَا: (الْفِعْلَ الَّذِي صَدَّرَ إِلَى الْمُخَاطَبِ أَوْ الرِّغْبَةَ عَنِ
الْأَمْرِ أَهْوَى الرِّغْبَةَ فِيهِ؟) وَقَدْ أَثْبَتْنَا الصَّوَابَ الَّذِي لَا يَخْفَى.

وقد لا يُذَكِّرُ الْمُعَادِلُ نَحْوُ: «أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا؟». «أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنِ الْأَمْرِ؟». «أَيَّايَ تَقْصِدُ؟». «أَرَاكِبًا جِئْتَ؟». «أَيُّومَ الْخَمِيسِ قَدِمْتَ؟». وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ فِي التَّصْدِيقِ: النَّسْبَةُ، وَلَا يَكُونُ لَهَا مُعَادِلٌ، فَإِنْ جَاءَتْ «أَمْ» بَعْدَهَا قُدِّرَتْ مُنْقَطِعَةً وَتَكُونُ بِمَعْنَى «بَلْ».

(وقد لا) تُذَكِّرُ «أَمْ» فَلَا (يُذَكِّرُ الْمُعَادِلُ) بَعْدَهَا. (نَحْوُ: أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا؟ أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنِ الْأَمْرِ؟ أَيَّايَ تَقْصِدُ؟ أَرَاكِبًا جِئْتَ؟ أَيُّومَ الْخَمِيسِ قَدِمْتَ؟). فَجَمِيعُ هَذِهِ لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ، أَيْ: تَصَوُّرُ مَا يَلِي الْهَمْزَةَ، وَلَا التَّبَاسُّ بِأَنْ يُرَادَ بِهَا طَلَبُ التَّصْدِيقِ؛ إِذَا تَقْدِيرُ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ: أَمْ فَعَلَهُ يُوسُفُ، وَالثَّانِي: أَمْ رَاغِبٌ أَنْتَ فِي الْأَمْرِ، وَالثَّلَاثِ: أَمْ تَقْصِدُ خَالِدًا، وَالرَّابِعِ: أَمْ جِئْتَ مَاشِيًا، وَالخَامِسِ: أَمْ قَدِمْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. (وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ) بِالْهَمْزَةِ (فِي) طَلَبِ (التَّصْدِيقِ النَّسْبَةِ) أَيْ: حَالِهَا مَثْنٍ وَقَوْعٍ أَوْ لَا وَقَوْعٍ، وَهُوَ مَعْنَى دَائِرٍ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (وَلَا يَكُونُ لَهَا مُعَادِلٌ) كَمَا أَنَّه لَا تُذَكِّرُ «أَمْ» بَعْدَ الْجُمْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى النَّسْبَةِ الْخَبَرِيَّةِ.

(فَإِنْ جَاءَتْ «أَمْ» بَعْدَهَا) أَيْ: بَعْدَ الْجُمْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى النَّسْبَةِ (قُدِّرَتْ) أَيْ: «أَمْ». (مُنْقَطِعَةً) لِانْقِطَاعِ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهَا الْإِنْتِقَالَ مِنْ كَلَامٍ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ.

(وَتَكُونُ) أَيْ: «أَمْ» (بِمَعْنَى «بَلْ») الْإِضْرَابِيَّةِ، يَعْنِي: أَنَّكَ اسْتَفْهَمْتَ أَوَّلًا عَنْ نِسْبَةِ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، ثُمَّ أَرَدْتَ إِضْرَابًا عَنْهُ، وَاسْتَفْهَامًا ثَانِيًا، وَيَكُونُ ذَلِكَ خِيْنَتِدَ اسْتَفْهَامًا عَنْ التَّصْدِيقِ تَالِيًا لِلْاسْتَفْهَامِ بِالْهَمْزَةِ عَنِ التَّصْدِيقِ أَيْضًا، وَلَا بُدَّ مِنْ وَقَوْعِ الْجُمْلَةِ بَعْدَ هَذِهِ الْمُنْقَطِعَةِ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمْوَتِي نَاءً أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ (١)

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ قُدِّرَ بِجُمْلَةٍ، نَحْوُ: «أَحْضَرُ الْأَمِيرُ أَمْ جَيْشُهُ؟» أَيْ: «بَلْ حَضَرَ جَيْشُهُ»، وَمِنْ هُنَا: ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْاسْتَفْهَامِ بِالْهَمْزَةِ عَنِ التَّصَوُّرِ وَالْاسْتَفْهَامِ بِهَا عَنْ التَّصْدِيقِ، بِأَنَّ الْأَوَّلَ مَا صَلَحَ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَهُ بِ«أَمْ» الْمُتَّصِلَةِ دُونَ الْمُنْقَطِعَةِ، وَالثَّانِي حَقُّهُ

(١) جعل ابن هشام وغيره «أَمْ» هنا متصلة والهمزة قبلها للتسوية وساقه شاهدًا لمجيء «أَمْ» المتصلة بعد همزة التسوية بين جملتين اسميتين «معني اللب» (٧٨/١):

و«هل» لِيَطْلُبَ التصديق فقط نحو: هل جاءَ صَدِيقُكَ؟ والجوابُ نَعَمْ أَوْ لَا، وَلِذَا يَمْتَنِعُ مَعَهَا ذِكْرُ الْمُعَادِلِ فَلَا يُقَالُ: «هل جاءَ صَدِيقُكَ أَمْ عَدُوُّكَ؟».

و«هل» تُسَمَّى بِسَيْطَةٍ إِنْ اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْ وَجُودِ:

أَنْ يُؤْتَى بَعْدَهُ بِ«أَمْ» الْمُنْقَطِعَةِ دُونَ الْمُتَّصِلَةِ.

(وَهَلْ لِيَطْلُبَ التصديق) أي: لِيَطْلُبَ أَصْلَهُ، وهو مُطْلَقٌ إِدْرَاكٌ وَقُوعٌ النِّسْبَةِ أَوْ لَا وَقُوعُهَا (فَقَطُّ) أي: وَلَا يُؤْتَى بِهَا لِيَطْلُبَ التَّصَوُّرَ، وَتَدْخُلُ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهَا فِي التصديقِ الَّذِي تَخْتَصُّ بِهِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْفَعْلِيَّةِ (نَحْوُ: هَلْ جَاءَ صَدِيقُكَ؟) إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ التصديقُ يَثْبُوتُ الْمَجِيءُ لِصَدِيقِكَ، أي: إِدْرَاكٌ أَنَّ هَذَا الثَّبُوتَ مُطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ مَعَ الْعِلْمِ بِحَقِيقَةِ كُلِّ مِنَ الْمُسْتَنْدَيْنِ، وَالْأَسْمِيَّةِ نَحْوُ: «هَلْ خَالِدٌ صَدِيقُكَ؟» إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ التصديقُ يَثْبُوتُ صِدَاقَتِكَ لَخَالِدٍ.

(وَالْجَوَابُ) عَنْ هَذَا الِاسْتِفْهَامِ (نَعَمْ) أي: جَاءَ صَدِيقُكَ، فَيَحْصُلُ لَكَ التَّصَدِيقُ بِوُقُوعِ النِّسْبَةِ (أَوْ لَا) فَيَحْصُلُ لَكَ التَّصَدِيقُ بِعَدَمِ وَقُوعِ النِّسْبَةِ.

هَذَا وَيُشْتَرَطُ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي تَدْخُلُ «هل» عَلَيْهَا أَنْ تَكُونَ مُثَبَّتَةً، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى مَنْفِيَّةٍ، فَلَا يُقَالُ: «هلْ لَا قَامَ خَالِدٌ؟» لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى «قَدْ»، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَنْفِيِّ، فَلَا يُقَالُ: «قَدْ لَا يَقُومُ زَيْدٌ».

(وَلِذَا) أي: وَلِكُونَ «هل» لَا يُطْلَبُ بِهَا التصديقُ (يَمْتَنِعُ مَعَهَا) أي: مَعَ «هل» (ذِكْرُ الْمُعَادِلِ، فَلَا يُقَالُ: هَلْ جَاءَ صَدِيقُكَ أَمْ عَدُوُّكَ)، لِأَنَّ «أَمْ» هُنَا وَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدًا، فَدَلَّ عَلَى كَوْنِهَا مُتَّصِلَةً، وَ«أَمْ» الْمُتَّصِلَةُ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ عِنْدَ طَلَبِ التَّصَوُّرِ، وَإِرَادَةِ تَعْيِينِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ الْمُبْهَمِ مَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ النِّسْبَةُ مِنْهُمَا بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَصْلِ تِلْكَ النِّسْبَةِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ «هل» لِيَطْلُبَ أَصْلَ النِّسْبَةِ، فَمُقْتَضَاهَا جَهْلُ أَصْلِ النِّسْبَةِ؛ إِذْ لَا يُسْأَلُ عَنْ مَعْلُومٍ، وَمُقْتَضَى «أَمْ» الْمُتَّصِلَةِ الْعِلْمُ بِهَا فَتَنَافِيًا. نَعَمْ، إِذَا أُريدَتْ بِهَا «أَمْ» الْمُنْقَطِعَةُ، وَقُدِّرَ فِعْلٌ بَعْدَهَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تُعَادَلَ «أَمْ» الْمُنْقَطِعَةُ، فَتَقُولُ: «هلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ بِشْرٌ؟» وَ«هلْ تَأْتِينِي أَمْ تُحَدِّثْنِي؟» فَتَدَبَّرْ.

(وَهَلْ) تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: بَسِيطَةٍ وَمُرَكَّبَةٍ. (تُسَمَّى بِسَيْطَةٍ: إِنْ اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْ وَجُودِ

شَيْءٍ فِي نَفْسِهِ نَحْوُ: «هَلِ الْعَنْقَاءُ مَوْجُودَةٌ»، وَمُرَكَّبَةً: إِنْ اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْ وَجُودِ شَيْءٍ لِّشَيْءٍ. نَحْوُ: «هَلِ تَبْيِضُ الْعَنْقَاءُ وَتُفْرِخُ؟».

شَيْءٍ فِي نَفْسِهِ) أَي: طَلَبَ بِهَا التَّصَدِيقَ بِوُقُوعِ نِسْبَةِ بَيْنَ شَيْءٍ جُعِلَ مَوْضُوعًا، وَبَيْنَ مَحْمُولٍ هُوَ عَيْنُ الْوُجُودِ الْخَارِجِي. (نَحْوُ: هَلِ الْعَنْقَاءُ مَوْجُودَةٌ؟) أَي: ثَابِتَةٌ فِي الْخَارِجِ وَمُتَحَقِّقَةٌ فِيهِ، فَالْمَطْلُوبُ التَّصَدِيقُ بِوُقُوعِ نِسْبَةِ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ ^(١) لِلْعَنْقَاءِ.

حَكَى الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «رَبِيعِ الْأَبْرَارِ» أَنَّهَا طَائِرٌ، فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأَلْوَانِ، وَكَانَتْ فِي زَمَنِ أَصْحَابِ الرَّسِّ، تَأْتِي إِلَى أَطْفَالِهِمْ وَصِغَارِهِمْ، فَتَحْطِفُهُمْ وَتَغْرُبُ بِهِمْ نَحْوَ الْجَبَلِ فَتَأْكُلُهُمْ، فَشَكُّوا ذَلِكَ إِلَى نَبِيِّهِمْ صَلَّيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَدَعَا اللَّهُ عَلَيْهَا، فَأَهْلَكَهَا، وَانْقَطَعَ نَسْلُهَا، فَسُمِّيَتْ عَنْقَاءً مَغْرِبٌ انْتَهَى.

وَسُمِّيَتْ «هَلٌ» بِبَسِيطَةٍ لِسَاطَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فِيهَا، وَهُوَ وَجُودُ نَفْسِ الشَّيْءِ، الْمَوْضُوعِ فَقَطْ. (و) تُسَمَّى «هَلٌ» (مُرَكَّبَةً إِنْ اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْ وَجُودِ شَيْءٍ لِّشَيْءٍ) أَي: طَلَبَ التَّصَدِيقَ بِهَا عَنْ وَقُوعِ نِسْبَةِ بَيْنَ شَيْءٍ جُعِلَ مَوْضُوعًا، وَبَيْنَ شَيْءٍ آخَرَ جُعِلَ مَحْمُولًا، وَهُوَ غَيْرُ الْوُجُودِ لِذَلِكَ الْمَوْضُوعِ، بَلْ هُوَ وَجُودُ شَيْءٍ آخَرَ، فَالْمَرَادُ بِالْوُجُودِ الْوَاقِعِ مَحْمُولًا هُنَا النِّسْبَةُ ^(٢) - بِخِلَافِهِ فِي الْبَسِيطَةِ - فَالْمَرَادُ بِهِ الْوُجُودُ الْخَارِجِيُّ، وَهُوَ التَّحَقُّقُ فِي الْخَارِجِ. (نَحْوُ: هَلِ تَبْيِضُ الْعَنْقَاءُ وَتُفْرِخُ؟) فَإِنَّ الْمَطْلُوبَ التَّصَدِيقَ بِوُقُوعِ نِسْبَةِ الْبَيْضِ وَالتَّفْرِيحِ لِلْعَنْقَاءِ، أَوْ بَعْدَمَ وَقُوعِهَا، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ مُرَكَّبَةً لِتَرْكِيبِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فِيهَا مِنْ وَجُودِ نَفْسِ شَيْءٍ لِّشَيْءٍ آخَرَ، فَاعْتَبِرَ فِيهَا مَا اعْتَبِرَ فِي الْبَسِيطَةِ وَزِيَادَةً، فَإِنَّ قَوْلَنَا: هَلِ الْعَنْقَاءُ مَوْجُودَةٌ؟ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودُ الْعَنْقَاءِ. وَقَوْلَنَا: هَلِ تَبْيِضُ الْعَنْقَاءُ؟ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودُ الْعَنْقَاءِ وَبَيْضُهَا، فَإِنَّ نَظَرَ إِلَى غَيْرِ الْوُجُودِ الْوَاقِعِ رَابِطَةً فِي الْأَمْرَيْنِ، كَانَ الْمُعْتَبَرُ فِي أَوَّلِهِمَا شَيْئًا وَاحِدًا وَهُوَ الْعَنْقَاءُ، وَفِي ثَانِيهِمَا شَيْئَيْنِ هُمَا الْعَنْقَاءُ وَبَيْضُهَا، وَإِنْ نَظَرَ إِلَى الْوُجُودِ الْمَذْكُورِ كَانَ الْمُعْتَبَرُ فِي الْأَوَّلِ شَيْئَيْنِ، وَفِي الثَّانِي ثَلَاثَةً، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ

(١) أَي: الْوُجُودُ فِي الْوَاقِعِ خَارِجَ الذَّهْنِ الْمَجْرَدِ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَتَخِيلَ مَا لَا وَجُودَ لَهُ خَارِجَهُ.

(٢) «الْمَوْضُوعُ» وَ«الْمَحْمُولُ» مُصْطَلَحَانِ مَنطَقِيَانِ وَيُطْلَقُ عَلَيْهِمَا فِي الْمَنطِقِ كَذَلِكَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ وَالْمَحْكُومُ وَفِي الْفَلَسَفَةِ الْجَوْهَرُ وَالْعَرَضُ، وَيُقَالُ لِهَمَا عِنْدَ الْبَلَاغِيْنَ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ وَالْمُسْتَدُّ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَعِنْدَ النُّحَوِيِّينَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَفِي قَوْلِكَ: «لِلْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ» مَحْمُولٌ عَلَى ذَاتِ الْإِنْسَانِ.

و«مَا» يُطْلَبُ بِهَا شَرْحُ الْأَسْمِ نَحْوُ: «مَا الْعَسْجَدُ أَوْ اللَّجَيْنُ؟» أَوْ حَقِيقَةُ الْمُسَمَّى نَحْوُ: «مَا الْإِنْسَانُ؟» أَوْ حَالِ الْمَذْكُورِ مَعَهَا، كَقَوْلِكَ لِقَادِمٍ عَلَيْكَ: «مَا أَنْتَ؟» وَ«مَنْ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْعُقَلَاءِ، كَقَوْلِكَ: مَنْ فَتَحَ مِصْرَ؟

فَالْاِعْتِبَارُ فِي الْأَوَّلِ فِيهِ بَسَاطَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْاِعْتِبَارِ فِي الثَّانِي، بِمَعْنَى قِلَّةِ الْمُعْتَبَرِ وَكَثْرَتِهِ. (و«مَا» يُطْلَبُ بِهَا شَرْحُ الْأَسْمِ) أَي: بَيَانُ مَفْهُومِهِ الْإِجْمَالِيِّ الَّذِي وُضِعَ لَهُ فِي اللَّغَةِ أَوْ الْإِصْطِلَاحِ، فَذَلِكَ الْمَفْهُومُ الْمَوْضُوعُ لَهُ هُوَ الْمَطْلُوبُ شَرْحُهُ وَبَيَانُهُ، وَالْمِرَادُ بِالْأَسْمِ هُنَا الْكَلِمَةُ، عَدَلٌ إِلَيْهِ لِمُشَاكَاتِهِ لِلْمُسَمَّى. (نَحْوُ مَا الْعَسْجَدُ أَوْ اللَّجَيْنُ؟) تَقُولُ: هَذَا طَالِبًا أَنْ يُعَيَّنَ لَكَ مَذْلُوعُ اللَّغْوِيِّ، فَيَجَابُ بِإِيرَادِ لَفْظٍ أَشْهَرَ مِنْهُ عِنْدَ السَّامِعِ، فَيُقَالُ فِي جَوَابِ: مَا الْعَسْجَدُ؟ إِنَّهُ الذَّهَبُ، وَفِي جَوَابِ: مَا اللَّجَيْنُ؟ إِنَّهُ الْفِضَّةُ، سِوَاءِ كَانَ هَذَا اللَّفْظُ الْأَشْهُرُ مُرَادًا لَهُ أَمْ لَا، وَسِوَاءِ كَانَ مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ الَّتِي سَيَأَلُّ بِهَا السَّائِلُ أَمْ لَا، وَسِوَاءِ كَانَ مُفْرَدًا أَمْ مُرَكَّبًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِجْمَالٌ.

(أَوْ) شَرْحُ (حَقِيقَةِ الْمُسَمَّى) الْمِرَادُ بِالْمُسَمَّى الْمَفْهُومُ الْإِجْمَالِيُّ، وَالْمِرَادُ بِحَقِيقَتِهِ أَجْزَاءُ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ الْإِجْمَالِيِّ، أَعْنِي: الْمَاهِيَّةَ التَّفْصِيلِيَّةَ الثَّابِتَةَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ الَّتِي بِهَا أَفْرَادُ الشَّيْءِ تَحَقَّقَتْ بَحِثٌ لَا يَزَادُ عَلَيْهَا فِي الْخَارِجِ إِلَّا الْعَوَارِضُ كَالْإِنْسَانِ، فَإِنَّ مَفْهُومَهُ الْإِجْمَالِي الَّذِي هُوَ مُسَمَّاهُ نَوْعٌ مَخْصُوصٌ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ الْمُسَمَّى حَيَوَانٌ نَاطِقٌ. (نَحْوُ: مَا الْإِنْسَانُ؟) تَقُولُ هَذَا طَالِبًا أَنْ يُشْرَحَ لَكَ حَقِيقَتُهُ الثَّابِتَةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَيَجَابُ بِإِيرَادِ تَعْرِيفٍ حَقِيقِيِّ مُبَيِّنٍ لِحَقِيقَتِهِ الَّتِي بِهَا تَحَقَّقَتْ أَفْرَادُهُ؛ فَإِنَّ أَفْرَادَهُ لَا تَزِيدُ عَلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ إِلَّا بِالْعَوَارِضِ.

(أَوْ) شَرْحُ (حَالِ الْمَذْكُورِ) أَي: صِفَتِهِ (مَعَهَا) أَي: مَعَ لَفْظِهِ مَا (كَقَوْلِكَ لِقَادِمٍ عَلَيْكَ: مَا أَنْتَ؟) طَالِبًا شَرْحَ حَالِ الْمُخَاطَبِ، كَأَنَّكَ تَقُولُ: أَيُّ وَصْفٍ يُقَالُ فِيكَ؟ وَجَوَابُهُ: زَائِرٌ أَوْ مَبْعُوثٌ مِنْ خَالِدٍ مَثَلًا. (و«مَنْ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْعُقَلَاءِ) أَي: ذَوِي الْعِلْمِ لِيَسْتَأْوَلَ الْبَارِئُ تَعَالَى، نَحْوُ: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَى﴾ [طه]، وَتَعْيِينُ ذَوِي الْعِلْمِ يَكُونُ بِذِكْرِ الْأَمْرِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ بَحِثٌ يَتَمَيَّزُ بِهِ عَمَّا سِوَاهُ مِنَ الْأَفْرَادِ ذَوِي الْعِلْمِ، سِوَاءِ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ عِلْمًا لَهُ، أَوْ وَصْفًا خَاصًّا بِهِ، (كَقَوْلِكَ: مَنْ فَتَحَ مِصْرَ؟) فَإِنَّكَ تَقُولُهُ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ مِصْرَ

و«مَتَى» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ مَاضِيًّا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا، نَحْوُ: مَتَى جِئْتَ وَمَتَى تَذْهَبُ؟
و«أَيَّانَ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ خَاصَّةً وَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ التَّهْوِيلِ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْتَلْ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ ﴿٦﴾ [القيامة].

و«كَيْفَ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْحَالِ نَحْوُ: «كَيْفَ أَنْتَ؟».

فَتَحَهَا أَحَدٌ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ، لَكِنْ لَمْ يَتَشَخَّصْ عِنْدَكَ، فَتَسْأَلُ بِ«مَنْ» عَنْ شَخْصِهِ، فَيُجَابُ
بِأَنَّهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَحَيْثُ إِنَّ الْمَطْلُوبَ بِهَا
التَّعْيِينَ فَلَا يُجَابُ بِالْأَمْرِ الْعَارِضِ بَكَاتِبٍ وَنَحْوِهِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ
بِ«مَنْ»؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ عَارِضَةً لِحَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ لَكِنَّهَا غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ لَهُ. (و«مَتَى» يُطْلَبُ بِهَا
تَعْيِينُ الزَّمَانِ) مُطْلَقًا، (مَاضِيًّا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا) أَوْ حَالًا، (نَحْوُ: مَتَى جِئْتَ؟) يُقَالُ: فِي
طَلَبِ تَعْيِينِ الزَّمَانِ الْمَاضِي، وَالْجَوَابُ: سَحَرًا أَوْ نَحْوَهُ، (وَمَتَى تَذْهَبُ؟) يُقَالُ: فِي طَلَبِ
تَعْيِينِ وَاحِدٍ مِنْ زَمَنِي الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، وَالْجَوَابُ: هَذِهِ السَّاعَةُ أَوْ غَدًا.

(و«أَيَّانَ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ خَاصَّةً) يُقَالُ: «أَيَّانَ يُعْمَرُ هَذَا الْغَرْسُ؟»
وَالْجَوَابُ: «بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً» مَثَلًا. وَيُقَالُ: «أَيَّانَ تَأْتِي؟» وَالْجَوَابُ: «بَعْدَ عَدٍّ».

(وَتَكُونُ) أَيُّ: وَتُسْتَعْمَلُ «أَيَّانَ». (فِي مَوْضِعِ التَّهْوِيلِ) أَيُّ: فَصْدِ التَّفْخِيمِ لِشَأْنِ
الْمَسْئُولِ عَنْهُ، كَمَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ النَّحَاةِ.

فَالْأَوَّلُ: (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْتَلْ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ ﴿٦﴾). فَقَدْ اسْتُعْمِلَتْ «أَيَّانَ» مَعَ يَوْمِ
الْقِيَامَةِ لِلتَّهْوِيلِ وَالتَّفْخِيمِ بِشَأْنِهِ، وَفِيهِ حَذْفُ مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَيَّانَ وَقُوعُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟
أَيُّ: يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَقَعُ فِي أَيِّ زَمَانٍ مِنَ الْأَزْمَانِ الْمُسْتَقْبَلَةِ؟ وَجَوَابُ هَذَا السُّؤَالِ: ﴿يَوْمَ هُمْ
عَلَى النَّارِ يُفْئِنُونَ﴾ ﴿١٣﴾ [الذاريات].

وَالثَّانِي: كَأَن يُقَالُ: «أَيَّانَ تَنَامُ؟» وَالْجَوَابُ: «بَعْدَ سِتِّ سَاعَاتٍ».

(و«كَيْفَ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْحَالِ) أَيُّ: الصِّفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْءُ كَالصِّحَّةِ
وَالْمَرَضِ، وَالرَّكُوبِ وَالْمَشِيِّ. (نَحْوُ: كَيْفَ أَنْتَ؟) أَيُّ: مَا هِيَ الْحَالَةُ الَّتِي أَنْتَ عَلَيْهَا؟
فَجَوَابُهُ: صَحِيحٌ، أَوْ سَقِيمٌ، أَوْ مَشْغُولٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَنَحْوُ: «كَيْفَ جَاءَ خَالِدٌ؟» يُقَالُ
فِي جَوَابِهِ: «رَاكِبًا، أَوْ مَاشِيًّا»، وَتَكُونُ هِيَ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ، فَتَكُونُ خَبْرًا كَمَا فِي الْمَثَالِ

و«أَيْنَ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْمَكَانِ، نَحْوُ: «أَيْنَ تَذْهَبُ؟»

و«أَنَّى» تَكُونُ بِمَعْنَى «كَيْفَ»، نَحْوُ: «أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا» [البقرة: ٢٥٩] وبمعنى «مِنْ أَيْنَ» نَحْوُ: «يَمْرُمُ أُنَى لَلِ هَذَا» [آل عمران: ٣٧].

المذكور، وَتَكُونُ مَفْعُولًا أَوْ حَالًا كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كَيْفَ وَجَدْتَ خَالِدًا؟» -أي: عَلَى أَيِّ حَالٍ؟ أَوْ فِي أَيِّ حَالٍ وَجَدْتَهُ؟ هَذَا، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يُسْأَلُ بِـ«كَيْفَ» عَنِ الصِّفَاتِ الْغَرِيزِيَّةِ، لَا غَيْرَ، فَلَا يُقَالُ: «كَيْفَ زَيْدٌ أَقَاتِمُ أَمْ قَاعِدٌ؟» وَهُوَ مَرْدُودٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَنَّى شِئْتُمْ»، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى فَأَتُوا حَرِّثْكُمْ كَيْفَ شِئْتُمْ، وَهِيَ حَالٌ غَيْرُ غَرِيزِيَّةٍ.

و«أَيْنَ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْمَكَانِ، نَحْوُ: «أَيْنَ تَذْهَبُ؟» أي: الْآنَ أَوْ بَعْدَهُ، وَجَوَابُهُ: إِلَى السُّوقِ مَثَلًا، وَيُقَالُ: أَيْنَ جَلَسْتَ بِالْأَمْسِ؟ وَجَوَابُهُ: أَمَامَ الْأَمِيرِ، وَشَبْهَهُ. وَ«أَنَّى زَيْدٌ؟» وَجَوَابُهُ: «فِي الدَّارِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ» مَثَلًا.

و«أَنَّى» تَكُونُ (أي: تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى كَيْفَ) وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِعْلٌ، لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَاضِي وَغَيْرِهِ، فَلَاوَلَّ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَتُوا حَرِّثْكُمْ أُنَى شِئْتُمْ»، أي: كَيْفَ شِئْتُمْ، بِمَعْنَى عَلَى أَيِّ حَالٍ، وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَرَدْتُمْ، مُقَابَلَةً وَجَنَابًا وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَالثَّانِي: (نَحْوُ: «أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا»): أي: كَيْفَ يُحْيِي اللَّهُ أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ؟ أَوْ كَيْفَ يُعَمِّرُ اللَّهُ هَذِهِ الْقَرْيَةَ؟ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَلْهََا الْفِعْلُ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَلَا يُقَالُ: أُنَى زَيْدٌ؟ بِمَعْنَى: كَيْفَ هُوَ، أَصَحِّحُ أَمْ سَقِيمٌ؟

و(و) تُسْتَعْمَلُ أَيْضًا (بِمَعْنَى «مِنْ أَيْنَ») فَتَضْمَنُ الظَّرْفِيَّةَ وَالْإِبْتِدَائِيَّةَ (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى -حِكَايَةً عَنْ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ:- «يَمْرُمُ أُنَى لَلِ هَذَا» (أي: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الرِّزْقُ الْآتِي كُلَّ يَوْمٍ؟ وَكَانَ يَجِدُ عِنْدَهَا فَاكِهَةً فِي غَيْرِ وَقْتِ أَيَّامِهَا، وَلَيْسَ الْمَرَادُ: كَيْفَ لَكَ هَذَا؟ بِدَلِيلِ قَوْلِهَا: «قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» [آل عمران: ٣٧].

وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى أَيْنَ فَقَطْ، فَتَضْمَنُ الظَّرْفِيَّةَ دُونَ الْإِبْتِدَائِيَّةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ: مِنْ أَيْنَ (١) عَشِرُونَ لَنَا؟ مِنْ أُنَى؟ أي: مِنْ أَيْنَ عَشِرُونَ لَنَا، وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ، فَلَمْ تَضْمَنْ مَعْنَى

وبمعنى «متى»، نحو: «أَتَى تَكُونُ زِيَادَةُ النَّيْلِ؟».

و«كَمْ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ عَدَدٍ مُبْهِمٍ، نحو: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩].

و«أَيُّ» يُطْلَبُ بِهَا تَمْيِيزُ أَحَدِ الْمُتَشَارِكِينَ فِي أَمْرٍ يَعْمُهُمَا،

«مِنْ» لِلتَّضَرُّيحِ بِهَا.

(و) تُسْتَعْمَلُ أَيْضًا (بِمَعْنَى «مَتَى»، نحو «أَتَى تَكُونُ زِيَادَةُ النَّيْلِ؟») أَي: مَتَى وَفِي أَيِّ زَمَانٍ تُوجَدُ زِيَادَةُ النَّيْلِ؟ وَقَدْ نُقِلَ ذَلِكَ عَنِ الضَّحَّاكِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] وَيُرَدُّهُ سَبَبُ النُّزُولِ.

(و«كَمْ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ عَدَدٍ مُبْهِمٍ) فَإِذَا قُلْتَ: كَمْ دِرْهَمًا لَكَ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ؟ وَقَدْ يُحَذَفُ الْمُمَيِّزُ وَيُقَالُ: كَمْ دِرْهَمُكَ؟ أَي: دَانِقًا^(١)، وَكَمْ رَأَيْتُكَ؟ أَي: مَرَّةً. و (نحو) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ﴾ [يوسف: ١٠] ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩] أَي: كَمْ يَوْمًا؟ أَوْ كَمْ شَهْرًا؟ أَوْ كَمْ سَنَةً؟ أَوْ كَمْ سَاعَةً؟

ثُمَّ إِنْ كَانَ الطَّلَبُ بِهَا عَلَى ظَاهِرِهِ فَيَقَعُ الْجَوَابُ بِمَا يُعَيَّنُ قَدْرَهُ، فَيُقَالُ: مِائَةٌ أَوْ أَلْفٌ مَثَلًا. وَإِنْ كَانَ الطَّلَبُ بِهَا عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ فَلَا يَحْتَاجُ لِلْجَوَابِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَاتٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] ^(٢) لِيُظْهِرَ أَنْ لَيْسَ الْقَصْدُ اسْتِعْلَامَ مَقْدَارِ عَدَدِ الْآيَاتِ مِنْ جِهَةِ بَنِي إِسْرَءِيلَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى عَلَامُ الْغُيُوبِ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ التَّقْرِيعُ وَالتَّوْبِيخُ عَلَى عَدَمِ اتِّبَاعِ مُقْتَضَى الْآيَاتِ مَعَ كَثْرَتِهَا وَبَيَانِهَا، أَي: قُلْ لَهُمْ ذَلِكَ، فَإِذَا أَجَابُوكَ بِأَنَّا آتَيْنَاهُمْ آيَاتٍ كَثِيرَةً فَوَبِّخْهُمْ عَلَى عَدَمِ الْإِتِّبَاعِ مَعَ كَثْرَتِهَا.

(و«أَيُّ» يُطْلَبُ بِهَا تَمْيِيزُ أَحَدِ الْمُتَشَارِكِينَ فِي أَمْرٍ يَعْمُهُمَا) يَعْنِي: إِذَا كَانَ هُنَاكَ أَمْرٌ يَعْمُ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ بِحَيْثُ وَقَعَ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ، وَكَانَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَوْ مِنْهَا مُحْكُومًا عَلَيْهِ بِحُكْمٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ، إِلَّا أَنْ لَهُ وَصْفًا عِنْدَ غَيْرِهِ يُمَيِّزُهُ، وَأَرَادَ هُوَ تَمْيِيزُهُ، فَإِنَّهُ

(١) الدانق: يقدر بسدس درهم.

(٢) وتسمى هذه كم الخبرية وهي التي يخبر بها عن مضمون الجملة، لذا فإنها تحتل الصدق والكذب ولا تحتاج جوابًا بخلاف المذكورة آنفًا فإنها كم الاستفهامية وهي يُستفهم بها عن مضمون الجملة ولا تحتل الصدق والكذب، وتحتاج جوابًا.

نحو: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] وَيُسْأَلُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْحَالِ وَالْعَدَدِ وَالْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ حَسَبَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ.

وقد تَخْرُجُ أَلْفَاظُ الاسْتِفْهَامِ عَنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ لِمَعَانٍ أُخْرَى تُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ. كَالْتَّسْوِيَةِ، نَحْوُ: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ءَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠].

يُسْأَلُ بِـ«أَيُّ» عَنِ ذَلِكَ الْمَوْصُوفِ بِالْوَصْفِ الْمُتَمَيِّزِ لَهُ، وَهُوَ صَاحِبُ الْحُكْمِ. (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: حِكَايَةً لِسُؤَالِ مُشْرِكِي الْعَرَبِ أَحْبَارَ الْيَهُودِ (﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾) فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ مُعْتَقِدُونَ أَنَّ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ ثَبَتَ لَهُ الْخَيْرِيَّةُ.

وَالْفَرِيقِيَّةُ^(١) تَصَدَّقُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ عِنْدَهُمْ مِنْ ثَبَتَ لَهُ الْخَيْرِيَّةُ لِعُمُومِهَا، فَسَأَلُوا عَنِ الْفَرِيقَيْنِ الْمَوْصُوفِ بِالْوَصْفِ الْمُتَمَيِّزِ لِأَحَدِهِمَا، فَكَانَتْهُمْ قَالُوا: تَخُنْ خَيْرٌ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ وَقَدْ أَجَابَهُمْ أَحْبَارُ الْيَهُودِ بِقَوْلِهِمْ: أَنْتُمْ. وَقَدْ كَذَّبُوا فِي هَذَا الْجَوَابِ، وَالْجَوَابُ هُوَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ، وَكُلٌّ مِنَ الْجَوَابَيْنِ حَصَلَ بِهِ التَّمْيِيزُ.

(وَيُسْأَلُ بِهَا) أَي: بِـ«أَيُّ» (عَنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْحَالِ وَالْعَدَدِ وَالْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ حَسَبَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشًا﴾ [النمل: ٣٨] أَي: أَيُّ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يَأْتِينِي بَعْرَشَهَا، فَإِنَّ الْأَمْرَ الْمُشْتَرَكَ هُوَ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ جُنْدِ سُلَيْمَانَ، وَمُنْقَادًا لِأَمْرِهِ.

(وَقَدْ تَخْرُجُ أَلْفَاظُ الاسْتِفْهَامِ عَنْ) اسْتِعْمَالِهَا فِي (مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ) الَّذِي هُوَ الاسْتِفْهَامُ (لِمَعَانٍ أُخْرَى تُفْهَمُ). أَي: هَذِهِ الْمَعَانِي (مِنْ) أَلْفَاظِ الاسْتِفْهَامِ بِقَرِينَةِ (سِيَاقِ الْكَلَامِ) وَدَلَالَتِهِ، فَيَكُونُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْمَعَانِي الْأُخْرَى الْمَغَايِرَةِ لِلْاسْتِفْهَامِ مَجَازًا لِعِلَاقَةِ مَعِ وَجُودِ الْقَرِينَةِ الْمَانِعَةِ عَنْ إِرَادَةِ التَّمَعُّنِ الْأَصْلِيِّ.

(كَالْتَّسْوِيَةِ) أَي: بَيْنَ شَيْئَيْنِ، وَالْعِلَاقَةُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الاسْتِفْهَامِ الْمُسَبَّبَةِ بِوَسْطَةِ؛ لِأَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَغَيْرِهِ تَقْتَضِي عَدَمَ الْاِحْتِفَالِ بِهِ^(٢)، وَهُوَ يَقْتَضِي جَهْلَهُ، وَهُوَ يَقْتَضِي الاسْتِفْهَامَ عَنْهُ. (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ءَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (فَالْهَمْزَةُ

(١) يعني: أن اسم الفريق يصدق على كل منهما. (٢) أي: عدم الاهتمام به.

والتَّفْي، نحو: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ [الرحمن].

والإنكار، نحو: ﴿ أَعْيَزَ اللَّهُ دَعْوَانَا ﴾ [الأنعام: ٤٠] ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦].

والأمر، نحو: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ ﴾ [المائدة] ونحو: ﴿ أَسَلِمْتُمْ ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: انتهوا

و«أَم» مُجَرَّدَتَانِ لِمَعْنَى الْأَسْتَوَاءِ، وَقَدْ أُنْشِخَ عَنْهُمَا مَعْنَى الْأَسْتِفْهَامِ ^(١) رَأْسًا، أَيْ: مُسْتَوٍ عَلَيْهِمْ إِتْدَارُكَ وَعَدَمُهُ.

(والتَّفْي) بِمَعْنَى «مَا»، وَالْعَلَاقَةُ الْمُسَبِّبَةُ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الشَّيْءِ جَهْلٌ يُوْجِدُهُ، وَهُوَ يَقْتَضِي

الاستفهام (نحو) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ ﴾ أَي: مَا جَزَاءُؤُهُ؟ ﴿ لَا الْإِحْسَنُ ﴾.

(وَالْإِنْكَارِ) أَيْ: إِنْكَارِ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ لَفْظُ الْأَسْتِفْهَامِ، وَالْعَلَاقَةُ الْمُسَبِّبَةُ؛ لِأَنَّ إِنْكَارَ الشَّيْءِ - بِمَعْنَى كَرَاهَتِهِ وَالتَّفَرُّعِ عَنْ وَقُوعِهِ - يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ تَوَجُّهِ الدَّهْنِ إِلَيْهِ، وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ الْجَهْلَ، وَالْجَهْلُ يَقْتَضِي الْأَسْتِفْهَامَ (نحو) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَعْيَزَ اللَّهُ دَعْوَانَا ﴾ قَالَ الْمُكْرُ هُنَا الْمَفْعُولُ، وَهُوَ غَيْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - يَعْنِي: كَوْنُ الْمَدْعُو غَيْرَ اللَّهِ - لَا نَفْسَ الدَّعَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُكْرُ الْفِعْلَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ قَالَ الْمُكْرُ فِيهِ الْفِعْلُ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ إِنْكَارَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ، وَهُوَ عَدَمُ كِفَايَةِ اللَّهِ عَبْدَهُ.

وَحَيْثُ إِنَّ الْإِنْكَارَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَخَلَ عَلَى النَّفْيِ كَانَ الْمَعْنَى اللَّهُ كَافٍ لِعَبْدِهِ؛ لِأَنَّ إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لِلنَّفْيِ ^(٢)، وَنَفْيُ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ لِلْمَنْفِي. وَيُسَمَّى «إِنْكَارًا إِبْطَالِيًّا» ^(٣)، لِأَنَّ الْآيَةَ رَدُّ عَلَى مَنْ يَتَوَهَّمُ مِنَ الْكُفَرَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِكَافٍ عَبْدَهُ.

(وَالْأَمْرِ) أَيْ: طَلَبِ الْفِعْلِ، وَالْعَلَاقَةُ التَّقْيِيدُ وَالْإِطْلَاقُ ^(٤) بِتَقْلِيلِهَا مِنْ طَلَبِ الْعِلْمِ

بِشَيْءٍ إِلَى مُطْلَقِ الطَّلَبِ، ثُمَّ مِنْهُ إِلَى طَلَبِ الْفِعْلِ (نحو) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ

﴿ ١١ ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَسَلِمْتُمْ ﴾ أَي: انْتَهَوْا تَفْسِيرٌ لِلْمُرَادِ مِنَ الْآيَةِ الْأُولَى،

(١) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ «أَم» هُنَا مُتَضَلَّةٌ وَهِيَ تَسْمَى «الْمُعَادِلَةَ» أَيْ: الْمَسَاوِيَةَ لِلْهَمْزَةِ فِي إِقَادَةِ التَّسْوِئَةِ نَحْنًا، وَالْأَسْتِفْهَامَ حِينَئِذٍ أُخْرَى.

(٢) يَعْنِي: لِأَنَّ الْإِنْكَارَ بِمَعْنَى النَّفْيِ أَوْفِيهِ.

(٣) أَيْ: فِيهِ إِبْطَالٌ لِلدَّعْوَى الَّتِي ادَّعَاهَا الْكُفَّارُ.

(٤) لَوَقَالَ: الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ كَمَا فَعَلَ فِي نَظِيرِهِ عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى الْإِنْشَاءِ الطَّلَبِيِّ لَكَانَ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقَعُ أَوَّلًا ثُمَّ التَّقْيِيدُ.

وَالنَّهْيُ، نَحْوُ: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَأَلَّهْ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: ١٣].

والتَّشْوِيقُ، نَحْوُ: ﴿هَلْ أَذْكَرُكُمْ عَلَى تَجَرُّفِ نُجَيْجِكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ (١٠) [الصف].

والتَّعْظِيمُ، نَحْوُ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والتَّحْقِيرُ، نَحْوُ: أَهَذَا الَّذِي مَدَحْتَهُ كَثِيرًا؟ (وَأَمَّا التَّمْنَى) (١) فهو طَلَبُ شَيْءٍ مَحْبُوبٍ

(وَأَسْلِمُوا) تَفْسِيرٌ لِلْمُرَادِ مِنَ الثَّانِيَةِ..

(وَالنَّهْيُ) أَي: طَلَبُ التَّرْكِ، وَالْعَلَاقَةُ التَّقِيدُ وَالْإِطْلَاقُ بِنَقْلِهَا مِنْ طَلَبِ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ إِلَى مُطْلَقِ الطَّلَبِ، ثُمَّ مِنْهُ إِلَى طَلَبِ التَّرْكِ. (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾ (أَي: لَا تَخْشَوْهُمْ) ﴿فَأَلَّهْ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ (مِنْهُمْ).

(وَالتَّشْوِيقُ) وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِسْتِفْهَامِ الْمُشَابَهَةِ فِي التَّسَبُّبِ عَنِ الْجَهْلِ (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَذْكَرُكُمْ عَلَى تَجَرُّفِ نُجَيْجِكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ (١٠) (أَي: عَلَى أَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَسَمَاءُ تِجَارَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَرْبَحُونَ فِيهِ رِضَاهُ تَعَالَى وَتَبَلُّ جَنَّتِهِ وَالنَّجَاةُ مِنَ النَّارِ، وَقَدْ بَيَّنَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ الْآيَةِ.

(وَالتَّعْظِيمُ) وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِسْتِفْهَامِ الْمُتَسَبِّبَةِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ عَنِ الشَّيْءِ مُسَبَّبٌ عَنِ الْجَهْلِ بِهِ، وَالْجَهْلُ بِهِ مُسَبَّبٌ عَنِ كَوْنِهِ عَظِيمًا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْعَظِيمَ مِنْ شَأْنِهِ عَدَمُ الْإِدْرَاكِ حَقِيقَةٍ أَوْ ادِّعَاءٍ (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (يَعْنِي: لَا شَفَاعَةَ لِأَحَدٍ عِنْدَهُ إِلَّا مَا اسْتَشْنَاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ - يُرِيدُ بِذَلِكَ: شَفَاعَتُهُ ﷺ وَشَفَاعَةُ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَشَفَاعَةُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ).

(وَالتَّحْقِيرُ) أَي: عَدُّ الشَّيْءِ حَقِيرًا، وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِسْتِفْهَامِ اللَّازِمِيَّةِ بِوَسَائِطٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ عَنِ الشَّيْءِ يَقْتَضِي الْجَهْلَ بِهِ، وَهُوَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْإِعْتِنَاءِ بِهِ، وَهُوَ يَقْتَضِي اسْتِحْقَارَهُ (نَحْوُ: أَهَذَا الَّذِي مَدَحْتَهُ كَثِيرًا؟) أَي: هَذَا شَخْصٌ مُسْتَخَفٌّ بِهِ حَقِيرٌ.

(وَأَمَّا التَّمْنَى فهو طَلَبُ) حُصُولِ (شَيْءٍ مَحْبُوبٍ). أَي: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَحْبُوبٌ..

لَا يُرْجَى حُصُولُهُ لِكَوْنِهِ مُسْتَحِيلًا أَوْ بَعِيدَ الْوُقُوعِ؛ كَقَوْلِهِ:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخِيرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وقول المُعَسِّرِ: لَيْتَ لِي أَلْفَ دِينَارٍ!

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ مُتَوَقَّعَ الْحَصُولِ فَإِنَّ تَرْقُبَهُ يُسَمَّى: «تَرْجِيًّا».....

(لَا يُرْجَى حُصُولُهُ)، أَي: لَا يُطْمَعُ فِي حُصُولِهِ أَصْلًا (لِكَوْنِهِ مُسْتَحِيلًا) أَي: عَقْلًا أَوْ عَادَةً (أَوْ) لِكَوْنِهِ مُمَكِّنًا (بَعِيدَ الْوُقُوعِ).

فَقَوْلُهُ: (طَلَبُ شَيْءٍ) بِمَنْزِلَةِ الْجِنْسِ، وَقَوْلُهُ: (مَحْبُوبٌ) قَيْدٌ أَوَّلُ خَرَجَ بِهِ: الْأَوَامِرُ وَالنَّوَاهِي وَالنَّدَاءُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ طَلَبًا لِحَصُولِ الشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَحْبُوبٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ قَصْدُ وُجُودِهِ أَوْ عَدَمِ وُجُودِهِ أَوْ إِقْبَالِهِ.

وقَوْلُهُ: (لَا يُرْجَى حُصُولُهُ) قَيْدٌ ثَانٍ خَرَجَ بِهِ التَّرْجِي، وَمِنْ هَذَا الْقَيْدِ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّمَنِّي إِمْكَانُ الْمُتَمَنَّى لِذَاتِهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الْمُتَمَنَّى قَرِيبًا، نَحْوُ: لَيْتَ خَالِدًا يَقْدُمُ، وَهُوَ مُشْرِفٌ عَلَى الْقُدُومِ، وَقَدْ يَكُونُ بَعِيدًا غَيْرَ مُمَكِّنٍ (كَقَوْلِهِ) أَي: قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخِيرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

فَإِنَّ عَوْدَ الشَّبَابِ مُمْتَنِعٌ عَادَةً بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالشَّبَابِ قُوَّةَ الشَّيْخُوخَةِ^(١)، أَوْ عَقْلًا بِأَنْ أُرِيدَ بِهِ زَمَانُ ازْدِيَادِ الْقُوَى النَّامِيَةِ لَا سِتْلَازِمِهِ أَنْ يَكُونَ لِلزَّمَانِ زَمَانٌ (و) قَدْ يَكُونُ بَعِيدًا مُمَكِّنًا، نَحْوُ: (قَوْلِ الْمُعَسِّرِ: لَيْتَ لِي أَلْفَ دِينَارٍ) فَإِنَّ مِلْكِيَّتَهُ لِأَلْفِ دِينَارٍ مُمَكِّنٌ عَادَةً وَعَقْلًا، وَلَكِنَّهُ بَعِيدُ الْوُقُوعِ لَهُ لِإِعْسَارِهِ.

(وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ) الْمُمَكِّنُ (مُتَوَقَّعَ الْحَصُولِ) أَي: مَرْجُوهُ وَمَطْمُوعًا فِي وُقُوعِهِ (فَإِنَّ تَرْقُبَهُ) أَي: تَرْقُبَ الْحَصُولِ (يُسَمَّى تَرْجِيًّا)، فَبَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمَنِّي تَبَايُنٌ؛ لِأَنَّ التَّمَنِّي طَلَبٌ كَمَا سَبَقَ، وَالتَّرْجِي لَيْسَ بِطَلَبٍ، بَلْ هُوَ تَرْقُبُ الْحَصُولِ.

وَأَيْضًا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنْ يُشْتَرَطَ فِي صِحَّةِ التَّرْجِي إِمْكَانُ الْمُتَرَجَّى، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي التَّمَنِّي إِمْكَانُ الْمُتَمَنَّى، وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُتَمَنَّى كَوْنُهُ مُحْبُوبًا بِخِلَافِ الْمُتَرَجَّى، فَقَدْ

(١) أَي: حَصُولُ الْقُوَّةِ فِي زَمَنِ الشَّيْخُوخَةِ وَهُوَ نَادِرٌ، فَيَكُونُ الْمَعْتَبَرُ بِالشَّبَابِ عَلَى هَذَا لِأَزْمِهِ وَهُوَ الْقُوَّةُ الْمَصَاحِبَةُ لَهُ غَالِبًا.

وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِ«عَسَى وَلَعَلَّ»، نَحْوُ: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (١) ﴿[الطلاق]».

وَلِلتَّمَنِّي أَرْبَعُ أَدَوَاتٍ: وَاحِدَةٌ أَصْلِيَّةٌ وَهِيَ «لَيْتَ»، وَثَلَاثٌ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ وَهِيَ «هَلْ»، نَحْوُ: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الشعراء: ١٠٢].

يَكُونُ مَحْبُوبًا، وَيُقَالُ لَهُ: «طَمَعٌ»، نَحْوُ: لَعَلَّكَ تُعْطِينَا، أَوْ مَكْرُوهًا، وَيُقَالُ لَهُ: «إِشْفَاقٌ» نَحْوُ: «لَعَلِّي أَمُوتَ السَّاعَةَ».

(وَيُعَبَّرُ عَنْهُ) أَي: عَنِ التَّرْقُبِ الْمَذْكُورِ الْمُسَمَّى بِالتَّرَجِّي (بِعَسَى) إِنْ كَانَ الْأَمْرُ مَطْمَوعًا فِيهِ، (وَلَعَلَّ) إِنْ كَانَ مُتَوَقَّعًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّوَقُّعِ وَالطَّمَعِ، أَنَّ الْأَوَّلَ أَبْلَغُ مِنَ الثَّانِي. إِفَادَةُ الْفَنَرِيِّ (١). (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (١) أَي: يَقْلِبُ قَلْبَهُ مِنْ بَعْضِهَا إِلَى مَحَبَّتِهَا، أَوْ مِنَ الرِّغْبَةِ عَنْهَا إِلَى الرِّغْبَةِ فِيهَا، أَوْ مِنْ عَزِيمَةِ الطَّلَاقِ إِلَى النَّدَمِ عَلَيْهِ، فَيَرَاغِبُهَا.

(وَلِلتَّمَنِّي أَرْبَعُ أَدَوَاتٍ) أَي: أَلْفَافٍ وَكَلِمَاتٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ: لَفْظَةُ (وَاحِدَةٌ) مِنْهَا: (أَصْلِيَّةٌ) أَي: مَوْضُوعَةٌ لَهُ لُغَةً، مُسْتَعْمَلَةٌ فِيهِ اسْتِعْمَالًا حَقِيقِيًّا (وَهِيَ «لَيْتَ»).

وَثَلَاثٌ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ) أَي: أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِغَيْرِهِ لُغَةً، مُسْتَعْمَلَةٌ فِيهِ اسْتِعْمَالًا مَجَازِيًّا لِعِلَاقَةٍ، (وَهِيَ: «هَلْ») فَإِنَّهَا فِي الْأَصْلِ لِلِاسْتِفْهَامِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلتَّمَنِّي عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ، بَأَنَّ شَيْءَ مَطْلُوقِ التَّمَنِّي بِمَطْلُوقِ الِاسْتِفْهَامِ بِجَامِعِ مَطْلُوقِ الطَّلَبِ فِي كُلِّ، فَسَرَى التَّشْبِيهُ لِلْجُزْئِيَّاتِ، فَاسْتَعِيرَتْ «هَلْ» الْمَوْضُوعَةُ لِلِاسْتِفْهَامِ الْجُزْئِيِّ لِلتَّمَنِّي الْجُزْئِيِّ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ لِعِلَاقَةِ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ؛ فَإِنَّ «هَلْ» لَطَلَبِ الْقَهْمِ، فَأُطْلِقَ عَنْ قِيْدِهِ، ثُمَّ قِيْدَ بِالْمَحْبُوبِ الَّذِي لَا طَمَاعِيَّةَ فِي حُصُولِهِ، (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: حِكَايَةً عَنِ الْكُفَّارِ: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (١) وَإِنَّمَا يُقَالُ هَذَا لِتَقْصِدِ التَّمَنِّي، لِأَنَّهُ حَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّ لَا شَفِيعَ يُطْمَعُ فِيهِ لَا يَصِحُّ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ الْمُقْتَضِي لِإِلْغَاءِ الْعِلْمِ بِالْمُسْتَفْهَمِ مِنْهُ ثُبُوتًا أَوْ نَقْيًا، فَحَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ يُؤَدِّي إِلَى التَّأْوِضِ، فَتَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ التَّمَنِّي.

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، شَمْسُ الدِّينِ الْقَنَارِي (أَوْ الْقَنُورِي) كَانَ عَالِمًا فِي الْمَنْطِقِ وَالْعَقْلِيَّاتِ عَاشَرَ فِي الثَّامِنِ وَالتَّاسِعِ الْهَجْرِيَّيْنِ.

و«لَوْ» نَحْوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٠٢) [الشعراء]، و«لَعَلَّ» نَحْوُ قَوْلِهِ:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
وَلَا سَتَعْمَالٍ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ فِي التَّمَنِّي يُنْصَبُ.....

وَالنُّكْتَةُ فِي الْعَدُولِ عَنْ «لَيْتَ» إِلَى «هَلْ»: إِبْرَارُ التَّمَنِّي فِي صُورَةِ الْمُسْتَفْهِمِ مِنْهُ، الَّذِي لَا جَزْمَ بَانْفِائِهِ لِإِظْهَارِ كِمَالِ الْعَنَاءِ بِهِ حَتَّى لَا يُسْتَطَاعَ الْإِتْيَانُ بِهِ، إِلَّا فِي صُورَةِ الْمُمَكِّنِ الَّذِي يُطْمَعُ فِي وَقْعِهِ.

(وَلَوْ) فَإِنَّهَا فِي الْأَصْلِ شَرْطِيَّةٌ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلتَّمَنِّي عَلَى طَرِيقِ التَّجَوُّزِ، مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ فِي «هَلْ»، (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٠٢)، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَيْتَ لَنَا كَرَّةً، أَيْ: رَجْعَةً إِلَى الدُّنْيَا، فِي حِينٍ لَا رَجْعَةَ لَهُمْ.

وَالنُّكْتَةُ فِي الْعَدُولِ عَنْ «لَيْتَ» إِلَى «لَوْ» الْإِشْعَارُ بِعِزَّةٍ (١) مُتَمَنِّئَةٍ، حَيْثُ أَبْرَزَهُ فِي صُورَةٍ مَا لَمْ يُوجَدْ؛ لِأَنَّ «لَوْ» بِحَسَبِ أَصْلِهَا حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَا امْتِنَاعٍ (٢).

(وَلَعَلَّ) فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلتَّرَجُّيِ، وَقَدْ يُسْتَفَادُ مِنْهَا التَّمَنِّي، وَلَيْسَ مَعْنَى مَجَازِيًّا لَهَا بِخِلَافِهِ فِي «هَلْ»، وَلَوْ فَإِنَّهُ مَعْنَى مَجَازِيٍّ كَمَا سَبَقَ (نَحْوُ قَوْلِهِ) أَيْ: قَوْلِ الْعِيَّاسِ بْنِ الْأَحْنَبِ أَحَدِ الشُّعْرَاءِ الْمُؤَلِّدِينَ (٣). (أَسِرْبَ الْقَطَا) الْهَمْزَةُ حَرْفُ نِدَاءٍ، وَالسَّرْبُ: جَمَاعَةُ الطُّبَّاءِ وَالْقَطَا: وَنَحْوِهِمَا، وَالْقَطَا: نَوْعٌ مِنَ الطَّيْرِ. (هَلْ مَنْ يُعِيرُ) أَيْ: قَطَا يُعِيرُ، فَاسْتَعْمَلَ مَنْ لِعَيْرِ الْعَاقِلِ. (جَنَاحَهُ) * لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ (يَكْسِرُ الْوَاوِ، أَيْ: أَحْبَبْتُ. (أَطِيرُ) اسْتَعْمَلَ «لَعَلَّ» هُنَا؛ لِأَنَّ الطَّيْرَانَ مَرُجُوٌّ بَعِيدُ الْحَصُولِ..

وَلَمَّا أَشْبَهَ الْمُحَالَّ بِجَامِعِ عَدَمِ الْحَصُولِ فِي كُلِّ تَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ الشَّبَهِ تَمَنِّيهِ، فَالْتَمَنِّي فِي هَلْ مِنْ مُسْتَتَبِعَاتِ التَّرْكِيبِ، فَتَدَبَّرْ..

(وَلَا سَتَعْمَالٍ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ) أَيْ: الثَّلَاثُ الَّتِي لَيْسَتْ بِأَصْلِيَّةٍ (فِي التَّمَنِّي يُنْصَبُ)

(١) يعني امتناع جواب شرطها لامتناع وقوع فعل الشرط وهذا عند الجمهور، قالوا: لذلك يصح دائماً أن تعقبه «لكن» الاستدراكية ولو تقليراً، كقولك: «لو جاءني أكرمه لكته لم يجر».

(٢) أي: تندرته.

(٣) هم جماعة من الشعراء ظهوروا في القرن الثاني الهجري وما بعده من غير العرب، أو من غير المسلمين، واعتنقوا العربية، ونظموا الشعر وأبدع أكثرهم فيه، ومن رؤوسهم يشار وأبو نواس وأبو تمام ومسلم بن الوليد وغيرهم..

المضارعُ الواقعُ في جوابِها.

وأما النداءُ: فهو طَلَبُ الإقبالِ بِحَرْفِ نَائِبٍ مَنَابٍ: «أَدْعُو».

وأدواته ثَمَانٌ: «يا، والهمزة، وأَيُّ، وآ، وآي، وأَيَّا، وهَيَّا، ووَآ». فـ«الهمزة وأَيُّ» للقريبِ،

الفِعْلُ (المضارعُ الواقعُ في جَوَابِها) بـ«أَنْ» مُضْمَرَةٌ بَعْدَ الْفَاءِ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمَنْصُوبُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهِّمٍ^(١)، والمعنى: أَتَمَنَّى أَنْ يَقَعَ كَذَا فَكَذَا.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هُنَا: أَنَّ نَصَبَ الْفِعْلِ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى أَصْلِهَا، بَلْ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي التَّمَنِّي، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي «لَوْ»، وَكَذَا فِي لَعَلَّ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَنْصِبُونَهُ فِي جَوَابِ التَّرَجُّي، وَأَمَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^(٢)، فَلَا يَدُلُّ نَصَبُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهَا لِلتَّمَنِّي؛ لِأَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ نَصَبَهُ فِي جَوَابِ التَّرَجُّي، وَأَمَّا فِي «هَلْ» فَغَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ نَصَبَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا ثَابِتٌ مُطْلَقًا، فَافْهَمْ.

(وَأَمَّا الْندَاءُ فَهُوَ طَلَبُ الْإِقْبَالِ) أَيُّ: طَلَبُ الْمُتَكَلِّمِ إِقْبَالَ الْمَخَاطَبِ حِسًّا أَوْ مَعْنَى: فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «يَا خَالِدُ»، وَالثَّانِي نَحْوُ: «يَا جِبَالُ، وَيَا سَمَاءَ». (بِحَرْفِ) الْبَاءِ لِلْأَلَةِ، سِوَا مَا كَانَ ذَلِكَ الْحَرْفُ مَلْفُوظًا أَوْ مُقَدَّرًا، نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يُوسُفَ].

(نَائِبٍ مَنَابٍ «أَدْعُو») يَعْنِي: أَنَّ مُقَادَ هَذَا الْحَرْفِ وَمَدْلُولُهُ «أَدْعُو»، أَعْنِي: هَذِهِ الْجُمْلَةُ^(٣) الْمَنْقُولَةُ مِنَ الْخَبَرِيَّةِ إِلَى الْإِنْشَائِيَّةِ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى طَلَبِ الْإِقْبَالِ، وَلِذَا لَا يُجْزَمُ الْفِعْلُ بَعْدَهُ جَوَابًا، نَعَمْ الْإِقْبَالُ مَطْلُوبٌ بِاللِزُومِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَدْعُو لِلْإِقْبَالِ..

(وَأَدَوَاتُهُ) أَيُّ: صَيَغُ الْندَاءِ (ثَمَانٌ: «يَا»، وَ«الهمزة»، وَ«أَيُّ»، وَ«آ»، وَ«آي»، وَ«أَيَّا»، وَ«هَيَّا»، وَ«وَآ»).

(فـ«الهمزة» وَ«أَيُّ») مَوْضُوعَتَانِ (لِلْقَرِيبِ) أَيُّ: لِنَدَاءِ الْقَرِيبِ.

(١) ففي مثل قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا.

فَأُخْبِرُهُ.....

يكون التقدير: أَتَمَنَّى عَوْدَةَ الشَّبَابِ (وهو المصدر المتوهم) فإخباره (وهو المصدر المؤول).

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُ آدَمُ ابْنُ صِاحِبَيْهِ أَلَيْغَ الْأَسْبَابِ﴾ (٣) أَسْبَابُ السَّمَوَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَى اللَّهِ

مُوسَى ﴿غَافِرٌ﴾ فَقَرَأَتْ فَاطَّلَعَ بِالنَّصَبِ وَالرَّفْعِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ.

(٣) أي: جملة «أدعو».

وَعَزَّيْهُمَا لِلْبَعِيدِ.

وقد يُنَزَّلُ البعيدُ مَنْزِلَةَ القريبِ، فيُنَادِي بـ«الهمزة، وأي» إشارةً إلى أَنَّهُ لِشِدَّةِ استحضاره في ذهنِ المُتَكَلِّمِ صَارَ كالحاضرِ مَعَهُ، كقولِ الشاعرِ:

أُسْكَا نَعْمَانَ الْأَرَاكِ تَيَقَّنُوا بِأَنَّكُمْ فِي رُبْعِ قَلْبِي سُكَّانُ

وقد يُنَزَّلُ القريبُ مَنْزِلَةَ البعيدِ، فيُنَادِي بِأَحَدِ الحروفِ الموضوعَةِ لَهُ؛ إشارةً إلى أَنَّ المُنَادِيَ عَظِيمُ الشَّأْنِ رَفِيعُ المَرْتَبَةِ حتَّى كَانَ بُعْدَ دَرَجَتِهِ في العِظَمِ عن درجةِ المُتَكَلِّمِ بُعْدٌ في المسافةِ، كقولِكَ: «أَيَا مَوْلَايَ» وَأَنْتَ مَعَهُ. أو إِشَارَةً إلى انحطاطِ درجَتِهِ، كقولِكَ: «أَيَا هَذَا». لِمَنْ هُوَ مَعَكَ.

أو إِشَارَةً إلى أَنَّ السامِعَ غَافِلٌ لِنَحْوِ نَوْمٍ أو ذُھُولٍ

(وَعَزَّيْهُمَا) أي: الستةُ الباقيةُ (للبعيد) أي: لِنِدَائِهِ المشهودِ.

(وقد يُنَزَّلُ البعيدُ مَنْزِلَةَ القريبِ، فيُنَادِي بـ«الهمزة، وأي»، إشارةً إلى أَنَّهُ لِشِدَّةِ استحضاره في ذهنِ المُتَكَلِّمِ صَارَ كالحاضرِ مَعَهُ) لا يَغِيبُ عن القلبِ، وَكَأَنَّهُ مَائِلٌ أَمَامَ العَيْنِ.

(كقولِ الشاعرِ: أُسْكَا نَعْمَانَ الْأَرَاكِ) بِضَمِّ السَّيْنِ المُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الكَافِ جَمْعُ «سَاكِنٍ»، والهمزةُ لِلنداءِ (نَعْمَانَ الْأَرَاكِ) بِفَتْحِ النونِ: وإِذْ بَيْنَ مَكَّةَ والطائفِ، وَيُخْرِجُ إلى عَرَافَتِ.

(تَيَقَّنُوا * بِأَنَّكُمْ فِي رُبْعِ قَلْبِي) الرُّبْعُ يَفْتَحُ الرِّاءَ وَسُكُونِ الموحَّدةِ: مَحَلَّةُ القومِ وَمَنْزِلَتُهُمْ، أي: حَوَالِي قَلْبِي (سُكَّانُ) أي: نَزَلَاءُ.

(وَقَدْ يُنَزَّلُ القريبُ مَنْزِلَةَ البعيدِ فيُنَادِي بِأَحَدِ الحروفِ الموضوعَةِ لَهُ) وهو غيرُ الهمزةِ و«أَيَ» (إِشَارَةً إلى أَنَّ المُنَادِيَ عَظِيمُ الشَّأْنِ رَفِيعُ المَرْتَبَةِ حتَّى كَانَ بُعْدَ دَرَجَتِهِ) أي: درجةِ المُنَادِيَ (في العِظَمِ عن درجةِ المُتَكَلِّمِ بُعْدٌ في المسافةِ) أي: والمكانِ.

(كَقَوْلِكَ: أَيَا مَوْلَايَ وَ) الحالُ (أَنْتَ مَعَهُ) لِلدَّلَالَةِ على أَنَّ المُنَادِيَ عَظِيمُ القَدْرِ، رَفِيعُ الشَّأْنِ (أو إِشَارَةً إلى انْحِطَاطِ دَرَجَتِهِ، كَقَوْلِكَ: «أَيَا هَذَا»، لِمَنْ هُوَ مَعَكَ) لِلدَّلَالَةِ على أَنَّ المُنَادِيَ مُنْخَطِ الرُّتْبَةِ.

(أو إِشَارَةً إلى أَنَّ السامِعَ غَافِلٌ لِنَحْوِ نَوْمٍ أو ذُھُولٍ) حَقِيقَةً، فيَجْعَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ

كَأَنَّهُ غَيْرُ حَاضِرٍ فِي الْمَجْلِسِ، كَقَوْلِكَ لِلْسَاهِي: «أَيَا فَلَانُ». وَغَيْرُ الظَّلِيِّ يَكُونُ يَالْتَعَجَبٍ وَالْقَسَمِ وَصِيغَ الْعَقُودِ كـ «بِعْتُ» وَ«اشْتَرَيْتُ»، وَيَكُونُ بغيرِ ذَلِكَ.

النوم والذهول بمتزلة البعد في إعلاء الصوت، و(كَأَنَّهُ غَيْرُ حَاضِرٍ فِي الْمَجْلِسِ، كَقَوْلِكَ لِلْسَاهِي: «أَيَا فَلَانُ» وَيَبْدُو مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ «يَا» مَوْضُوعَةٌ لَتَدَاءِ الْبَعِيدِ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْقَرِيبِ إِلَّا مَجَازًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الرِّمَحْشَرِيِّ.

وَقَالَ آيْنُ الْحَاجِبِ: إِنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ؛ لِاسْتِعْمَالِهَا فِيهِمَا عَلَى السَّوَاءِ، وَدَعَايَ الْمَجَازِ فِي أَحَدِهِمَا خِلَافُ الْأَصْلِ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ تُسْتَعْمَلُ فِي الْقَرِيبِ بِتَنْزِيلِهِ مَتَزَلَةٌ الْبَعِيدِ، إِمَّا لِاسْتِعَادِ الدَّاعِي نَفْسَهُ عَنْ حَالِ الْمَتَادَيِ كَقَوْلِنَا: «يَا اللَّهُ» مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَلَّ وَعَلَا أَقْرَبُ الْيَتَامَى حَيْلَ الْوَرِيدِ، وَإِمَّا لِاسْتِعْظَامِ الْأَمْرِ الْمَدْعُو لَهُ حَتَّى كَأَنَّ الْمَتَادَيِ مُقْصَرٌّ فِي أَمْرِهِ بِخِلَافِ عَيْتِهِ مَعَ شِدَّةِ حَرَصِهِ عَلَى الْإِمْتِنَانِ، تَحْوٍ: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلُغُ﴾ [المائدة: ٦٧]، وَإِمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ.

(و) الْإِنْشَاءُ (غَيْرُ الظَّلِيِّ يَكُونُ يَالْتَعَجَبٍ) بِصِيغَتَيْنِ: «مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلَ بِهِ»، وَبغيرِهما نَحْوُ: «لِلَّهِ دَرَّةٌ عَالِمًا»، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَتُونَا فَاحْتَكِمُوا﴾ [البقرة: ٢٨]. (وَالْقَسَمُ) بِالْوَاوِ وَالْبَاءِ وَالتَّاءِ وَبغيرِها، تَحْوٍ: «لَعَمْرِي مَا فَعَلْتُ كَذَا». (وَصِيغَةُ الْعَقُودِ) بِالْمَاضِي كَثِيرًا: (كَبِعْتُ) الْإِنْشَاءُ الْبَيْعِ، (وَاشْتَرَيْتُ) الْإِنْشَاءُ الشَّرَاءِ، وَ«نَكَحْتُ» الْإِنْشَاءُ التَّزْوِجِ، وَبغيرِ الْمَاضِي قَلِيلًا تَحْوٍ: «أَنَا بِائِعٌ»، وَ«عَبْدِي حَرٌّ لَوْجِهَ اللَّهِ». وَمِثْلُ الْعَقُودِ الْفُسُوحُ^(١)، (وَيَكُونُ بغيرِ ذَلِكَ) كَأَفْعَالِ الرُّجَاءِ، وَهِيَ: عَسَى وَحَرَى وَاحْلَوْلَقَ، تَحْوٍ: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) وَكَأَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَهِيَ: «نَعَمْ» وَ«يَسْ» وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا، تَحْوٍ: «حَيْذًا»، وَالْأَفْعَالُ الْمَحْوَلَةُ إِلَى «فَعَلِ»^(٢)، يَضُمُّ الْعَيْنَ، تَحْوٍ: «طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»^(٣)، وَ«حَيْثُ عَمَرُو أَصْلًا».

(١) الْفُسُوحُ: جَمْعُ «فُسُخٍ» وَهُوَ مُصَدَّرٌ وَإِنْ مَاسَاخُ جَمْعُهُ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ، وَالْمُرَادُ فَسْخُ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَتَحْوُهُمَا.
(٢) يَتَجَرَّى مَجْرَى «نَعَمْ يَسْ» فِي أَنَّهَا تَفِيدُ الْمَدْحَ أَوِ الذَّمَّ عَلَى تَصْيِهَا تَمْيِيزًا، وَتَأْخُذُ أَحْكَامَهَا فَتَقُولُ: «حَيْثُ الْقَبِيلَةُ قَرِيشٌ» وَ«حَسُنَتْ قَرِيشٌ قَبِيلَةً».

(٣) هَذَا الشَّاهِدُ يُوْرِدُهُ النِّحَاةُ فِي تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ الْمَحْوَلِ عَنِ الْفَاعِلِ وَالَّذِي يَبِينُ مَا أُجْمِلُ فِي قَوْلِهِ: «طَابَ مُحَمَّدٌ» وَأَصْلُهُ «طَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ» وَهَذَا لَا يَخْتَصُّ بِ«فَعَلِ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٦] وَقَوْلِهِ: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] وَخَاصَّةً أَنَّ «طَابَ» أَصْلُهَا «طَيْبَ».

وأنواع الإنشاء غير الطلبي ليست من مباحث علم المعاني فلذا صرنا صفيها عنها.

الباب الثاني: في الذكر والحذف

إذا أريد إفاضة السامع حكماً فأي لفظ يدل على معنى فيه فالأصل ذكره، وأي لفظ علم من الكلام لدلالة باقيه عليه فالأصل حذفه، وإذا تعارض هذان الأصلان فلا يعدل عن مقتضى أحدهما إلى مقتضى الآخر إلا لداع.

(وأنواع الإنشاء غير الطلبي) أي: مع كثرتها (ليست من مباحث علم المعاني)؛ لقلّة دورها على السنة البلغاء؛ ولأن ما عدا القسم وأفعال الرجاء في الأصل خبريّة، فنقلت إلى الإنشائيّة، وحينئذ فيستغنى بأخبارها الخبريّة عن الإنشائيّة؛ لأنّها تنقل مستصحيّة لما يتركب فيها في الخبريّة.

(فلذا) أي: فلاجل أنّها ليست من مباحث علم المعاني (صرنا صفيها عنها) أي: أعرضنا عن ذكرها والبحث عنها.

الباب الثاني من الأبواب الستة: (في الذكر والحذف)

أي: ذكر المستند والمستدلّ إليه ومتعلقاتهما وحذفهما (إذا أريد إفاضة السامع حكماً، فأي لفظ يدل على معنى) كائن (فيه فالأصل) أي: الكثير أو ما يئتي عليه (ذكره) أي: ذكر ذلك اللفظ مستنداً أو مستدلّ إليه، بل يكون الذكر واجباً حيث لا قرينة تدل على حذفه، وإلا كان الكلام معتمداً بهما لا يظهر المعنى المراد منه.

(وأي لفظ علم من الكلام لدلالة باقيه) أي: باقي الكلام (عليه) أي: على ذلك اللفظ دلالة ظاهرة (فالأصل حذفه) مستنداً أو مستدلّ إليه، كقولهم: «أهلاً وسهلاً» فإن نصبيهما يدل على أنّهما منصوبان بمحذوف، تقديره: جئت أهلاً، ونزلت مكاناً سهلاً.

(وإذا تعارض هذان الأصلان) بأن كان اللفظ دالاً على معنى في الحكم، ووحد دليل عند حذفه فإن مقتضى الأول أصالة ذكره، ومقتضى الثاني أصالة حذفه (فلا يعدل عن مقتضى أحدهما) أي: أحد الأصلين (إلى مقتضى الآخر) أي: لا يعدل عن ذكره إلى حذفه، ولا العكس (إلا لداع) أي: نكتة تقتضي ترجيح المعدول إليه. ويؤخذ من هنا أنّ أصالة الذكر إنما تراعى وتعدّ نكتة حيث لا مقتضى يعارضه. وأما إذا وجدت

فَمِنْ دَوَاعِي الذِّكْرِ: زِيَادَةُ التَّقْرِيرِ وَالْإِيضَاحِ، نَحْوُ: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة].

نَكْتَةُ تَقْتَضِي الحذفِ بجانِبِه فإنه تُرَاعَى نَكْتَةُ الحذفِ. وكذا أصالة الحذفِ عند العلمِ بالمحذوفِ إنما تُرَاعَى حيث لا مُقْتَضَى يُعَارِضُه. وأما إذا وُجِدَتْ نَكْتَةُ تَقْتَضِي الذِّكْرَ بجانِبِه فإنه تُرَاعَى نَكْتَةُ الذِّكْرِ.

اعلم أن الحذفَ قسمان: الأولُ: يَظْهَرُ فِيهِ المحذوفُ عند الإعرابِ كقولهم: «أهلاً وسهلاً»، وهذا ليس من البلاغة في شيء.

والثاني: لا يَظْهَرُ فِيهِ المحذوفُ بالإعرابِ، وإنما يُعْلَمُ بِتَصَفُّحِ المعنى بحيث لا يَتِمُّ إلا بمراعاة هذا المحذوفِ إلا أنه لا سَبِيلَ إِلَى إظهاره، ولو أَظْهَرَ زَالَ رَوْنُقُ الكلامِ وحُسْنُهُ، وهذا مما تكونُ به بلاغةُ الكلامِ.

وَيَتَوَقَّفُ عَلَى أمرين: أحدهما وجودُ ما يَدُلُّ عَلَى وجودِ المحذوفِ من قرائن دالَّةٍ عليه سواء كانت حاليةً أم مقاليةً، وإلا لم يُعْلَمَ ذَلِكَ المحذوفُ أصلاً عند السامعِ فيخِلُّ الحذفُ بالمقصودِ كما هو مذكورٌ في النحو، والأمر الثاني: وجودُ دافعٍ مرجِّحٍ له عَلَى الذِّكْرِ، وهو المذكورُ تفصيلُهُ في هذا الفن.

(فمن دواعي الذِّكْرِ) أي: ذَكَرَ الْمُسْنَدِ أَوِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَوْ مُتَعَلِّقَاتِهِمَا (زيادةُ التقريرِ) أي: التثييتُ في نفسِ السامعِ، (و) زيادةُ (الإيضاحِ) أي: الانكشافِ لفَهْمِ السامعِ. ويؤخذُ من هنا: أن التقريرَ والإيضاحَ حاصلان عند الحذفِ، وهو كذلك لوجودِ القرينةِ المعيّنة للمحذوفِ وعند الذِّكْرِ يَزِدَادَانِ؛ لَأَنَّ الدَّلَالََةَ اللَّفْظِيَّةَ اجْتَمَعَتْ مَعَ الْقَرِينَةِ الْمَعْيِنَةِ.

(نحو) قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿٥﴾ فذَكَرَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ، أَعْنِي اسْمَ الْإِشَارَةِ الثَّانِي، وَلَمْ يَجْعَلْ «هم المفلحون» خبراً عن اسمِ الْإِشَارَةِ الْأَوَّلِ بِطَرِيقِ الْعَطْفِ ^(١) لِأَجْلِ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ وَالْإِيضَاحِ فِي إِفَادَةِ اخْتِصَاصِهِمْ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَلَاحِ فِي الْأَجْلِ وَالْهُدَى فِي الْعَاجِلِ مُمِيزًا لَهُمْ عَمَّا عَدَاهُمْ، وَلَوْ حُذِفَ لاحتَمَلَ اخْتِصَاصَهُمْ بِالْمَجْمُوعِ فَلَا يَكُونُ الْمُمِيزُ كُلَّ وَاحِدٍ فِيَقُوتَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ الَّذِي أَفَادَهُ الذِّكْرُ.

(١) أي: بأن يقول: «وهم المفلحون» مع حذف «أولئك الثانية».

والتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار، كما إذا قال الحاكمُ لشاهد: هل أقرَّ زيدٌ هذا بأن عليه كذا؟

فيقولُ الشاهدُ: نعم، زيدٌ هذا أقرَّ بأنَّ عليه كذا. ومن دواعي الحذف: إخفاء الأمرِ عن غيرِ المخاطبِ، نحو: «أقبل»، تريدُ عليًّا مثلاً.

وضيقُ المقام: إِمَّا لِتَوَجُّعٍ نَحْوُ: قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ:

..... عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ، وَحَزْنٌ طَوِيلٌ

(والتسجيل على السامع) أي: كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم، (حتى لا يتأتى له الإنكار كما إذا قال الحاكمُ لشاهد) أي: لشاهد واقعة: (هل أقرَّ زيدٌ هذا) على نفسه (بأن عليه) أي: على نفسه (كذا؟).

(فيقولُ الشاهدُ: نعم، زيدٌ هذا أقرَّ بأن عليه) أي: على نفسه (كذا) فذكر المتكلمُ الشاهدُ المسندَ إليه، وهو زيدٌ؛ لئلا يجدَ السامعُ المشهودَ عليه سبيلاً للإنكارِ بأن يقولُ للحاكم عند التسجيل: إنما فهمَ الشاهدُ أنك أشرتَ إلى غيري فأجاب، ولذلك لم أنكر، ولم أطلب الإعذار فيه.

(ومن دواعي الحذف) أي: حذف المسند أو المسند إليه أو متعلقاتهما: (إخفاء الأمرِ عن غيرِ المخاطبِ) المقصود سماعه من الحاضرين، (نحو: «أقبل»، تريدُ عليًّا) يعني: أقبل عليًّا (مثلاً)؛ لقيام القرينة عليه عند المخاطبِ دون غيره، فلو قيل: «أقبل عليًّا» لانتظره كل من كان جالساً لأجل الطلبِ منه مثلاً.

(وضيقُ المقام) عن إطالة الكلام بذكر المسند أو المسند إليه (إما لتوجع) وتضجر (نحو) قول الشاعر: (قال لي كيف أنت؟ قلتُ: عليُّ) أي: مريضٌ ذو علة، (سَهْرٌ) أي: حال سهر، (دائمٌ وحزنٌ طويلٌ).

قال العباسُ في «شواهده»: لم أعلمَ قائله، فلم يقل الشاعر: أنا عليُّ لضيقِ المقام بسبب الضجرِ الحاصل له من شدائد الزمانِ ومصائب الهوى بحيث جعلته لا يقدرُ على التكلمِ بأزيد مما يفيدُ الغرض.

ويمكن أن يكونَ ضيقُ المقام فيه بسببِ المحافظة على الوزن، لأن ذكرَ المسندِ إليه،

وإما لخوفِ فواتِ فرصةٍ، نحوُ قولِ الصيَّادِ: «غزَّالٌ».

والتعميمُ باختصارٍ، نحوُ: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوْا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي: جميعَ عبادِهِ؛ لأنَّ حذفَ المفعولِ يُؤدِّنُ بالعمومِ.

وتنزيلُ المتعدي منزلةَ اللازمِ لعدمِ تعلُّقِ الغرضِ بالمفعولِ، نحوُ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩٠].

وهو «أنا»، يُقْسِدُ الوزْنَ.

وإما لخوفِ فواتِ فرصةٍ سانحةٍ وهي ما يُعْتَمَّ حصولُهُ (نحوُ: قولِ الصيَّادِ) عندَ عُرُوضِ إِبْصَارِ الغزَّالِ: (غزَّالٌ) أي: «هذا غزَّالٌ فاضْطَّادوه»، فحذفَ «هذا»؛ لأنَّ رغبته في التسارعِ إليه تُوهِّمُهُ أنَّ في ذكرِهِ طَوْلاً كَثِيراً يُفِيئُهُ بحسبِ رَعْمِهِ.

(والتعميمُ) في المفعولِ المحذوفِ (باختصارٍ) أي: مع الاختصارِ (نحوُ) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوْا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي: السلامة من الآفاتِ (أي: جميعَ عِبَادِهِ) يعني: المُكَلِّفِينَ؛ (لأنَّ حذفَ المفعولِ) كـ «المفعولِ به» هنا (يُؤدِّنُ) أي: يُسَعِّرُ (بالعمومِ)، فَقَدَّرَ المفعولُ به هنا عامًّا؛ لأنَّ الدعوةَ من الله تعالى إلى دارِ السلامِ يَسْبِيبُ التَّكْلِيفَ عامَّةً لجميعِ العِبَادِ المُكَلِّفِينَ إلاَّ أَنَّهُ لَمْ يُجِبْ مِنْهُمْ إِلَّا السَّعْدَاءُ.

بخلافِ الهدايةِ بمعنى الدَّلَالَةِ الْمُؤَصِّلَةِ فَإِنَّهَا خَاصَّةٌ، وَلِهَذَا أَطْلَقَ الدعوةَ في هذه الآية، وَفِيَدُ الهدايةِ في قوله بعد ذلك: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

(وتنزيلُ) الفعلِ (المتعدي منزلةَ) الفعلِ (اللازمِ) أي: الذي وُضِعَ في أَصْلِهِ غيرَ طَالِبٍ للمفعولِ؛ (لعدمِ تعلُّقِ الغرضِ) أي: قَصْدِ التَّكَلُّمِ (بالمفعولِ) أي: بتعلُّقِ الفعلِ بمن وقعَ عليه بِتَخْصُوصِهِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ عَمُومٌ فِي ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقِ بِأَنَّهُ يَقْدَرُ ذَلِكَ الْمَفْعُولُ عامًّا، وَلَا تَخْصُوصٌ بِأَنَّهُ يَقْدَرُ خَاصًّا، بَلِ الْغَرَضُ مَجَرَّدُ إِثْبَاتِ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ مَرَاعَاةِ عَمُومٍ أَوْ تَخْصُوصٍ فِيهِ (نحوُ) قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

الأصلُ: هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ الَّذِينَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَفْعُولَ

وَيُعَدُّ مِنَ الْحَذْفِ: إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى نَائِبِ الْفَاعِلِ فَيَقَالُ: حَذَفَ الْفَاعِلُ لِلْخَوْفِ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ لِلْعِلْمِ بِهِ أَوْ الْجَهْلِ، نَحْوُ: سَرَقَ الْمَتَاعُ، ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ ﴿٢٨﴾ [النساء].

تنزيلاً لَفَعْلِهِ مَتَرَلَّةً اللَّارِمِ حَيْثُ إِنْ الْغَرَضُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاهِيَّةُ الْكَلْبِيَّةُ، أَيْ: لَا يَسْتَوِي الَّذِينَ وَجَدَتْ حَقِيقَةُ الْعِلْمِ وَالَّذِينَ فِيهِمْ، وَالَّذِينَ لَمْ تَوْجَدْ فِيهِمْ.

(وَيُعَدُّ مِنَ الْحَذْفِ) الَّذِي لَا يُرْتَكَبُ إِلَّا لِنَكْتَةٍ: (إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى نَائِبِ الْفَاعِلِ، فَيُقَالُ: حَذَفَ الْفَاعِلُ) أَيْ: فَاعِلٌ، ذَلِكَ الْفِعْلُ وَأَقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ أَوْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وَقُوعِهِ مِنْهُ (ل) غَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ: (كَالْخَوْفِ مِنْهُ) نَحْوُ: «قُتِلَ قَتِيلٌ» إِذَا خِيفَ مِنَ الْقَاتِلِ.

(أَوْ) لِلْخَوْفِ (عَلَيْهِ) نَحْوُ «شَتِمَ الْأَمِيرُ» إِذَا خِيفَ عَلَى الشَّائِمِ.

(أَوْ لِلْعِلْمِ بِهِ أَوْ) (لِلْجَهْلِ) بِهِ (نَحْوُ: سَرَقَ الْمَتَاعُ) إِذَا لَمْ يُعْرِفِ السَّارِقُ مَنْ هُوَ.

(و) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ ﴿٢٨﴾ [النساء] فَحُذِفَ الْفَاعِلُ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَهُوَ اللَّهُ.

وَكَالْمَحَافِظَةِ عَلَى سَجْعِ نَحْوِ قَوْلِهِمْ: «مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ»، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ: «حُمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ» لَا خْتَلَفَتْ السَّجْعَةُ، وَكَتَعْظِيمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ خَسِيسًا نَحْوُ: «تَكَلَّمَ بِمَا لَا يَلِيقُ»، وَكَتَحْقِيرِهِ بِصَوْنِ اللِّسَانِ عَنْهُ نَحْوُ: «قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ»^(١).



(١) وهو جزء من بيت مشهور للنعمان بن المنذر ملك الحيرة.

وتماثله:

البَابُ الثَّالِثُ

فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ

من المعلوم أنه لا يُمكنُ النطقُ بأجزاء الكلام دفعةً واحدةً بل لابدَّ من تقديم بعض الأجزاء وتأخير البعض، وليس شيءٌ منها في نفسه أولٌ بالتقدم من الآخر. لاشارك جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظٌ في درجة الاعتبار فلا بدَّ لتقديم هذا على ذاك من داعٍ يوجبُه، فمن الدواعي: التشويق إلى المتأخِّر إذا كان المتقدم مُشعراً بغرابة.

(البَابُ الثَّالِثُ) مَن السَّتَّةِ (فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ)

العارضين للمسند أو المسند إليه أو متعلقاتهما، والمرادُ بالتقديم والتأخير هنا: إيراد اللفظ ابتداءً أوَّلَ النطق أو آخره، لا أنه كان مقدِّماً ثم أُخِّر، ولا كان مؤخراً ثم قُدِّم.

(من المعلوم أنه لا يُمكنُ النطقُ بأجزاء الكلام) أي: بالألفاظ والكلمات التي هي أجزاءه (دفعةً واحدةً بل لابدَّ من) ترتيبها و(تقديم بعض الأجزاء وتأخير البعض) ويجب أن يكون ترتيبها الوضعي حسب ترتيبها الطبيعي.

(وليس شيء منها) أي: من تلك الأجزاء (في نفسه) أي: حد ذاته (أولاً بالتقدم) أي: بتوقُّعه مقدِّماً (من) الشيء (الآخر لاشارك جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظٌ) قوالب المعاني (في درجة الاعتبار).

ومن البين أن رتبة المسند إليه التقديم؛ لأنه المحكوم عليه، ورتبة المسند التأخير؛ لأنه المحكوم به، وما عداهما فهو متعلقات وتوابع تأتي تالية لهما في الرتبة.

وحيث جاء هذا الأصل مغيراً (فلا بدَّ لتقديم هذا) أي: المتقدم الذي كان حقه التأخير بموجب هذا الأصل (على ذاك) أي: المتأخِّر الذي كان حقه التقديم بموجبه (من داعٍ) أي: مزية يدعو اعتبارها إلى التقديم لِشعر المقدم بالغرض الذي يؤمُّ المتكلِّم إليه.

(فمن الدواعي: التشويق) أي: تشويق المتكلِّم نفس السامع (إلى) العلم بخبر (المتأخِّر إذا كان المتقدم) مشتقاً على وصفٍ موجبٍ لذلك بأن كان (مشعراً بغرابة) أو

نحو:

والذي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحَدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

وَتَعْجِيلُ الْمَسْرَةِ أَوِ الْمَسَاءَةِ نَحْوُ: «الْعَفْوُ عَنْكَ صَدَرَ بِهِ الْأَمْرُ»، أَوْ «الْقِصَاصُ حَكَمَ بِهِ الْقَاضِي».

وَكُونُ الْمُتَقَدِّمِ مَحْطَّ الْإِنْكَارِ وَالتَّعَجُّبِ، نَحْوُ: أَبْعَدَ طُولَ التَّجْرِبَةِ تَنَخُّدُ بِهَذِهِ الزَّخَارِفِ؟

كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى تَطْوِيلٍ مَا ، فَإِذَا وَرَدَ خَبَرُ الْمُتَأَخَّرِ تَمَكَّنَ فِي النَّفْسِ ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ بَعْدَ الطَّلَبِ أَعَزُّ مِنَ الْمُنْسَاقِ بِلَا تَعَبٍ. (نَحْوُ) قَوْلِ الْمَعْرِيِّ: (وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ) أَيِ: الَّذِي اخْتَلَفَتِ الْخَلَائِقُ فِي أَنَّهُ يُعَادُ أَوْ لَا يُعَادُ، (حَيَوَانٌ مُسْتَحَدَثٌ) أَيِ: مَخْلُوقٌ (مِنْ جَمَادٍ) أَيِ: نُطْفَةٍ أَوْ طِينَةِ آدَمَ.

فَتَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ «الَّذِي»، مَوْصُوفًا بِحَيْرَةِ الْبَرِيَّةِ فِيهِ، يُوْجِبُ الْإِشْتِيَاقَ إِلَى أَنْ الْخَبَرَ عَنْهُ مَا هُوَ؟! وَقَوْلُهُ «حَيَوَانٌ... إلخ» أَيِ: إِنْسَانٌ، خَبَرٌ مَسْئُوقٌ بَعْدَ التَّشْوِيقِ إِلَيْهِ فَيَتَمَكَّنُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ، وَالْمَرَادُ بِاسْتِحْدَاثِ الْإِنْسَانِ مِنَ الْجَمَادِ: الْبَعْثُ وَالْمَعَادُ لِلْأَجْسَامِ الْحَيَوَانِيَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ:

بَانَ أَمْرُ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ سُدَّ فِدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادِي

(وَتَعْجِيلُ الْمَسْرَةِ) أَيِ: السَّرُورِ لِلْسَّامِعِ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِسَمَاعِ اللَّفْظِ الْمَشْعُرِ بِالسَّرُورِ سُرُورٌ فَيَتَفَاءَلُ بِهِ أَيِ: يَتَبَادَّرُ لِفَهْمِ السَّامِعِ حَصُولُ الْخَيْرِ.

(أَوْ) تَعْجِيلُ (الْمَسَاءَةِ) أَيِ: السُّوءِ لِلْسَّامِعِ فَيَتَطَيَّرُ بِهِ، وَيَتَبَادَّرُ لِفَهْمِهِ حَصُولُ الشَّرِّ (نَحْوُ: الْعَفْوُ عَنْكَ صَدَرَ بِهِ الْأَمْرُ) مِثَالٌ لَتَعْجِيلِ الْمَسْرَةِ.

(أَوْ الْقِصَاصُ حَكَمَ بِهِ الْقَاضِي) لَتَعْجِيلِ الْمَسَاءَةِ.

(وَكُونُ الْمُتَقَدِّمِ مَحْطَّ) أَيِ: مَوْضِعَ (الْإِنْكَارِ وَالتَّعَجُّبِ) وَالْغَرَابَةِ (نَحْوُ أَبْعَدَ طُولَ

التَّجْرِبَةِ تَنَخُّدُ) أَيِ: تَنَغَّشُ أَنْتَ (بِهَذِهِ الزَّخَارِفِ) أَيِ: الزَّيْنَةِ، وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَبْعَدَ الْمَشِيبِ الْمُنْقِضِي فِي الذَّوَائِبِ تَحَاوُلٌ وَضَلَّ الْغَانِيَاتِ الْكَوَاعِبِ^(١)

(١) الذَّوَائِبُ: صِفَاتُ الشَّعْرِ وَمَا اسْتَرْسَلَ مِنْهُ. وَالْغَانِيَاتُ: النِّسَاءُ الشَّوَابُ الْحَسَنَاتُ. وَالْكَوَاعِبُ: جَمْعُ «كَاعِبٍ» وَهِيَ الْفَتَاةُ الصَّغِيرَةُ الَّتِي نَهَدُ ثَدْيَيْهَا وَتَكْعَبُ.

والنصُّ على عموم السلبِ أو سلبِ العموم.

قالَ الأوَّلُ: يَكُونُ بِتَقْدِيمِ أَدَاةِ الْعُمُومِ عَلَى أَدَاةِ النِّفْيِ، نَحْوُ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ». أَي: لَمْ يَقْعُ هَذَا وَلَا ذَاكَ.

(وَالنَّصُّ عَلَى عُمُومِ السَّلْبِ) أَي: إِفَادَةُ عُمُومِ نَفْيِ الْحُكْمِ وَشُمُولِهِ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَقَامِ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

(أَوْ) النَّصُّ عَلَى (سَلْبِ الْعُمُومِ) أَي: نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْأَفْرَادِ الْمَجْمَلَةِ الَّتِي لَمْ تُفَصَّلْ وَلَمْ تُعَيَّنْ يَكُونُهَا كَلًّا، أَوْ يَعْضًا، بَلْ أُبْقِيَتْ عَلَى شُمُولِهَا لِلْإِمْرَيْنِ حَيْثُ اقْتَضَى الْمَقَامُ ذَلِكَ.

(فَالأَوَّلُ) أَي: عُمُومُ السَّلْبِ، وَيُسَمَّى: شُمُولَ النِّفْيِ (يَكُونُ بِتَقْدِيمِ أَدَاةِ الْعُمُومِ كـ «كُلِّ» وَ«جَمِيعٍ» وَ«أَلَّ» الِاسْتِغْرَاقِيَّةِ (عَلَى أَدَاةِ النِّفْيِ) حَرْفًا أَوْ غَيْرَهُ.

(نَحْوُ) قَوْلِهِ لَمَّا قِيلَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ - أَي: الظُّهْرُ أَوْ الْعَصْرُ - أَمْ تَسَبَّيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» فَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ: بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ (أَي: لَمْ يَقْعُ هَذَا) أَي: الْقَصْرُ (وَلَا ذَاكَ) أَي: النِّسْيَانُ، يَعْنِي: أَنَّ قَوْلَهُ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» لَمَّا كَانَتْ أَدَاةُ الْعُمُومِ فِيهِ، وَهِيَ «كُلُّ»، مُقَدِّمَةٌ عَلَى النِّفْيِ أَفَادَتْ نَفْيَ الْقَصْرِ وَالنِّسْيَانِ مَعًا، فَهُوَ فِي قُوَّةِ أَنْ يَقَالَ: «لَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بَوَاقِعٍ» كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ: «لَمْ أَتَسَّ وَلَمْ تَقْصُرْ». وَخَيْرُ مَا فَسَّرْتَهُ بِالْوَارِدِ، وَأَيْضًا أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ وَهُوَ عَرَبِيٌّ يَفْهَمُ مَدْلُولَ الْخِطَابِ كَمَا هُوَ، وَقَدْ قَالَ: «بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ». كَمَا سَبَقَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثَّبُوتَ لِلْبَعْضِ الَّذِي هُوَ مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ^(١) إِمَّا يُنَاقِضُ النِّفْيَ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ الَّذِي هُوَ السَّالِيَةُ الْكَلِّيَّةُ^(٢).

هَذَا وَظَهَرَ أَنَّ عُمُومَ السَّلْبِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِشَرَطَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ يَكُونَ الْمَتَقَدِّمُ مَقْرُونًا بِأَدَاةِ الْعُمُومِ يَخْلَاقُ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهُ، تَحْوِي: «رَبِّدًا لَمْ يَقُمْ» وَ«لَمْ

(١) الموجهة الجزئية في المنطق: هي القضية التي يحكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر لبعض أفراد الجنس كقولهم: «بعض المعادن حديد» فَأُثِّبَتِ الْحَدِيدِيَّةُ لِبَعْضِ الْمَعَادِنِ.

(٢) السالبة الكلية في المنطق: هي القضية التي يحكم فيها بعدم ثبوت شيء لشيء آخر بجميع أفرادها كقولهم: «لا شيء من الإنسان بجماد» فنفت الجمادية عن كل شيء من الإنسان.

والثاني: يكون بتقديم أداة النفي على أداة العموم، نحو: «لم يكن كل ذلك». أي لم يقع المجموع فيحتمل ثبوت البعض.....

يَقُمُ زَيْدٌ لِعَدَمِ فَوَاتِ الْعُمومِ إِذْ لَا عُمومَ فِيهِ.

الشرط الثاني: أن يكون المتأخر مقروناً بأداة النفي بخلاف ما إذا لم يكن كذلك لم يجب تقديمه، نحو: «كل إنسان قام»، و«قام كل إنسان» لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقاً، فقدم ذلك المتقدم أو أخر.

وبقي شرط ثالث: وهو أن يكون المتقدم بحيث لو أخر كان فاعلاً، بخلاف قولك: كل إنسان لم يقيم أبوه فإنه لو أخر كل إنسان بأن قيل لم يقيم أبو كل إنسان لم يكن فاعلاً لقضياً فلم يجب التقديم في تلك الحالة لعدم فوات العموم؛ لأن العموم حاصل على كل حال سواء قدم المتقدم أو أخر.

وشرط رابع: وهو أن تكون أداة العموم غير معمولية لما بعدها بخلاف ما إذا كانت معمولية للفاعل بعدها، سواء تقدمت لفظاً أو تأخرت، نحو: «كل ذنب لم أصنع»، و«لم أجد كل الدراهم»، فإن الكلام حينئذ يفيد سلب العموم غالباً.

(والثاني) أي: سلب العموم ويسمى نفي الشمول أيضاً (يكون بتقديم أداة النفي على أداة العموم) سواء كانت أداة النفي مما يصح عملها في أداة العموم، ك«ما» الحجازية، أو مما لا يصح، ك«لم»، و«إن».

وسواء كانت أداة العموم معمولية لأداة النفي، أو للابتداء، أو للفاعل المنفي، أو الوصف المنفي فالأوليان سواء كان الخبر فعلاً، نحو قول الشاعر:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ تَجْرِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السَّفَنُ

ف«ما» يحتمل أن تكون حجازية فتكون كل معمولية لأداة النفي، ويحتمل أن تكون «ما» تميمية، و«كل» معمولية لأداة النفي، ويحتمل أن تكون «ما» تميمية و«كل» معمولية لعامليها، وهو الابتداء، أو كان الخبر اسماً، نحو ما كل متمنى المرء حاصلاً أو حاصل.

والثالثة: (نحو: لم يكن كل ذلك، أي: لم يقع المجموع) أي: مجموع ذلك الصادق بالسلب عن البعض والسلب عن جميع الأفراد، (فيحتمل ثبوت البعض) أي: والسلب

وَيَحْتَمِلُ نَفْيَ كُلِّ فَرْدٍ .

والتخصيصُ، نحوُ: «ما أنا قلتُ».....

عن البعض الآخر، (ويَحْتَمِلُ نَفْيَ كُلِّ فَرْدٍ) لأن النفي توجّه إلى شمولِ الفعل لكلِّ ما يَنْتَسِبُ له خاصّةً دونَ أصلِ الفعل إلا أن المحقّق السلبُ عن البعض فيُحْمَلُ معنَى التركيبِ عليه تفريقاً بين التقديم والتأخير، فيكونُ المعنى السلبُ عن البعض، لا عن كلِّ فردٍ، فتدبّر.

والرابعةُ: نحوُ قولك: «لستُ آخذُ كلَّ الدراهم»، وقولك: «ليس القائمُ كلُّ الرجال».

هذا والحقُّ: أن توجّهَ النفي في سلبِ العمومِ للشمولِ أكثرِي لا كُلِّي^(١)؛ إذ قد جاءَ لعمومِ السلبِ قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخَالٍ فَخُورٍ﴾ ﴿١٨﴾ [لقمان].
(والتخصيصُ) أي: تخصيصُ المتقدم بالتأخّر، فتخصيصُ المسندِ بالمسندِ إليه نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٤٩].

وتخصيصُ المسندِ إليه بالمسندِ: إما قطعاً وذلك حيث كان المسندُ إليه مسبوقاً بنفي، والمسندُ فعلاً سواءً كان المسندُ إليه نكرةً نحو: «ما تلميذٌ حفظَ الدرسَ»، أو معرفةً ظاهرةً نحو: «ما خالدٌ فعلَ هذا» أو معرفةً مضمرةً. (نحو: «ما أنا قلتُ») هذا، ف«أنا» مبتدأ و«قلتُ» خبرٌ، وقدّم المسندُ إليه هنا لأجلِ إفادةِ اختصاصه بانتفاء هذا القولِ عنه، أي: لم أقُلْهُ وهو مقولٌ لغيري، أعني: انتفاء هذا القولِ مقصورٌ عليّ وثابتٌ لغيري: وهذا الغيرُ الذي ثبّت له ذلك القولُ ليس كلُّ غيرٍ بل غيرٌ^(٢) مخصوصٌ، وهو من توهمِ المخاطبِ شريكته معك أو انفراذه به دونك.

وإما احتمالاً، وذلك حيث لم يُسَبِّقْ بنفي بأن تأخّر عنه أو لم يُذَكَّرْ أصلاً سواءً كان المسندُ إليه معرفةً ظاهرةً، نحو: «خالدٌ ما قالَ هذا» أو «خالدٌ قالَ هذا» أو معرفةً مضمرةً نحو: «أنا ما كتبتُ الدرسَ» أو «أنا كتبتُ الدرسَ»، أو نكرةً، نحو: «رجلٌ ما قالَ هذا» أو «رجلٌ قالَ هذا».

(١) أي: يقع في أكثر الحالات لا في كلها.

(٢) أي: كل غير هذا المتكلم، بمعنى: كل ما عداه.

و ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

ولم يُذكر لكل من التقديم والتأخير دواعٍ خاصّة؛ لأنه إذا تقدّم أحدُ رُكني الجملة تأخّر الآخرُ فهما متلازمان.

(و) تخصيصُ المفعولِ نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة] أي: لا غيرَكَ، ردّاً على من قال: أعبدُ غيرَكَ.

(ولم يُذكر) أي: لم يُذكر علماء المعاني (لكلّ من التقديم والتأخير دواعٍ خاصّة) أي: بل اكتفوا بذكر دواعي التقديم؛ (لأنه إذا تقدّم أحدُ رُكني الجملة تأخّر الآخر) ضرورة أن الشيئين إذا تقدّم أحدهما على الآخر فالآخر متأخّر عنه، (فهما متلازمان) وحينئذٍ الدواعي والنكّاتُ المقتضيةُ للتقديم هي بعينها الدواعي والنكّاتُ المقتضيةُ للتأخير، لا شيء غيرُها.



البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْقَصْرِ

الْقَصْرُ: تَخْصِصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِطَرِيقٍ مُخْصِصٍ.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى: حَقِيقِيٍّ وَإِضَافِيٍّ، (فَالْحَقِيقِيُّ) مَا كَانَ الْاِخْتِصَاصُ فِيهِ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ وَالْحَقِيقَةِ، لَا بِحَسَبِ الْإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ.

البَابُ الرَّابِعُ مِنَ الْأَبْوَابِ السَّتَّةِ (فِي الْقَصْرِ)

أَي: مِيَاهُ مِنْ تَعْرِيقِهِ وَأَقْسَامِهِ وَطَرِيقِهِ (الْقَصْرُ) لَعْنَةً: مِنْ «قَصَرْتُ الشَّيْءَ» إِذَا حَيْسَتْهُ، وَقِيلَ: مِنْ «قَصَرَ الشَّيْءُ عَلَى كَذَا» إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزْ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَهَذَا أَوْفَى. وَاصْطِلَاحًا: (تَخْصِصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ) أَي: جَعَلْتُ الشَّيْءَ حَاصًّا بِشَيْءٍ، وَبِمَنْجَصِرٍ فِيهِ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ: الْإِخْبَارُ بِثَبُوتِ الشَّيْءِ الثَّانِي لِلشَّيْءِ الْأَوَّلِ دُونَ غَيْرِهِ، وَالشَّيْءُ الْأَوَّلُ إِنْ أُزِيدَ بِهِ الْمَوْصُوفُ كَانَ الْمُرَادُ بِالشَّيْءِ الثَّانِي الصِّقَّةَ وَالْعَكْسَ. (بَطَرِيقٍ مُخْصِصٍ) أَي: مَعْمُودٍ مَعَيَّنٍ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَصْطَلَحِ عَلَيْهَا عِنْدَهُمْ، فَخَرَجَ تَحَوُّ: «خَصَصْتُ زَيْدًا بِالْعِلْمِ» فَلَا يُسَمَّى قَصْرًا اصْطِلَاحًا، وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ: أَنَّ الْقَصْرَ يَتَحَقَّقُ بِأَرْكَانٍ ثَلَاثَةٍ: مَقْصُورٌ: وَهُوَ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ الْمَخْصَصُ، وَمَقْصُورٌ عَلَيْهِ: وَهُوَ الشَّيْءُ الْمَخْصَصُ بِهِ، وَأَدَاةُ الْقَصْرِ: وَسْطَائِي، وَقَدْ يُسَمَّى الْقَصْرُ بِالْحَصْرِ: فَيَكُونُ الْمَقْصُورُ مَحْصُورًا وَالْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَحْصُورًا فِيهِ.

فَقَوْلُكَ: «مَا قَدِمَ إِلَّا خَالِدٌ». يُسْتَفَادُ مِنْهُ تَخْصِصُ الْقَدُومِ بِخَالِدٍ وَتَقِيَهُ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُظَنُّ مِنْهُ ذَلِكَ، وَمَا قِيلَ «إِلَّا» وَهُوَ «الْقَدُومُ» يُسَمَّى: مَقْصُورًا وَمَحْصُورًا، وَمَا بَعْدَهَا، وَهُوَ «خَالِدٌ»، يُسَمَّى: مَقْصُورًا عَلَيْهِ، وَمَحْصُورًا فِيهِ، وَ«مَا» وَ«إِلَّا» أَدَاةُ الْقَصْرِ.

(وَيَنْقَسِمُ) أَي: الْقَصْرُ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ وَالْحَقِيقَةِ (إِلَى) قِسْمَيْنِ: (حَقِيقِيٍّ وَإِضَافِيٍّ) بِالْاِسْتِقْرَاءِ؛ لِأَنَّ الْقَصْرَ يَسْتَلْزِمُ التَّقِيَّ، إِنْ كَانَ عَنْ كُلِّ مَا عَدَا الْمَقْصُورَ عَلَيْهِ أَهْوُ الْحَقِيقِيَّ، وَإِلَّا أَهْوُ الْإِضَافِيَّ.

(ف) الْقَصْرُ (الْحَقِيقِيُّ) مَا كَانَ الْاِخْتِصَاصُ فِيهِ مَلْحُوظًا (بِحَسَبِ الْوَاقِعِ وَالْحَقِيقَةِ) - الْعُظْفُ تَفْسِيرِيٌّ^(١) - أَي: بِحَسَبِ ذَاتِهِ (لَا) مَلْحُوظًا (بِحَسَبِ الْإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ) أَي: مِنْ غَيْرِ مَلَا حَظَّةٍ شَيْءٍ «دُونَ شَيْءٍ آخَرَ» وَمِنْ غَيْرِ مَلَا حَظَّةٍ حَالِ الْمَخَاطَبِ مِنْ تَرَدُّدِ

(١) أَي: عُظْفُ الْحَقِيقَةِ عَلَى الْوَاقِعِ عُظْفُ تَفْسِيرِهَا، كَقَوْلِكَ: «بَيْنَهُمَا يَوْمٌ وَمَقَارِقَةٌ».

نَحْوُ: «لَا كَاتِبٌ فِي الْمَدِينَةِ إِلَّا عَلِيٌّ» إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ فِيهَا مِنَ الْكُتَّابِ.
 (وَالِإِضَافِيُّ) مَا كَانَ الْإِخْتِصَاصُ فِيهِ يَحْسَبُ الْإِضَافَةَ إِلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، نَحْوُ: «مَا عَلِيٌّ إِلَّا قَائِمٌ»، أَيْ: أَنَّ لَهُ صِفَةَ الْقِيَامِ، لَا صِفَةَ الْقُعُودِ.
 وَلَيْسَ الْغَرَضُ نَفْيَ جَمِيعِ الصِّفَاتِ عَنْهُ مَا عدا صِفَةَ الْقِيَامِ.
 أَوْ اعْتِقَادَ خِلَافٍ أَوْ شَرِكَةٍ.

وَهَذَا يَنْتَظِمُ حَكْمِينَ: إِبْثَاتُ الْحُكْمِ لِلْمَذْكُورِ وَتَفْيِهُ عَمَّا عَدَاهُ فَلَا يَتَجَاوَزُ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ الْمَقْصُورُ الشَّيْءَ الثَّانِي الْمَقْصُورَ عَلَيْهِ إِلَى جَمِيعِ غَيْرِ هَذَا الشَّيْءِ الثَّانِي (نَحْوُ: لَا كَاتِبٌ فِي الْمَدِينَةِ إِلَّا عَلِيٌّ) أَيْ: فَإِنَّهُ قَصُرَ حَقِيقَتِي.

(إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ فِيهَا مِنَ الْكُتَّابِ) وَقَصُرَتْ صِفَةُ «الكَاتِبِيَّةِ» عَلَى «عَلِيٍّ» وَتَفَيَّتْهَا عَنْ جَمِيعِ مَنْ عَدَاهُ فَلَا تَتَجَاوَزُهُ صِفَةُ الْكَاتِبِيَّةِ إِلَى غَيْرِهِ أَصْلًا.

وَنَحْوُ: «لَمَّا خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلَ إِلَّا مُحَمَّدٌ ﷺ»، فَقَدْ قَصُرَتْ خَتَمَتُهَا عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَنَفَيْتَهُ عَنْ كُلِّ مَنْ عَدَاهُ، فَلَا يَتَجَاوَزُهُ الْخَتَمُ إِلَى غَيْرِهِ أَصْلًا.

وَأِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا الْقِسْمُ حَقِيقِيًّا؛ لِأَنَّهُ التَّخْصِصُ ضِدَّ الْمَشَارَكَةِ.

وَمَعْنِي هَذَا الْقِسْمِ هُوَ الَّذِي يُنَافِي الْمَشَارَكَةَ مُنَافَاةً تَامَّةً فَهُوَ الْأَوَّلُ أَوْ يُتَّخَذُ حَقِيقَةً لِلتَّخْصِصِ، وَالْأَنْسَبُ بِأَن يُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ.

(وَالْقَصْرِ الْإِضَافِيُّ مَا كَانَ الْإِخْتِصَاصُ فِيهِ) مُلْحِظًا (بِحَسَبِ الْإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ

مُعَيَّنٍ) دُونَ شَيْءٍ مَعَ مِلَاحَظَةِ جِلَالِ الْمُخَاطَبِ السَّابِقِ.

وَهَذَا يَنْتَظِمُ حَكْمَيْنِ أَيْضًا: إِبْثَاتُ الْحُكْمِ لِلْمَذْكُورِ وَتَفْيِهُ عَنْ غَيْرِهِ فَلَا يَتَجَاوَزُ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ الْمَقْصُورُ الشَّيْءَ الثَّانِي الْمَقْصُورَ عَلَيْهِ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ فِي حِينٍ أَنَّهُ يُمْكِنُ تَجَاوُزَهُ إِلَى غَيْرِ هَذَا الشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ (نَحْوُ: مَا عَلِيٌّ إِلَّا قَائِمٌ) فَإِنَّهُ قَصُرَ إِضَافِيُّ

(أَيْ: أَنْ لَهُ) أَيْ: الْعَلِيُّ (صِفَةَ الْقِيَامِ لَا صِفَةَ الْقُعُودِ) يَعْنِي: أَنَّكَ قَصُرْتَ عَلَيًّا عَلَى صِفَةِ الْقِيَامِ وَتَفَيَّتَ اتِّصَاقُهُ بِصِفَةِ الْقُعُودِ فَلَا يَتَجَاوَزُ عَلَيًّا صِفَةَ الْقِيَامِ إِلَى صِفَةِ الْقُعُودِ.

(وَلَيْسَ الْغَرَضُ نَفْيَ جَمِيعِ الصِّفَاتِ عَنْهُ) أَيْ: عَنْ عَلِيٍّ (مَا عدا صِفَةَ الْقِيَامِ) أَيْ:

وكل منهما يَنْقَسِمُ إلى قَصْرٍ صفةٍ على موصوفٍ، نحو: «لا فارس إلا عليٌّ».....

بل الغرضُ نفْيُ صفةِ القعودِ فقط، فلذا يتجاوزُ عليٌّ صفةَ القيامِ إلى غيرِ صفةِ القعودِ من العلمِ أو الشعرِ أو الكتابةِ.

وإنما سُمِّيَ هذا القسمُ إضافيًّا لا حقيقيًّا؛ لأن معناه لا يُنافي المشاركةَ منافاةً تامَّةً لصحةِ وجودِ مشاركةٍ أخرى، فلا يُناسبُ أن يُسمَّى حقيقيًّا، بل يُسمَّى إضافيًّا؛ لأن التخصيصَ فيه بالإضافةِ إلى معيَّن.

(وكلُّ منهما) أي: من الحقيقيِّ والإضافيِّ (يَنْقَسِمُ) باعتبارِ حالِ المقصورِ والمقصورِ عليه (إلى) قسمين:

(قَصْرُ صفةٍ على موصوفٍ)، والمرادُ بالصفةِ هنا: المعنى القائمُ بالغيرِ، وُجوديًا كان أو عَدَميًا^(١). فقصرُ الصفةِ على الموصوفِ بالنسبةِ إلى الحقيقيِّ هو أن يُحكَمَ بأنَّ هذه الصفةَ لا تتجاوزُ هذا الموصوفَ إلى كلِّ موصوفٍ غيره، وإن كان الموصوفُ يتجاوزُها إلى غيرها، وهذا موجودٌ كثيرًا.

كقولنا: «لا إله إلا الله»؛ فإن «الألوهية» حكَمنا بأنها لا تتجاوزُ مصدوقَ لفظِ الجلالةِ إلى غيره، كما أنها كذلك في نفس الأمرِ^(٢)، وكقولنا السابق: ما خاتمَ الأنبياءَ والرسلَ إلا مُحَمَّدٌ. فقد حكَمنا بأن ختمَ النبوةِ والرسالةِ لا يتجاوزُهُ ﷺ إلى غيره، ولا يقتضي ذلك أنه لا يتجاوزُ هذه الصفةَ إلى غيرها من الصفاتِ كالشفاعةِ.

وأما قصرُ الصفةِ على الموصوفِ بالنسبةِ إلى الإضافيِّ: هو أن يُحكَمَ بأن هذه الصفةَ لا تتجاوزُ هذا الموصوفَ إلى موصوفٍ آخرَ معيَّن، واحدًا أو متعدّدًا، وإن كانت هي تتجاوزُ إلى غيرِ ذلك المعيَّن.

(نحو: لا فارس إلا عليٌّ) إذا اعتقدَ المخاطَبُ أن الفارسيَّةَ^(٣) وُصِفَ لِخالدٍ فقط أو لـه ولـعليٍّ، فقَصُرَتْ في هذا القولِ الفارسيَّةُ على عليٍّ، بحيث لا تتعدَّاه إلى خالدٍ فقط،

(١) يعني: ليس المقصود بالصفة معناه عند النحويين لذا لا يشترط فيها هنا ما يشترطه النحاة في مباحثهم.

(٢) يعني أن الحكم على الشيء يمكن أن يكون مطبقًا للواقع ويمكن أن يكون غير مطابق له، وهو هنا مطابق للواقع، بل هذا الحكم هو أصدق حكم في الوجود.

(٣) الفارسية: مصدر صناعي من الفارس، بمعنى كون الشخص فارسًا.

وقصر موصوفٍ على صفةٍ، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] فيجوزُ عليه الموتُ. والقصرُ الإضافيُّ ينقسمُ باعتبارِ حالِ المخاطبِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: قصرُ أفرادٍ إذا اعتقدَ المخاطبُ الشَّرَكَةَ.

وإن كانت تتعدَّى إلى غيرِ خالدٍ. ومعلومٌ أن هذا أيضًا لا يقتضي كونَ عليٍّ مقصورًا على صفةِ الفارسيَّةِ، بل يجوزُ أن يتعدَّها إلى الكتابةِ وغيرها.

هذا ويصحُّ أن يجعلَ هذا مثالًا للحقيقيِّ حيث قدَّرنا لا فارسَ في المدينةِ إلا عليٍّ وكانت صفةُ الفارسيَّةِ لا تتعدَّى إلى غيرِ عليٍّ من سكَّانِ المدينةِ في نفسِ الأمرِ الواقعِ؛ فتدبَّر.

(وقصر موصوفٍ على صفةٍ) وهذا بالنسبةِ إلى الحقيقيِّ، هو أن يُحكَمَ بأن هذا الموصوفَ لا يتجاوزُ هذه الصفةَ إلى غيرها، وإن كانت الصفةُ تتجاوزُه إلى غيره، نحو: ما زيدٌ إلا كاتبٌ إذا أريدَ أن زيدًا لا يتَّصفُ بغيرِها من الصفاتِ وإلا فهذا القسمُ - بالمعنى المذكورِ وهو كونُ الموصوفِ ليس له إلا صفةٌ واحدةٌ - مُحالٌ لتعدُّرِ إحاطةِ المتكلمِ بصفاتِ الشيءِ حتى يُمكنَ إثباتُ شيءٍ منها ونفي ما عداها بالكلِّيةِ.

وأما بالنسبةِ إلى الإضافةِ فهو أن يُحكَمَ بأن هذا الموصوفَ لا يتجاوزُ هذه الصفةَ إلى صفةٍ أخرى واحدةٍ أو صفاتٍ أخرى معيَّنة، لكن يجوزُ أن تكونَ تلك الصفةُ لموصوفٍ آخر.

(نحو) ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ حيث اعتقدوا أن محمدًا يتَّصفُ بكونه رسولًا، وبأنه لا يجوزُ عليه الموتُ فقصرَ في هذا القولِ على كونه رسولًا فقط بحيث لا يتعدَّاه إلى كونه لا يجوزُ عليه الموتُ، وإن كان الرسوليَّةُ، وهو الوصفُ، يتعدَّى محمدًا إلى غيره كنوحٍ عليه السلام.

(والقصرُ الإضافيُّ) سواءً كان قصرَ صفةٍ على موصوفٍ أو قصرَ موصوفٍ على صفةٍ (ينقسمُ باعتبارِ حالِ المخاطبِ) أي: اعتقاده (إلى ثلاثةِ أقسامٍ) بخلافِ القصرِ الحقيقيِّ فإنه قسمان فقط؛ إذ لا يجري فيه الانقسامُ إلى الثلاثةِ باعتبارِ حالِ المخاطبِ (قصرُ أفرادٍ إذا اعتقدَ) المرادُ بالاعتقادِ ما يشملُ التجويزَ فيدخلُ فيه الظنُّ، بل والوهمُ^(١)، يدلُّ عليه قوله بعدُ في قصرِ التعيينِ واحدًا غيرَ معيَّنٍ (المخاطبُ الشَّرَكَةُ)، أي: شَرَكَةَ صفتين

(١) درجات التجويز ثلاثة وهي: ظنٌّ؛ وهو ما غلب احتمال وجوده، شكٌّ؛ ما استوى احتمال وجوده وعدمه، وهمٌّ؛ هو عكس الظن حيث يغلب احتمال عدم وجوده.

وقصرُ تعيينٍ: إذا اعتقدَ واحدًا غيرَ معيَّنٍ. وللقصرِ طُرُقٌ منها: النفي والاستثناء

عندَ المخاطَبِ مثلاً، لا ما تَوَهَّمَهُ.

(وقصرُ تعيينٍ: إذا اعتقدَ) المخاطَبُ (واحدًا غيرَ معيَّنٍ) أي: الاتِّصافِ بصفةٍ واحدةٍ غيرَ معيَّنةٍ من صفتين أو صفاتٍ في قصرِ الموصوفِ أو اتِّصافِ واحدٍ غيرَ معيَّنٍ من موصوفين فأكثر بالصفة في قصرِ الصفة:

فالأوَّلُ: كَانَ يَعْتَقِدُ الْمُخَاطَبُ اتِّصَافَ الْأَرْضِ بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ صِفَتَيْ التَّحَرُّكِ وَالسَّكُونِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، فَنَقُولُ: «الْأَرْضُ مَتَحَرِّكَةٌ، لَا سَاكِنَةٌ».

والثَّانِي: كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الشَّاعِرَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو أَوْ خَالِدٌ، فَنَقُولُ: «مَا شَاعَرَ إِلَّا زَيْدٌ».

وسُمِّيَ هَذَا الْقِسْمُ قَصْرَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ عَيْنُ الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، أَوِ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُعَيَّنةٍ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ.

قَالَ الصَّفْوِيُّ: «يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ فِي قَصْرِ التَّعْيِينِ مَا إِذَا كَانَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ هَلِ الثَّالِثُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، وَكَذَا مَا لَوْ جَزَمَ ثُبُوتَ صِفَةٍ عَلَى التَّعْيِينِ، وَأَصَابَ ثُبُوتُ أُخْرَى مَعَهَا لَا عَلَى التَّعْيِينِ، وَكَذَا إِذَا شَكَّ فِي ثُبُوتِ وَاحِدَةٍ وَانْتِفَاقِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَسْطَأَ فِي الصِّفَةِ الَّتِي اعْتَقَدَهَا عَلَى التَّعْيِينِ فَإِنَّ الْقَصْرَ حَيْثُ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا قَصْرُ قَلْبٍ وَبِالنِّسْبَةِ لِمَا تَرَدَّدَ فِيهِ قَصْرُ تَعْيِينٍ». انتهى.

(وللقصرِ) سواءَ كَانَ حَقِيقِيًّا أَوْ إِضَاقِيًّا (طُرُقٌ) أي: أسبابٌ لفظيةٌ تقيده، وهي كثيرة، ذَكَرَ مِنْهَا هَهُنَا أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا الْقَصْرُ الْأَصْطِلَاحِيُّ بِخِلَافِ الْقَصْرِ الَّذِي يَحْصُلُ بِغَيْرِهَا فَلَيْسَ بِأَصْطِلَاحِيٍّ.

(منها: النفي والاستثناء) أي: مجموعهما، يعني: النفي بأيِّ أداةٍ مِنْ أَدَوَاتِهِ كـ «ليس»، و«لَا»، و«إِنَّ»، ثُمَّ الْإِسْتِثْنَاءُ بِـ «إِلَّا» أَوْ إِحْدَى أَتَوَاتِهَا.

وَفِي هَذَا الطَّرِيقِ يَكُونُ الْمَقْصُورُ مُقَدِّمًا عَلَى أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهِيَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ، قَالَ التَّوْبِيُّ: «وَالسَّرَقِي تَأْخِيرُ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ أَنَّ الْقَصْرَ أَثَرٌ عَنِ الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ «إِلَّا»، وَيُمَانَعُ ظَهْوَرُ أَثَرِ الْحَرْفِ قَبْلَ وَجُودِهِ». انتهى.

نَحْوُ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف]. ومنها: (إنما) نَحْوُ: «إنما الفاهمُ عليٌّ».

وسواءٌ ذُكِرَ المُسْتَنَى منه (نَحْوُ): «ما جاءني أحدٌ إلا خالدٌ» وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ﴿٣١﴾ وهذا ظاهرٌ، أم لم يُذَكَّرْ نَحْوُ: «ما جاءني إلا خالدٌ».

فإن الغرضَ المقصودَ منه: النفي والإثباتُ المحققان للقصَرِ، وليس الغرضُ منه: إثباتُ الحكمِ فقط، وإلا لقل: «جاءني خالدٌ».

وسواءٌ في قصَرِ الصفةِ على الموصوفِ كالمثالين المذكورين، أو قصَرِ الموصوفِ على الصفةِ نَحْوُ: «ما زيدٌ إلا شاعرٌ». وسواءٌ كان قصَرُ قلبٍ أو أفرادٍ أو تعيينٍ بحسَبِ حالِ المخاطَبِ.

هذا وقد عَلِمْتَ مما قَرَرْنَا: أن الاستثناءَ من الإثباتِ نَحْوُ قولك: «جاءَ الناسُ إلا زيداً» لا يُفِيدُ القصَرَ؛ لأن الغرضَ منه الإثباتُ والاستثناءُ، قيدٌ مصحِّحٌ له، فكأنك قلتَ: «جاءَ الناسُ المغايرون لزيدٍ».

وقال البهاءُ السُّبكيُّ: إنه يُفِيدُ القصَرَ فيفيدُ المثالُ المذكورُ قصَرَ عدمِ المجيءِ بالنسبةِ إلى الناسِ على زيدٍ، كما أنك إذا قلتَ: «ما قامَ الناسُ إلا زيداً» لم تَقْصُرِ القيامَ على زيدٍ مطلقاً إنما قَصَرْتَ عليه القيامَ بالنسبةِ إلى الناسِ. اهـ.

(ومنها: إنما) المركَّبةُ من «إن» التي هي لتوكيدِ النسبةِ و«ما» الكافَّةِ، فإنها -أي: المركَّبةُ من هاتين الكلمتين- تُفِيدُ القصَرَ؛ لتضمُّنِها معنى «ما» و«إلا» الذي هو النفي والإثباتُ بدليلِ إطباقِ المفسِّرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ بالنصبِ أن معناه «ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتةُ»؛ لأنه المطابقُ في المعنى لقراءةِ الرَّفْعِ فإنها للقصَرِ فكذلك قراءةُ النصبِ، والأصلُ استواءُ معنى القراءتين، وفي هذا الطريقِ يُذَكَّرُ المقصورُ أولاً -أي: بعد «إنما»-، ثم يُذَكَّرُ المقصورُ عليه فيكونُ ما أُخِّرَ من فاعلٍ أو مفعولٍ بمنزلةِ الواقعِ بعد «إلا» وهو المقصورُ عليه، ولا يجوزُ تقديمُه على غيره لِمَا يَلْزَمُ عليه من الإلباسِ سواءً في قصَرِ الصفةِ على الموصوفِ، (نَحْوُ: «إنما الفاهمُ عليٌّ»).

أو في قصَرِ الموصوفِ على الصفةِ نَحْوُ: «إنما خالدٌ كاتبٌ»، وسواءً في ذلك الأقسامُ الثلاثةُ بحسَبِ حالِ المخاطَبِ.

ومنها: العطف بـ«لا» أو «بل» أو «لكن»، نحو: «أنا ناثِرٌ لا ناظمٌ»، و«ما أنا حاسبٌ بل كاتبٌ». ومنها: تقديم ما حقه التأخير، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

(ومنها: العطف بـ«لا» أو «بل» أو «لكن») وهذه الثلاثة حروفٍ تقتضي ثبوت حكم ما قبلها لما بعدها، وفي هذا الطريق يكون المقصورُ عليه هو المقابل لما بعد «لا» أو الذي يأتي بعد «بل» و«لكن»، ثم الحكم الذي تُفيدُ هذه الحروفُ ثبوت ضده لما بعدها: إما إثبات فيكون الثابت لما بعدها نفيًا، فقصرُ الموصوفِ على الصفةِ (نحو: «أنا ناثِرٌ لا ناظمٌ») فالمقصورُ عليه كونه ناثِرًا؛ إذ هو المقابل لما بعد «لا»، وقصرُ الصفةِ على الموصوفِ نحو قولك: «خالدٌ شاعرٌ لا محمّدٌ» فالمقصورُ عليه هو «خالدٌ»؛ إذ هو المقابل لما بعد «لا».

(و) إما نفي فيكون الثابت لما بعدها إثباتًا فقصرُ الموصوفِ على الصفةِ نحو: (ما أنا حاسبٌ بل كاتبٌ) فالمقصورُ عليه كونه كاتبًا؛ إذ هو المذكورُ بعد «بل». وقصرُ الصفةِ على الموصوفِ نحو: «ما عمرو شاعرًا بل زيدٌ» فالمقصورُ عليه زيدٌ؛ إذ هو المذكورُ بعد «بل»، وسواءٌ في ذلك كله الأقسامُ الثلاثة بحسبِ حالِ المخاطبِ - (ومنها: تقديم ما حقه التأخير) كتقديم الخبرِ على المبتدأ، وتقديم المعمولاتِ - مثل المفعولِ والمجرورِ والحالِ - على العاملِ.

وتقديم بعضِ المعمولاتِ على بعضٍ، وفي هذا الطريق يكون المقصورُ عليه هو المقدمٌ سواءً بقي بعد التقديم على حاله نحو: «زيدًا ضربتُ»، أم لا (نحو: «أنا كُفيتُ مَهْمَمَكُ»، وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وسواءٌ في ذلك قصرُ الصفةِ أو الموصوفِ، وسواءٌ في ذلك الأقسامُ الثلاثة بحسبِ حالِ المخاطبِ.

تنبيه: قد علمت سابقًا: أن القصرَ بقسميه يتضمّن إثباتًا ونفيًا، وليس ذلك كله منطوقًا أو مفهوميًا، بل تارة يكون كله منطوقًا، مثل: «زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ»، وتارة يكون بعضه منطوقًا وبعضه مفهوميًا.

فإن كان طريقه «إِنَّمَا» فهو إثباتٌ للمذكورِ بالمنطوق، ونفيٌ لغيره بالمفهوم نحو: إنما خالدٌ قائمٌ، فإثباتُ القيام لخالدٍ منطوقٌ، ونفيه عن غيره مفهومٌ.

الباب الخامس: في الوصل والفصل

الوصل عطف جملة على أخرى، والفصل تركه،

وإن كان طريقه النفي والاستثناء، فحكم المستثنى منه ثابت بالمتطوق، وحكم المستثنى بالمفهوم، سواء كان نفيًا نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيد»، أم إثباتًا نحو: «قام الناس إلا زيدًا»، وإن كان الاستثناء مقررًا^(١) نحو: «ما قام إلا زيد» فإن حكم المستثنى منه ثابت بالمتطوق.

وإن كان طريقه التقديم، فالحكم للمذكور منطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم.

الباب الخامس من الأبواب الستة (في الوصل والفصل)

قال أبو علي الفارسي: هذا الباب مرجع البلاغة؛ لأن في قوة مُدْرِكِهِ الصِّلَاحِيَّةَ لإدراك ما سواه، ولصعوبته من جهة استخراج الجهة الجامعة في حالة الوصل؛ إذ يتوقف على معرفة هل بين الجملتين كمال الانقطاع، أو كمال الاتصال، أو شبه كل منهما، أو التوسط.

(الوصل: عطف جملة على جملة (أخرى) والمراد به: ما يشمل العطف الواقع بين الجمل المتعددة كعطف جملتين على جملتين فإنه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف واحدة على ما قبلها، بل تتناسب الأوليان والأخريان فيعطف كل اثنتين أولًا، ويعطف الأخريان على الأوليين لمناسبة مجموع الأخريين لمجموع الأوليين..)

(والفصل: تركه) أي: ترك عطف جملة على جملة.

قال ابن يعقوب: والمراد به: ترك العطف حال إمكانه لفظًا مع بقاء الكلام على حاله، ولا يتأتى ذلك إلا في جملة المذكورة بعد أخرى.

ومن تعريف الوصل والفصل علم: أنهما دائران بين الجملتين في اصطلاحهم. نعم، يُطلق كل منهما على ما هو أعم فيجريان بين الجملتين سواء كان للأولى محل من الإعراب، أم لا، ويجريان بين المفردين، بل وبين الجملة والمفرد.

(١) وهو ما قرع من المستثنى منه وكان المستثنى منه مقدّرًا في قوة المنطوق فتقدير المثال المذكور: «ما قام أحد إلا زيد» وعكس المستثنى المفرد المستثنى التام الذي صرح فيه بالمستثنى.

والكلام هنا قاصرٌ على العطفِ بالواو؛ لأن العطفَ بغيرِها لا يَقَعُ فيه اشتباهٌ، ولكل من الوصلِ بها والفصلِ مواضعٌ.

(والكلام هنا) أي: في هذا الكتابِ (قاصرٌ على العطفِ بالواو)، أي: عطفِ الجملةِ الثانيةِ على الجملةِ الأولى بالواوِ خاصةً؛ لأنك لا تصلُ بينَ الجملتين إلا إذا كان جامعٌ بينهما.

فِيُشْتَرَطُ في العطفِ أن تكونَ بينهما جهةٌ جامعةٌ^(١)، وهذا خاصٌّ بـ«الواو»؛ لأنها لمطلقِ الجمعِ، ولا يَحْسُنُ العطفُ بها حتى يُرَاعَى ما هو آخِصٌّ جامعٌ بينهما.

ولم يَتَعَدَّ الكلامُ هنا إلى العطفِ بغيرِ الواوِ، (لأن العطفَ بغيرِها) أي: بغيرِ الواوِ من كلِّ ما يدلُّ على التشريكِ في الحصولِ الخارجي (لا يَقَعُ فيه اشتباهٌ) لأن غيرَها يُفِيدُ معانيَ مخصوصةً، فإذا تحقَّقَ معنىٌ منها وقُصِدَ التشريكُ حَسُنَ العطفُ بالحرَفِ الدالِّ عليه، وإن لم تُوجَدْ جهةٌ جامعةٌ غيرُ التشريكِ.

وأيضاً الكلامُ هنا قاصرٌ على العطفِ بينَ الجملتين اللتين لا مَحَلَّ لهما من الإعرابِ؛ لأنَّ التي لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ تُعْتَبَرُ نِسْبَتُها وما يَتَعَلَّقُ بها من المفرداتِ فإذا عَطِفَتْ بالواوِ بينهما قَصِدَتْ النصُّ على اجتماعِهما في الواقعِ ولا يَحْسُنُ ذلك إلا إذا كان بينهما جامعٌ، وهو التوسُّطُ بينَ الكمالَيْنِ بلا إيهامٍ أو كمالِ الانقطاعِ مع الإيهامِ، وإلا فلا يَحْسُنُ لَعَدَمِ وجودِ الجامعِ بينهما، واستخراجُ هذا الجامعِ يَتَوَقَّفُ على معرفةِ ما يأتي مِنَ الأحوالِ الستِّ.

بخلافِ ما إذا كانت الجملةُ الأولى لها مَحَلٌّ من الإعرابِ فإنها لا تُعْتَبَرُ نِسْبَتُها، وتكونُ بَمِثْرَةِ المقرَّرِ فإذا قَصِدَتْ تشريكُ الثانيةِ لها في الحكمِ، وعَطِفَتْها عليها بالواوِ فإنه لا يَحْسُنُ إلا إذا وُجِدَ جامعٌ بينهما، ولا يَتَوَقَّفُ استخراجُها على ما يأتي.

(ولكل من الوصلِ بها والفصلِ) أي: بالواوِ بينَ الجملتين اللتين لا مَحَلَّ لهما من الإعرابِ (مواضعٌ) جميعُها سبعةٌ؛ موضعانِ منها للوصلِ، وخمسةٌ منها للفصلِ.

(١) أي: مناسبة لفظية أو معنوية، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ تَعَالَى﴾ [وَمُنِيتُ] [قال عمران: ١٥٦] وهو من أيدع الوصل لما فيه من إظهار كمال القدرة والعظمة والهيمنة، أما إذا فقدت المناسبة اللفظية أو المعنوية وجب الفصل ومن أبدعه: قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا عَنَّا مَسْتَرْزُونَ﴾ (١٤) ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٤] فقصلت المُجْمَلُ، لأنَّ الثانية، وإن كانت من مقول المنافقين إلا أنَّ الفصل يدلُّ على عدم تماسك كلامهم، وأما الثالثة فليست من مقولهم، ولئلا يلزم اختصاص استهزاء الله سبحانه بهم بحال خلوعهم إلى شياطينهم وليس مراداً.

والضابطُ في ذلك: أن الجملتين إما أن يَحْصُلَ إيهامُ خلافِ المقصودِ بفضلِ إحداهما عن الأخرى، أو بوصلها دون فصلها أو بهما معاً أو لا يَحْصُلُ بواحدٍ منهما، فالاحتمالاتُ أربعةٌ.

فإن حَصَلَ إيهامُ خلافِ المقصودِ بالفصلِ وَجَبَ الوصلُ، ويُسمَّى كمالَ الانقطاعِ مع الإيهامِ.

وإن حَصَلَ إيهامُ خلافِ المقصودِ بالوصلِ فَصِلْتَ سواءً كان الإيهامُ لأن عطفها على الأخرى يُوهِمُ الغُفْظَ على غيرها، ويُسمَّى شِبْهَ كمالِ الانقطاعِ، أو كان لأن لإحدى الجملتين حُكْمًا لا تُريدُ أن تُعْطِيَ للأخرى ويُقالُ له: تَوْسُطٌ بَيْنَ الكمالين مع الإيهامِ، وإن حَصَلَ الإيهامُ بكلِّ منهما فعلى البليغِ أن يَنْظُرَ في ذلك وَيَدْفَعِ أقوى الضررينَ بِأَخْفَهُمَا.

وإن لم يَحْصُلَ إيهامُ بواحدٍ من الأمرين، فإما أن يكونَ جامعٌ - أي: تَنَاسُبٌ معنويٌّ - أو لا، فإذا كان ما بينهما اتِّحَادًا تامًّا، ويُسمَّى كمالَ الاتِّصالِ، أو تباينًا تامًّا، ويُسمَّى كمالَ الانقطاعِ، فيجِبُ الفصلُ بينهما.

وإن كان تَوْسُطًا: فإما أن تكونَ الثانيةُ في منزلةِ جوابٍ سائلٍ فيجِبُ الفصلُ، ويُسمَّى «شِبْهَ كمالِ الاتِّصالِ».

أو لم تكن في منزلةِ جوابٍ فيجِبُ الوصلُ، ويُسمَّى تَوْسُطًا بَيْنَ الكمالين، أي: مع عَدَمِ الإيهامِ، وإن لم يكن جامعٌ فيجِبُ الفصلُ، ويُسمَّى كمالَ الانقطاعِ.

وظَهَرَ من هذا: أن كمالَ الانقطاعِ صَوْرَتَانِ يَجِبُ فِيهِمَا الفصلُ، وأن التَّوَسُّطَ بَيْنَ الكمالين صَوْرَتَانِ أَيْضًا يَجِبُ الوصلُ في صورةٍ ما إذا كان بينهما جامعٌ ولا إيهامٌ، وَيَجِبُ الفصلُ في صورةٍ ما إذا أُوهِمَ خِلَافُ المقصودِ بالوصلِ.

وأما حُكْمُ الوصلِ والفصلِ في المَفْرَدَيْنِ، وكذا في الجَمْلَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لهُمَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ، فَيُعْلَمُ من حُكْمِ الجَمْلَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَا مَحَلَّ لهُمَا، وهو أنه إذا أُمْكِنَ من جهةِ الصَّنَاعَةِ عطفُ أحدهما على الآخرِ بالواوِ، فإن كان بينهما جامعٌ وَصَلْتُهُمَا نَحْوُ: قوله

مواضع الوصل بالواو

يَجِبُ الْوَصْلُ فِي مَوْضِعَيْنِ: الْأَوَّلُ: إِذَا اتَّفَقَتِ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا أَوْ إِنْشَاءً،.....

تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ ^(١) لِمَا بَيْنَ كُلِّ لَفْظَيْنِ مِنْهَا مِنَ التَّقَابُلِ فَوُصِّلَ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ عَدَمِ اجْتِمَاعِهِمَا.

ونحو قولك: خَالِدٌ يَكْتُبُ وَيُشْعِرُ. لِمَا بَيْنَ الْكِتَابَةِ وَالشُّعْرِ مِنَ التَّنَاسُبِ الظَّاهِرِ؛ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا إِنْشَاءٌ كَلَامٍ.

وإن لم يكن جامع فصلتَهُمَا نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ أَلَمْ يَلِدْ أَلَمْ يُولَدْ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ^(٢) أَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ

ونحو قولك: «خَالِدٌ يَكْتُبُ وَيَمْنَعُ الْعَطَاءَ». نعم، الْأَحْسَنُ فِي الْأَخْبَارِ وَالصِّفَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ تَرْكُ الْعَطْفِ مَا لَمْ يَكُنْ إِيَّاهُمُ التَّضَادُّ. فالعطف، بخلافِ الجملتين المذكورتين فإنه إذا قُصِدَ تَشْرِيكُ الثَّانِيَةِ لِلأُولَى وَجَبَ الْعَطْفُ ^(٣).

والفرق: أن الصِّفَاتِ الْمَفْرَدَةَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ مِنَ الْمَوْصُوفِ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهَا بِخِلَافِ الْجُمْلِ فَإِنَّهَا لَا اسْتِقْلَالَهَا لَا يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِهَا بِمَا قَبْلَهَا إِلَّا الْعَطْفُ، فَتَدَبَّرْ.

مواضع الوصل بـ«الواو»

أي: بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَا مَحَلَّ لَهُمَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالْمَرَادُ بِالْجُمْعِ هُنَا: مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ فَيَصْدُقُ بِالْاِثْنَيْنِ؛ إِذْ لَمْ يُذَكَّرْ لِلْوَصْلِ إِلَّا مَوْضِعَانِ فَقَطْ.

(يَجِبُ) أي: بِحَسَبِ الْبَلَاغَةِ الَّتِي هِيَ مُطَابَقَةٌ مُقْتَضَى الْحَالِ (الْوَصْلُ) أي: بِالْوَاوِ (فِي مَوْضِعَيْنِ) التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ مَعَ عَدَمِ الْإِيْهَامِ، وَكَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ مَعَ الْإِيْهَامِ.

(الْأَوَّلُ) أي: الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ فِيمَا: (إِذَا اتَّفَقَتِ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا أَوْ إِنْشَاءً) أي: فِي أَحَدِهِمَا؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى كُلِّ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

وهذا صادقٌ بثمانٍ صورٍ، كُلُّهَا مِنْ بَابِ التَّوَسُّطِ؛ لِأَنَّ اتِّفَاقَهُمَا إِمَّا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى

(١) وهذا شاهد وصل المفردات.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿فَادْعُ أَسْمَاءَ كَمَا أَمَرْتَ﴾ [الشورى: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا

تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

وكان بينهما جهة جامعة، أي: مناسبة تامة.

معاً، وهذا صورتان خبريتان لفظاً ومعنى وإنشائيتان كذلك.

وإما في المعنى فقط، وهذا ست صورتان إنشائيتان معنى خبريتان لفظاً، أو الأولى خبر، والثانية إنشاء، أو العكس وخبريتان معنى إنشائيتان لفظاً، أو الأولى إنشاء والثانية خبر، أو العكس.

(وكان) أي: تحقق (بينهما) أي: بين طرفي كل من الجملتين المتحققتين (جهة جامعة) أي: علاقه مخصوصة تجمعهما في العقل أو الوهم أو الخيال، وتقرّب أحدهما من الآخر فهي مطلوبة بين المستدين والمستند إليهما ليجمعنا بسببها عند المفكرة (١).

ولأحاجة إلى استخراج جامع بين الجملتين اللتين وقع فيهما العطف، وإن كان العرض اجتماع مضمونيهما الذي هو النسبة الحكمية؛ وذلك لأنه إذا تحقق الجامع بين المفردات، واجتمعت عند المفكرة تحقق الجامع بين النسبتين واجتمعنا فيها تبعاً للمفردات فصح العطف.

(أي: مناسبة تامة) يعني: ظاهرة قريية، فلا يقبل العطف بالواو إذا كانت المناسبة حقيقية بعيدة، ولذا عيب على أبي تمام في قوله:

ألا والذي هو عالم أن التوى به صبراً وإن أبنا الحسين كريم (٢)

وذلك أن كرم أبي الحسين ومراة التوى لا مناسبة بينهما ظاهرة، نعم قيل: إن المناسبة إما خيالية، وهي تقارنهما في خيال أبي تمام، أو وهمية وهي شبيهة التضاد؛ لأن كرم أبي الحسين خلو، ويدفع بسببه ألم احتياج السائل، والصبر مؤ، ويدفع به بعض الآلام، أو عقلية وهي التماثل؛ لأن كلا منهما دواء، فالصبر دواء الغليل، والكرم دواء الفقير، غير أنها على الاحتمالات الثلاثة بعيدة، والمعتبر المناسبة الظاهرة القريية.

(١) ومن يديع ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْزَاقَ لَفِي حَيْثُ﴾ (١٣) ﴿وَالْفَجَارَ لَفِي نَجْوٍ﴾ (١٤) ﴿لَا تَنْظُرْ﴾ قال الجملتان خبريتان متضادتان، وإنما وصلتا لأن المضادة هنا في حكم الموافقة، لأن الذهن يتصور أحد الضدين عند تصور

الآخر، وهذا أمر بدوي ومعلوم بالضرورة.

(٢) التوى: الفراق، وصير: أي سر كنيات الصبر المعروف.

ولم يكن مانع من العطف، نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ [الانفطار]، ونحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢].

(ولم يكن مانع من العطف) أي: من عطف إحدى الجملتين المذكورتين على الأخرى، ويسمى الاتفاق المذكور «توسطاً بين الكمالين»، أي: مع عدم الإيهام، فإن وجد مانع من العطف بأن اقتضى خلاف المقصود فيجب الفصل، أي: ترك العطف وهو الموضوع الخامس من مواضع الفصل كما سيأتي.

(نحو) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ فالجملتان خبريتان لفظاً ومعنى، والجامع بينهما التضاد بين الأبرار والفجار اللذين هما المسند إليهما وبين الكون^(١) في النعيم والكون في الجحيم اللذين هما المسندان (ونحو) قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ فالجملتان إنشائيتان لفظاً ومعنى والجامع بينهما الاتحاد في المسند إليه وهو الواو التي هي ضمير المخاطبين^(٢) وشبه التضاد بين الضحك والبكاء.

اعلم أن الجهة الجامعة المغتبرة في الوصل بين الجملتين: هي المناسبة بينهما لا غير، ولها سبب ومظنة، أما سببها فاجتماعهما في القوة المفكرة بطريق العقل أو الوهم أو الخيال، وأما مظنتها فحصول الاتحاد أعم من أن يكون حقيقياً أو اعتبارياً، وهذا الاتحاد يكون بالعلاقة الجامعة.

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: عقلية ووهمية وخيالية؛ لأن العلاقة الجامعة للشيئين في القوة المفكرة إن كانت أمراً حقيقياً فهي العقلية.

وإن لم تكن كذلك بأن كانت اعتبارية؛ فإن كانت غير محسوسة فهي الوهمية وإن كانت محسوسة فهي الخيالية.

فالجامعة العقلية هي التي تجمع القوة العقلية بسببها بين الشيئين في المفكرة وأنواعها ثلاثة:

(١) أي: حصول الإنسان وكونه في النعيم، قال الكون هنا مصدر «كَانَ الشَّيْءُ يَكُونُ»: إذا حدث وحصل.

(٢) يعني: عودة الواو في الثانية على نفس المخاطبين في الأول.

الأوّل: الاتّحادُ في التّصوّر، أي: عندَ تصوّرِ العقلِ لهما بأن كان المسندُ إليه في الجملتين شيئاً واحداً بالشخصِ نحو: خالدٌ كاتبٌ وهو شاعرٌ، فإن مرجعَ الضميرِ في الثانية زيدٌ المذكورُ في الأولى.

الثاني: التماثلُ، بأن كان المسندُ أو المسندُ إليه فيهما متساويين في الذاتِ والحقيقة، مشتركين في الصفاتِ النفسيةِ نحو المثلِ المذكورِ آنفاً، فإن بينَ الكتابةِ في الجملةِ الأولى والشعرِ في الثانية تماثلاً من جهة أن كلاهما تأليفٌ كلامٍ^(١) على وجهٍ مخصوص، وإن اختلفا بالعوارضِ كالنظميّةِ والشريّةِ.

وهذا النوعُ في الحقيقةِ راجعٌ إلى الأوّل؛ لأنّ العقلَ إذا رفعَ التعدّدَ الكائنَ بينَ المثلينِ بسببِ تجريدِهما عن المُشخصاتِ الخارجيّةِ^(٢) يصيران شيئاً واحداً عندَ المفكّرةِ كالمتحدّين.

النوعُ الثالثُ: التّضائّفُ، بأن لا يُمكنَ تعقّلُ^(٣) كلّ منهما إلا بالقياسِ إلى تعقّلِ الآخر، وحيثنّ ذلك حصولُ كلّ واحدٍ منهما في المفكّرةِ يستلزمُ حصولَ الآخرِ فيها ضرورةً^(٤)، وهذا معنى الجمعِ بينهما فيها نحو: أبو زيدٍ يكتُبُ وابنه يُشعرُ، فالجامعُ بينَ الأبِ والابنِ المسندُ إليهما هو التّضائّفُ، وإن اختلفا من جهة أن الجامعَ بينَ المسندينِ عقليٌّ وهو التماثلُ.

وإنما نُسبتَ هذه الأنواعُ الثلاثةُ إلى العقلِ وقيلَ لها: عقليّةٌ؛ لأنّ العقلَ شأنه أن يُدركَ الأمورَ على حقائقها ويثبتها على مقتضاها، والجمعُ بهذه محققٌ في نفس الأمرِ لا يُبطلُهُ التأمّلُ^(٥) فنُسبَ إلى العقلِ، أفاده الدُّسوقي.

(١) أي: جمع بين كلمات متألّفة متناسقة في سياق واحد.

(٢) أي: في الواقع خارج الذهن المجرد.

(٣) التعقل: التصوّر والإدراك بالعقل.

(٤) بمعنى أن الأبوة تستلزم النبوة، فلا تعقل أبوة بدون نبوة وكذا العكس.

(٥) أي: لا يؤثر احتياجه إلى التأمل وإعمال الفكر في كونه متحققاً في نفس الأمر.

والجامعة الوهمية: هي التي يُتَخَيَّلُ الوهمُ بسببها في اجتماعيهما عند المفكرة بأن يُصَوِّرَهَا الوهمُ بصورةٍ تصيرُ سبباً لاجتماعيهما، وليست في الواقع سبباً له. وأنواعها ثلاثة:

الأول: شبه التماثل، بأن يُرَزَّهَمَا الوهمُ في مَعْرِضِ المِثْلَيْنِ لتقاربيهما نحو قولك: «صُفْرَةُ الذهبِ تذهبُ الهَمَّ، وبياضُ الفِضَّةِ يذهبُ الغَمَّ»، فالعطفُ صحيحٌ لجامع، وهو شبه التماثل بين الصُّفْرَةِ في الجملة الأولى والبياضِ في الثانية؛ فإن الوهمَ يدَّعي أن أصلَ الصفرةِ بياضٌ زيدٌ فيه شيءٌ يسيرٌ من الكُدْرَةِ لا تُخْرِجُهُ عن حقيقته، أو أن أصلَ البياضِ صُفْرَةٌ زيدٌ فيه شيءٌ يسيرٌ من الإِشْرَاقِ لا يُخْرِجُهُ عن حقيقته.

وسببُ ذلك: أن الأَصْدَادَ تَتَفَاوَتْ، والبياضُ والصُّفْرَةُ ليس بينهما ما بين البياضِ والسودِ، بل بينهما كما بين السودِ والحُمْرةِ.

الثاني: التضادُّ، بأن يكونا أمرين وجوديين يُمكنُ أن يتعاقبا على محلٍّ واحدٍ ولا يتوقَّفُ تعقُّلُ أحدهما على تعقُّلِ الآخرِ نحو قولك: «ذهبَ السودُ وجاءَ البياضُ» فالجامعُ بين السودِ والبياضِ المسندُ إليهما هو التضادُّ، ونحو قولك: «الإيمانُ حسنٌ والكفرُ قبيحٌ» فالجامعُ بين الإيمانِ والكفرِ المسندُ إليهما هو التضادُّ بناءً على أن الإيمانَ: التصديقُ بكلِّ ما علِمَ مجيءُ النبيِّ به، والكفرُ: جَحْدُ ذلك.

أو يكون أحدهما موصوفاً بضدٍّ ما وُصِفَ به الآخرُ نحو قولك: «الأسودُ ذهبَ والأبيضُ جاءَ»، فالجامعُ بين الأسودِ والأبيضِ هو التضادُّ باعتبارِ اشتمالهما على الوصفين المتضادَّين.

الثالث: شبه التضادِّ، بأن يَسْتَلْزِمَ كُلُّ منهما معنىً يُنافي ما يَسْتَلْزِمُهُ الآخرُ، نحو: «السماءُ مرفوعةٌ لنا والأرضُ موضوعةٌ لنا» فالجامعُ بين السماءِ والأرضِ المسندُ إليهما وهميٌّ لتحقيقه بشبهه^(١) التضادُّ بينهما حيثُ إن مفهومَ أحدهما وجوديٌّ في كثرةِ الارتفاعِ والآخرُ وجوديٌّ في كثرةِ الانحطاطِ، ونحو قولك: «الأوَّلُ سابقٌ والثاني لاحقٌ» فبين

(١) وإنما كان شبه تضاد، لأنهما وإن تحققت التباين بينهما إلا أنهما لا يتعاقبان على محل واحد، كما في حالة السود والبياض.

الأوّل والثاني فيهما شبهُ التّضادِّ؛ لأنَّ مفهومَ الأوّلِ كونه سابقاً على الآخرِ غيرَ مسبوقٍ بالغيرِ، والثاني كونه مسبوقاً بواحدٍ فهما مشتعلان على وصفين لا يُمكنُ اجتماعُهما.

وإنما نُسِبَتْ هذه الأنواعُ الثلاثةُ إلى الوهم؛ لأنَّ شبهَ التماثلِ عندَ الوهمِ كالتماثلِ عندَ العقلِ بمعنى أنه يَسْبِقُ إلى الوهمِ أنَّ الشَّيْهَيْنِ بالمتماثلَيْنِ في الحقيقةِ شيءٌ واحدٌ، فيَحْتَالُ على الجمعِ بينهما عندَ المفكِّرةِ كالمثلينِ.

ولأنَّ التّضادَّ وشبهه عندَ الوهمِ كالتضائِفِ عندَ العقلِ بمعنى أن أحدَ المتضايِفَيْنِ لا يَنفَكُّ عن الآخرِ عندَ العقلِ بل متى خَطَرَ أحدهما عنده خَطَرُ الآخرِ، وبذلك الارتباطِ جَمَعَهُمَا عندَ المفكِّرةِ، كذلك لا يَنفَكُّ أحدُ المتضايِفَيْنِ والشَّيْهَيْنِ بهما عن الآخرِ عندَ الوهمِ، وبذلك الارتباطِ احتالَ إلى جَمَعِهما عندَ المفكِّرةِ.

والجامعةُ الخياليَّةُ: هي تَقَارُنُ صورتَيْهما في الخيالِ بسببِهِ يَحْتَالُ الخيالُ إلى جَمَعِهما عندَ المفكِّرةِ بأنَّ تَقَارُنًا في خيالٍ بالمخاطَبِ عندَ التذكُّرِ والاستحضارِ ولا بدَّ لهذا التَقَارُنِ عادةً من سببٍ ومرجعٍ إلى مخالطةِ تلكِ الصُّورِ الحسيَّةِ المقترنةِ في الخيالِ، وهذه المخالطةُ تختلفُ أسبابُها باختلافِ الأشخاصِ والأزمِنَةِ والأمكنَةِ فتكونُ لشخصٍ دونَ آخرَ وفي زمانٍ دونَ آخرَ وفي مكانٍ دونَ آخرَ، ولذلك كانت الجامعةُ الخياليَّةُ أكثرَ الجوامعِ وقوعاً، والاحتياجُ إلى معرفتها أشدَّ.

نحو قولك: القلمُ عندي والدَّواةُ عندك حيث كان المخاطَبُ كاتباً فيصِحُّ العطفُ لوجودِ جامعٍ بينَ القلمِ والدَّواةِ وهو تَقَارُنُهُما في خيالِ المخاطَبِ بسببِ أن صِغَتَهُ الكتابَةُ وهي تَقْضِي مخالطتهُ لآلاتِها من قلمٍ ودواةٍ ومِدَادٍ وقرطاسٍ.

ونحو المثالِ السابقِ للاتِّحادِ في التَّصوُّرِ وهو قولك: «خالدٌ كاتبٌ، وهو شاعرٌ» فإنَّ الجامعَ بينَ الكتابَةِ والشَّعْرِ المَسْنَدَيْنِ تَقَارُنُ صورتَيْهما في الخيالِ؛ إذ صورةُ الكتابَةِ إنشاءُ النثرِ وصورةُ الشَّعْرِ إنشاءُ النظمِ، وقد مثَّلنا به سابقاً لجامعِ التماثلِ.

وبه تَعْلَمُ أنَّ الجامعَ فيه يَصِحُّ أن يُعْتَبَرَ تماثلاً فيكونُ عقلياً أو تَقَارُنًا في خيالٍ

الثاني: إِذَا أَوْهَمَ تَرْكُ الْعُطْفِ خِلَافَ الْمَقْصُودِ كَمَا إِذَا قُلْتَ: «لَا، وَشَفَاهُ اللَّهُ»، جَوَابًا لِمَنْ يَسْأَلُكَ «هَلْ بَرِيءٌ عَلَيَّ مِنَ الْمَرَضِ؟» فَتَرْكُ الْوَاوِ يُوْهِمُ الدَّعَاءَ عَلَيْهِ، وَغَرَضُكَ الدَّعَاءُ لَهُ.

أَصْحَابُهُمَا فَيَكُونُ خِيَالِيًّا^(١).

(الثاني) أي: الموضع الثاني منهما فيما (إِذَا أَوْهَمَ تَرْكُ الْعُطْفِ) أي: عَطْفِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأَوَّلَى، وَكَانَ بَيْنَهُمَا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ (خِلَافَ الْمَقْصُودِ) لِلْمَتَكَلِّمِ، أي: فَإِنَّهُ يَدْفَعُ ذَلِكَ الْإِيهَامَ بِالْعُطْفِ الَّذِي هُوَ الْوَصْلُ، وَيُسَمَّى هَذَا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ مَعَ الْإِيهَامِ، وَلَا جَامِعَ فِيهِ.

(كَمَا إِذَا قُلْتَ: «لَا، وَشَفَاهُ اللَّهُ») وَأَنْتَ قَاصِدٌ النَّفْيِ لِمُضْمُونِ كَلَامٍ مُسْتَوَلٍ عَنْهُ (جَوَابًا) أي: قَوْلًا عَلَى وَجْهِ الْجَوَابِ (لِمَنْ يَسْأَلُكَ «هَلْ بَرِيءٌ عَلَيَّ مِنَ الْمَرَضِ؟») فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِكَ: «لَا» لَمْ يَبْرَأْ عَلَيَّ مِنَ الْمَرَضِ، وَقَوْلِكَ: «وَشَفَاهُ اللَّهُ». دَعَاءٌ لِعَلِّي بِالشِّفَاءِ فَ«لَا» تَضَمَّنَتْ جَمْلَةً خَبَرِيَّةً، «وَشَفَاهُ اللَّهُ» جَمْلَةٌ إِنْشَائِيَّةٌ؛ إِذْ قُصِدَ بِهَا الدَّعَاءُ، وَبَيْنَهُمَا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ.

(فَ) كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَفْصَلَ وَلَا يَعْطِفَ بِالْوَاوِ وَلَكِنْ (تَرْكُ الْوَاوِ) أي: عَدَمَ عَطْفِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْجَمْلَةِ الْمَقْدَرَةِ بِأَنْ قِيلَ: «لَا شَفَاهُ اللَّهُ» (يُوْهِمُ) أي: الْكَلَامُ الْمُسْتَمْتَلُ عَلَى تَرْكِ الْوَاوِ (الدَّعَاءُ عَلَيْهِ) أي: عَلَى الْمَرِيضِ بَعْدَ الشِّفَاءِ (وَالْحَالُ أَنَّ) (غَرَضُكَ) أي: مَقْصُودَكَ (الدَّعَاءُ لَهُ) أي: لِعَلِّي بِالشِّفَاءِ فَيَجِبُ الْوَصْلُ بِالْوَاوِ لِعُطْفِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأَوَّلَى؛ دَفْعًا لِهَذَا الْإِيهَامِ.

ثُمَّ هَذَا الْوَجُوبُ بِالنِّسْبَةِ لِلْفَصْلِ، وَإِلَّا فَيُمْكِنُ دَفْعُ الْإِيهَامِ بِطَرِيقٍ آخَرَ غَيْرِ الْوَصْلِ بِأَنْ تَسْكُتَ يَدَعِي قَوْلَكَ: «لَا»، أَوْ تَتَكَلَّمَ بِمَا يَدْفَعُ الْإِتِّصَالَ، ثُمَّ تَقُولَ: «شَفَاهُ اللَّهُ»، بَلْ لَوْ قُلْتَ: «لَا، قَدْ شَفَاهُ اللَّهُ» لَكَانَ الْكَلَامُ خَالِيًّا عَنِ الْإِيهَامِ.

(١) وَمِنْ أَوَّلِهِ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۖ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ نُفِثَتْ ۚ وَإِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۚ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۚ﴾ [الغاشية] فَالْمُنَاسِبَةُ وَإِنْ كَانَتْ يَعْبُدَةُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ بَيْنَ الْإِبِلِ وَالسَّمَاءِ وَالْجِبَالِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَنَّ النِّصَّ الْكَرِيمَ رَاعَى الْمُخَاطَبِينَ وَهُمْ الْعَرَبُ وَمَا يَقَعُ فِي مَخِيلَاتِهِمْ مِنْ تَقَارُنَاتٍ وَاجْتِمَاعَاتٍ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي، فَالْإِبِلُ هِيَ أَهَمُّ عُنَاوَرٍ يَبْتَهِمُ وَهِيَ تَمَشِي عَلَى الْأَرْضِ وَتَرْتَعِي فِيهَا، وَالسَّمَاءُ تَقِيهَا، وَهِيَ الَّتِي تَسَافِرُ بِهِمْ وَبِاسْتِثْنَاءِ الْجِبَالِ الْمَتَنَازِلَةِ هُنَا وَهَنَّا، فَجَاءَ الْكَلَامُ مُطَابِقًا تَمَامَ الْمُطَابَقَةِ لِمَا فِي مَخِيلَاتِهِمْ.

مواضع الفصل

يَجِبُ الْفَصْلُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ اتِّحَادٌ تَامٌّ بَأَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ بَدَلًا مِنَ الْأُولَى، نَحْوُ: ﴿وَأَتَقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْتَعِمَ وَبَيْنَ (١٣٣) وَحَنَنْتِ وَعَيُونِ (١٣٤) [الشعراء].

(مواضع الفصل) أي: بالواو

(يَجِبُ الْفَصْلُ) أي: بالواو بين الجملتين اللتين لا إعرابَ لهما بحسبِ البلاغة (في) خَمْسَةِ مَوَاضِعَ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ وَكَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ بِلَا إِيْهَامٍ، وَشِبْهُ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ وَشِبْهُ كَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ وَالتَّوَسُّطُ بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ مَعَ الْإِيْهَامِ.

الْمَوْضِعُ (الْأَوَّلُ) مِنْ مَوَاضِعِ الْفَصْلِ: (أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ اتِّحَادٌ تَامٌّ) أي: فِي الْمَعْنَى كَأَنَّهُمَا الشَّيْءُ الْوَاحِدُ فَيَجِبُ الْفَصْلُ؛ إِذْ لَوْ وُصِّلَ وَعُطِفَ بِالْوَاوِ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ لَشِدَّةِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ مَمْتَنِعٌ.

وهذا الاتِّحَادُ التَّامُّ يَكُونُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: (بَأَنْ تَكُونَ) الْجُمْلَةُ (الثَّانِيَةُ بَدَلًا مِنَ الْأُولَى) أي: بِدَلِّ بَعْضٍ أَوْ اشْتِمَالٍ فَقَطْ يَعْنِي حَيْثُ كَانَتِ الْأُولَى قَاصِرَةً الدَّلَالَةَ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ لَكُونِهَا مُجْمَلَةً أَوْ خَفِيَّةً، وَالْمَقَامُ يَقْتَضِي اعْتِنَاءَ بَشَانِ الشَّيْءِ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِالثَّانِيَةِ بَيَانًا، وَتَقْرِيرًا لِلنَّسَبَةِ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الثَّانِيَةِ^(١)؛ لِأَن قَصْدَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ كَدُّ، وَقَدْ عَلَّلَ جَمَاعَةُ الْفَصْلِ فِي هَذَا الْقِسْمِ: بِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ فِي تِيَّةِ الطَّرِجِ غِنِ الْقَصْدِ الذَّاتِيَّ فَصَارَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ كَالْعَطْفِ عَلَى مَا لَمْ يَذْكَرْ وَقِيلَ: لِأَنَّ الْمُبْدَلَ وَالْمُبْدَلَ مِنْهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ.

(نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَوْلِ نَبِيِّ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمِهِ: ﴿وَأَتَقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْتَعِمَ وَبَيْنَ (١٣٣) وَحَنَنْتِ وَعَيُونِ (١٣٤) [الشعراء].

فَإِنَّ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ مِنْ هَذَا الْخِطَابِ: التَّنْبِيهُ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِ اللَّهِ وَالْمَقَامُ يَقْتَضِي اعْتِنَاءَ بَشَانِهِ؛ لِأَن إِيْقَاطَهُمْ عَنْ سِنَةِ غَفْلَتِهِمْ عَنْ نِعَمِ اللَّهِ مَطْلُوبٌ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ تَذْكَيرٌ

(١) يَعْنِي: بِأَنْ يَقُولَ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ «قَرَأْتُ نِصْفَ الْكِتَابِ» بِدَلِّ «قَرَأْتُ الْكِتَابَ نِصْفَهُ» وَبَأَنْ يَقُولَ فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ: «يَعْجِبُنِي أَخْلَاقُ الْفَتَى» بِدَلِّ «يَعْجِبُنِي الْفَتَى أَخْلَاقُهُ».

لِلنَّعْمِ لِشُكْرٍ، وَالشُّكْرُ عَلَيْهَا ذَرِيعَةٌ إِلَى غَيْرِهِ كَالِإِيمَانِ وَالْعَمَلِ بِالطَّاعَةِ وَكَالتَقْوَى الْمَشَارِ
إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٢٢).

والجملة الأولى، وهي «أمدكم بما تعلمون»، غيرُ وافيةٍ بأداءِ هذا المعنى؛ لأنها
مُجْمَلَةٌ إذ نِعَمُ اللَّهِ لَمْ تَكُنْ مُسَمَّاةً بِنَوْعِهَا، وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ،
وَافِيَةٌ بِهِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى بَعْضِ تِلْكَ النَّعْمِ بِالتَّفْصِيلِ حَيْثُ سُمِّيَتْ بِنَوْعِهَا مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ فِي
تَفْصِيلِهَا عَلَى عِلْمِهِمْ، وَهُمْ مُعَانِدُونَ لِكُفْرِهِمْ؛ إِذْ رَبَّمَا نَسَبُوا تِلْكَ النَّعْمَ إِلَى قُدْرَتِهِمْ
جَهْلًا مِنْهُمْ، وَيَنْسِبُونَ لَهُ تَعَالَى نِعَمًا أُخْرَى كَالْإِحْيَاءِ وَالتَّصْوِيرِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الثَّانِيَّةُ مِنْ
الْأُولَى بِدَلٍّ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ (١)؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ النَّعْمِ فِي الثَّانِيَّةِ بَعْضُ مَا ذُكِرَ فِي الْأُولَى.

وَأَمَّا بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَلَا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فَإِنَّ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ لِلشَّاعِرِ كَمَالُ إِظْهَارِ الْكَرَاهَةِ لِإِقَامَةِ الْمُتَحَدِّثِ عَنْهُ لَدَيْهِمْ،
وَالْجُمْلَةُ الْأُولَى، وَهِيَ «ارْحَلْ»، غَيْرُ وَافِيَةٍ بِهِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ بِالْمُطَابَقَةِ عَلَى طَلَبِ الرَّحِيلِ
وَتَدُلُّ بِطَرِيقِ الزُّوْمِ عَلَى كَرَاهَةِ الْإِقَامَةِ.

وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ «لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا»، وَافِيَةٌ بِهِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ بِاعْتِبَارِ الْوَضْعِ الْعُرْفِيِّ
عَلَى إِظْهَارِ كَرَاهَةِ إِقَامَتِهِ حَتَّى إِنَّهُ كَثِيرًا مَا يُقَالُ «لَا تُقِمَّ عِنْدِي» وَلَا يُقْصَدُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ
كَفَّهُ عَنِ الْإِقَامَةِ الَّذِي هُوَ الْمَدْلُولُ اللَّغَوِيُّ، بَلْ مَجَرَّدَ إِظْهَارِ كَرَاهِيَّةِ حُضُورِهِ وَإِقَامَتِهِ
وَالنُّونُ فِيهَا دَالَّةٌ عَلَى كَمَالِ هَذَا الْإِظْهَارِ وَمَعَ كَوْنِ هَذِهِ الثَّانِيَّةِ وَافِيَةً فِيهِ بِدَلٍّ اِشْتِمَالٍ مِنْ
الْأُولَى (٢)؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ هَذِهِ لَيْسَ بَعْضُ مَفْهُومِ تِلْكَ وَلَا نَفْسُهُ بَلْ مُلَابَسُهُ لِلتَّلَازُمِ بَيْنَهُمَا
بِحَسَبِ الْوُجُودِ.

(١) هذا من بدل الأفعال بعضها من بعض فيتبع الفعل البدل الفعل المبدل في الإعراب رفعًا ونصبًا وجزمًا
وبناءً، كما هنا.

(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (١٢٣) يُضَعَّفُ لَهُ الْكَذَابُ ﴿[الفرقان] حيث جاءت
﴿يُضَعَّفُ﴾ بدل اشتمال من «يلق» لكون هذا الأثام يشتمل على مضاعفة العذاب.

أَوْ بَأَنْ تَكُونَ بَيَانًا لَهَا نَحْوُ: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَادُمُ هَلْ أَذْكَ عَلَى شَجَرَةِ الْجَلَدِ﴾ [طه: ١٢٠].

هذا وَتَقْيِيدِي الْبَدَلُ بِأَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ أَوْ اشْتِمَالٌ فَقِطْ خَرَجَ بَدَلُ الْكَلِّ وَبَدَلُ الْغَلَطِ (١) فَلَا يَكُونُ كِمَالُ الْإِتِّصَالِ فِيهِمَا: أَمَّا بَدَلُ الْكَلِّ فَلَا تَه لَا يُفَارِقُ الْجُمْلَةَ التَّائِيدِيَّةَ إِلَّا بِاعْتِبَارِ قَصْدِ نَقْلِ النِّسْبَةِ إِلَى مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْبَدَلِيَّةِ دُونَ التَّائِيدِيَّةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَحَقَّقُ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا نِسْبَةَ بَيْنَ الْأُولَى مَتَاهَا، وَبَيْنَ شَيْءٍ آخَرَ فَيَنْتَقِلُ إِلَى الثَّانِيَةِ وَتُجْعَلُ يَدْلًا مِنَ الْأُولَى وَإِنَّمَا يَقْصِدُ مِنْ تِلْكَ الْجُمْلَةِ اسْتِثْنَاءُ إِثْبَاتِهَا.

وَقِيلَ: يَكُونُ كِمَالُ الْإِتِّصَالِ فِيهِ: بَأَنْ يُتَوَلَّى قَصْدُ اسْتِثْنَاءِ إِثْبَاتِهَا مِنْزِلَةً نَقْلِ النِّسْبَةِ نَحْوُ: «قَتَعْنَا بِالْأَشْوَكَينَ قَتَعْنَا بِالْتَّمَرِ وَالْمَاءِ».

وَأَمَّا بَدَلُ الْغَلَطِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ. قَالَ الدُّسُوقِيُّ: وَفِيهِ: أَنْ الَّذِي لَا يَقَعُ فِي الْفَصِيحِ الْغَلَطُ الْحَقِيقِيُّ وَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ بَأَنْ تُغَالِطَ أَيْ: يَقَعُ الْمُتَكَلِّمُ فَعَلَّ الْغَالِطُ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ فَهَذَا وَاقِعٌ فِي الْفَصِيحِ إِلَّا أَنَّهُ نَادِرٌ، وَنُدْرَتُهُ لَا تَقْضِي عَدَمَ دُخُولِ كِمَالِ الْإِتِّصَالِ فِيهِ.

(أَوْ بَأَنْ تَكُونَ) الثَّانِيَةُ (بَيَانًا لَهَا) أَيْ: لِلأُولَى، لِمَا فِيهَا مِنْ الْخَفَاءِ، وَهَذَا هُوَ الْأَمْرُ الثَّانِي، يَعْنِي: حَيْثُ كَانَتِ الْأُولَى قَاصِرَةً لَخَفَاءِ مَعْنَاهَا وَالْمَقَامُ يَقْتَضِي إِزَالَتَهُ فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِالثَّانِيَةِ عَلَى أَنَّهَا عَطْفٌ بَيَانٌ لِلإِضَاحِ.

(نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ﴾ (أَيْ: إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) ﴿الشَّيْطَانُ﴾ (أَيْ: الْقِيَّ الشَّيْطَانُ وَسُوسَتُهُ إِلَيْهِ فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِيهَا خَفَاءٌ؛ إِذَا لَمْ تَتَبَيَّنْ تِلْكَ الْوَسْوسَةُ فَيَنْتَبِثُ بِقَوْلِهِ: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَادُمُ هَلْ أَذْكَ عَلَى شَجَرَةِ الْجَلَدِ﴾ وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مَفْصُولَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَفْسِيرًا وَبَيَانًا لِلأُولَى، وَأَضَافَ الشَّجَرَةَ إِلَى الْجَلَدِ بِإِذْعَاءِ أَنَّ الْأَكْلَ مِنْهَا سَبَبٌ لَخُلُودِ الْآكِلِ وَعَدَمِ مَوْتِهِ.

(١) وَيُسَمَّى بَدَلُ الْغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ، كَقَوْلِكَ: «هَذَا زَيْدٌ عَمْرُو» وَفِيهِ يَكُونُ الْمَقْصُودُ هُوَ الْبَدَلُ أَصَالَةً دُونَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ الَّذِي ذَكَرْتُ عَلَى سَبِيلِ الْغَلَطِ أَوْ النِّسْيَانِ، لِذَلِكَ قَالَ النَّحْوِيُّ: «الْأُولَى مِنْ مِثْلِ هَذَا أَيْ: الْمُتَكَلِّمُ بِ«بَل» لِيَعْلَمَ أَنَّهُ غَالِطٌ وَلَا يُوقِعُ التَّنَامُعَ فِي اللَّسَنِ».

أَوْ بَأَن تَكُونَ مُؤَكَّدَةً لَهَا، نَحْوُ: ﴿فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُبُّدًا﴾ (١٧) ﴿[الطارق].

اعلم: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ مَعَ اسْتِرَاكِهَمَا فِي خَفَاءٍ مَعْنَى الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ: هُوَ أَنَّ الْمَقْصُودَةَ فِي الْبَدَلِ هِيَ الثَّانِيَةُ لَا الْأُولَى، وَالْمَقْصُودَةُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ هِيَ الْأُولَى لَا الثَّانِيَةَ، فَالْإِيضَاحُ فِي الْأَوَّلِ حَاصِلٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالذَّاتِ، وَفِي الثَّانِي حَاصِلٌ مَقْصُودٌ بِالذَّاتِ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: أَنَّ جُمْلَةَ الْبَدَلِ يُقْصَدُ بِهَا اسْتِنَافُ الْإِخْبَارِ بِنِسْبَةِ الْأُولَى بِخِلَافِ عَطْفِ الْبَيَانِ فَإِنَّهُ قُصِدَ بِجُمْلَتِهِ بَيَانُ نِسْبَةِ الْأُولَى لَا اسْتِنَافِهَا.

(أَوْ بَأَن تَكُونَ) الثَّانِيَةُ (مُؤَكَّدَةً لَهَا) أَي: لِلأُولَى، وَهَذَا هُوَ الْأَمْرُ الثَّالِثُ وَهُوَ عَلَى تَوْعِينَ: الْأَوَّلُ: أَنَّ تَكُونَ الثَّانِيَةَ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى تَوْكِيدًا مَعْنَوِيًّا بِأَن يَخْتَلِفَ مَفْهُومُهُمَا وَلَكِنْ يَلْزَمُ مِنْ تَقَرُّرِ مَعْنَى إِحْدَاهُمَا تَقَرُّرُ مَعْنَى الْأُخْرَى، وَالْمَوْجِبُ لَذَلِكَ دَفْعُ تَوْهَمِ السَّامِعِ التَّجَوُّزَ فِي الْأُولَى، نَحْوُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فَإِنَّهُ لَمَّا بُلِغَ فِي وَصْفِ الْكِتَابِ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى بِبُلُوغِهِ إِلَى أَقْصَى الْكَمَالِ بِجَعْلِ الْمَبْدَأِ «ذَلِكَ» وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ بِاللَّامِ جَازَ أَنْ يَتَوَهَّمَ السَّامِعُ قَبْلَ التَّأَمُّلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «ذَلِكَ» مَجَازًا، فَاتَّبَعَ ذَلِكَ بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ «لَا رَيْبَ فِيهِ» دَفْعًا لِهَذَا التَّوَهَّمِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الثَّانِيَةُ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى تَأْكِيدًا مَعْنَوِيًّا؛ لِأَنَّ كَمَالَ الْكِتَابِ بِاعْتِبَارِ ظُهُورِهِ فِي الْإِهْتِدَاءِ بِهِ، وَذَلِكَ يَظْهَرُ حَقِيقَتُهُ وَهُوَ مُقْتَضِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَنَفْيِ الرَّيْبِ، أَي: بُعْدُهُ عَنِ الْحَالَةِ الَّتِي تُوجَدُ الرَّيْبُ فِي حَقِيقَتِهِ لَازِمٌ لِكَمَالِهِ فِي ظُهُورِ حَقِيقَتِهِ.

النَّوْعُ الثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ الثَّانِيَةَ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا بِأَن يَكُونَ مَضمُونُ الْأُولَى هُوَ مَضمُونُ الثَّانِيَةِ وَالْمَوْجِبُ لَذَلِكَ دَفْعُ تَوْهَمِ السَّامِعِ الْغَلْطِ وَالسَّهْوِ فِي الْأُولَى.

(نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُبُّدًا﴾ (١٧) ﴿قَضمُونُ الْجُمْلَتَيْنِ مَتَّحِدٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يَتَوَهَّمَ السَّامِعُ قَبْلَ التَّأَمُّلِ وَقَوَعَ الْغَلْطُ وَالسَّهْوُ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى أَتْبَعَهَا بِالثَّانِيَةِ دَفْعًا لِهَذَا التَّوَهَّمِ وَكَانَتْ هَذِهِ الثَّانِيَةُ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا﴾ (١).

(١) الْأَصَحُّ كَمَا ذَكَرَ الْبَعْضُ أَنَّهُ تَوْكِيدٌ شَبَهَ لَفْظِيٍّ كَمَا يَظْهَرُ مِنَ الْفَافِظِ الْآيَةِ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ شَبَهٌ تَوْكِيدٌ مَعْنَوِيٌّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَاكُوفُوا الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٨) يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا... [البقرة] فَقَوْلُهُ: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾ الْآيَةُ، هِيَ بِمَعْنَى الْآيَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّهُ أَكْدَبَهَا بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ لَذَلِكَ تَرَكَ الْعَطْفَ وَلَزِمَ الْفَصْلَ.

وَيُقَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: إِنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالَ الْإِتِّصَالِ.
 الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَبَايُنٌ تَامٌ بَأَنْ يَخْتَلِفَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً كَقَوْلِهِ:
 لَا تَسْأَلِ الْمَرْءَ عَنْ خَلِيقِهِ فِي وَجْهِهِ شَاهِدٌ مِنَ الْخَبَرِ
 وَكَقَوْلِ الْآخَرِ:

ثُمَّ التَّمثِيلُ بِهَذَا مَبْنِيٍّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِالثَّانِيَةِ اسْتِثْنَاءَ الْإِخْبَارِ بِنَسْبَتِهَا وَإِلَّا كَانَتْ
 بَدَلُ كُلِّ مِنَ الْأَوَّلَى، فَتَدَبَّرْ.

(وَيُقَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ) الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْإِتِّحَادُ التَّامُّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ: وَالْحَاصِلُ فِي
 الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ: (إِنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالَ الْإِتِّصَالِ) أَي: تَمَامُ الْإِتِّحَادِ.

الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنْ مَوَاضِعِ الْفَصْلِ: (أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَبَايُنٌ تَامٌ) أَي: فِي
 الْمَعْنَى فَيَجِبُ الْفَصْلُ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ بِالْوَاوِ يَقْتَضِي كَمَالَ الْمُنَاسَبَةِ فِيهِمَا وَالْمُنَاسَبَةُ مُنَافِيَةٌ
 لِكَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ الَّذِي هُوَ تَمَامُ التَّبَايُنِ، وَيَكُونُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: (بَأَنْ يَخْتَلِفَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً) أَي: فِي كَوْنِ إِحْدَاهُمَا خَبَرًا وَالْأُخْرَى إِنْشَاءً، وَهَذَا
 صَادِقٌ بِثَمَانِ صَوَرٍ، كُلُّهَا مِنْ بَابِ كَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَهُمَا: إِمَّا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَعًا
 وَهَذَا أَرْبَعُ صَوَرٍ، الْجُمْلَةُ الْأَوَّلَى خَبَرٌ لَفْظًا إِنْشَاءٌ مَعْنَى، وَالثَّانِيَةُ إِنْشَاءٌ لَفْظًا خَبَرٌ مَعْنَى أَوْ
 عَكْسُهَا، وَالْجُمْلَةُ الْأَوَّلَى إِنْشَاءٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَالثَّانِيَةُ خَبَرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ عَكْسُهَا. أَوْ فِي
 الْمَعْنَى فَقَطْ وَهَذَا أَرْبَعُ صَوَرٍ أَيْضًا: خَبَرَانِ لَفْظًا أَوْ لَاهُمَا إِنْشَاءٌ مَعْنَى، وَخَبَرَانِ لَفْظًا أَوْ لَاهُمَا
 خَبَرٌ مَعْنَى، وَإِنْشَاءَانِ لَفْظًا أَوْ لَاهُمَا خَبَرٌ مَعْنَى، وَإِنْشَاءَانِ لَفْظًا أَوْ لَاهُمَا إِنْشَاءٌ مَعْنَى.

(كَقَوْلِهِ) أَي: الشَّاعِرُ (لَا تَسْأَلِ الْمَرْءَ) بِفَتْحِ الْمِيمِ -وَضَمُّهَا لَغَةً- أَي: الرَّجُلَ (عَنْ
 خَلِيقِهِ) جَمْعُ «خَلِيقَةٍ»، وَهِيَ الطَّبِيعَةُ (فِي وَجْهِهِ شَاهِدٌ مِنَ الْخَبَرِ) فَجُمْلَةُ: «لَا تَسْأَلِ...
 إلخ» إِنْشَاءٌ لَفْظًا وَمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا نَهْيٌ، وَجُمْلَةُ (فِي وَجْهِهِ... إلخ) خَبَرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَلَمْ
 تُعْطَفْ هَذِهِ عَلَى الْأَوَّلَى لِاخْتِلَافِهِمَا عَلَى أَنَّ الْغَرَضَ تَعْلِيلُ النَّهْيِ عَنِ السُّؤَالِ بِمُضْمُونِ
 الثَّانِيَةِ، وَهَذَا يَقْتَضِي الْفَصْلَ أَيْضًا، فَتَدَبَّرْ.

(وَكَقَوْلِ الْآخَرِ) هُوَ الْأَخْطَلُ كَمَا ذَكَرَ سَيِّبُونَهُ:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ: أَرُسُوا نُزَاوِلَهَا فَحَتَفَ كُلُّ امْرِئٍ يَجْرِي بِمَقْدَارٍ
أَوْ بَأَن لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَنَاسِبَةٌ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: عَلِيٌّ كَاتِبٌ، الْحَمَامُ طَائِرٌ.....

(وَقَالَ رَائِدُهُمْ) أَي: عَرِيفُ الْقَوْمِ أَعْنِي: الشَّجَاعَ الَّذِي يَتَقَدَّمُهُمْ لَطَلَبِ الْمَاءِ وَالْكَالِ (أَرُسُوا) أَي: أَقِيمُوا هَذَا الْمَكَانَ الْمُنَاسِبَ لِلْحَرْبِ (نُزَاوِلَهَا) بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ^(١).
فَكَانَهُ قِيلَ: لِمَاذَا أَمَرْتَ بِالْإِرْسَاءِ؟ فَقَالَ: نُزَاوِلَهَا، أَي: نَحَاوِلُ أَمْرَ الْحَرْبِ وَنَحْتَالُ لِإِقَامَتِهَا بِأَعْمَالِهَا.

(فَحَتَفَ كُلُّ امْرِئٍ يَجْرِي بِمَقْدَارٍ) عَلَّةٌ لِمَحْذُوفٍ، أَي: وَلَا تَخَافُوا مِنْ الْهَيْفِ وَهُوَ الْمَوْتُ بِمِثَاقَةِ أَعْمَالِ الْحَرْبِ؛ فَإِنَّ الْمَرْءَ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ حَتْفُهُ إِلَّا بِقَدَرِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ، بِأَسَرِّ الْحَرْبِ أَمْ لَا.

فَجَمَلَةٌ: «أَرُسُوا» إِنْشَاءٌ لَفْظًا وَمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا أَمْرٌ، وَجَمَلَةٌ «نُزَاوِلَهَا» خَبَرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَلَمْ تُعْطَفْ هَذِهِ الثَّانِيَةُ عَلَى الْأُولَى لِاخْتِلَافِهِمَا، عَلَى أَنَّ الْغَرَضَ بِهَا تَعْلِيلُ الْأَمْرِ بِالْإِرْسَاءِ بِمَزَاوِلَتِهِ أَمْرَ الْحَرْبِ وَهَذَا يَقْتَضِي الْفَصْلَ أَيْضًا.

وَمِمَّا ذَكَرْنَا فِي الْمِثَالَيْنِ عَلِمَتْ: أَنَّ لِهَاجَتَيْنِ؛ وَجُودَ الْإِنْشَائِيَّةِ وَالْخَبَرِيَّةِ، وَهُوَ كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ الْمَوْجِبُ لِلْفَصْلِ، وَوُجُودُ الْإِسْتِثْنَاءِ وَهُوَ مَانِعٌ مِنَ الْعُطْفِ أَيْضًا، فَتَدَبَّرْ.
(أَوْ بَأَن لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ طَرَفَيْنِ كُلٌّ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ مَعَ اتِّفَاقٍ نِسْبَتَهُمَا فِي الْخَبَرِيَّةِ أَوْ الْإِنْشَائِيَّةِ (مَنَاسِبَةٌ فِي الْمَعْنَى) أَي: جَامِعَةٌ بَيْنَهُمَا فَلَا تُعْطَفُ الثَّانِيَةُ عَلَى الْأُولَى مَعَ اتِّفَاقِهِمَا لِانْتِفَاءِ الْجَامِعِ:

إِمَّا عَنْ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا فَقَطْ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ طَوِيلٌ، وَعُمَرُو قَصِيرٌ» حَيْثُ لَا جَامِعَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعُمَرُو مِنْ صَدَاقَةٍ وَغَيْرِهَا، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الطَّوْلِ وَالْقَصَرِ جَامِعُ التَّضَادِّ.
أَوْ عَنْ الْمُسْنَدَيْنِ فَقَطْ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ طَوِيلٌ وَعُمَرُو عَالِمٌ» عِنْدَ فَرْضِ الصَّدَاقَةِ بَيْنَ زَيْدٍ وَعُمَرُو.

أَوْ عَنْهُمَا مَعًا نَحْوُ «زَيْدٌ قَائِمٌ وَالْعِلْمُ حَسَنٌ»، وَ(كَقَوْلِكَ: «عَلِيٌّ كَاتِبٌ، الْحَمَامُ طَائِرٌ»؛

(١) أَي: وَلَيْسَتْ جَوَابًا لِلْأَمْرِ، وَإِلَّا كَانَ حَقُّهَا الْجَزْمُ، وَالْمَعْنَى: أَوْقِفُوا السَّفِينَةَ وَنَحْنُ نَمَارِسُ الْحَرْبَ وَنَبَاشِرُهَا.

فإنه لا مناسبة في المعنى بين كتابة علي وطيران الحمام، ويُقال في هذا الموضع إن بين الجملتين كمال الانقطاع.

الثالث: كون الجملة الثانية جواباً عن سؤال نشأ من الجملة الأولى. [كقوله: جزى الله الشدائد كل خير^(١)].

فإنه لا مناسبة في المعنى بين كتابة علي وطيران الحمام) أي: بين المسند إليهما علي والحمام وبين المسندين الكتابة والطيران.

(ويقال في هذا الموضع) الثاني بقسميه اللذين أولهما: التباين بين نسبتَي الجملتين، والثاني: انتفاء المناسبة بين طرفي كل من الجملتين مع اتفاق نسبتيهما ([إن بين الجملتين] كمال الانقطاع) أي: تمام التباين كما يقال ذلك في الموضع الثاني من موضعي الوصل بقيد الإيهام، كما سبق، فتدبر.

الموضع (الثالث) من مواضع الفصل

(كون الجملة الثانية جواباً عن سؤال) مقدّر الوقوع (نشأ من الجملة الأولى) أي: أن الجملة الأولى اقتضت سؤالاً، ودلت عليه بالفعوى، أي: قوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال وكأنه واقع بالفعل محقق مصرح به، وتكون الجملة الثانية جواباً عن هذا السؤال وخيئذ ففصل الثانية عن الأولى؛ إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر، وظهر من هنا: أن الموجب للفصل في هذا الموضع هو كون الكلام جواباً لسؤال، وهو مذهب السكاكي، وذهب صاحب التلخيص إلى أنه هو تنزيل الأولى منزلة السؤال، فتكون الثانية جواباً للجملة الأولى، ويسمى هذا الفصل استئنافاً، وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استئنافاً ومستأنفة. ثم السؤال الذي نشأ عن الأولى إما عن سبب أو لا، والأول إما سبب عام أو لا، فالأقسام ثلاثة: سبب عام، وسبب خاص، وغير السبب.

فالسبب العام: هو سبب الحكم، أي: المحكوم به الكائن في الأولى على الإطلاق بمعنى أنه لم يتصور فيه لتصور سبب معين (كقوله) أي: الشاعر (جزى الله الشدائد كل خير) فهذه الجملة اقتضت سؤالاً عاماً يقويته العرف والغادة تقديره: «ما بالث، تقول

(١) مما بين المعقوفين ساقط من الأصل وتداركناه من المتن وسياق الشرح.

«عَرَفْتُ بِهَا عُدُوِّي مِنْ صَدِيقِي»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسُ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩] ^(١).

وَيُقَالُ: بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ شَبَهُ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ.

(الرابع) أَنْ تُسَبِّقَ جَمْلَةٌ جَمْلَتَيْنِ يَصِحُّ عَطْفُهَا.....

هَذَا، وَمَا السَّبَبُ الَّذِي أَذَكَ إِلَى أَنْ تُخَالِفَ غَيْرَكَ بِالترَّصِي عَنِ الشَّدَائِدِ وَعَدَمِ بُغْضِهَا؟..
فَأَجَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِقَوْلِهِ: (عَرَفْتُ) أَي: لِأَنِّي عَرَفْتُ (بِهَا عُدُوِّي مِنْ صَدِيقِي).
وَالسَّبَبُ الْخَاصُّ: هُوَ سَبَبُ الْحُكْمِ فِي الْأُولَى عَلَى الْخُصُوصِ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَصَوَّرَ نَفْيَ جَمِيعِ الْأَسْيَابِ إِلَّا سَبَبًا خَاصًّا تَرَدَّدَ فِي حَصُولِهِ وَنَفْيِهِ (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي﴾) أَي: مَعَ طَهَارَتِهَا مِنَ الزَّلَلِ (إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ) أَي: مُنْطَبِعَةٌ مِنْ أَصْلِهَا عَلَى طَلَبِ شَيْءٍ لَا يَنْبَغِي؛ فَإِنَّ الْجَمْلَةَ الْأُولَى اقْتَضَتْ سَوْأًا خَاصًّا بِقَرِينَةِ التَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّ مَضْمُونَهَا وَهُوَ الْحُكْمُ بِنَفْيِ تَبَرُّةِ النَّفْسِ يَتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا نَطْبَاعَ عَلَيْهَا عَلَى السُّوءِ فَكَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ تَرَدُّدٍ فِي ثُبُوتِ أَمْرِهَا بِالسُّوءِ.

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ غَيْرُ السَّبَبِ: هُوَ شَيْءٌ آخَرُ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْجَمْلَةِ الْأُولَى يَقْتَضِي الْمَقَامَ السُّؤَالَ عَنْهُ نَحْوُ: (قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾) أَي: فَمَاذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ فِي جَوَابِ سَلَامِ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لَيْسَ سَبَبًا لِسَلَامِ الْمَلَائِكَةِ لَا عَامًّا وَلَا خَاصًّا.

(وَيُقَالُ: بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ) أَي: الْأُولَى الَّتِي هِيَ مَشَأُ السُّؤَالِ الْمَقْدَّرِ وَالثَّانِيَةِ الَّتِي هِيَ مَسْتَأْنَفَةٌ جَوَابًا لِلسُّؤَالِ الْمَقْدَّرِ (شَبَهُ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ) لِمَشَابَهَتِهِ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ فِي أَنَّ مَا بَيْنَ الْجَمْلَتَيْنِ فِيهِمَا اتِّصَالٌ وَرِيطٌ ذَاتِي مُنَافٍ لِلْعُطْفِ ^(٢)، فَجَبُّ الْفَصْلِ فِي هَذَا كَمَا يَجِبُ فِي كَمَالِ الْإِتِّصَالِ؛ لِأَنَّ شَبِيهَ الشَّيْءِ حُكْمُهُ حُكْمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ. هَذَا وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْفَصْلُ فِيهِ نَظَرًا لِلْقَطْعِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ إِتِّشَاءً، وَالْجَوَابُ خَبَرٌ فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ.

الْمَوْضِعُ (الرابع) مِنْ مَوَاضِعِ الْفَصْلِ: (أَنْ تُسَبِّقَ جَمْلَةٌ بِجَمْلَتَيْنِ يَصِحُّ عَطْفُهَا) أَي:

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ مُتَدَارِكٌ مِنَ الشَّرْحِ وَهُوَ مُزِيدٌ عَلَى الْأَصْلِ.

(٢) يَعْنِي: كَأَنَّهُمَا لِكَمَالِ اتِّصَالِهِمَا أَوْ شَبَاهِهِ يَعَامِلَانِ كَجَمْلَةٍ وَاحِدَةٍ بَسِيطَةٍ لَا يَصِحُّ عَطْفُ أَجْزَائِهَا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لِقُوَّةِ تَرَابُطِهَا يَحِثُّ لَا يَسُوغُ تَخْلُلُ خَرْقُ الْعُطْفِ بَيْنَهُمَا..

على إحداهما لوجود المناسبة في عطفها على الأخرى^(١) فترك العطف دفعاً للوهم، كقوله:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنِّي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا، أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ

فجملته «أراها» يصح عطفها على «تظنُّ»،

عطف الجملة المسبوقة اللاحقة (على إحداهما) أي: على إحدى الجملتين السابقتين (لوجود المناسبة) أي: الجامعة العقلية أو الوهمية أو الخيالية بين المسندين والمسند إليهما في الجملة المسبوقة وإحدى السابقتين عليها.

(وفي عطفها) أي: الجملة المسبوقة (على) الجملة المسبوقة (الأخرى فساداً) أي: للمعنى المراد، (فترك العطف) أي: فيجب الفصل بترك عطف المسبوقة على إحدى السابقتين التي تناسبها في كل من المسند والمسند إليه (دفعاً للوهم) أي: لوهم السامع، عطف المسبوقة على السابقة غير المقصودة.

ويسمى هذا الفصل «قطعاً» لقطعه توهم خلاف المقصود، أو لأن كل فصل قطع فيكون من باب تسمية المقيّد باسم المطلق^(٢).

(كقوله) أي: الشاعر: (وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنِّي أَبْغِي) أي: أطلبُ (بها بدلاً) الباء للمقابلة، (أراها) بصيغة المجهول شاع استعماله بمعنى الظن، وأصله: «أراني الله إياها» (في الضلال تهيم) من «هَامَ» إذا ذهب في الأرض^(٣) من العشق وغيره، أي: تحير في أودية الضلال. (فجملته «أراها» يصح عطفها على) جملة (تظنُّ) لأنها خبريتان ووجدت بينهما مناسبة أي: جهة جامعة بينهما وهي الاتحاد بين مسنديهما^(٤) أو شبه التضايق بين المسند إليه فيهما وهو ضمير تظنُّ العائد على سلمى، وهي محبوبته، وضمير «أراها» العائد على الشاعر، وهو محب وكل من المحب والمحبوبة يشبه أن

(١) لو قال كما قال البعض: يصح عطفها على الأولى لوجود المناسبة في عطفها على الثانية.. إلخ، لكان أوضح، كما يتضح من شرحه رحمه الله.

(٢) والمقيد هو الفصل والمطلق هو القطع، لأن الفصل قطع مقيّد بانفصال الجزأين.

(٣) أي: على غير هدى لا يدري أين يتوجه.

(٤) يعني: أن المسندين وهي «تظنُّ» و«أراها» متحدان في المعنى.

لكن يَمْنَعُ من هذا توهُمُ الْعِظْفِ على جملة «أُبْغِي بها» فتكونُ الجملةُ الثالثةُ من منظوناتِ سلمى، مع أنه ليس مراداً، ويُقال: بينَ الجملتين في هذا الموضع شبهُ كمالِ الانقطاع:
(الخامس) أن لا يُقصدَ تشريكَ الجملتين في الحكمِ

يَتَوَقَّفَ بِعَقْلِهِ عَلَى تَعَقُّلِ الْآخِرِ^(١).

ويكونُ معنى البيتِ حينئذٍ: أن سلمى تظنُّ كذا وأنني أَحْكُمُ على سلمى بأنها أخطأتُ في ظنِّها وهذا المعنى صحيحٌ ومرادٌ للشاعرِ (لكن يَمْنَعُ من هذا) أي: من عطفِ أراها على تظنُّ بأن يقولَ الشاعرُ: وأراها ... إلخ.

([توهُمُ العطف على جملة «أُبْغِي بها» فتكونُ الجملةُ الثالثةُ] ^(٢) من منظوناتِ سلمى) ويكونُ معنى البيتِ أن سلمى تظنُّ أنني أبْغِي بها بدلاً وتظنُّ أيضاً أنني أظنُّها تَهْيِمْ في الضلالِ.

(مع أنه ليس مراداً) أي: للشاعرِ. هذا: وَيَحْتَمِلُ أن تكونَ جملةُ «أراها... إلخ» مستأنفةً بأن يُقدَّرَ سؤالٌ وتكونَ هي جواباً عنه، كأنه قيل: «كيف تُراها في هذا الظنِّ؟» فقال: «أراها تَهْيِمْ في الضلالِ». فيكونُ المانعُ من العطفِ حينئذٍ كونَ الجملةِ كالمُتَّصِلَةِ بما قبلها، أي: شبهُ كمالِ الاتصالِ.

(ويقال: بينَ الجملتين في هذا الموضع شبهُ كمالِ الانقطاع) لمشابهةِ كمالِ الانقطاعِ في أن كلاً مشتملاً على مانعٍ من العطفِ، وهو هنا إيهامُ العطفِ خلافَ المقصودِ، وفي كمالِ الانقطاعِ تباينُ الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاءً أو بانتفاءِ الجامعِ بينهما. نعم، إن المانعَ هنا خارجٌ عن ذاتِ الجملتين ^(٣) يُمكنُ دفعُهُ بنصبِ قرينةٍ، ولذا لم يُجعلَ من كمالِ الانقطاعِ.

الموضعُ (الخامسُ) من مواضعِ الفصلِ: (أن لا يُقصدَ تشريكَ الجملتين في الحكمِ) أي: القيدُ الزائدُ على مفهومِ الجملةِ كالاختصاصِ بالظرفِ ^(٤)؛ لأنَّ الكلامَ هنا كما سبقَ

(١) يعني: أن حصولَ كلِّ واحدةٍ منهما في العقلِ يستلزمُ حصولَ الأخرى؛ فلا يمكنُ تصورَ أحدهما بدونَ الآخرِ، فلا يكونُ محبوبٌ إلا بوجودِ محبٍّ له.

(٢) ما بينَ المعقوفين متداركٌ من المتن وسياقُ الشرحِ.

(٣) ومع هذا فهو احتمالٌ وليس يقيني، لذا أمكنُ دفعُهُ بالاستعانةِ بقرينة.

(٤) من الاختصاصِ بالظرفِ الآيةُ الآتيةُ كما سيوضحُ الشارحُ رَحِمَهُ اللهُ.

لقيام مانع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ (١٤) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴿[البقرة] فجملته: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ لا يَصْخُ عَظْفُهَا عَلَى «إِنَّا مَعَكُمْ»، لاقتضائه أنه من مَقُولِهِمْ،.....

قاصرٌ على الجملتين اللتين لا محلّ لهما من الإعراب. فليس المرادُ به حيثُ الحُكْمُ الإعرابيُّ، نعم يَصْخُ أن يكونَ الكلامُ غيرَ قاصِرٍ على الجملِ التي لا محلّ لها بل يَشْمَلُهَا وَيَشْمَلُ التي لها محلّ، فيُرادُ بالحُكْمِ في الأولى المعنى المذكورُ، وبه (١) في الثانية الحُكْمُ الإعرابيُّ، يعني: الحال الموجب للإعراب مثل كونها خبرَ المبتدأ فإنه يُوجِبُ الرفعَ، وكونها حالاً أو مفعولاً فإنه يُوجِبُ النصبَ، وكونها مضافاً إليها فإنه يُوجِبُ الخفضَ، وكونها صفةً فإنه يُوجِبُ الإعرابَ الذي في المتبوع.

(لقيام مانع) أي: من العطف، وهو لزومُ تشريك الثانية للأولى في ذلك القيدِ أو الحُكْمِ الإعرابيِّ. والتشريكُ فيه نقيضُ المقصودِ؛ لأن المقصودَ الاستئنافُ فيجبُ الفضلُ، سواءً كان بينهما جهةً جامعةً أم لا.

(كقوله تعالى: حكايةً عن حال المنافقين ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾) أي: وإذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا ﴿إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾) أي: رؤسائهم من الكافرين. ﴿قَالُوا﴾) لشیاطینهم ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾) أي: بقلوبنا من حيث الثبات على الكفر وعداوة المسلمين، ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ (١٤) أي: بالمسلمين فيما نُظْهِرُ لَهُمْ من المُدَارَاةِ. قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾) أي: يُجَازِيهِمْ بِالطَّرْدِ عَنْ رَحْمَتِهِ فِي مُقَابَلَةِ استهزائهم بالمؤمنين ودين الإسلام.

ففي الكلام مُشَاكَلَةٌ (٢)، وإلا فالاستهزاء مستحيلٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. (فجملته: «اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ» لا يَصْخُ عَظْفُهَا عَلَى) جملة «إِنَّا مَعَكُمْ» التي هي مُحْكِيَةٌ لـ «قَالُوا» (لاقتضائه) أي: العطف المذكور (أنه) أي: أن قوله: «اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ» (من مَقُولِهِمْ)

(١) أي: ويراد بالحكم... إلخ.

(٢) المشاكلة: هي أن يذكر الشيء يلفظ غيره لوقوعه في صحبته، كقوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٢٧] فسمى إهماله سبحانه لهم نسباً للمشاكلة.

ولا على جملة «قالوا»؛ لاقتضائه أن استهزاء الله بهم مقيدٌ بحالِ خُلُوهِم إلى شياطينهم. ويُقال بينَ الجملتين في هذا الموضع توسُّطٌ بينَ الكمالين.

أي: من مقولِ المنافقين، والحالُ أنه ليس كذلك، أي: لم يُقصدْ تشريكها للأولى في الحكمِ الإعرابيِّ، وهو كونها من مقولهم، بل هو استئنافٌ على أنه من مقولِ الله تعالى، ففصلَ بتركِ العطفِ دفعًا لإيهامِ خلافِ المقصودِ.

(ولا على جملة «قالوا») أي: وليست جملة «الله يستهزئ» بهم معطوفةٌ على جملة قالوا، (لاقتضائه) أي: العطفِ المذكورِ (أن استهزاء الله بهم) وهو مضمونُ جملة: «الله يستهزئ بهم».

(مقيدٌ بحالِ خُلُوهِم إلى شياطينهم) توضيحُ ذلك: أن جملة «قالوا: إِنَّا معكم» مُقيِّدةٌ بظرفٍ، وهو «إِذَا»، وتقديمُ الظرفِ يُفيدُ الاختصاصَ، وحيثُ فُالْمَعْنَى: أنهم إنما يقولون: «إنا معكم» في حالِ خُلُوهِم بشياطينهم، لا في حالِ وجودِ أصحابِ محمَّدٍ.

ولو عطفَ «الله يستهزئ بهم» على جملة «قالوا» لَلِزِمَ أن استهزاء الله بهم مختصٌّ بذلك الظرفِ لإفادةِ العطفِ تشريكَ الجملتين في الاختصاصِ به، فيكونُ المعنى: لا يستهزئ الله بهم إِلَّا إِذَا خَلَوْا كما أنهم لا يقولون: إِنَّا معكم إِلَّا إِذَا خَلَوْا. والحالُ أنه ليس كذلك، أي: لم يُقصدْ تشريكَ الثانيةِ للأولى في ذلك القيدِ؛ لأن المراد باستهزاء الله بهم الذي هو مضمونُ الثانيةِ مجازاته لهم كما سبق، ولا شك أن هذا متَّصِلٌ لا انقطاعَ له بحالٍ، سواءً خَلَوْا إلى شياطينهم أم لا، ففصلَ بتركِ العطفِ لأجلِ دفعِ إيهامِ خلافِ المقصودِ.

(ويقال: بينَ الجملتين في هذا الموضع) الخامس (توسُّطٌ بينَ الكمالين) أي: بينَ كمالِ الاتِّصالِ وكمالِ الانقطاعِ، كما يُقالُ لِمَا بينَ الجملتين في الموضعِ الأوَّلِ من موضعِ الفصلِ توسُّطٌ بينَ الكمالين مطلقًا أو مع عدمِ الإيهامِ، ووجهُ التسميةِ بهذا الاسمِ ظاهرٌ؛ لأنه لم يكنْ بينَ الجملتين أحدُ الكمالين، ولا شِبْهُ أَحَدِهِمَا، فتدبَّرْ.

الباب السادس

في الإيجاز والإطناب والمساواة

كُلُّ مَا يَجُولُ فِي الصَّدْرِ مِنَ الْمَعَانِي يُمَكِّنُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِثَلَاثِ طُرُقٍ: الْمَسَاوَاةُ.....

الباب السادس وهو آخر الأبواب (في الإيجاز والإطناب والمساواة)

وهذا الباب من أعظم أبواب البلاغة حتى قَالَ بعضهم: البلاغة هي الإيجاز والإطناب، (كُلُّ مَا يَجُولُ) أي: يدورُ وَيَخْطُرُ (في الصدر) أي: في صدر الإنسان وَخَلَدِهِ (من المعاني) أي: المقاصد (يُمَكِّنُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ) تعبيرًا مقبولًا من البليغ.

(بثلاث طُرُقٍ) وهناك ثلاث طُرُقٍ أخرى للتعبير عنه إلا أنها غير مقبولة؛ وذلك لأن المعنى المراد إما أَنْ يُؤَدِّيَهُ البليغ بلفظٍ مساوٍ له أو لا.

فالأوَّلُ يُسَمَّى «المساواة»، والثاني إما أَنْ يَكُونَ ناقصًا عنه أو زائدًا عليه، والناقصُ إما وافٍ به ويُسَمَّى: «إيجازًا» أو غير وافٍ ويُسَمَّى «إخلالًا»، والزائدُ إما لفائدة، ويُسَمَّى «إطنابًا»، وإما معيَّنًا ويُسَمَّى «حشوًا» أو غير معيَّنٍ ويُسَمَّى «تطويلًا».

فصارت الطُرُقُ سِتَّةً: ثلاثة مقبولة وهي: المساواة والإيجازُ والإطنابُ.

وثلاثة غير مقبولة: وهي الإخلالُ والتطويلُ والحشوُ.

وبِقَوْلِي «مقبولًا من البليغ» يُعْلَمُ: أَنَّ المرادَ بِقَبُولِ تلكِ الطُرُقِ وَعَدَمَ قَبُولِهَا بِالنَّظَرِ لخصوصِ المتكلمِ البليغِ وبهذا الاعتبارِ يَكُونُ الكلامُ البليغُ منقسمًا إلى أَقسامٍ ثلاثةٍ: مساوٍ وموجزٍ ومُطْنَبٍ.

وأما كلامُ أوساطِ الناسِ فلا يُوصَفُ بِواحدٍ مِنَ الثلاثةِ.

الطريقةُ الأولى: (المساواة) قَدَّمَهَا لِقَلَّةِ مباحثِهَا، ولأَنَّ مقامَهَا مقامُ الإتيانِ بالأصلِ حيث لا مُقْتَضِي للعدولِ عنه بخلافِ مقامِ الإيجازِ فإنه مقامُ تَرْكِ أَحَدِ المَسْنَدَيْنِ أو المتعلقاتِ، ومقامِ الإطنابِ فإنه مقامُ ذِكْرِ ما لا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أَصْلِ المعنى كَقَصْدِ البسطِ أو رعايةِ الفاصلةِ^(١).

(١) وهو مصطلح مختص بالقرآن يقصد به تشابه نهايات الآيات في الحروف إما باتحادها أو بتقارب مخارجها، مما يقارب القافية في الشعر والسجع في النثر إلا أنها تفارقهما بما فيها من إعجاز بياني مؤثر في المعنى.

وهي تأدية المعنى المراد بعبارة مساوية له بأن تكون على الحد الذي جرى به عُرْفُ أوساط الناس، وهم الذين لم يَرْتَقُوا إلى درجة البلاغة ولم يَنْحَطُّوا إلى درجة الفَهَاهِيَةِ.

(وهي: تأدية المعنى المراد) أي: المقصود للمتكلِّم إفادته للمخاطب (بعبارة مساوية له) أي: منطبقة عليه بمعنى أنها دالة عليه بالمطابقة ليس فيها حذف عن أصلها ولا زيادة بتكرير أو تميم أو اعتراض أو غيرها، فقولنا: جاءني إنسانٌ وجاءني حيوانٌ ناطقٌ كلاهما على طريقة المساواة وإن كان بينهما تفاوتٌ من حيث الإجمال والتفصيل؛ لأن كلاً أدَّى المعنى المراد دالاً عليه مطابقةً، قال عبد الحكيم: والقول بأن أحدهما إيجازٌ والآخر إطنابٌ وهم. انتهى.

(بأن تكون) أي: العبارة (على الحد الذي جرى به عُرْفُ أوساط الناس) أي: على الحد الذي جرت به عادتُهم في تأدية المعاني التي تعرّض لهم عند مخاطبتهم (وهم) أي: والمراد بأوساط الناس (الذين لم يَرْتَقُوا) أي: لم يبلّغوا في ارتقائهم من جهة أداء المعاني (إلى درجة البلاغة) التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أي: لم يَرْتَقُوا إلى درجة البلغاء.

(ولم يَنْحَطُّوا إلى درجة الفَهَاهِيَةِ) أي: العجز عن أداء أصل المعنى المراد، بمعنى: أنهم لم يَنْحَطُّوا إلى درجة البُسْطَاءِ، فهؤلاء حيث كانوا عامةً بالنسبة للبلغاء لا يلاحظون النكات التي يقتضيها الحال، وإنما يأتون بكلام يؤدي أصل المعنى ويكون صحيحاً لمطابقته للغة والنحو والصرف فلا يوصف كلامهم بواحدٍ من الأقسام الثلاثة لما قدّمنا أن تقسيم التعبير إلى الثلاثة خاص بالكلام البليغ. نعم إذا أدَّى البليغ مقصوده بكلام على قدر أداء الأوساط يُسمّى هذا الكلام مساواة^(١).

هذا ويؤخذ من قوله: «الحد» أن للأوساط حداً معلوماً من الكلام في إفادة كل معنى لا قدرة لهم على أزيد من ذلك ولا أنقص منه، وهذا شأنهم، بخلاف البلغاء فإن لهم المقدرة على تأدية المعنى الواحد بعبارات مختلفة في الطول والقصر.

(١) يعني: أن المساواة ما يكون الكلام فيها على حسب المتعارف عليه من أوساط الناس الذين لم ترتق مرتبتهم إلى حد البلاغة ولم تنحط إلى حد العي والفهامة في الحد المتوسط والمقياس الذي يقاس به حد الإيجاز والإطناب.

نَحْوُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي خُدَيْثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨].

والإيجاز وهو تأدية المعنى بعبارة ناقصة عنه مع وفائها بالغرض، نحو «إنما الأعمال بالنيات».

ثم المساواة نوعان: أحدهما مساواة مع الاختصار، وهي أن يَحْرَى البليغ في تأدية المعنى أوجز ما يكون من الألفاظ؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ (٦٧) [الرحمن] و(نحو) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي خُدَيْثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨].

فهذا الكلام مساوٍ كما مثل به «الإيضاح»^(١)؛ لأن المعنى قد أَدَّى بما يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التركيبِ الأصليِّ، والمقام يقتضي ذلك؛ إذ لا مُقْتَضِي للعدول عنه إلى الإيجاز والإطناب. قال البهاء السبكي: وفيه نظر؛ لأن فيه حذف موصوف «الذين» اهـ.

والنوع الثاني: مساواة بدون اختصار، ويسمى المتعارف، وهو تأدية المعاني بألفاظ على قدرها من غير طلب الاختصار، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ مَقْصُورَاتُ فِي الْحَيَاةِ﴾ [الرحمن].

(و) الطريقة الثانية (الإيجاز: وهو) لغة: التقصير، يقال: أوجزت الكلام أي: قَصَرْتُهُ. وإصطلاحاً: (تأدية المعنى) المراد للمتكلم (بعبارة ناقصة عنه) أي: عن المعنى المراد بأن تكون أقل من الحد الذي جرى به عُرْفُ أوساط الناس (مع وفائها) أي: العبارة (بالغرض) أي: بالمعنى الذي هو الغرض المقصود بأن تكون دلالتها عليه واضحة في تراكيب البلغاء، لا خفاء فيها. قال الدسوقي: وفاؤها به إما باعتبار اللزوم إذا لم يكن هناك حذف أو باعتبار الحذف الذي يتوصل إليه بسهولة من غير تكلف اهـ. فيشمل نوعي الإيجاز الآتين، ويسمى أيضاً بـ«الاختصار» كما يؤخذ من «المفتاح» للسكاكي، وبه صرح الطيبي.

وَقَرَّبَ بعضهم بأن الاختصار خاص بحذف الجمل فقط بخلاف الإيجاز.

قال البهاء السبكي: وليس بشيء. انتهى (نحو) قوله ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات)

(١). «الإيضاح» للخطيب القزويني هو شرح «تلخيص المفتاح» للخطيب أيضاً، وهو اختصار لـ«مفتاح العلوم» للسكاكي.

و: «قِفَا تَيْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ»، فإذا لم تَقِفْ بالغرضِ سُمِّيَ إِخْلَالًا، كَقَوْلِهِ:
وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالِ لِ التُّوْكَ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا

أي: صَحَّةُ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ، فهذه الجملة القصيرة جُمِعَت حُكْمُ الْأَعْمَالِ جَمِيعُهَا بِأَتَمِّهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّتِهِ، وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا الصَّحَّةَ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ لَزُومًا لِلْحَقِيقَةِ مِنَ الْكَمَالِ^(١)؛ لِأَنَّهُ مَتَى وَجِدَ الْكَمَالَ وَجِدَتِ الصَّحَّةُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.

(و) قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ فِي صَدْرِ مُعَلَّقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ: (قِفَا) أَمْرٌ مِنَ التَّوْقُوفِ خَاطَبَ بِهِ اثْنَيْنِ كَأَنَّا يَسِيرَانِ مَعَهُ، أَوْ خَاطَبَ بِهِ وَاحِدًا، وَهَذِهِ الْأَلْفُ لَيْسَتْ ضَمِيرًا، وَإِنَّمَا هِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ نَوْنِ التَّوَكِيدِ. إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجَرَّى الْوَقْفِ^(٢). (تَبَاكَ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مِنَ الْبُكَاءِ (مَنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ) أَي: الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ يَتَزَلُّ بِهِ أَحِبَّاءُهُ. تَمَامُ الْبَيْتِ: «بِسَقْطِ اللَّوْى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمل»^(٣) فَصَدْرُ هَذَا الْبَيْتِ مُوجَزٌ حَيْثُ أَفَادَ أَمْرَ صَاحِبِيهِ أَنْ يَقِفَا مَعَهُ لِيُعَاوَنَاهُ عَلَى الْبُكَاءِ عِنْدَ مَنَازِلِ أَحِبَّاءِهِ الَّتِي كَانَ يَلْقَاهُمْ فِيهَا وَلِيُجَدِّدَ الذِّكْرِيَّاتِ الْقَدِيمَةَ. (فَإِذَا لَمْ تَقِفْ) أَي: الْعِبَارَةُ النَّاْقِصَةُ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ (بِالْغَرَضِ) الْمَقْصُودِ بِأَنْ تَكُونَ دَلَالَتُهَا عَلَيْهِ خَفِيَّةً بِحَيْثُ يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى تَكْلُفٍ وَنَصَبٍ (سُمِّيَ) أَي: تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى بِهَا (إِخْلَالًا) وَحَذْفًا رَدِيئًا.

فهو تأدية المعنى بعبارة ناقصة عنه مع عدم وفائها حيث إن التوصل إلى المحذوف فيه بتكلف، ويسمى أيضًا عيًّا وتقصيرًا.

(كَقَوْلِهِ) أَي: حِلْزَةُ الْيَشْكُرِيِّ مِنْ بَنِي يَشْكُرَ، بَطْنٍ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ مِنْ قَضِيْدَةٍ قَبْلَهَا:
عَاشَ بِجِدٍّ لَا يَضُرُّكَ التُّوْكَ مَا أَوَّيْتُ جَدًّا

(وَالْعَيْشُ) أَي: الْمَعِيشَةُ بِمَعْنَى مَا يُتَعَيَّشُ بِهِ مِنْ مَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ، وَفِيهِ حَذْفُ النِّصْفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَالْعَيْشُ الرَّغْدُ. الْمُرَادُ بِرَغْدِهِ كَوْنُهُ لَذِيذًا، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْعَيْشِ الْحَيَاةُ وَالْمُرَادُ بِرَغْدِهَا كَوْنُهَا مَعَ الرَّاحَةِ. (خَيْرٌ) بِالرَّفْعِ خَيْرُ الْمَيْتَدِّ (فِي ظِلَالِ التُّوْكَ) حَالٌ مِنَ الْمَيْتَدِّ

(١) يعني: أن أسباب الصحة أكثر من أسباب الكمال، ومجالها أوسع من مجاله.

(٢) ومثله ذلك قوله تعالى: ﴿الْيَاقِ يَهْمُ كُلِّ عَمَلٍ عَيْنِدْ﴾ [ق] [٤٤]

(٣) الدخول وحومل: موضعان.

مراده أَنَّ العيشَ الرَغْدَ في ظلالِ الحمقِ خيرٌ من العيشِ الشاقِّ في ظلالِ العقلِ،

والإطنابُ: وهو تأديةُ المعنى بعبارةٍ زائدةٍ عنه.....

على رأيِ سيبويه، و«الظلالُ» جمعُ ظِلَّةٍ، وهي ما يُظَلَّلُ به كَالْخِيَمَةِ، و«النُّوكُ» بضمَّ النونِ: الحمقُ، أي: فقدانُ العقلِ الذي يُتَأَمَّلُ به في عواقبِ الأمور، وللإضافة من إضافة المشبَّه به للمشبَّه، أي: في نُوكٍ شبيه بالظلالِ بجامعِ الاشتمالِ، (من) عَيْشٍ (من) عاشٍ كَذَا) أي: مكْدوداً متعوباً حالة كونه في ظلالِ العقلِ وتحتِ تأملاته فالْمَصْدَرُ بمعنى اسمِ المفعولِ، وهذا البيتُ يُفيدُ أن العيشَ في حالة فقدانِ العقلِ، سواءً كان رَغِداً أو لا، خيرٌ من عيشِ المكْدودِ، سواءً كان عاقلاً أو لا^(١)، مع أن هذا غيرُ مرادِ الشاعر بل (مراده أن العيشَ الرَغْدَ) أي: الناعمَ فقط (في ظلالِ الحمقِ) أي: مع رذيلة الجهالةِ وفقدانِ العقلِ.

(خيرٌ من العيشِ الشاقِّ في ظلالِ العقلِ) والبيتُ لا يفي بهذا المعنى المراد؛ لأن اعتبارَ الرَغْدِ في المِصْرَاعِ الأوَّلِ في ظلالِ العقلِ في المِصْرَاعِ الثاني غيرُ معلومٍ من الكلامِ، ولا يدلُّ عليه دلالةٌ واضحة؛ إذ لا يفهمُ السامعُ هذا المرادَ من البيتِ حتَّى يتَأَمَّلَ في ظاهرِ الكلامِ فيجِدُه غيرَ صحيحٍ لاقتضائه أن العيشَ ولو مع النكْدِ في حالة الحمقِ خيرٌ من العيشِ النكْدِ في ظلالِ العقلِ، وهذا غيرُ صحيحٍ لاستوائيهما في النكْدِ وزيادة الثاني بالعقلِ الذي من شأنه التوسُّعُ وإطفاءُ بعضِ نكذاتِ العيشِ فلاجُلَ صحَّةِ الكلامِ قدَّرَ ما ذكَّرَ من الأمرين في البيتِ.

هذا.. وقد ذكَّرَ الجلالُ السيوطيُّ في شرحِ نظمهِ عقود «الجُمَانِ»: أنه لا إخلالَ في البيتِ، بل فيه النوعُ البديعيُّ المسمَّى بـ«الاحتباكِ»^(٢) حيث حذَفَ من كلِّ ما أثبتَ مقابلَه في الآخرِ فما ذكرَه في كلِّ محلٍّ قرينهٌ معيَّنةٌ للمحذوفِ من المحلِّ الآخرِ.

(و) الطريقةُ الثالثةُ (الإطنابُ: وهو) لغةً: المبالغةُ. يُقالُ: أطنبَ في الكلامِ، أي: بالغَ فيه. واصطلاحاً: (تأديةُ المعنى بعبارةٍ زائدةٍ عنه) بأن تكونَ أعلى من حدِّ عُرْفِ أوساطِ

(١) يعني يفيد تفضيل العيش مع الحمق على العيش مع العقل مطلقاً بدون قيدٍ رغادةٍ ونحوها في الأول، وهذا غير مقبول ولا قائل به كما لا يخفى.

(٢) الاحتباك: هو أن تجعل الكلام شطرين وتحذف من كل منهما نظير ما أثبت في الآخر بقصد الاختصار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤] والمعنى: إن شاء يغذِّبهم فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم إن شاء فلا يعذبهم.

مع الفائدة، نحو: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] أي: كَبُرْتُ، فإذا لم تكن في الزيادة فائدة سُمِّيَ تطويلاً إن كانت الزيادة غير متعينة وحشواً إن تعينت.

الناس (مع الفائدة) الداعية إلى الزيادة وهي تقويته وتوكيده. (نحو) قوله تعالى حكاية عن قول زكرياء ودعائه ﷺ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ﴾ أي: رَقَّ وَضْعَفَ ﴿الْعَظْمُ مِنِّي﴾ (أي: من الكبير).

وخصَّ العظم؛ لأنه عمودُ البدن وبه قوامه، فإذا وهنَ تداعى وتساقطت قوَّته.

﴿وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ تمييزُ أي: فشا في رأسي الشيب. واشتعلت النارُ إذا تفرقت في التهابها وصارت شِعْلاً.

(أي: كَبُرْتُ) أفادَ به أن هذا الكلام مُطَنَّبٌ، وأصله: رَبِّ إِنِّي كَبُرْتُ أَوْ شِخْتُ؛ إذ الكِبَرُ والشيخوخة يشتملان على ضعفِ البدنِ وشيبِ الرأسِ المتعرَّضِ لهما. قال بعضهم: ويسمَّى الإطنابُ أيضاً إسهاباً، والحقُّ: أنه أخصُّ منه فإن الإسهابَ التطويلُ لفائدة أو لا لفائدة كما ذكره التنوخي وغيره ونَبَّه عليه البهاء السُّبكيُّ في «عروس الأفرح».

(فإذا لم تكن في الزيادة) أي: زيادة العبارة عن المعنى المراد (فائدة) داعية إلى ذلك (سُمِّيَ) أي: تأدية المعنى على الوجه المذكور (تطويلاً إن كانت الزيادة) في الكلام (غير متعينة) أي: فالتطويلُ: هو أن يزيد اللفظ على أصل المعنى لا لفائدة بشرط أن لا يتعين المزيد.

(و) سُمِّيَ التأديُّ المذكورُ: (حشواً) إن تعينت -أي: الزيادة-، أي: فالحشو: هو أن يزداد في الكلام زيادة بلا فائدة بشرط تعيين تلك الزيادة.

فالفرق بين الحشو والتطويل على هذا: تعيين الزيادة وعدمها.

فائدة: ظاهرُ صنيع الكتاب أن المساواة والإيجاز لا يتقيدان بالفائدة.

وفيه نظر؛ لأنهما حينئذ لا يكونان من البلاغة، فالأولى تقييدُهما بها أيضاً ويرادُ بها ما يعمُّ كونَ المأتي به هو الأصل ولا مقتضي للعدول عنه كما في المساواة حيث لا توجد في المقام مناسبة سواها.

فَالتَّطْوِيلُ، نَحْوُ: «وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْتًا»، وَالْحَشْوُ،

«فَالتَّطْوِيلُ: نَحْوُ» قَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ الْعَبَّادِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ يُخَاطِبُ بِهَا النِّعْمَانَ بْنَ الْمُتَدَّرِ حِينَ كَانَ حَاسِبًا لَهُ وَيُدْكَرُهُ فِيهَا مَا وَقَعَ لِجَذِيمَةِ الْأَبْرَشِ وَالزَّبَاءِ مِنَ الْخُطُوبِ: «وَقَدَدَتِ الْأَدِيمُ الرَّاهِشِيَّةَ»^(١) (وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْتًا)

قَوْلُهُ: «قَدَدَتِ» أَي: قَطَعَتِ الزَّبَاءُ وَهِيَ امْرَأَةٌ وَرَثَتِ الْمُلْكَ عَنْ أَبِيهَا. وَ«الْأَدِيمُ»: الْجِلْدُ. وَ«الرَّاهِشَانِ»: الْعِرْقَانِ فِي بَاطِنِ الذَّرَاعِ يَتَدَفَّقُ الدَّمُ مِنْهُمَا عِنْدَ الْقَطْعِ. وَ«أَلْفَى»: أَي: وَنَجَدَ جَذِيمَةَ الْأَبْرَشِ. وَ«الْمَيْتُ»: هُوَ الْكَذِبُ فَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَأَحَدُهُمَا كَافٍ، وَلَمْ يَتَّعِنِ الْمَزِيدُ لَصِحَّةِ الْمَعْنَى بِكُلِّ مِثْلٍ مِنْهُمَا^(٢)، فزِيَادَةُ أَحَدِهِمَا تَطْوِيلٌ لَا فَائِدَةٌ فِيهِ. وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْفَائِدَةَ التَّأْكِيدُ حَيْثُ إِنْ عَطَفَ أَحَدُ الْمُرَادِفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ يُفِيدُ تَقْرِيرَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّا نَقُولُ: التَّأْكِيدُ إِنَّمَا يَكُونُ فَائِدَةً إِنْ يُضَادَّ لَا اقْتِضَاءَ الْمَقَامِ إِيَّاهُ، وَالْمَقَامُ هُنَا لَيْسَ مُقْتَضِيًا لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ: الْإِجْبَارُ بِأَنَّ جَذِيمَةَ الْأَبْرَشِ عَدَرَتْ بِهِ الزَّبَاءُ، وَقَطَعَتْ رَاهِشِيَّةَ وَسِبَالِ مِثْلِهِمَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ وَأَنَّهُ وَجَدَ مَا وَعَدَتْهُ مِنْ تَزْوُجِهِ كَذِبًا مَحْضًا^(٣).

(وَالْحَشْوُ) نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: الْمُفْسِدُ: وَهُوَ مَا أَفَادَ مَعْنَى فَاسِدًا، كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ الْعَمْتِي: وَلَا فَضْلَ فِيهَا: لِلشَّجَاعَةِ وَالتَّيْدَى وَصَبْرِ الْفَتَى لَوْلَا لِقَاءُ شَعُوبِ^(٤)

فَإِنْ لَفْظَ النَّدَى فِيهِ^(٥) حَشْوٌ يُفْسِدُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِالشَّيْبَةِ لَهُ: لَا فَضْلَ فِي الدُّنْيَا لِلنَّدَى لَوْلَا الْمَوْتُ وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ^(٦)؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ هَانَ عَلَيْهِ بَدَلُ مَالِهِ.

(١) الْمَعْنَى: وَقَطَعَتِ الْجِلْدَ إِلَى أَنْ وَصَلَ الْقَطْعُ لِلرَّاهِشِيَّةِ.

(٢) يَعْنِي: لَمْ يَتَّعِنِ الزَّائِدُ مِنْهُمَا لَكُونِهِمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَكِنْ الْوَاحِدُ لَا يُفِيدُ تَرْتِيبًا وَلَا تَعْظِيمًا، فَلَا يَتَّعِنُ الْمَعْنَى بِإِسْقَاطِ أَيْ مِنْهُمَا.

(٣) ذَلِكَ تَأَرَّا لِقَتْلَهُ أَبَاهَا عَمْرُو بْنُ الضَّرْبِ.

(٤) شَعُوبُ: عَلِمَ عَلَى الْيَمْتِيَّةِ.

(٥) يَعْنِي: أَنَّ الزِّيَادَةَ الْمُفْسِدَةُ تَعِينُ وَتَحْدُدُ، لِذَا كَانَ حَشْوًا لَا تَطْوِيلًا.

(٦) مَعْنَى الْيَمْتِيَّةِ: لَا فَضِيلَةَ فِي الْحَيَاةِ لَمَّا ذُكِرَ لَوْلَا الْمَوْتُ، فَلَا يَظْهَرُ فَضْلُ الشَّجَاعَةِ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ أَسْبَابِ الْمَوْتِ، وَكَذَا الصَّبْرِ لَا يَظْهَرُ فَضْلُهُ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ الْمَجَارِمِ الَّتِي عَلَى رَأْسِهَا الْمَوْتُ، وَالنَّدَى عَلَى خِلَافِهِمَا فَلَا يَظْهَرُ فَضْلُهُ إِلَّا مَعَ اسْتِمْرَارِ الْحَيَاةِ وَانْتِفَاءِ الْمَوْتِ، فَالْكَرِيمُ الْحَقُّ هُوَ الَّذِي يَتَصَدَّقُ وَهُوَ يُؤْمَلُ الْحَيَاةَ، لَا عَلَى مَشَارِفِ الْمَوْتِ.

نَحْوُ: «وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ».

وَمِنْ دَوَاعِي الْإِيجَازِ: تَسْهِيلُ الْحِفْظِ، وَتَقْرِيبُ الْفَهْمِ، وَضَيْقُ الْمَقَامِ، وَالْإِخْفَاءُ،

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: الْحَشْوُ غَيْرُ الْمَفْسِدِ: وَهُوَ مَا كَانَ فِيهِ زَائِدٌ مُتَعَيِّنٌ وَلَكِنْ ذَكَرَهُ لَا يُفْسِدُ الْمَعْنَى (نَحْوُ) قَوْلِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي قَالَهَا فِي الصَّلْحِ الْوَاقِعِ بَيْنَ قَيْسٍ وَذُبْيَانَ:

(وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ) وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَنِّي

قَوْلُهُ: «عِلْمُ الْيَوْمِ» مُصَدَّرٌ مُبَيَّنٌ لِلنَّوْعِ، أَيِ: وَأَعْلَمُ عِلْمًا مُتَعَلِّقًا بِهِذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ. وَقَوْلُهُ: «عَنِّي» أَيِ: جَاهِلٌ وَغَيْرُ عَالِمٍ مَاذَا يَكُونُ غَدًا، وَالْمَعْنَى: أَنَّ عِلْمِي مُحِيطٌ بِمَا مَضَى، وَبِمَا هُوَ حَاضِرٌ وَلَكِنِّي عَمٍ - أَيِ: جَاهِلٌ - عَنِ الْإِحَاطَةِ بِمَا هُوَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ، وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ «قَبْلَهُ» فَإِنَّهُ حَشَوُ حَيْثُ إِنَّ «الْأَمْسَ» يَدُلُّ عَلَى الْقَبْلِيَّةِ لِلْيَوْمِ لِدُخُولِ الْقَبْلِيَّةِ فِي مَفْهُومِ الْأَمْسِ؛ لِأَنَّهُ الْيَوْمُ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ لِلزِّيَادَةِ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى الْيَوْمِ كَمَا عُطِفَ الْأَمْسُ وَمَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مَفْسِدٍ إِذْ لَا يُبْطِلُ بُيُوجُودَهُ الْمَعْنَى.

(وَمِنْ دَوَاعِي الْإِيجَازِ) أَيِ: الْأَسْبَابِ الدَّاعِيَةِ إِلَى تَأْدِيَةِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَعْنَى الْمُرَادَ بِطَرِيقِ الْإِيجَازِ: (تَسْهِيلُ الْحِفْظِ) قَالَ الْخَلِيلُ الْفَرَاهِيدِيُّ: الْكَلَامُ يُسْطُ لِيَفْهَمُ وَيُخْتَصَرُ لِيُحْفَظَ. وَالْحِفْظُ نَقِضُ النِّسْيَانِ (وَتَقْرِيبُ الْفَهْمِ) عَلَى السَّامِعِ كَقَوْلِكَ: «كَبُرْتُ» فَإِنَّهُ أَوْجَزُ مِنْ قَوْلِكَ: «وَهَنَّ الْعَظْمُ مَتًى»، (وَضَيْقُ الْمَقَامِ) كَقَوْلِ الصِّيَّادِ: «غَزَالٌ». فَإِنَّ الْمَقَامَ لَا يَسَعُ أَنْ يَقَالَ: «هَذَا غَزَالٌ».

وَمِنْهُ: أَنْ الْأَشْتَغَالَ بِذِكْرِهِ يُقْضِي إِلَى تَقْوِيَةِ الْمُهَمِّ وَهَلْ هِيَ فَائِدَةٌ يَابِ التَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ^(١)، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ (١٣) [الشَّمْسُ] فِي نَاقَةِ اللَّهِ تَحْذِيرٌ بِتَقْدِيرِ «ذَرُّوا» وَ«سُقْيَاهَا» إِغْرَاءٌ بِتَقْدِيرِ «الزُّمُّوا». (وَالْإِخْفَاءُ) عَنْ غَيْرِ الْمُخَاطَبِ مِنَ الْحَاضِرِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ» تُرِيدُ خَالِدًا لِمَنْ

(١) يَعْنِي: بَخْلُوصِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِمَا إِلَى الْمُهَمِّ وَحَذْفِ مَا يُؤَخَّرُ ذِكْرَهُ حَيْثُ يُحْفَظُ فِي التَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ فِعْلًا التَّحْذِيرَ وَالْإِغْرَاءَ كَقَوْلِهِ ﷺ فِي وَصِيَّتِهِ: «الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ».

ومن دواعي الإطناب: تثبيت المعنى، وتوضيح المراد، والتوكيد، ودفع الإيهام.

عَلِمَهُ أَنَّهُ دَائِمًا مُصَاحِبٌ لَكَ حَيْثُ صَارَتْ صُحْبَتُهُ لَكَ قَرِينَةً عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ ذِكْرِهِ.
(وسامة المحادثة) أي: من تطويل الكلام بأن يقصد تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسامة، فيُحذفُ ويكتفى بدلالة الحال وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها، ولهذا القصد يؤثّر في المواضع التي يراود بها التعجب والتهويل على النفوس.

ومنه: قوله تعالى في أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ فحذف الجواب؛ إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى فجعل الحذف دليلاً على ضيق المقام من وصف ما يشاهدونه وترك النفوس تقدّر ما شاءته، ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ أي: لرأيت أمراً عظيماً لا تكاد تحيط به العبارة.

(ومن دواعي الإطناب: تثبيت المعنى) أي: تمكينه وتقريره في ذهن السامع نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ (٢)﴾ والأصل: هو الصمد. (وتوضيح المراد) أي: زيادته نحو قولك: «خالدٌ عندي» لمن قال: «أين خالد؟».

(والتوكيد) نحو قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝ (٥)﴾ فكرّر اسم الإشارة تأكيداً في أنهم كما خصّصوا في الدنيا بالهدى خصّصوا بالفلاح في الآخرة (ودفع الإيهام) بياء التحتية أي: إزالة اللبس حيث يؤهم الضمير مثلاً أنه غير الأول، نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ﴾ (لو قال: تؤتبه لأوهم أنه الأول^(١))، قاله ابن الخشاب، ونحو قوله تعالى: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَ السَّوءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوءِ﴾ [الفتح: ٦] لأنه لو قال عليهم دائرته لأوهم أن الضمير عائد إلى الله تعالى.

(١) الملك الأول هو الملوك، وهو كل ما يملكه سبحانه من ملكوت السموات، وأما الثاني فهو ملك خاص وهو بعض من الملك الأول، كذا قوله: ﴿وَتَنَزَّجُ الْمُلْكَ﴾ [آل عمران: ٢٦].

أقسام الإيجاز

الإيجازُ: إما أن يكونَ بتضمينِ العبارةِ القصيرةِ معانيَ كثيرةً وهو مركزُ عنايةِ البلغاءِ، وبه تتفاوتُ أقدارُهم^(١)، ويُسمَّى إيجازَ قِصرٍ،.....

أقسام الإيجاز

لم يذكرْ هنا إلا قسمين فالجمعُ مرادُّ به أقلُّه، وهو اثنان

(الإيجازُ) من حيث هو نوعان: إيجازُ القصرِ وإيجازُ الحذفِ.

قال البهاءُ السبكيُّ: والفرقُ بينهما: أن الكلامَ القليلَ إن كان بعضًا من كلامٍ أطولَ منه فهو إيجازُ حذفٍ، وإن كان كلامًا يُعطي معنَى أطولَ منه فهو إيجازُ قِصرٍ. انتهى، وذلك لأنَّه (إما أن يكونَ) الإيجازُ حاصلًا (بتضمينِ) أي: باقتضاءِ (العبارةِ القصيرةِ) أي: القليلةِ (معانيَ كثيرةً) بدلالةِ الالتزامِ أو التضمنِ من غيرِ أن يكونَ في نفسِ التركيبِ حذفٌ يتوقَّفُ عليه أصلُ المعنى المرادِ.

(وهو) أي: هذا النوعُ من الإيجازِ (مركزُ عنايةِ البلغاءِ وبه تتفاوتُ أقدارُهم)، أي: مراتبُهم في البلاغةِ.

قال صاحبُ «الكشافِ»: كما أنه يَجِبُ علىِ البليغِ في مَظَانِ الإجمالِ أن يُجَمِّلَ ويُوجِزَ فكَذلكِ الواجبُ في مواردِ التفصيلِ أن يُفَصِّلَ ويُشَبِّعَ.

(ويُسمَّى إيجازَ قِصرٍ) بكسرِ القافِ علىِ وزنِ عَنَبٍ لوجودِ الاختصارِ في العبارةِ مع كثرةِ المعنى، وأُطلقَ عليه صاحبُ «الإيضاحِ» اسمَ «الإيجازِ بقيدٍ» فقط.

وقد قَسَّمَهُ الطَّيْبِيُّ إلى قسمين:

الأوَّلُ: إيجازُ التقديرِ: وهو أن يُقدَّرَ معنَى زائدٌ علىِ المنطوقِ.

وسَمَّاهُ البَذْرُ بنُ مالِكٍ في «المصباحِ» بالتضييقِ؛ لأنه نَقَصَ من الكلامِ ما صارَ لفظُهُ أَضيقَ من قدرِ معناه، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾^(٢)

(١) حتى أثيرَ عن أَكْثَمِ بنِ صيفي خطيبِ الغربِ قوله: البلاغةُ الإيجازُ.

(٢) والمعنى كما قال المفسرون: فله ما سلفَ و من الربا لا تبعة عليه في الدنيا ولا في الآخرة.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

أي: خطاياها غُفِرَتْ فهي له، لا عليه، ونحو قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (٤) أي: الضالِّين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى (١).

القسم الثاني: الإيجاز الجامع: وهو أن يحتوي اللفظ على معاني متعددة.

(نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ﴾) أي: في نفس القتل بالقتل عند وجود شروطه ﴿حَيَوةٌ﴾ وهذا من أبلغ الإيجاز؛ لأن لفظه يسير ومعناه كثير؛ لأنه كما دلّ دلالة مُطَابِقَةٍ على أن القصاص فيه الحياة للناس استفيد منه بدلالة الالتزام (٢) أن الإنسان إذا عَلِمَ أنه متى قُتِلَ قُتِلَ وحده، ولا يُقْتَلُ غيره لم يَرَخَّصْ في أن يفعل ما يُثْلِفُ به نفسه فحينئذٍ يَنْكَفُ عن القتل ولا يُقَدِّمُ عليه، وفي ذلك حياته، وتَحْصُلُ معه للذي يَعِزُّمُ على قتلِهِ.

ثم هذا المعنى يَسْتَوِي فيه جميع العقلاء، فيَعُمُّ ثبوت الحياة جميع الناس، وقد نَطَقَت العرب بكلام موجزٍ قَصَدُوا به إفادة المعنى المستفاد من هذه الآية وهو قولهم «القتل أنفى للقتل» إلا أن الآية تَفْضُلُ عليه بعشرين وجهاً أو أكثر.

منها: أنها أقل حروفاً؛ إذ حروفها عشرة وحروف قولهم أربعة عشر.

ومنها: أن نفي القتل لا يَسْتَلِزِمُ الحياة، والآية نَاصَةٌ على ثبوتها الذي هو الغرض المطلوب.

ومنها: أن الآية مَطَرِدَةٌ بخلاف قولهم فإنه ليس كل قتل، أنفى للقتل بل قد يكون أدعى له، وهو القتل ظُلماً، وإنما يَنْفِيهِ قتل خاص، وهو القصاص.

تنبيه: ذكر ابن الأثير وصاحب «عروس الأفراح» أن من أنواع إيجاز القصر:

باب الحصر؛ لأن الجملة فيه نَابَتْ مَنَابَ جملتين، وباب العطف؛ لأن حرفه وَضِعَ للإغناء عن إعادة العامل، وباب النائب عن الفاعل، لأنه دلّ على الفاعل بإعطاءه حكمه وعلى المفعول بوضعه، وباب الضمير؛ لأنه وَضِعَ للاستغناء به عن الظاهر اختصاراً.

(١) كان من فسرهما بذلك نظر إلى أن الهداية تكون للضال لا للمتقي، فكان الآية أطلقت على الضال الذي

يقبل الهداية وينفع بها اسم المتقي باعتبار ما سيؤول إليه أمره من التقوى.

(٢) الفرق بين دلالة المطابقة ودلالة الالتزام: أن الأولى تعني هنا المعنى المطابق للآية، والثانية تعني ما يلزم منها.

وإما أن يكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تُعَيِّنُ المحذوف، ويُسمى: «إيجاز حذف».

وباب «عِلِمْتُ أَنْكَ قَائِمٌ»؛ لأنه مُتَحَمِّلٌ لاسمٍ واحدٍ سَدَّ مَسَدَ المفعولين من غير حذف، وباب التنازع إذا لم نَقْدِرْ على رأيِ الفراء.

ومنها طرُحُ المفعولِ اقتصارًا على جعلِ المتعدي كاللزام، وجميع أدوات الاستفهام والشرط، والألفاظ اللازمة للعموم كأحد ولفظ التثنية والجمع.

(وإما أن يكون) الإيجاز حاصلًا (بحذف كلمة) أي: بسبب حذف كلمة، سواء كانت اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، قال ابنُ جني في «المحتسب»: أخبرنا أبو عليّ قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبَت تحذفها لكنت مختصرًا لها أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به أه أي: بل هو سماعي، وسواء كانت عُمْدَةً كالمبتدأ والخبر والفاعل، أو فَضْلَةً كالمفعول. والمراد بحذف الكلمة: ما يَشْمَلُ حذف جُزئِها كحذف النون في «لم يك»؛ فإنها حُذِفَتْ للتخفيف، وحذف الياء في ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ﴾ ٤١ فإنها حُذِفَتْ للتخفيف ورعاية الفاصلة.

(أو) بسبب حذف (جملة) المراد بها خلاف الكلمة فيشمل: حذف فعل الشرط وحده وحذفه مع أداته وحذف جواب الشرط.

(أو) بسبب حذف (أكثر) أي: من كلمة واحدة كحذف المضامين أو جملة واحدة (مع قرينة تُعَيِّنُ المحذوف) وهي كثيرة لفظية أو معنوية، وكثرتها من حيث الدلالة على تعينه، وأما دليل الحذف فشيء واحد وهو العقل (ويُسمى إيجاز حذف).

تنبيه: اعلم أن الاحتياج إلى القرينة حيث لا يُقَامُ شيءٌ مُقَامَ المحذوف بخلاف ما إذا أُقِيمَ شيءٌ مُقَامَهُ مما يدلُّ عليه كَعِلَّةٌ وسببٌ فلا حاجة إليها، نحو آية: ﴿وَلَنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] فإن تكذيب الرسل سببٌ لمضمون الجواب المحذوف أُقِيمَ مُقَامَهُ، أي: فلا تحزن؛ لأنه قد كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فتدبر.

فحذف الكلمة كحذف (لا) في قول امرئ القيس:

فقلتُ يمينَ الله أبرحُ قاعدًا ولو قَطَعُوا رأسيَ لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وحذف الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَأَن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] أي: فتأس واصبر.

وحذف الأكثر نحو قوله تعالى: ﴿فَآرْسِلُونِ﴾ (٤٥) يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴿يُوسُفُ﴾، أي: أرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا. ففعلوا فاتاه وقال له: يا يوسف.

(فحذف الكلمة) الواحدة (كحذف لا) النافية فإنه يطرُد بشروطه المشار إليها في قول بعضهم: ويُحذف نافية مع شروط ثلاثة إذا كان «لا» قبل المضارع في قسم (في قول امرئ القيس: فقلتُ يمينَ الله أبرحُ قاعدًا) أي: لا أبرحُ قاعدًا (ولو قَطَعُوا رأسيَ لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي) أي: وأجزاء جسمي. وقد ورد حذفها مع فقد الشروط، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ أي: لا يطيقونه.

(وحذف الجملة) الواحدة كقوله تعالى: ﴿وَأَن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ فإن قوله: «فقد كذبت... إلخ» ليس جواب الشرط؛ لأن الجواب يترتب مضمونه على مضمون الشرط هنا وإنما هو قائم مقام الجواب لدلالته عليه لكونه سببًا لمضمونه. (أي: فتأس واصبر) فإن التأسي والصبر المحذوف هو الجواب، وتكذيب الرسل المذكور سببه.

فكانه قيل: فتأس واصبر؛ لأنه قد كذبت رسل من قبلك وأنت مساو لهم في الرسالة فلك بهم أسوة. (وحذف الأكثر) أي: من جملة واحدة (نحو قوله تعالى) حكاية عن أحد الفتيين الذي أرسله العزيز إلى يوسف ليستعبره ما رآه. ﴿فَآرْسِلُونِ﴾ (٤٥) يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴿﴾ فإن هذا الكلام حذف فيه أكثر من جملة واحدة، وهي خمس جمل مع ما لها من المتعلقات، لا يستقيم المعنى إلا بها.

(أي: أرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه، وقال له: يا يوسف) فالجملة الأولى: «لأستعبره الرؤيا»، أي: لأطلب منه تعبيرها وتفسيرها، والثانية: «ففعلوا»، أي: فأرسلوه، والثالثة: «فاتاه»، والرابعة: «وقال له»، والخامسة: «يا» فإنها نائبة

أقسام الإطناب

الإطناب يكون بـ أمورٍ كثيرة: (منها) ذكرُ الخاصِّ بعدَ العامِّ، نحو: «اجتهدوا في دروسكم واللغة العربية»، وفائدته التنبيه على فضل الخاصِّ.....

مناب جملة أَدْعُو، وأما قوله: «إلى يوسف» فهو متعلِّقُ الجملة المذكورة أعني: «أرسلون» وقوله: «يوسف» الذي هو المنادي هو المذكورُ.

والقرينة على حذف هذه الجُمْلِ ظاهرة، وهي أن نداءَ يوسف يقتضي أنه وصل إليه وهو متوقِّفٌ على فعل الإرسالِ والإتيانِ إليه، ثم النداءُ محكيٌّ بالقول، والإرسالُ معلومٌ أنه إنما طُلِبَ للاستعبارِ فحذف كلُّ ذلك إيجازاً للعلم به؛ لئلا يكون ذكره تطويلاً لعدم ظهور الفائدة في ذكره مع العلم به.

(أقسام الإطناب)

أي: من حيث أسبابه أعني ما يتحقَّق به (الإطناب يكون) أي: يحصل (ب) سبب (أمور كثيرة) ذكرت منها هنا سبعة.

(منها ذكرُ الخاصِّ) الذي هو فردٌ (بعد العامِّ) الذي هو متعدّدٌ على سبيلِ العطفِ، لا على سبيلِ الوصفِ أو الإبدالِ؛ لأن ذكره بعدُ على سبيلِ أحدِ الأمرين من قبيل الإيضاح بعد الإبهام كما هو ظاهرٌ.

قال ابنُ يعقوب: إن قضيةَ فائدة هذا النوع إنما تكون مع العطف؛ لأنه مع الوصفِ والإبدالِ ليس في ذكره بعد العامِّ تنبيهٌ على فضله لجعله مغايراً لجنسِ العامِّ؛ لأنه متّصلٌ به على نيّة طرح الأوّلِ أو لا^(١). اهـ.

(نحو: اجتهدوا في دروسكم واللغة العربية)^(٢) فذكرُ اللغة العربية بعدَ الدروسِ مع أنها فردٌ من أفرادها إطنابٌ (وفائدته) أي: عطفُ الخاصِّ على العامِّ: (التنبيه على فضل الخاصِّ)

(١) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] «فالصلاة الوسطى» خُصَّت بالذكر بعد عموم الصلوات لزيادة فضلها.

(٢) يعني: لأن المبدل منه - كما يقول النحاة - على نية الطرح والاكتفاء بالبدل عنه الذي يكون بياناً له وإيضاحاً حالماً أهم منه، كما في قولك: «يعجبني الفتى خلافتُهُ»، وإنما لم يُكتَفَ بالبدل فتقول: «يعجبني أخلاق الفتى» لما في ذكر البدل مع المبدل منه من التوكيد وإثارة الذهن للانتباه.

كَأَنَّهُ لِرِفْعَتِهِ جَنَسٌ آخَرُ مُغَايِرٌ لِمَا قَبْلَهُ.

(ومنها) ذَكَرُ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ، كَقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ أَعْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي﴾

مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴿[نوح: ٢٨]﴾

(ومنها) الْإِيضَاحُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ،

المذكور بعد العام؛ لأن ذكره منفردًا بعد دخوله فيما قبله إنما يكون لِمَزِيَّةٍ لَهُ، (كأنه) أي: الْخَاصُّ (لِرِفْعَتِهِ) عَلَّةٌ مُقَدِّمَةٌ (جَنَسٌ آخَرُ مُغَايِرٌ لِمَا قَبْلَهُ) أي: لَجَنَسِ الْعَامِّ الَّذِي قَبْلَهُ، أي: جُعِلَ هَذَا الْخَاصُّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْعَامِّ كَالْجَنَسِ الْمِغَايِرِ لِجَنَسِ آخَرَ قَبْلَهُ بِحَيْثُ لَا يَشْمَلُهُ ذَلِكَ الْعَامُّ، وَلَا يُعْلَمُ حُكْمُهُ، وَذَلِكَ لِامْتِيَازِهِ عَنْ سَائِرِ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِمَا لَهُ مِنْ وَصْفِ الرَّفْعَةِ أَوْ الْخِصَّةِ، تَزِيلًا لِلتَّغَايُرِ فِي الْأَوْصَافِ مُنْزَلَةً لِلتَّغَايُرِ فِي الذَّاتِ، وَقِيْدَ بِالرَّفْعَةِ نَظَرًا لِلْغَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ امْتِيَازُ الْخَاصِّ بِوَصْفِ الْخِصَّةِ نَحْوُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْكَافِرِينَ وَأَبْنَاءَ جَهَنَّمَ».

(ومنها: ذَكَرُ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ) عَلَى سَبِيلِ الْعُطْفِ بِالْوَاوِ خَاصَّةً، (كَقَوْلِهِ) تَعَالَى

مِثْلَ: «عَنْ دُعَاءِ سَيِّدِنَا نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ أَعْفِرْ لِي﴾» (أي: مَا صَدَرَ مِنِّي مِنْ تَرْكِ الْأَفْضَلِ وَدُعَائِي عَلَى الْكُفَّارِ كَالِإِنْتِقَامِ مِنْهُمْ) ﴿وَلِوَلَدِي﴾ (وَكَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَاسْمُ أَبِيهِ لَامُكُ بْنُ مَتَوْشَلَخَ، وَاسْمُ أُمِّهِ «شَمْخَاءُ بِنْتُ أَنْوَشَ» ﴿وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾) (أي: مُنْزَلِي، وَقِيلَ: مَسْجِدِي، وَقِيلَ: سَفِينَتِي) ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

فَبَدَأَ بِنَفْسِهِ لِأَنَّهَا أَوْلَى بِالِتَّخْصِيصِ وَالتَّقْدِيمِ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمُتَّصِلِينَ بِهِ لِأَنَّهُمْ أَحَقُّ بِدُعَائِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ، ثُمَّ عَمَّمَ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَبْلَغَ فِي الدُّعَاءِ وَاللَّامِزَةِ إِلَى التَّعْمِيمِ بَعْدَ التَّخْصِيصِ الْمَطْلُوبَيْنِ فِي الدُّعَاءِ؛ لِمَا فِي حَدِيثٍ: «إِذَا دُعِيَ بِنَفْسِكَ»، وَحَدِيثٍ: «إِذَا دُعُوْتُمْ فَعَمُّوا فَقِيمُوا أَنْ يُسْتَحَابَ لَكُمْ».

(ومنها): (الْإِيضَاحُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ) أَي: بَيَانُ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ بَعْدَ إِبْهَامِهِ.

وَقَائِدُهُ: إِمَّا إدْرَاكُ السَّامِعِ ذَلِكَ الشَّيْءَ فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ بِالْإِبْهَامِ وَالْإِيضَاحِ، وَهَذَا مُسْتَحْسَنٌ؛ إِذَا كَانَ عَلَمَانِ، وَفَعْلَمَانِ خَيْرٌ مِنْ عِلْمٍ وَاحِدٍ، وَكَعَرَضِ الْحَسَنَاءِ فِي لِبَاسَيْنِ، وَإِمَّا تَمَكُّنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَوْضُوحِ بَعْدَ إِبْهَامِهِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاءَ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْهَامِ

نَحْوُ: ﴿أَمَذْكُرُ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٢٣) ﴿أَمَذْكُرُ بِأَنعَمِ وَبَيْنَ﴾ [الشعراء]

(ومنها) التكرير لغرض، كطول الفصل في قوله:

وإن أمرأ دامت موثيق عهده على مثل هذا إنه لكريم^(١)

وكزيادة الترغيب في العفو في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوَّلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التغابن].

يَقْتَضِي تَشَوُّفَ نَفْسِ السَّامِعِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِيضَاحِ فَإِذَا أُلْقِيَ إِلَيْهِ كَذَلِكَ تَمَكَّنَ فِيهَا فَضْلَ تَمَكُّنٍ وَكَانَ شَعُورُهَا بِهِ أَتَمَّ، وَإِذَا كَمَالَ لَذَّةُ الْعِلْمِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أُلْقِيَ أَوَّلًا عَلَى وَجْهِ الْإِبْهَامِ حَصَلَ لِلْسَّامِعِ شَعُورٌ بِهِ مِنْ وَجْهِهِ، وَحُرِّمَ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِيضَاحِ وَهَذَا الْحَرَمَانُ أَلَمٌ، فَتَشَوَّفُ نَفْسُهُ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ مِنْ بَاقِي وَجْهِهِ فَإِذَا أُلْقِيَ إِلَيْهِ كَذَلِكَ حَصَلَ لَهَا لَذَّةٌ كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّذَّةَ عَقِبَ الْأَلَمِ أَلَمٌ مِنَ اللَّذَّةِ الَّتِي لَمْ يَتَقَدَّمْهَا أَلَمٌ؛ إِذْ كَانَهَا لَذَّتَانِ؛ لَذَّةُ الْوُجْدَانِ وَلَذَّةُ الْخَلَاصِ مِنَ الْأَلَمِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا حَصَلَ كَمَالُ الْعِلْمِ دَفْعَةً فَلَمْ يَتَقَدَّمْ حُضُورُ اللَّذَّةِ بِهِ أَلَمٌ، (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمَذْكُرُ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٢٣) ﴿أَمَذْكُرُ بِأَنعَمِ وَبَيْنَ﴾ (١٢٣) ﴿تَقَدَّمَ التَّمَثِيلُ بِهِ لِكَمَالِ الْإِتِّصَالِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ وَ«مَا تَعْلَمُونَ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى مُبْهَمَةٌ وَبِاتِّعَامِ وَبَيْنَ.... إلخ، فِي الثَّانِيَةِ تَفْسِيرٌ وَتَوْضِيحٌ لَتِلْكَ الْمُبْهَمَةِ.

(ومنها: التكرير) وهو ذِكْرُ الشَّيْءِ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ (لِغَرَضٍ) أَي: لِفَائِدَةٍ وَنُكْتَةٍ قِيَدَ التَّكْرِيرِ بِالْغَرَضِ لِيَكُونَ إِطْنَابًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لِغَيْرِ غَرَضٍ فَهُوَ تَطْوِيلٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَذَلِكَ الْغَرَضُ (كطول الفصل) بَيْنَ اسْمِ «إِنَّ» الْأُولَى وَخَبَرِهَا مِثْلًا (فِي قَوْلِهِ) أَي: الشَّاعِرُ: (وإن أمرأ دامت موثيق عهده على مثل هذا إنه لكريم)

فَالشَّاهِدُ فِي تَكْرِيرِ «إِنَّ» فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ وَآخِرِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَبْتُورًا، لَيْسَ لَهُ طَلَاوَةٌ. (وكزيادة الترغيب في العفو) مِثْلًا (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوَّلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ﴾) بِجَمْلِهِمْ إِيَّاكُمْ عَلَى تَرْكِ طَاعَةِ اللَّهِ. ﴿فَاحْذَرُوهُمْ﴾) أَي: فَكُونُوا مِنْهُمْ عَلَى حَذَرٍ، وَلَا تَأْمَنُوا غَوَائِلَهُمْ وَشَرَّهُمْ ﴿وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

(١) وَأَبْدَعَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: جَاكِجَا عَنْ يُوسُفَ قَوْلُهُ: ﴿يَتَابَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (١) لِيُوسُفَ، أَيْ: حَيْثُ كَرُرَ «رَأَيْتُ» لَطَوِيلُ الْفَصْلِ، مَعَ أَنَّ الْمَعْنَى: يَسْتَقِيمُ بَدْوُهَا.

وكتأكيد الإنذار: في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (٢) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ [التكاثر]. ومنها: الاعتراض: وهو توسُّط لفظٍ بين أجزاء جملةٍ أو بين جملتين مرتبطتين معنى لغرض،

﴿١٤﴾. يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ فَالْعَفْوُ وَالصَّفْحُ وَالْمَغْفِرَةُ أَلْفَاظٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وهو تركُ الذنبِ وعدمُ المعاقبةِ عليه، أَطْنَبَ بها لزيادةِ الترغيبِ في العفو.

(وكـ «تأكيد الإنذار») أي: التخويف والردع (في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (٢) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾) فَإِنَّ الْمُخَاطَبِينَ لَمَّا تَكَاثَرُوا فِي الْأَمْوَالِ وَالْهَاهُمْ ذَلِكَ عَنْ عِبَادَةِ رَبِّهِمْ حَتَّى زَارُوا الْمَقَابِرَ -أي: ماتوا- زَجَرَهُمُ الْمَوْلَى عَنِ الْإِنْهَامِكِ فِي تَحْصِيلِ الْأَمْوَالِ وَنَبَهُهُمْ عَلَى أَنْ اشْتَغَالَهُمْ بِتَحْصِيلِهَا وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْآخِرَةِ خَطَأٌ بِقَوْلِهِ: «كَلَّا» فَإِنَّهَا مُفِيدَةٌ لِلرَّدْعِ وَالزَّجْرِ، وَخَوْفَهُمْ تَعَالَى عَلَى ارتكَابِ ذَلِكَ الْخَطَأِ بِقَوْلِهِ: (سَوْفَ تَعْلَمُونَ). أي: ما أنتم عليه من الخطأ إذا عَايَيْتُمْ ما أمامكم من لقاءِ الله تعالى وأهوالِ المحْشَرِ.

وكررَ هذا القولَ تأكيداً للردع والإنذار وعطفَ به «ثُمَّ» لتَدُلُّ للمخاطَبِينَ وَالسَّامِعِينَ عَلَى أَنَّ الْإِنْدَارَ الثَّانِي أْبْلَغُ وَأَكْثَرُ وَأَقْوَى مِنَ الْأَوَّلِ بِاعتبارِ زيادةِ اهتمامِ الْمُنْذَرِ بِهِ، لَا بِاعتبارِ أَنَّهُ زَادَ شَيْئاً فِي الْمَفْهُومِ.

(ومنها: الاعتراض وهو توسُّط لفظٍ) أي: جملةٍ معترضةٍ واحدةٍ أو أكثرَ منها بشرطٍ أن يكونَ هذا المتوسطُ لا محلَّ له من الإعرابِ جزئاً (بين أجزاء جملةٍ) المرادُ بالجملة: مجموعُ المسندَيْنِ مع المتعلقاتِ والفضلاتِ والتوابعِ المفردة، ولو بالعطف، لا ما يترَكَّبُ من المسندَيْنِ فقط.

(أو بين جملتين مرتبطتين معنى) بأن كانت الجملةُ الثانيةُ مبيِّنةً للأولى، أو مؤكِّدةً لها، أو معطوفةً عليها، أو بدلاً منها (لغرض) أي: لُنْكَتِهِ سَوَّى دَفْعِ الْإِيهَامِ، فَخَرَجَ بِقَيْدِ «التَّوَسُّطِ»: «الْإِيغَالُ»، وهو ختمُ الكلامِ بما يُفِيدُ نُكْتَةً، لَا^(١) يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا، وَخَرَجَ

(١) كذا بالأصل، ولا شك أن «لا» زائدة، لأن المعروف أن الإيغال: هو أحد أقسام الأطناب، وهو ختم الكلام نثراً كان أو نظماً بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشِعْ أَلْظَمُ الدُّعَاءِ إِذَا وَلَّوْا مَدْبِرِينَ﴾ [النمل] فَإِنَّ الْمَعْنَى قَدْ تَمَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَشِعْ أَلْظَمُ الدُّعَاءِ﴾ إِلَّا أَنَّهُ أَرَادَ التَّأَكِيدَ عَلَى عَدَمِ فَهْمِهِمْ، فَذَكَرَ بِجَانِبِ صَمَمِهِمُ الْمَانِعَ مِنَ السَّمَاعِ الَّذِي هُوَ وَسِيلَةُ الْفَهْمِ تَوَلِّيَهُمْ فِي حَالِ الْخُطَابِ لِيُنْفِي عَنْهُمْ الْفَهْمَ الْحَاصِلَ بِالْإِشَارَةِ، ثُمَّ أَكَّدَ عَلَى ذَلِكَ بِ«مَدْبِرِينَ» حَيْثُ إِنَّ التَّوَلَّى رِيماً يَكُونُ بِالْجَنْبِ فَلْيُلْحِظْ الْمُتَوَلَّى بَعْضَ الْإِشَارَةِ، فَقَطَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: «مَدْبِرِينَ» فَقَطَعَ عَنْهُمْ كُلَّ وَسَائِلِ الْفَهْمِ.

نحو:

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغَتْهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ

بأشراطٍ أن لا محلَّ من الإعراب لهذا المتوسط «التتميم»^(١)؛ فإنه الإتيان بفضلة في كلام لا يؤهم خلاف المقصود^(٢) من مفعولٍ أو حالٍ أو نحو ذلك، فيوجد للمأتي فيه محلٌّ من الإعراب، وخرج بكون الغرض سوى دفع الإيهام ما يكون بجملة أو أكثر في الأثناء لدفع الإيهام فإنه من صور التكميل، وأما البعض الآخر من صور التكميل، وهو ما يكون آخرًا^(٣) فهو خارجٌ بقيد التوسط.

(نحو) قول عوف بن محلم الشيباني يشكو ضعفه: (إن الثمانين) أي: سنة التي مضت من عمري (وبُلِّغَتْهَا) بفتح التاء المثناة أي: بلغك الله إياها (قد أَحْوَجَتْ سَمْعِي) لما ثقل بمضيها (إلى تَرْجُمَانٍ) بفتح التاء الفوقية والجيم، كزَعْفَرَانٍ، ويجوز ضم التاء مع الجيم، أي: مفسِّر بصوتٍ أجهر من الصوت الأول.

فقوله: «وبُلِّغَتْهَا» الواو اعتراضية والجملة اعتراض في أثناء الكلام لفائدة، وهي هنا الدعاء للمخاطب^(٤) بما يسره ويستجلب إقباله ويتمناه كلُّ أحدٍ من طول العمر، وازدادت مناسبة بذكر الثمانين التي هي من طول العمر.

(١) التميم لغة: زيادة الناقص ليكون تامًا، واصطلاحًا: هو - كما يقول ابن أبي الأصبع: - أن تأتي في الكلام كلمة إذا طرحت من الكلام نقص معناه في ذاته أو في صفاته. اهـ ومن بدعيه: قوله تعالى: ﴿وَيَطْمَئِنُّ الْقَلْعَامُ عَلَى خَيْبٍ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (٨) [الإنسان] فقوله: «على خيب» في محل نصب حال، أي: حال كونهم مشتهين للطعام غير زاهدين فيه، أو يكون ضمير «خيب» عائد على «الله» فيكون المعنى: يطمعونه حبًا في الله وإخلاصًا له غير مرائين.

(٢) يعني: لأن الكلام لو كان يومهم خلاف المقصود بدونها لصارت واجبة وليست فاضلة ولما أمكن الاستغناء عنها كما في المثال المذكور في التعلق السابق.

(٣) وهو ما يقع فيه التكميل في آخر الكلام، والبعض يجعله معترضًا كذلك، ومن أبدع ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (١٧٧) [آل عمران]، فجملة: ﴿وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ معترضة في آخر الكلام، وليست معطوفة على ما قبلها لثلاث يلزم منه عطف الإنشاء على الخبر.

(٤) يعني: لأن الشاعر كان يخاطب الأمير عبد الله بن طاهر فاعترض بين المبتدأ والخبر بجملة دعائية له، كقولك لمن سألك عن صحتك: «إني - عافاك الله - مريض».

ونحو: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (٥٧) [النحل].

(ومنها) التذييل: وهو تعقيب الجملة بأخرى تشتمل على معناها تأكيداً لها، وهو إما أن يكون جارياً مجزئاً المثل لاستقلال معناه واستغنائه عما قبله.

كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (٨١) [الإسراء].

(ونحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُونَ﴾) أي: يجعل المشركون. ﴿لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ﴾ يجعلون ﴿وَلَهُمْ﴾ أي: لأنفسهم ﴿مَا يَشْتَهُونَ﴾ أي: من الذكور، فقوله: «مبجانه» جملة لأنه مصدر منصوب بفعل مقدر من معناه، أي: أنزهه تعالى تنزيهاً وهو اعتراض بين المتعاطفين لفائدة وهي التنزيه وزيادة تأكيد في عظمته تعالى وبُعده عما أثبتوه فتزاد الشناعة في قولهم.

(ومنها: التذييل): (وهو) لغة: جعل الشيء ذليلاً للشيء. واصطلاحاً: (تعقيب الجملة بأخرى) أي: الإتيان عقب جملة بجملة أخرى، لا محل لها من الإعراب و(تشتمل) أي: هذه الجملة المعقبة بها، (على معناها) أي: على معنى الأولى المعقبة بأن تُفيد بفحواها لما هو المقصود من الأولى، سواء مع الزيادة أو بدونها، فيكون اختلاف بين نسبتيهما، وليس المراد باشماليها على الأولى إفادتها لنفس معنى الأولى بالمطابقة، وإلا كان ذلك تكراراً، (تأكيداً لها) أي: لقصد التأكيد والتقوية بالثانية للأولى، (وهو) أي: الكلام الذي يحصل به التذييل، وهو الجملة الثانية. (إما أن يكون جارياً مجزئاً المثل لاستقلال معناه) أي: لاستقلاله في إفادة معناه «(واستغنائه عما قبله) أي: عن التقييد بما قبله»^(١)، من عطف اللازم على الملزوم^(٢).

كقوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ﴾ (أي: الإسلام) ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ (أي: زال الكفر). ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (٨١) أي: مُضْمَحِلاً بوذاهبا.

فهذه الجملة الثانية تستقل بمعناها، ولا توقف له على معنى الجملة الأولى، وهو

(١) يعني: أن المثل المذلل به يكون مطلقاً وليس مقيداً بالكلام المذلل له.

(٢) لأنه يلزم من استقلال معناه استغناؤه، فلا استغناء لازم والاستقلال ملزوم، وسيأتي في كلام الشارح بكتلته معنى استقلاله.

وإما أن يكون غير جارٍ مجزئ المثل لعدم استغنائه عما قبله، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ يَتَّبِعُهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهُمْ لَمْ يُجْزَوْا إِلَّا الْكَفُورُ﴾ (١٧) [سبا].

(ومنها) الاحتراس: وهو أن يؤتى في كلام يؤهم خلاف المقصود بما يدفعه،

زُهوُّ الباطل، ومفهوم النسبتين مختلف؛ لأن هذه الثانية اسمية مع زيادة تأكيد فيها، وتأكيذ زُهوِّ الباطل مناسب هنا لما فيه من مزيد الزجر عنه والإياس من أحكامه الموجبة للاعترار.

(وإما أن يكون غير جارٍ مجزئ المثل لعدم) استقلاله بإفادة المعنى المراد منه، وعدم (استغنائه عما قبله) أي: فيتوقف في إفادة معناه على ما قبله، وإنما لم يجز هذا النوع من التذييل مجزئ المثل؛ لأن المثل وصفه الاستقلال؛ لأنه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول، وهذا النوع لم يكن مستقلاً (كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ يَتَّبِعُهُمْ﴾) أي: جزاء عقاب ﴿بِمَا كَفَرُوا وَهُمْ لَمْ يُجْزَوْا﴾ (أي: ذلك الجزاء المخصوص، وهو إرسال سيل العرم عليهم، وتبديل جنتهم ﴿إِلَّا الْكَفُورُ﴾ مثل آل سبا).

فهذه الجملة الثانية حيث أريد بالجزاء فيها الجزاء المخصوص المعين بما في الأولى غير جارية مجزئ المثل في الاستقلال، ومفهوم النسبتين مختلف.

فإن مفهوم الأولى أن آل سبا جزاهم الله بسبب كفرهم؛ لأن ذلك الجزاء المخصوص لا يقع إلا للكفور مع التأكيد بها؛ لكونها في معنى العلة الأولى، وكأنه قيل: جزئناهم بسبب كفرهم؛ لأن ذلك الجزاء لا يستحقه إلا من اتصف بهذا السبب، وهذا التأكيد مناسب هنا لما فيه من الزجر عن الكفر المناسب للتقبيح بشأنه.

(ومنها: الاحتراس، وهو أن يؤتى في كلام يؤهم خلاف المقصود بما يدفعه) أي: بقول يدفع ذلك الإيهام، سواء كان هذا القول مفرداً أو جملة، وسواء كان للجملة محل من الإعراب أو لا، وسواء كان في أول الكلام أو وسطه أو آخره.

نحو:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرِّبْعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

(نحو) قول طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ: (فَسَقَى دِيَارَكَ) بفتح الكاف، والمخاطبُ به هو الممدوحُ قتادةُ بْنُ مَسْلَمَةَ الحَنْفِيُّ (غَيْرَ مُفْسِدِهَا) منصوبٌ على الحالِ (صَوْبُ الرِّبْعِ) بالرفعِ فاعلُ «سَقَى»، أي: المطرُ النازلُ زمنَ الربيعِ (وَدِيمَةُ) بكسر الدالِ المهملة: المطرُ المُسْتَرْسِلُ، وأقلُّه ما بَلَغَ ثُلُثَ النهارِ أو الليلِ (تَهْمِي) بفتح المثناةِ الفوقيةِ، أي: تَسِيلُ. فَإِنْ قَوْلُهُ «فَسَقَى دِيَارَكَ صَوْبُ الرِّبْعِ» يَفْهَمُ مِنْهُ: أَنَّ الْمَقْصُودَ سِقَاها ما لَا يُفْسِدُ وَلَكِنَّ الإِطْلَاقَ يُؤْهِمُ ما هُوَ أَعْمُ أو أَنَّهُ دَعَاءٌ عَلَيْهِ بِخَرَابِ الدِيَارِ وَفَسَادِهَا^(١)، فَأَتَى بِقَوْلِهِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا دَفْعًا لِإِيْهَامِ خِلَافِ الْمَقْصُودِ، وَسَمَّى هَذَا النُّوعَ «احْتِرَاسًا»؛ لِأَنَّ فِيهِ الْإِحْتِرَاسَ وَالتَّوَقُّيَّ مِنْ تَوَهُّمٍ خِلَافِ الْمَقْصُودِ، وَاسْمَى تَكْمِيلًا أَيْضًا لِتَكْمِيلِ الْمَعْنَى بِدَفْعِ الإِيْهَامِ عَنْهُ.



(١) ربما يكون هذا البيت على قول البعض من باب «التتميم» وقد أشرنا إليه قريبًا، لأن قوله «سَقَى دِيَارَكَ... إلخ» لا يستعمل مثل سياق إلا في الدعاء بالخير، وربما يغني عنه قوله تعالى: ﴿أَذَلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] فوصفهم الذلة ربما يؤهم الذم والتنقص والمقام مقام مدح، فجاء قوله: ﴿أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ الدفع ذلك التوهم.

عِلْمُ الْبَيَانِ

البيان: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ التَّشْبِيهِ وَالْمَجَازِ وَالْكِنَايَةِ.

«عِلْمُ الْبَيَانِ» ثَانِي عِلُومِ الْبَلَاغَةِ الثَّلَاثَةِ

(البيان: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ التَّشْبِيهِ وَالْمَجَازِ وَالْكِنَايَةِ) أَيُّ: عَنِ حَقِيقَةِ كُلِّ مِنْهَا وَأَقْسَامِهِ وَشُرُوطِ الْمَقْبُولِ مِنْهَا، وَالْبَحْثُ عَنْهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ الَّذِي يَرِيدُ أَدَاءَ أَيُّ: مَعْنَى بِكَلَامٍ مُطَابِقٍ لِمُقْتَضَى الْحَالِ يَتَأْتَى لَهُ أَنْ يُورِدَهُ بِتَرَكَيبٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي الْوُضُوحِ بِكُلِّ مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ تِلْكَ التَّرَاكِبُ مِنْ طَرِيقَةِ التَّشْبِيهِ أَوْ الْمَجَازِ أَوْ الْكِنَايَةِ.

فَمِثَالُ إِيرَادِ الْمَعْنَى بِتَرَكَيبٍ مُخْتَلِفَةٍ الْوُضُوحِ مِنَ التَّشْبِيهِ فَقَطْ: «خَالِدٌ كَالْبَحْرِ فِي السَّخَاءِ»، وَ«خَالِدٌ كَالْبَحْرِ»، وَ«خَالِدٌ بَحْرٌ»، وَأَوْضَحُهَا مَا صُرِّحَ فِيهِ بِوَجْهِ الشَّبَهِ كَالْأَوَّلِ، وَأَخْفَاهَا مَا حُذِفَ فِيهِ الْوَجْهُ وَالْأَدَاةُ مَعًا كَالْآخِرِ.

وَمِثَالُ إِيرَادِهِ بِتَرَكَيبٍ مُخْتَلِفَةٍ الْوُضُوحِ مِنَ الِاسْتِعَارَةِ فَقَطْ أَنْ يُقَالَ: «رَأَيْتُ بَحْرًا فِي الدَّارِ»، وَ«طَمَّ خَالِدٌ بِإِنْعَامِهِ جَمِيعَ الْأَنْعَامِ»، وَ«لَجَّ خَالِدٌ تَتَلَاطَمُ بِالْأَمْوَاجِ»، وَأَوْضَحُهَا الْأَوَّلُ، وَأَخْفَاهَا الْوَسْطُ.

وَمِثَالُ إِيرَادِهِ بِتَرَكَيبٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْكِنَايَةِ فَقَطْ أَنْ يُقَالَ: «خَالِدٌ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ»، وَ«خَالِدٌ جَبَانُ الْكَلْبِ»^(١)، وَ«خَالِدٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ»، فَهَذِهِ التَّرَاكِبُ تُفِيدُ وَصْفَهُ بِالْجُودِ مِنْ طَرِيقِ الْكِنَايَةِ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْوُضُوحِ، وَأَوْضَحُهَا الْأَوَّلُ.

وَمِثَالُ إِيرَادِهِ مِنْ عِدَّةِ طَرِيقٍ أَنْ يُقَالَ: «خَالِدٌ كَحَاتِمٍ»، وَ«رَأَيْتُ بَحْرًا فِي قَصْرِ خَالِدٍ»، وَ«خَالِدٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ».

هَذَا وَعِلْمٌ مِمَّا قَرَرْنَا: أَنْ اعْتَبَارَ هَذَا الْعِلْمُ بَعْدَ اعْتِبَارِ عِلْمِ الْمَعَانِي؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عِلْمَ الْمَعَانِي كَمَا سَبَقَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ إِيرَادُ الْمَعْنَى بِكَلَامٍ مُطَابِقٍ لِمُقْتَضَى الْحَالِ، بِخِلَافِ عِلْمِ

(١) وَهَذَانِ الْمَثَالَانِ كِتَابَتَانِ عَنْ كَرَمِ الْمَدُوحِ، وَتَحْتَاجَانِ إِلَى إِعْمَالِ الْفِكْرِ، فَالْأَوَّلَى تُشِيرُ إِلَى هَذَا وَلَدِ نَاقَتِهِ بِسَبَبِ كَثْرَةِ حَلْبِهَا لِلْأَضْيَافِ أَوْ ذَبْحِهَا، وَالثَّانِي أَنَّ الْكَلْبَ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَنْبَحَ الطَّرَاقَ وَيَمْنَعُ الْأَضْيَافَ جَبَانٌ وَقَدْ جَمَعَهُ الشَّاعِرُ:

التشبيه

التشبيه: إلحاق أمرٍ بأمرٍ في وصفٍ بأداة.....

البيان فإنه علمٌ يُعرف به إيرادُ المعنى بكلامٍ مطابقٍ لمقتضى الحال من طرقٍ مختلفةٍ في الوضوح (١).

مثلاً: إذا كان المخاطبُ بُنكرٌ كَوْنٌ حَسَنٍ مِضْيَافًا، فالذي يَقْتَضِيهِ المقامُ جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ لِرَدِّ الإنكارِ، سَوَاءٌ كَانَ إفادتها إِيَّاهُ بَدَلَالَةٍ وَاضِحَةٍ أَوْ أَوْضَحَ أَوْ خَفِيَّةٍ أَوْ أَجْفَى، تَحْوُ: «إِنْ حَسَنًا لِمِضْيَافٍ»، أَوْ «لَكَثِيرُ الرَّمَادِ»، أَوْ «لَمَهْزُولُ الْفَصِيلِ» أَوْ «لُجَيَانُ الْكَلْبِ» فَإِفَادَتُهَا لِذَلِكَ الْمَعْنَى بَدَلَالَةَ الْمِطَابَقَةِ كَالْمَثَالِ الْأَوَّلِ مِنْ وَظِيفَةِ عِلْمِ الْمُعَاتِقِ، وَإِفَادَتُهَا لَهُ بِغَيْرِهَا مِنْ وَظِيفَةِ عِلْمِ الْبَيَانِ.

التشبيه

أي: هذا مبحثه (التشبيه) ثغرة: جعل الشيء شبيهاً بآخر. وأصطلاحاً: (إلحاق أمر) أي: إلحاق المتكلم أمرًا ويقال لهذا المتكلم «مشبه»، بكسر الموحدة، و«إدال» (بأمر في وصف) أي: معنى، والمراد به ما قابل العين.

خرج به: اشتراك أمرين في عين، نحو: «شارك زيدٌ عمرًا في الدار». فلا يسمي تشبيهاً. (بأداة) دالة على الإلحاق المذكور لفظاً أو تقديرًا.

خرج به: اشتراك أمرين في معني على وجه الاستعارة الحقيقية (٢)، نحو: «رأيت أسداً في الحمام»، أو على وجه الاستعارة الkinship نحو: «أنشبت المنيّة أظفارها»، أو

(١) يعني: أن علم المعاني يراعى فيه أن يكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال بأنه يكون مناسباً لحال المخاطب، فيوجز في محل الإيجاز ويطنب في محل الإطناب، وزيادة التأكيد عند شدة إنكار المخاطب وهكذا، فهو يهتم بالمضمون أكثر منه بالقالب الذي صيغ فيه الكلام، أما البيان فهو أيضاً أن يكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال مع التقن في تغيير قوالب صياغته وطرق أدائه.

(٢) هذا المصطلح للسكاكي يطلقه على الاستعارة التصريحية، ويجعلها نوعين ما كان المستعار له - أي: الشيء المشبه - المتروك ذكره - محققاً حياً أو محققاً عقلاً، فالمثال المذكور من النوع الأول، لأن الأسد مستعار للرجل الشجاع وهو متحقق حساً، وأما النوع الثاني فهو مثل قوله تعالى: ﴿أَعْيُنَنَا أَصْرَطَ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الفاتحة] حيث استعير «الصراط» لملة الإسلام وهي حقيقة عقلاً لا حساً.

لِغَرَضٍ، وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ يُسَمَّى: «الْمُشَبَّه»، والثاني: الْمُشَبَّه بِهِ، «وَالْوَصْفُ: (وَجْهَ الشَّبَهِ)،
وَالْأَدَاةُ: الْكَافُ أَوْ نَحْوُهَا. نَحْوُ: «الْعِلْمُ كَالنُّورِ فِي الْهَدَايَةِ»، فَالْعِلْمُ مُشَبَّهٌ، وَالنُّورُ مُشَبَّهٌ
بِهِ، وَالْهَدَايَةُ وَجْهَ الشَّبَهِ، وَالْكَافُ أَدَاةُ التَّشْبِيهِ.

عَلَى وَجْهِ التَّجْرِيدِ^(١)، تَجَوُّ: «لَقِيتُ بَزِيدَ أَسِيدًا»، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى تَشْبِيهًا اصطلاحًا.

نَعَمْ هُوَ تَشْبِيهٌ لُغَوِيٌّ؛ إِذْ هُوَ أَعَمُّ مِنَ الاصطلاحِيّ، فَكُلُّ اصطلاحِيٍّ لُغَوِيٌّ، وَلَا
عَكْسَ فَيَجْتَمِعَانِ فِي «زَيْدٌ أَسَدٌ»، وَيَتَفَرَّدُ اللَّغَوِيٌّ فِي الاستعارة والتجريد.

(لِغَرَضٍ) أَي: لِأَمْرِ بَاعِثٍ عَلَى إِيجَادِهِ.

(وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ يُسَمَّى الْمُشَبَّهَ وَ) الْأَمْرُ (الثَّانِي الْمُشَبَّهَ بِهِ) وَيَقَالُ لَهُمَا: الطَّرَفَانِ، كَمَا
سَيَأْتِي وَالْمَرَادُ بِهِمَا: مَعْنَاهُمَا، لَا اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِمَا.

(وَالْوَصْفُ) أَي: الْمَعْنَى الْمَشْتَرَكُ الْجَامِعُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ يُسَمَّى: (وَجْهَ الشَّبَهِ) سَوَاءً
كَانَ تَمَامَ مَا هِيَتَهُمَا أَوْ جُزْءًا مِنْ مَا هِيَتَهُمَا أَوْ خَارِجًا.

(وَالْأَدَاةُ الْكَافُ وَنَحْوُهَا) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْإِلْحَاقِ الْمَذْكُورِ، فَدَخَلَ فِي التَّعْرِيفِ: مَا
ذُكِرَتْ فِيهِ أَدَاةُ التَّشْبِيهِ، سَوَاءً ذُكِرَ الْمُشَبَّهُ (نَحْوُ: «الْعِلْمُ كَالنُّورِ فِي الْهَدَايَةِ» فَالْعِلْمُ مُشَبَّهٌ،
وَالنُّورُ مُشَبَّهٌ بِهِ، وَالْهَدَايَةُ وَجْهَ الشَّبَهِ، وَالْكَافُ أَدَاةُ التَّشْبِيهِ) أَوْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمُشَبَّهُ، نَحْوُ:
«كَالنُّورِ فِي الْهَدَايَةِ» بِحَذْفِ الْعِلْمِ؛ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ، كَمَا لَوْ قِيلَ: «مَا حَالُ الْعِلْمِ؟» وَسَوَاءً ذُكِرَ
وَجْهَ الشَّبَهِ أَمْ لَا.

وَدَخَلَ فِيهِ: مَا لَمْ تُذَكَّرْ فِيهِ أَدَاةُ التَّشْبِيهِ، وَجُعِلَ الْمُشَبَّهُ بِهِ خَبْرًا عَنِ الْمُشَبَّهِ، أَوْ فِي
حُكْمِ الْخَبَرِ، سَوَاءً كَانَ مَعَ ذِكْرِ الْمُشَبَّهِ، نَحْوُ الْعِلْمِ نَوْرًا أَوْ مَعَ حَذْفِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿صُمُّكُمْ عَمَى﴾ أَي: «هَمٌّ»، فَقَدْ جُعِلَ الْمُشَبَّهُ بِهِ فِي حُكْمِ الْخَبَرِ عَنِ الْمُشَبَّهِ مِنْ حَيْثُ

(١) التَّجْرِيدُ: أَنْ يَنْتَزِعَ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ أَمْرٍ أَوْ شَخْصٍ - ذِي صِفَةٍ أَمَّا آخَرُ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ مِبَالِغَةً فِي كِمَالِهَا فِي
الْمَنْتَزَعِ مِنْهُ حَتَّى إِنَّهُ قَدْ صَارَ مِنْ تَمَكُّنِهَا قِيَّةً بِخَيْثٍ يُمْكِنُ أَنْ يُتَّخَذَ مِنْهُ مَوْصُوفٌ آخَرُ بِهَا.

بِمَعْنَى: كَأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ قَدْ جَرَّدَ مِنْهَا كِيَانًا مُنْفَصِلًا مُسْتَقِلًّا عَنْ مَوْصُوفِهَا.

وَلَهَا أَنْوَاعٌ أَشْهَرُهَا: مَا كَانَ بِ«مَنِ» التَّجْرِيدِيَّةِ كَقَوْلِكَ: «لِي مِنْ فُلَانٍ صَدِيقٌ حَمِيمٌ» كَأَنَّهُ يُلْغَى مِنْ وَفَاءِ
صَدَقَةٍ مَا أُمْكِنَ مَعَهُ اسْتِخْلَاصُ كِيَانٍ مُسْتَقِلٍّ مَجْرُودٍ مِنْهُ يُمِثِّلُ لِكَ الصَّدَاقَةِ، وَكَذَا بِالْبَاءِ التَّجْرِيدِيَّةِ كَالْمِثَالِ
الْمَذْكُورِ حَيْثُ بُلُوغٌ فِي وَصْفِ زَيْدٍ بِالشَّجَاعَةِ، حَتَّى أُمْكِنَ انْتِزَاعُ أَسَدٍ مِنْهُ يُمِثِّلُ تِلْكَ الشَّجَاعَةَ.

وَيَتَعَلَّقُ بِالتَّشْبِيهِ ثَلَاثَةٌ مَبَاحَثَ: الْأَوَّلُ: فِي أَرْكَانِهِ، وَالثَّانِي: فِي أَقْسَامِهِ، وَالثَّالِثُ: فِي الْغَرَضِ مِنْهُ.

المبحث الأول: في أركان التشبيه

أركان التشبيه أربعة: المشبّه، والمشبّه به - يُسمَّيان طَرَفَي التشبيه - وجه الشبّه، والأداة.

إفادة الاتحاد وتناسي التشبيه.

كما في الحال نحو: «كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا». أي: كالأسد.

والمفعول الثاني من بابِ عَلِمْتُ، نحو: «عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا». أي: كالأسد.

والصفة، نحو: «مَرَزْتُ بَرَجُلٍ أَسَدٍ»، أي: كالأسد، و«مَاءُ اللَّجَيْنِ» أي: كاللَّجَيْنِ.

وكونه مُبَيَّنًا لَهُ، نحو قوله تعالى: ﴿حَقٌّ يَبَيِّنُ لَكَ الْخِطَّ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخِطِّ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾.

(وَيَتَعَلَّقُ بِالتَّشْبِيهِ) هُنَا (ثَلَاثَةٌ مَبَاحَثَ): (الْأَوَّلُ: فِي أَرْكَانِهِ، وَالثَّانِي: فِي أَقْسَامِهِ، وَالثَّالِثُ: فِي الْغَرَضِ الدَّاعِي (مِنْهُ) أَي: مِنَ التَّشْبِيهِ).

المبحث الأول: في أركان التشبيه

(أركان التشبيه أربعة) المراد بالركن: مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ، أَي: الْأُمُورُ الَّتِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا تَعْرِيفُ التَّشْبِيهِ الْإِصْطِلَاحِيِّ السَّابِقِ لكونها مأخوذةً فيه على أنها قيودٌ خارجيّةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالرَّكْنِ: مَا كَانَ جُزْءًا لِحَقِيقَةِ الشَّيْءِ، فَيُرَادُ بِالتَّشْبِيهِ: الْكَلَامُ الدَّالُّ عَلَى الْإِلْحَاقِ السَّابِقِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا سَوَى وَجْهِ الشَّبْهِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ أَجْزَاءٌ لَهُ، وَكَذَا وَجْهُ الشَّبْهِ جُزْءٌ لَهُ بِاعتبارِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهِ.

الركنان الأول والثاني: (المُشَبَّه والمُشَبَّه به وَيُسَمَّيان طَرَفَي التشبيه)؛ لأنهما الأصل والعمدة في التشبيه؛ لأنهما معروضان للوجه القائم بهما والمعروض أقوى من العارض؛ لأنه موصوفٌ والوصف تابعه، ولأن الأداة آلة لبيان التشبيه، وكثيرًا ما يُسْتَغْنَى عَنْهَا فِي التَّرْكِيبِ.

(و) الركنان الثالث والرابع: (وجه الشبّه والأداة).

ووجهُ الشبهِ: هو الوصفُ الخاصُّ الذي قُصِدَ اشتراكُ الطرفين فيه، كـ«الهداية» في العلم والنور، وأداة التشبيه: هي اللفظُ الذي يَدُلُّ على معنى المشابهة، كالكَافِ وكَأَنَّ

(ووجهُ الشبهِ هو: الوصفُ الخاصُّ) أي: الذي يكونُ فيه نوعُ خصوصيةٍ، بل زيادةُ اختصاصٍ بهما حتى يُفِيدَ التشبيهَ (الذي قُصِدَ اشتراكُ الطرفين فيه) أي: الذي قُصِدَ المتكلمُ بيانَ اشتراكهما فيه.

(كـ«الهداية» في العلم والنور) أي: في تشبيه العلم بالنور، فلا يكونُ من الذاتيات، ولا من الأعراضِ العامة؛ لأنَّ الكلامَ المفيدَ للتشبيه باعتبار ذلك لا يُفِيدُ، فمثلاً إذا قلت: «زيدٌ كالأسد» فإنه لو اعتبرت وجهَ الشبهِ الجراءة المُمْتَخِصةُ فيهما المشهورة في الأسد كان صحيحاً، ولو اعتبرت الوجهَ فيهما الحيوانية والجسمية والوجود والحدوث، فإنَّ الكلامَ لا يَصِحُّ لعمومه وعدمِ فائدته، هذا ما لم يَتَعَلَّقْ به غرضُ لقصدِ المتكلم، كالتعريضِ بمن لا يفهمُ المشابهة في وجهٍ من الوجوه فيكونُ فيها مزيدُ اختصاصٍ وارتباطٍ من حيث ذلك الغرض، فيكونُ الكلامُ بذلك مفيداً وصحيحاً.

(وأداة التشبيه) أي: وآلته التي تدلُّ عليه؛ لأنَّ الأداةَ لغَةً آلهٌ سُمِّيَ بها ما يُتَوَصَّلُ به إلى التشبيه اسمًا كان أو فعلاً أو حرفاً.

(هي اللفظُ الذي يَدُلُّ على معنى المشابهة) الإضافةُ بيانيةٌ أي: على معنى هو المشابهة بينَ الأمرين. (كالكَافِ) نحو: «خالدٌ كالأسد» وهي الأصلُ لبساطتها اتِّفَاقاً وتَلَزُّماً إذا دخلت على كلمة «أن» المفتوحة كلمة «ما»، فيُقَالُ: «عمرٌ قائمٌ كما أنَّ زيداً قائمٌ». (وكأنَّ) نحو: «خالدٌ كأنَّه أسدٌ»، قيل: هي بسيطةٌ وقيل: مركبةٌ من «الكافِ»، ومن «أنَّ» المشددة، والأقربُ الأوَّلُ لجمودِ الحروفِ مع وقوعها فيما لا يَصِحُّ فيه التأويلُ بالمصدرِ المناسبِ لـ«أنَّ» المفتوحة^(١).

(١) يعني: لأنَّ «أنَّ» المفتوحة تؤوَّل مع اسمها وخبرها بمصدر يعرب على حسب موقعه في الجمل، فنقول: «أعجبني أنك قائم»: أي: أعجبني قيامك وتقول: «كرهْتُ أنك قائم»، أي: كرهت قيامك. ولا يصح مثل هذا على قول الشارح يَكَلِّفُ في «كأن»، إلا أنَّ القول بأنها مركبة وأنَّ «أصل» جملتها: «أنَّ زيداً كالأسد» فأريد المبالغة في التنبيه فقدمت الكاف وجعلت مع «أنَّ» كالشيء الواحد، فصارت غير متعلقة بعامل هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والفراء، بل ساق بعضهم الإجماع على ذلك. انظر «مغني اللبيب» (١/ ٣٢٢)، و«الأسْمُونِي» (١/ ٢٧١).

وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا. وَالْكَافُ يَلِيهَا الْمُسَبَّهُ بِخِلَافِ «كَأَنَّ»، فَيَلِيهَا الْمُسَبِّهُ، نَحْوُ:
 كَأَنَّ الثَّرِيَّا رَاحَةً تَشْبُرُ الدُّجَا لِنْتَظَرَ طَالَ اللَّيْلُ أَمْ قَدْ تَعَرَّضَا -
 و«كَأَنَّ» تَفِيدُ التَّشْبِيهَ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا جَامِداً، وَالشَّكُّ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا مُشْتَقًّا، نَحْوُ:
 «كَأَنَّكَ فَاهِمٌ».

(وما في معناهما) أي: واللفظ الذي معناهما فيه، ففي الكلام قلب، وذلك «مِثْلُ،
 وَشَبْهٌ، وَنَحْوٌ» وما اشْتَقَّ منها، كَقَوْلِهِمْ فِي الْجَبَانِ: مَا أَشْبَهُهُ بِالْأَسَدِ!
 (وَالْكَافُ يَلِيهَا الْمُسَبَّهُ بِهِ) لَا الْمُسَبِّهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسَبَّهَ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِلَحْوَ غَيْرِهِ
 مُحْكَمٌ عَلَيْهِ، فَلَوْ دَخَلَتِ الْكَافُ عَلَيْهِ لَامْتَنَعَ الْإِخْبَارُ عَنْهُ، وَمِثْلُهَا لَفْظُ: «مِثْلُ، وَنَحْوٌ،
 وَشَبْهٌ، وَمِمَّاثِلُ» مِمَّا يَدْخُلُ عَلَى الْمَفْرَدِ:
 وَمَوَالَاةُ الْمُسَبِّهِ بِهِ لِلْكَافِ وَنَحْوُهَا، إِمَّا لَفْظًا كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ كَالْأَسَدِ وَإِمَّا تَقْدِيرًا كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَرَعْدٌ وَبُرْقٌ﴾ فَالْكَافُ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمُسَبِّهِ بِهِ
 لَفْظًا بَلْ تَقْدِيرًا؛ إِذَا الْمَرَادُ أَوْ كَمِثْلِ ذَوِي صَيِّبٍ هَذَا هُوَ الْكَثِيرُ الْغَالِبُ.
 وَقَدْ يَلِيهَا وَيَلِي نَحْوَهَا غَيْرُ الْمُسَبِّهِ بِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُسَبَّهُ بِهِ مَرْكَبًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مِثْلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَزَلْنَاهُ﴾ إِذْ لَيْسَ الْمَرَادُ: تَشْبِيهُ حَالِ الدُّنْيَا بِالْمَاءِ، وَلَا
 بِمَفْرَدٍ آخَرَ يُحْتَمَلُ تَقْدِيرُهُ، بَلِ الْمَرَادُ: تَشْبِيهُ حَالِهَا فِي تَضَارُّتِهَا وَبَهْجَتِهَا وَمَا يَعْقُبُهَا مِنْ
 الْهَلَاكِ وَالْفَنَاءِ بِحَالِ النَّبَاتِ الْبَاحِصِ مِنَ الْمَاءِ يَكُونُ أَخْضَرَ نَاضِرًا شَدِيدَ الْخَضَرَةِ، ثُمَّ
 يَبْسُ فَتُطَيَّرُ الرِّيحُ كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ. (بِخِلَافِ «كَأَنَّ» فَيَلِيهَا الْمُسَبِّهُ) لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى
 الْجُمْلَةِ. (نَحْوُ) قَوْلِ الشَّاعِرِ: (كَأَنَّ الثَّرِيَّا) وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْكَوَاكِبِ فِي عُنُقِ بُرْجِ الثَّوَرِ
 (رَاحَةٌ تَشْبُرُ) أَي: تُقَدِّرُ^(١) (الدُّجَا) أَي: ظُلْمَةُ اللَّيْلِ لِنْتَظَرَ طَالَ اللَّيْلُ أَمْ قَدْ تَعَرَّضَا أَي:
 ظَهَرَ جَانِبُهُ. و«كَأَنَّ» تَفِيدُ التَّشْبِيهَ: إِذَا كَانَ خَبَرُهَا جَامِداً) نَحْوُ: «كَأَنَّ خَالِدًا أَسَدًا».

(و) تَفِيدُ (الشَّكُّ) إِذَا كَانَ خَبَرُهَا مُشْتَقًّا نَحْوُ: «كَأَنَّكَ فَاهِمٌ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ خَبَرَهَا
 الْمُسْتَقَّ عَيْنٌ اسْمُهَا الْمُخَاطَبُ، وَالشَّيْءُ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الرَّجَّاحِ، وَذَكَرَ
 السَّعْدُ التَّقَازَاتِي فِي «الْمَخْتَصَرِ» أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ لِلتَّشْبِيهِ وَالظَّنِّ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ الْخَبَرُ

وقد يُذَكَّرُ فَعْلٌ يُنْبِئُ عَنِ التَّشْبِيهِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لَوْلَا مَنُورُ﴾ (١)

[الإنسان] .

جامدًا أو مشتقًا، وذكر في «المُطَوَّلِ»: أنه الحقُّ وأن استعمالها للظنِّ مطلقًا كثيرٌ في كلام المولَّدين^(١).

وذهب فريق ثالثٌ: إلى أنها للتشبيه مطلقًا، ولا تكونُ لغيره، وجعلَ نحوَ «كأنك فاهمٌ» على حذفِ الموصوفِ، أي: «كأنك شخصٌ فاهمٌ» فلمَّا حُذِفَ الموصوفُ وجُعِلَ الاسمُ بسببِ التشبيهِ، كأنه الخبرُ بعينه صارَ الضميرُ يعودُ إلى الاسمِ لا إلى الموصوفِ المقدَّرِ^(٢).

(وقد يُذَكَّرُ فَعْلٌ) غيرُ الأفعالِ الموضوعَةِ من أصلها للدلالة على التشبيهِ لاشتقاقها مما يدلُّ عليه. (يُنْبِئُ) أي: ذلك الفعلُ (عن التشبيهِ) بأن يُستعملَ فيما يُفيدُه من غيرِ ذكرِ أداة فيكونُ الفعلُ قائمًا مقامها.

فإن كان كـ «عِلِمْتُ» ونحوه من صيغِ القطعِ أفادَ قُرْبَ المشابهةِ، بحيث يكونُ وجهُ الشبهِ قريبَ الإدراكِ فيتحقِّقُ بأدنى التِّفَاتِ إليه.

وإن كان كـ «حَسِبْتُ وَخِلْتُ» ونحوهما، أفادَ بُعْدَها بحيث يكونُ الوجهُ بعيدًا عن التحقُّقِ وَخَفِيًّا عن الإدراكِ العلميِّ.

فالأوَّلُ: نحوُ قولك: «عِلِمْتُ زيدًا أسدًا» فإن العلمَ معناه التحقُّقُ، وذلك يُناسبُ الأمورَ الظاهرةَ البعيدةَ عن الخفاءِ، فلذلك أفادَ «عِلِمْتُ» حالَ تشبيهِ زيدٍ بالأسدِ وأنه على وجهِ قُرْبِ المشابهةِ.

والثاني: (نحو قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ﴾) أي: الحُورُ العِينِ التي في الجنةِ ﴿حَسِبْتَهُمْ لَوْلَا مَنُورُ﴾) فإن الحُسيانَ ليس فيه الرَّجَحَانُ، بل إدراكٌ على وجهِ الاحتمالِ، ومن شأنِ البعيدِ عن الإدراكِ أن يكونَ إدراكه كذلك، فأفادَ «حَسِبْتُ» حالَ التشبيهِ وأن فيه بُعْدًا..

(١) المولَّدون: هم الذين تكلموا باللسان العربي وهم من غير أهله كبشار بن بُرد وأبي نواس وأبي تمام وغيرهم كثير.

(٢) المراد بقوله: «وجعل الاسم» أي: اسم «كان» وهو الضمير المتصل، أي كاف الخطاب، ويقول: «صار الضمير.. إلخ» أي: الضمير المستكن في اسم القاعل ويُقدر هنا بـ «هو» يعود على اسم «كان» وهو ضمير المخاطب.

وإذا حُذِفَت أداة التشبيه ووجهه سُمِّيَ: «تشبيهاً بليغاً»، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا أَيْلَ لِبَاسًا﴾ (النبا) أي كاللباس في السَّترِ.

المبحث الثاني: في أقسام التشبيه

يَنقَسِمُ التشبيهُ باعتبار وجه الشبه إلى: تمثيل، وغير تمثيل.
فالتمثيل: ما كان وجهه مُنتزِعاً من مُتَعَدِّدٍ، كتشبيه الثريا بعنقود العنب المُنَوَّرِ،

(وإذا حُذِفَت أداة التشبيه) بأن تُرِكَت بالكليَّة وصارت نسيّاً منسياً بحيث لا تكون مقدَّرةً في نظم الكلام لأجل الإشعار بأن المُشَبَّه عين المُشَبِّه به.

(و) حُذِفَ (وجهه) أي: وجه التشبيه بأن تُرِكَت بالكليَّة بحيث لا يكون مقدَّراً لأجل الإشعار بأن اشتراك الطرفين ليس في صفة واحدة، بل في جميع الصفات.
(سُمِّيَ) أي: التشبيه المذكور:

(تشبيهاً بليغاً) أي: واصلًا إلى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول؛ لأن حُذِفَ الأداة والوجه يُوقِعُ في ذهن السامع تحقُّقَ دَعْوَى اتِّحَادِ الطَرَفَيْنِ.

(نحو) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا أَيْلَ لِبَاسًا﴾ (النبا) أي: كاللباس في السَّترِ، وقد يُسَمَّى هذا التشبيه «تشبيهاً مُؤَكِّداً» أيضاً، إلا أن المعتبر في مفهوم المؤكِّد كما سيأتي حُذِفَ الأداة، سواء حُذِفَ معها الوجه أو لم يُحْدَفْ، فهو أعمُّ من البليغ. فتدبر.

المبحث الثاني: في أقسام التشبيه

باعتبار وجه الشبه وباعتبار الأداة (يَنقَسِمُ التشبيهُ باعتبار وجه الشبه) أي: باعتبار انتزاعه من متعدِّدٍ أو عدم انتزاعه منه.

(إلى) قسمين: (تمثيل وغير تمثيل):

(فالتمثيل) أي: فالتشبيه المُسَمَّى «تمثيلاً» هو: (ما كان وجهه) أي: وجه الشبه فيه وُضِعَ (مُنتَزِعاً) أي: مأخوذاً (من مُتَعَدِّدٍ) أي: أمرين أو أمور.

والمراد بالمتعدد: ما له تعدُّد في الجملة، سواء كان ذلك التعدُّد متعلِّقاً بأجزاء الشيء الواحد أو لا، (كتشبيه الثريا بعنقود العنب المُنَوَّرِ)

وغيرُ التمثيلِ ما ليس كذلك، كتشبيهِ النجمِ بالدرهم.
وَيَنقَسِمُ بهذا الاعتبارِ أيضًا إلى: مُفَصَّلٍ، ومُجْمَلٍ.

في قولِ أَحْيَحَةَ الْجَلَّاحِ:

وقد لآخ في الصبحِ الثريَّا كما ترى كعُنُقودٍ مُلَاحِيَةٍ حِينَ نَوْرًا^(١)

فالطَرَفَانِ - وهما «الثريَّا وعُنُقودُ العنبِ» - مُفَرَّدَانِ.

ووجهُ الشبهِ الجامعُ بينهما: هيئةٌ منتزعةٌ من أجزاءِ كُلِّ، ومن وصفِهِ ووصفِ جزئِهِ أعني: هيئةٌ حاصلةٌ من اجتماعِ أجزامٍ بيضٍ مستديرةٍ صغارٍ المقاديرِ في كُلِّ^(٢).

(وغيرُ التمثيلِ: ما ليس كذلك) أي: ما لم يكن وجهُ الشبهِ فيه منتزعاً من متعدّدٍ بأن كان مفرداً. (كتشبيهِ النجمِ بالدرهم) فوجهُ الشبهِ الاستدارةُ، وليس منتزعاً من متعدّدٍ. هذا هو مذهبُ الجمهورِ.

وذهبَ السَّكَّاكِيُّ: إلى أنه يُشترَطُ في وجهِ الشبهِ المنتزِعِ من متعدّدٍ في التمثيلِ كونه غيرَ متحقّقٍ حَسّاً ولا عقلاً، بل كان اعتباراً وهمياً.

فَيُنْحَصِرُ عنده في التشبيهِ الذي وجهُهُ مركَّبٌ اعتباريٌّ وهميٌّ، كجرمانِ الانتفاعِ بأبلغِ نافعٍ مع الكدِّ والتعبِ في استصحابِهِ في تشبيهِ مثلِ اليهودِ بمثلِ الحِمَارِ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ﴾ الآية.

فالتمثيلُ عندَ السَّكَّاكِيِّ أَخْصُ منه بتفسيرِ الجمهورِ، وغيرُ التمثيلِ عنده أعمُّ لصدقه بما لم يكن وجهُهُ منتزعاً من متعدّدٍ وبما كان منتزعاً من متعدّدٍ ولكن ليس وهمياً ولا اعتبارياً، بل كان وصفاً حقيقياً بأن كان حَسِّياً أو عقلياً. فبينَ المذهبينِ عمومٌ وخصوصٌ باعتبارِ الصدقِ.

(ويَنقَسِمُ) التشبيهُ (بهذا الاعتبارِ) أي: باعتبارِ ذكْرٍ وجهِ الشبهِ وعدمِ ذكْرِهِ (أيضاً) أي: كما يَنقَسِمُ الانقسامُ السابقُ (إلى) قسمين: (مفَصَّلٌ ومُجْمَلٌ):

(١) المَلَّاحِيَةُ: قال ابن سيدة: عنب ملاحى: أبيض. ونورا: تفتّح نوره.

(٢) وأوضح من ذلك قول الشاعر:

وما المرءُ إلا كالشهابِ وضوؤه يوافي تمامَ الشهرِ ثم يَغِيْبُ

حيث شبهَ المرءَ بالقمر - وهو الشهابُ هنا - في سرعةِ الفناء، وهذا الوجهُ منتزِعٌ من متعدّدٍ وهو أحوالُ القمرِ المتعددةِ المتوالية، إذ يبدو هلالاً ثم يصير بدرًا ثم يتناقص حتى يدركه المحاق آخر الشهر فيغيب.

فَالْأَوَّلُ: مَا ذَكَرَ فِيهِ وَجْهُ الشَّبَهِ، نَحْوُ: **وَأَدْمُعِي كَاللَّيْلِ** ^(١) **وَتَغْرُهُ فِي صَفَاءٍ**

وَالثَّانِي: مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، نَحْوُ: «النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ».

(فَالْأَوَّلُ) أَيِ: التَّشْبِيهِ الْمَفْصَّلِ: (مَا ذَكَرَ فِيهِ وَجْهُ الشَّبَهِ) أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ وَجْهَ الشَّبَهِ حَقِيقَةً.

(نَحْوُ) قَوْلِ الشَّاعِرِ: (وَتَغْرُهُ) أَيِ: أَسْنَانُ تَغْرُهُ أَيِ: فَمِهِ مَبْتَدَأُ (فِي صَفَاءٍ) وَجْهَ الشَّبَهِ (وَأَدْمُعِي) مَعْطُوفٌ عَلَى «تَغْرُهُ» أَيِ: فِي صَفَاءٍ أَيْضًا (كَاللَّيْلِ) أَيِ: كَالْجَوَاهِرِ الصَّافِيَةِ.

فَوَجْهَ الشَّبَهِ وَهُوَ الصَّفَاءُ مَذْكُورٌ، وَوَصَفَ الدَّمْعُ بِالصَّفَاءِ إِشْعَارًا بِكَثْرَتِهَا لَا قِتْضَاءَ الْكَثْرَةِ تَغْسِيلَ الْمَنْبَعِ وَتَنْقِيئَهُ مِنَ الْأَوْسَاحِ الَّتِي تَمْتَرِجُ بِالْمَاءِ، وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ صَفَاءُ الدَّمْعِ بِخِلَافِ الْقَلِيلِ فَيَصِحُّ مَعَهُ بَقَاءُ تَكَدُّرِ الْمَنْبَعِ بِالْأَوْسَاحِ فَلَا يَصْفُو، أَوْ يَكُونُ الْمَذْكُورُ مَلْزُومَ وَجْهِ الشَّبَهِ فَيُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجْهَ الشَّبَهِ تَسَامُحًا، وَإِنْ كَانَ وَجْهَ الشَّبَهِ حَقِيقَةً هُوَ اللَّازِمُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ ^(٢)، نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ: هُوَ كَالْعَسَلِ فِي الْإِحْلَافَةِ، فَإِنَّ الْجَامِعَ لَازِمُهَا وَهُوَ مِيلُ الطَّبْعِ وَاسْتَحْسَانُهُ لِلْكَلامِ، لَا تَقْسُ الْحَلَاوَةَ، لِأَنَّهَا مِنْ خَوَاصِّ الْمَطْعُومَاتِ.

(وَالثَّانِي) أَيِ: التَّشْبِيهِ الْمَجْمَلُ: (مَا لَيْسَ كَذَلِكَ) أَيِ: مَا لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ وَجْهَ الشَّبَهِ بِشَيْءٍ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِجْمَالِ وَجْهِهِ سِوَاهُ كَانَ هَذَا الْوَجْهَ الْغَيْرُ الْمَذْكُورَ ظَاهِرًا يَفْهَمُهُ كُلُّ مَنْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي اسْتِعْمَالِ التَّشْبِيهِ.

نَحْوُ: «خَالِدٌ كَالْأَسَدِ»، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَفْهَمُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ هُوَ الْجَرَاءُ لِكَوْنِهِ أَشْهَرَ أَوْصَافِ الْأَسَدِ.

(وَنَحْوُ: «النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ»): أَيِ: أَنَّ الْكَلَامَ لَا تَحْصُلُ مَنَافِعُهُ مِنْ

(١) يَصِفُ الشَّاعِرُ بِهَذَا الْبَيْتِ ثَغْرَ مَحَبَّتِهِ وَدَمْعَ الشَّاعِرِ لِفِرَاقِهِ، لَئِنْ كَانَ يَحْسِنُ الْإِتْيَانَ مَعَهُ بِالْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ لَا كِتْمَالَ الْمَعْنَى، وَلَكُونِ الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ أَيْضًا شَاهِدًا لِمَا نَحْنُ فِيهِ، نَصَبَ:

صَبَدَغَ الْحَيِيبِ وَحَالِي كَلَامَهُ كَاللَّيْلِ

(٢) يَعْنِي: الْكَثْرَةُ الَّتِي هِيَ لَازِمَةٌ مِنَ الصَّفَاءِ الْمَذْكُورِ عَلَى مَا أَوْضَحَ الشَّارِحُ كَقَوْلِهِ:

وَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ إِلَى:

مُؤَكَّدٌ: وَهُوَ مَا حُذِفَتْ أَدَاتُهُ، نَحْوُ: «هُوَ بَحْرٌ فِي الْجُودِ».

وَمُرْسَلٌ: وَهُوَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، نَحْوُ: «هُوَ كَالْبَحْرِ كَرَمًا».

وَمِنَ الْمُؤَكَّدِ مَا أُضِيفَ فِيهِ الْمَشَبَّهُ بِهِ إِلَى الْمَشَبِّهِ،

الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَقَاصِدِ إِلَّا بِمِرَاعَةِ الْقَوَاعِدِ النَحْوِيَّةِ، كَمَا أَنَّ الطَّعَامَ لَا تَحْصُلُ بِهِ التَّغْذِيَةُ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ مَا لَمْ يَصْلُحْ بِالْمِلْحِ.

فَوَجْهُ الشَّبَهِ: هُوَ صَلَاحُ كُلِّ مِنَ الْكَلَامِ وَالطَّعَامِ بِأَعْمَالِ كُلِّ مِنَ النِّحْوِ وَالْمِلْحِ عَلَى الْوَجْهِ اللَّاتِقِ وَفَسَادُ كُلِّ مِنْهُمَا بِإِهْمَالِهِمَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

أَوْ خَفِيًّا لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ الَّذِينَ أَعْطُوا ذَهْنًا يُدْرِكُونَ بِهِ الدَّقَائِقَ وَالْأَسْرَارَ، كَقَوْلِ كَعْبِ بْنِ سَعْدٍ الْأَشْعَرِيِّ: هُمْ كَالْحَلَقَةِ الْمُفْرَغَةِ لَا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاهَا، أَي: أَصُولُهُمْ وَفُرُوعُهُمْ مُتَنَاسِبَةٌ فِي الشَّرَفِ كَمَا أَنَّ الْحَلَقَةَ الْمُفْرَغَةَ فِي قَالِبٍ مُتَنَاسِبَةُ الْأَجْزَاءِ فِي الصُّورَةِ.

فَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا: التَّنَاسُبُ الْكُلِّيُّ الَّذِي يَمْتَنِعُ مِنْهُ التَّفَاوُتُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ التَّنَاسُبُ فِي الْمُشَبِّهِ تَنَاسُبًا فِي مَعْنَى الشَّرَفِ وَفِي الْمُشَبِّهِ بِهِ تَنَاسُبًا فِي صُورَةِ الْأَجْزَاءِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ فِي غَايَةِ الدَّقَّةِ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ.

(وَيَنْقَسِمُ) التَّشْبِيهُ (بِاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ) أَي: حَذْفِهَا وَذِكْرُهَا (إِلَى) قَسْمَيْنِ:

(مُؤَكَّدٌ): (وَهُوَ مَا حُذِفَتْ أَدَاتُهُ) حَذْفًا يُعْتَبَرُ مَعَهُ تَنَاسُبِي التَّقْدِيرِ، سِوَاءِ حَذْفِ وَجْهِ

الشَّبَهِ أَوْ لَمْ يُحَذَفْ.

فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «هُوَ بَحْرٌ»، وَيُسَمَّى حِينَئِذٍ «تَشْبِيهًا بَلِيغًا». وَالثَّانِي: (نَحْوُ: «هُوَ بَحْرٌ فِي الْجُودِ») سُمِّيَ مُؤَكَّدًا؛ لِتَأَكُّدِهِ بِحَذْفِ الْأَدَاةِ حَيْثُ جُعِلَ الْمُشَبَّهُ عَيْنَ الْمُشَبِّهِ بِهِ وَصَادِقًا عَلَيْهِ.

(وَمُرْسَلٌ) بِالْبَحْرِ: (وَهُوَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ) أَي: مَا لَمْ تُحَذَفْ أَدَاتُهُ بِأَنَّ ذِكْرَتِ.. (نَحْوُ:

«هُوَ كَالْبَحْرِ كَرَمًا») أَي: مِنْ جِهَةِ الْكَرَمِ. سُمِّيَ مُرْسَلًا لِإِرْسَالِهِ مِنَ التَّوَكُّيدِ.

(وَمِنَ الْمُؤَكَّدِ مَا أُضِيفَ فِيهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ إِلَى الْمُشَبِّهِ) أَي: يَعْدُ حَذْفُ الْأَدَاةِ وَتَقْدِيمُ

نحو:

والريح تَعَبَتْ بالغصون وقد جَرَى ذَهَبُ الأصيل على لُجَيْنِ الماءِ

المبحث الثالث: في أغراض التشبيه

الغرض من التشبيه: إما بيان إمكان المشبه،

المُشَبَّه به على المُشَبِّه بل هذا أوكَد من غيره؛ لأن الإضافة فيه تُجَعْلُ بَيَانِيَّةً وهي تَقْتَضِي الاتِّحَادَ في المفهوم والمصدق^(١) معاً، بخلاف ما إذا لم تكن إضافة كالمثالين السابقين فلا يُقْتَضِي الاتِّحَادُ في المصدق.

(نحو) قول الشاعر: (والريحُ تَعَبَتْ بِالْغُصُونِ) أي: تُحَرِّكُهَا تحريكاً كفعلِ اللاعبِ العابثِ. (و) الحال (قَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ) أي: بَدَتْ الصُّفْرَةُ في الوقتِ المُسَمَّى بالأصيل، وهو من بعدِ العصرِ إلى الغروبِ (على لُجَيْنِ الماءِ) أي: على الماءِ الذي هو كَاللُّجَيْنِ، أي: القُضْبَةِ في الصفاءِ والإشراقِ، وهذا تشبيهٌ مُؤَكَّدٌ يَجْعَلُ المُشَبَّه عَيْنَ المُشَبِّهِ به بواسطة جعلِ الإضافة بَيَانِيَّةً.

المبحث الثالث: في أغراض التشبيه

الأغراض: جمعُ «غرض» والمرادُ به الأمرُ الباعثُ للمتكلمِ في استعمالِ التشبيهِ.

وهو قسمان: أحدهما: أن يكونَ غَرَضًا عَائِدًا إِلَى المُشَبِّهِ.

والثاني: أن يكونَ عَائِدًا إِلَى المُشَبِّهِ به.

أما الأوَّلُ فهو المشارُّ إليه بقوله: (الغرضُ من التشبيهِ إما بيانُ إمكانِ) وجودِ (المُشَبِّهِ) أي: بيانُ أن المُشَبَّه أمرٌ ممكنُ الوجودِ، وذلك فيما إذا كان المُشَبَّه أمرًا غريبًا يُمكنُ أن

(١) المصدق - عند المناطقة -: الأفراد التي يتحقق فيها معنى الكلي، والمفهوم عندهم: هو مجموع صفات ذلك الكلي.

بمعنى آخر: المصادق: هو ما ينطبق عليه الاسم، والمفهوم: هو صفات ذلك الاسم والعلاقة عكسية بين المصدق والمفهوم فكلما زاد أحدهما نقص الآخر. فمثلاً: شاب يصدق على كل أفراد فمصاديقه

- جميع ما صدق - هي كل أفراد التي يصدق عليها، فإذا زدنا في مفهومه قلنا: شاب نائر: قلت مصاديقه التي تتحقق فيها صفاته الشباب والثورة معاً وهكذا.

نَحْوُ:

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ
فَإِنَّهُ لَمَّا ادَّعَى أَنْ الْمَدْوَحَ مُبَايِنٌ لِأَصْلِهِ بِخَصَائِصٍ جَعَلَتْهُ حَقِيقَةً مَنْفَرِدَةً احْتَجَّ عَلَى
إِمْكَانِ دَعْوَاهُ بِتَشْبِيهِهِ بِالْمِسْكِ الَّذِي أَصْلُهُ دَمُ الْغَزَالِ.

يُدَّعَى استحالة وقوعه لغرابيته فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته، بأن يُشَبَّهَ بِأَمْرِ
مُسَلَّمٍ الْإِمْكَانِ لَوُقُوعِهِ فِي وَجْهِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا، فَيُسَلَّمُ إِمْكَانُ الْمَدَّعَى؛ إِذْ لَوْ اسْتَحَالَ انْتَفَى
مَعْنَاهُ الْكُلِّيُّ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ، فَيَكْزَمُ انْتِفَاءُ ذَلِكَ الْوَاقِعِ وَهُوَ مُحَالٌ فَيُثْبِتُ الْمَدَّعَى.

(نحو) قول أبي الطَّيِّبِ المُنَبِّيِّ من قصيدته ^(١) التي رثى بها والدَةَ سَيْفِ الدَّوْلَةِ ابْنَ
حَمْدَانَ (فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامَ) أَي: إِنْ تَعَلَّ بِالشَّرَفِ الْأَنَامَ الْمَوْجُودِينَ فِي زَمَانِكَ مِنْ إِنْسٍ
وَجِنٍّ حَتَّى صُرْتَ كَأَنَّكَ جَنْسٌ آخَرُ اسْتَفِيدَ صَيَّرُوهُ جَنْسًا آخَرَ مِنْ تَعْمِيمِ الْأَنَامِ بِوَسْطَةِ
أَنْ الدَّخَالَ فِي الْجَنْسِ لَا بَدَّ أَنْ يَسَاوِيَهُ فَرْدٌ مِنْهُ غَالِبًا.

(و) الْحَالُ أَنَّكَ (أَنْتَ مِنْهُمْ) أَي: بِحَسَبِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّكَ أَدْمِيٌّ بِالْأَصَالَةِ فَلَا يُنَافِي
دَعْوَى صَيَّرُوهُ جَنْسًا بِرَأْسِهِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ أَقِيمَ مُقَامَهُ حَالُ الْمُشَبَّهِ بِهِ، وَهُوَ
مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (فَإِنَّ الْمِسْكَ) أَي: إِنْ خَرَجْتَ أَيُّهَا الْمَدْوَحُ عَنْ جَنْسِكَ بِكَمَالِ
أَوْصَافِكَ فَلَا بُعْدَ فِي ذَلِكَ، وَلَا اسْتَغْرَابَ؛ لِأَنَّكَ كَالْمِسْكِ، وَالْمِسْكُ فِي أَصْلِهِ (بَعْضُ دَمِ
الْغَزَالِ) وَقَدْ خَرَجَ عَنْ جَنْسِهِ بِكَمَالِ أَوْصَافِهِ، فَحَالُكَ كَحَالِ الْمِسْكِ.

(فَإِنَّهُ لَمَّا ادَّعَى) أَي: الشَّاعِرُ هَذَا عِلَّةً لَصَحَّةِ التَّمَثِيلِ بِالْبَيْتِ لَكُونِ الْغَرَضِ مِنْ
التَّشْبِيهِ بَيَانِ إِمْكَانِ الْمُشَبَّهِ (أَنْ الْمَدْوَحَ مُبَايِنٌ لِأَصْلِهِ بِخَصَائِصٍ) أَي: صِفَاتٍ فَاضِلَةٍ
(جَعَلَتْهُ) أَي: الْمَدْوَحَ (حَقِيقَةً مَنْفَرِدَةً) أَي: بِنَفْسِهَا وَمُسْتَقْلَةً بِرَأْسِهَا وَكَانَ هَذَا الْمَدَّعَى
فِي الظَّاهِرِ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ تُدَّعَى اسْتِحَالَتُهُ.

(احْتَجَّ عَلَى إِمْكَانِ دَعْوَاهُ) أَي: أَقَامَ الْحُجَّةَ أَي: الدَّلِيلَ عَلَى إِثْبَاتِ هَذَا الْمَدَّعَى
وإِمْكَانِهِ لِدَفْعِ انْكَارِهِ لَغَرَابَتِهِ (بِتَشْبِيهِهِ) أَي: الْمَدْوَحِ (بِالْمِسْكِ الَّذِي أَصْلُهُ دَمُ الْغَزَالِ)

وإما بيان حاله، كما في قوله:

كَأَنَّكَ^(١) شَمْسٌ وَالْمَلُوكُ كَوَاكِبُ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُمْ كَوَكِبُ

وإما بيان مقدار حاله،.....

بجامع فوقان الأصل^(٢) في كل، وهذا التشبيه^(٣) ليس مذكوراً صراحةً بل كناية، ذكر لازمه وهو وجه الشبه - أعني: فوقان الأصل - وأريد الملزوم وهو التشبيه.

(وإما بيان حاله) أي: حال المُشَبَّه، ومعنى ذلك: أن يُبين الوصف الذي هو عليه، للجهل به عند السامع بأن يُقرَّر بذلك التشبيه آيةً حاله وصفة كان عليها المُشَبَّه عند سؤال المخاطب ذلك، بلفظه أو بحاله^(٤).

(كما) أي: كاليان الكائن (في قوله) أي: الشاعر (كأنك شمس والملوك كواكب. إذا طلعت) أي: الشمس (لم يبد) أي: لم يظهر (منهم كوكب) شبه المخاطب بالشمس بياناً لحاله من الظهور، وشبه الملوك بالكواكب بياناً لحالهم من عدم الظهور بجانبه، فيكون هذا التشبيه لبيان حال المُشَبَّه إذا علم السامع حال المُشَبَّه به دون المُشَبَّه، بخلاف ما لو كان حال المُشَبَّه معلوماً له قبل التشبيه فلا يكون ذلك التشبيه لبيان حال المُشَبَّه؛ لأنها مبينة ومعلومة، وتبين المبين عبث، بل يكون لمدحه، فتدبر.

(وإما بيان مقدار حاله) أي: كميتها بأن عرف السامع صفته، ولكن جهل مرتبتها من قوة وضعف وزيد ونقص.

(١) - المشهور في البيت أن أوله «فإنك» وكذا هو في «ديوان النابغة» ص (٧٨)، وكان الشارح يحذفه تابع من أورده كذلك ممن سبقوه وهم كثير.

(٢) القوقان: مصدر «فاقه، يفوقه». وقوله: «فوقان الأصل... إلخ» من باب إضافة المصدر إلى مفعوله والمعنى: فوقان كل من المذكورين لأصله.

(٣) وهذا يسمى «التشبيه الضمني»، وهو: تشبيه لا يوضع فيه المشبه والمشبه به في صورة من صور التشبيه المعروفة، بل يلح المشبه والمشبه به، ويفهمان من المعنى، ويكون المشبه به دائماً برهاناً على إمكان ما أسند إليه المشبه. فالشرط الثاني هنا برهان على ما أسند إلى المشبه في الشرط الأول من إمكان فوقانه الأنام وهو منهم.

(٤) يعني: أن المشبه يكون مبهماً عند السامع غير معروف بهذه الصفة فيقيد التشبيه وصفته بها وإزالة الإبهام عنه.

نحو:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

شَبَّهَ الثُّوقَ السُّودَ بِخَافِيَةِ الْغُرَابِ بَيَانًا لِمَقْدَارِ سَوَادِهَا.

وإما تقرير حاله، نحو:

إِنَّ الْقُلُوبَ إِذَا تَنَافَرَتْ وَدَّهَا مِثْلَ الزَّجَاجَةِ كَسَرُهَا لَا يُجْبَرُ

شَبَّهَ تَنَافُرَ الْقُلُوبِ بِكَسْرِ الزَّجَاجَةِ تَثْبِيثًا لَتَعَذُّرِ عَوْدَتِهَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوَدَّةِ.

(نحو) قول الشاعر: (فيها اثنتان وأربعون) نياقًا (حلوبة)^(١). سودًا كخافية الغراب (الأسحم) «الخافية» تجمع على «خوافٍ» وهي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح.

(شبه الثوق السود) أي: شبه الشاعر النياق السود، أي: المعلوم أصل سوادها (بخافية الغراب بيانًا لمقدار سوادها) في الشدة حيث علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه نظير الغرض الآف ذكره^(٢).

(وإما تقرير حاله)^(٣) أي: حال المشبه في نفس السامع بإبرازها فيما هي أظهر وأقوى (نحو) قول الشاعر: (إن القلوب إذا تنافرت) أي: ذهب (ودها) أي: محبتها. (مثل الزجاجة كسرًا لا يجبر) أي: لا يمكن إصلاحه.

(شبه) الشاعر (تنافر القلوب) وحاله واضح (بكسر الزجاجة تثبيثًا) أي: قضيًا لتقريره في ذهن السامع (لتعذر عودتها) أي: القلوب (إلى ما كانت عليه من) الأنس (والمودة) كما أن الزجاجة المكسورة يتعذر جبرها بجامع تعذر العود إلى ما كان عليه في كل، وإنما أفاد التقرير المذكور؛ لأن تعذر العود إلى ما كان عليه في الزجاجة أمر حسي متحقق بالشهود، والنفس بالحسي أكثر إلفًا منها بغيره.

(١) الحلوبة: المحلوبة، فعول بمعنى اسم المفعول يطلق على الواحد والجمع..

(٢) وأوضح مثال لذلك يكثر وروده وشيوعه، قولنا لمن عرف برودة الماء دون قدرها: «الماء مثل الثلج».

(٣) يعني: إذا كان، ما أسند إلى المشبه يحتاج إلى التثبيت والإيضاح. فيؤدى بمشبهه به حسي قريب التصور يقرر في النفس ما أسند إلى المشبه مما قد يكون محل ارتباك وشك.

وإما تزيينه، نحو:

سوداء واضحة الجبي —————
 ن كمقلة الظبي الغري —————
 شبه سوادها بسواد مُقْلَةٍ الظبي تحسیناً لها. وإما تقبيحها، نحو:
 وإذا أشار محدثاً فكأنه —————
 قردٌ يقهقه أو عجوزٌ تلطم

(وإما تزيينه) أي: إيقاع زينه وحسنه في ذهن السامع فيتخيل أنه كذلك ترغيباً فيه، ولو لم يكن في نفس الأمر كذلك بأن يصوره السامع بصورة حسنة، سواء كانت تدرك بالعين أو بغيرها^(١).

(نحو) قول الشاعر في امرأة.

(سوداء واضحة الجبي) —————
 ن كمقلة الظبي الغري —————
 المقلة بضم الميم: شحمة العين، أو هي السواد والبياض منها، والغري بفتح الغين المعجمة أي: الحسن خلقاً بفتح الخاء المعجمة.

(شبه) الشاعر (سوادها) أي: سواد المرأة (بسواد مُقْلَةٍ الظبي) أي: بالسواد الكائن في مُقْلَةٍ الظبي (تحسيناً لها) أي: تصويراً للسامع إيّاها بصورة حسنة.

وإنما أفاد ذلك؛ لأن السواد الذي في مُقْلَةٍ الظبي أوجب لها حسناً، لأن السواد في العين حسنٌ بالجيلة وذلك لما يلازمه من الصفاء العجيب، والاستدارة مع إحاطة لونٍ مخالفٍ له غالباً من نفس العين أو خارجها.

قال في «الأطول»: والتشبيه مبني على ما قال الأصمعي من أن عين الظبي وبقر الوحش في حال الحياة كلها سوداء، وإنما يظهر فيها البياض مع السواد بعد الموت. اهـ.
 (وإما تقبيحها) أي: إيقاع قبح المشبه في ذهن السامع لتبفيره عنه، فيتخيل أنه كذلك، ولو لم يكن في نفس الأمر كذلك بأن يصوره بصورة قبيحة.

(نحو) قول الشاعر: (وإذا أشار محدثاً) اسم فاعل من التحديث حال (فكأنه قرد)

(١) ويمكن على هذا جعل بيت النايغة السابق «فإنك شمس والملوك كواكب...» إلخ من هذا القبيل ومندرجاً تحت هذا الغرض كما فعل هذا غير واحد. انظر «جواهر البلاغة» (٢٩٩).

وقد يعودُ الغرضُ إلى المُشَبَّه به إذا عكسَ طرفا التشبيه، نحوُ:
وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَن غُرَّتْهُ وَجْهُ الخليفةِ حينَ يُمتَدِّحُ
ومثلُ هذا يُسمَّى بـ: «التشبيهِ المقلوبِ».

حيوانٌ معروفٌ عندَ العامةِ بـ «السَّعدانِ».

(يُقْهَقُّه) أي: يَشْتَدُّ ضَحِكُهُ (أو عَجَوزٌ تَلْطِمُ) بكسرِ الطاءِ المهملةِ، أي: تَضْرِبُ خَدَّهَا أو صَفْحَةَ جَسَدِهَا بالكَفِّ مفتوحةٌ أو بباطنِ كَفِّهَا، والغرضُ من التشبيهِ في هذا: هو تشويهُ المُشَبَّه به وذمُّه.

وأما القسمُ الثاني فقد أشارَ إليه بقوله: (وقد يعودُ الغرضُ) أي: من التشبيهِ (إلى المُشَبَّه به) لفظاً، وإن كان مُشَبَّهاً معنًى (إذا عكسَ طرفاً التشبيهِ) أي: إذا جُعِلَ المُشَبَّه مُشَبَّهاً به، وبالعكسِ.

فإن الغرضَ في ذلك: إيهامُ السامعِ أن المُشَبَّه به أتمُّ من المُشَبَّه في وجهِ الشبهِ مع أنه ليس كذلك في الواقعِ.

(نحوُ) قولِ مُحَمَّدِ بْنِ وَهَيْبٍ الحِمَيْرِيِّ في مدحِ الخليفةِ المأمونِ: (وبَدَا) أي: ظَهَرَ (الصباحُ) أي: الصَبْحُ (كَأَن غُرَّتْهُ) إضافةُ الغُرَّةِ إلى الضميرِ للبيانِ، أي: كأنَّ الغُرَّةَ التي هي من الصباحِ؛ لأنَّ الغُرَّةَ في الأصلِ بياضٌ في جَبْهَةِ الفَرَسِ فوقَ الدرهمِ استعارَها الشاعرُ للضياءِ التامِّ الحاصلِ عندَ الإسفارِ فيكونُ المرادُ بالغُرَّةِ نفسَ الصباحِ.

(وجهُ الخليفةِ) المأمونِ بنِ هارونَ الرَّشِيدِ العباسيِّ (حينَ يُمتَدِّحُ) أي: حالَ الامتداحِ، أعني: قَبولِ المدحِ^(١)، فوجهُ الخليفةِ هو المُشَبَّه بالأصالةِ ضرورةً أن إشراقَ الصباحِ أقوى ضياءً، وأظهرُ من إشراقِ وجهِ الخليفةِ، لكنْ عكسَ التشبيهِ فجَعَلَهُ مُشَبَّهاً به؛ لِيُوهَمَ أن هذا المُشَبَّه به لفظاً وهو وجهُ الخليفةِ أقوى من المُشَبَّه لفظاً وهو الصباحُ أو غُرَّتْهُ على قاعدةِ ما يُفِيدُهُ التشبيهُ بالأصالةِ من كونِ المُشَبَّه به أقوى من المُشَبَّه في وجهِ الشبهِ.

(ومثلُ هذا) أي: التشبيهِ الذي عكسَ طرفاه (يُسمَّى بـ «التشبيهِ المقلوبِ») وهو الذي

(١) وتستعمل صيغة افتعل من مثل ذلك كثيراً، ومنه «اتَّهَبَ» - وأصلها اؤْتَهَبَ - بمعنى قبل الهبة.

الْمَجَازُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ الْعِلَاقَةُ مَعَ قَرِينَةٍ... وَفِيهِ... وَفِيهِ...

يُجْعَلُ فِيهِ الْمُشَبَّهُ الَّذِي هُوَ النَّاقِصُ بِالْأَصَالَةِ مُشَبَّهًا بِهِ، وَيُجْعَلُ فِيهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ الَّذِي هُوَ الْكَامِلُ بِالْأَصَالَةِ مُشَبَّهًا، فَإِذَا جُعِلَ كَذَلِكَ وَقَعَ فِي وَهْمِ السَّامِعِ أَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ النَّاقِصُ أَتَمُّ مِنَ الْمُشَبَّهِ فِي وَجْهِ الشَّبَه؛ لِأَن مَقْتَضَى أَصْلِ تَرْكِيبِ التَّشْبِيهِ كِمَالُ الْمُشَبَّهِ بِهِ عَنِ الْمُشَبَّهِ فِي وَجْهِ الشَّبَه، وَيُسَمَّى أَيْضًا التَّشْبِيهِ الْمَعْكُوسَ أَوْ الْمُنْعَكِسَ (١)

(الْمَجَازُ)

أَي: الْمَجَازُ اللَّغَوِيُّ الْمَفْرَدُ؛ لِأَنَّهُ الْمَرَادُ إِذَا أُطْلِقَ الْمَجَازُ، وَنِسْبَاتِي مَجَازًا يُسَمَّى بِ«الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ»، وَمَجَازًا يُسَمَّى بِ«الْمَجَازِ الْمُرَكَّبِ» فِي دَوْرٍ أَوْ دَوْرَيْنِ حَادِثَيْنِ دَبَّتَ (هُوَ) أَي: الْمَجَازُ الشَّامِلُ الْأَقْسَامِ - فِي الْأَصْلِ اسْمٌ مَكَانٍ بِمَعْنَى فَتَحَلَّ الْجَوَازِ وَالسَّلُوكِ، وَهُوَ نَفْسُ الطَّرِيقِ.

وَاصْطِلَاحًا: (الَلْفْظُ) أَي: الْقَوْلُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا أَوْ مُرَكَّبًا (الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ) أَي: فِي مَعْنَى مُغَايِرٍ لِكُلِّ الْمَعْنَى الَّذِي وُضِعَ اللَّفْظُ لَهُ وَضْعًا شَخْصِيًّا فِي الْمَوْضُوعِ بِالْوَضْعِ الشَّخْصِيِّ أَوْ مُغَايِرٍ لِلْمَعْنَى الَّذِي وُضِعَ اللَّفْظُ لَهُ وَضْعًا نَوْعِيًّا فِي الْمَوْضُوعِ بِالْوَضْعِ النُّوعِيِّ (عِلَاقَةُ) أَي: لِمَاحِظَةِ عِلَاقَةٍ (٢)، يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ، وَهِيَ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمَعْنَى الْمَنْقُولِ عَنْهُ الْأَصْلِيِّ، وَالْمَعْنَى الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ الْمَجَازِيِّ، وَتَكُونُ هِيَ السَّبَبُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ (مَعَ قَرِينَةٍ) أَي: حَالَ كَوْنِ ذَلِكَ اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْغَيْرِ مُصَاحِبًا لِقَرِينَةٍ، وَهِيَ الْأَمْرُ الَّذِي يَجْعَلُهُ الْمُتَكَلِّمُ دَلِيلًا، عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِاللَّفْظِ غَيْرَ مَا وُضِعَ لَهُ.

وَهِيَ قِسْمَانِ: لَفْظِيَّةٌ: وَهِيَ الَّتِي يُلْفِظُ بِهَا فِي التَّرْكِيبِ، وَحَالِيَّةٌ أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ: وَهِيَ الَّتِي تُفْهَمُ مِنْ حَالِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ مِنَ الْوَاقِعِ؛

(١) وَمِنْ بَدِيعِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَمَّا الْبَيْعُ بِمَثَلِ الرِّبَا» [البقرة: ٢٧٥] فِي مَقَامِ تَشْبِيهِ الرِّبَا بِالْبَيْعِ فَعَكَسُوا الْإِبْهَامَ أَنَّ الرِّبَا عِنْدَهُمْ أَوَّلَى بِالْحَلِّ مِنْ الْبَيْعِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ سَبَبَ حُلِّ الْبَيْعِ عِنْدَهُمْ هُوَ وَجُودُ الرِّيحِ وَهُوَ أَثْبَتُ وَجُودًا مِنَ الرِّبَا بِمَنْتِهِ فِي الْبَيْعِ.

(٢) سَمِيتَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ وَيُرْتَبِطُ الْمَعْنَى الثَّانِي الْفَرْعِي بِالْأَوَّلِ الْأَصْلِيِّ، فَيَتَقَلَّبُ الذَّهْنُ مِنَ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي بِمَلاحِظَةِ تِلْكَ الْعِلَاقَةِ.

مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى السَّابِقِ.

(مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى السَّابِقِ) الْأَصْلِيُّ، أَي: دَالَّةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ لِلْمَعْنَى السَّابِقِ الْمَوْضُوعِ وَضَعًا أَوَّلِيًّا.

وَأَمَّا الْقَرِينَةُ الْمَعْنِيَّةُ الَّتِي تُعَيَّنُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ فَلَيْسَ شَرْطًا فِي الْمَجَازِ. فَقَوْلُهُ: «الَلْفْظُ»: جَنْسٌ دَخَلَ بِهِ الْمَجَازُ الْمَرْكَبُ كَمَا تَقَدَّمَ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ لِمَا يَعُمُّ قِسْمِي الْمَفْرَدِ وَالْمَرْكَبِ، وَلَكَ أَنْ تُخَصِّصَ بِالْمَجَازِ الْمَفْرَدَ، وَهُوَ الْأَنْسَبُ هُنَا، فَتُعْبَرُ بِدَلِّ الَلْفْظِ بِالْكَلِمَةِ، أَي: سَوَاءٌ كَانَتْ اسْمًا أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا فَيُخْرَجُ عَنْهَا الْمَجَازُ الْمَرْكَبُ.

وقَوْلُهُ: «الْمُسْتَعْمَلُ» قَيْدٌ أَوَّلٌ، خَرَجَ بِهِ: الَلْفْظُ الْمُهِمَلُ الَّذِي لَمْ يُوضَعْ أَصْلًا حَتَّى إِنْهُ يُسْتَعْمَلُ، وَالَلْفْظُ الْمَوْضُوعُ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ فَلَا يُسَمَّى كُلُّ مِنْهُمَا مَجَازًا كَمَا لَا يُسَمَّى حَقِيقَةً.

وقَوْلُهُ: «فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ» قَيْدٌ ثَانٍ، خَرَجَ بِهِ: الَلْفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وَضِعَ لَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى حَقِيقَةً سَوَاءٌ كَانَ لَفْظُهَا مُرْتَجَلًا بِأَنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ وَضْعٌ، كـ«سُعَادٌ وَأَدَدٌ»، أَوْ مَبْقُولًا بِأَنْ تَقَدَّمَ لَهُ وَضْعٌ، كـ«زَيْدٌ» عَلِمَ عَلَى شَخْصٍ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِرْتِجَالُ وَالنَّقْلُ فِي الْعَلَمِيَّةِ كَمَا مَثَلْنَا، أَوْ فِي الْجَنَسِيَّةِ كـ«الْعَيْنِ» فِي الْمَعْنَى الثَّانِي^(١)؛ إِذْ لَا بَدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُ الْوَضْعَيْنِ وَكَـ«الْأُسْدِ» فِي الْأَوَّلِ^(٢).

وَدَخَلَ فِي الْمَنْقُولِ: الْمَشْتَرَكُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي أَحَدِ مَعَانِيهِ كـ«الْعَيْنِ» إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي الْبَاصِرَةِ مَثَلًا. فَإِنَّهُ حَقِيقَةٌ وَلَا يُسَمَّى مَجَازًا، عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَى مَغَايِيرَ لِكُلِّ مَا وَضِعَ لَهُ وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْبَاصِرَةِ مُغَايِيرًا لِلذَّهَبِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ الْعَيْنُ فِيهِ مَثَلًا.

وقَوْلُهُ: «لِعَلَّاقَةٍ» قَيْدٌ ثَالِثٌ اعْتَبِرَ شَرْطًا لَصَحَّةِ الِاسْتِعْمَالِ الْمَجَازِيِّ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الَلْفْظِ عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهِ الْأَصْلِيِّ وَنَقْلَهُ لَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ أَصْلًا وَالثَّانِي فِرْعًا تَشْرِيكَ بَيْنَ التَّعْنِينِ فِي الَلْفْظِ وَتَفْرِيعٍ لِأَحَدِ الْإِطْلَاقَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي وَجْهًا لِتَخْصِيصِ الْمَعْنَى الْفِرْعِيِّ بِالتَّشْرِيكِ وَالتَّفْرِيعِ دُونَ سَائِرِ الْمَعَانِي، وَذَلِكَ الْوَجْهُ هُوَ الْمُنَاسَبَةُ.

(١) أَي: هِيَ اسْمُ جَنْسٍ مَنْقُولٍ.

(٢) أَي: هُوَ اسْمُ جَنْسٍ مُرْتَجَلٍ.

كـ «الدَّرَرِ» المستعملة في «الكلمات الفصيحة»^(١) في قولك: «فلانٌ يتكلم بالدَّرَرِ»، فإنها مستعملة في غير ما وضعت له، إذ قد وضعت في الأصل للآلي الحقيقية، ثم نُقِلَتْ إلى الكلمات الفصيحة لعلاقة المشابهة بينهما، في الحسن، والذي يمنع من إرادة المعنى الحقيقي قرينه «يتكلم».

فخرج به: اللفظ المستعمل في غير معناه، لا لعلاقة، من غير تعمُّد لذلك الاستعمال وهو الغلط اللساني كما إذا أشار إلى كتاب وأراد أن يقول: «خذ هذا الكتاب» فسبَّح لسانه وقال: «خذ هذا الفرس» فإنه لا يُسمَّى مجازاً لعدم ملاحظة العلاقة بين الفرس والكتاب. وقوله: «مع قرينة... إلخ»، قيدٌ رابع، خرجت به: الكناية فإنها مستعملة في غير ما وضعت له إلا أنه لا تُنصب القرينة فيها على عدم إرادة المعنى الأصلي^(٢)، فيجوز أن يُراد المعنى الأصلي معها، ويجوز أن لا يراد، ولا تُسمَّى أيضاً حقيقة؛ لأن الحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له، والكناية ليست كذلك فتكون حينئذ واسطة لا حقيقة ولا مجازاً.

هذا إنما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالبانين، وأما من جوزه كالأصوليين فلا يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي، كما صرح بذلك العلامة المحلِّي. فعند هؤلاء يجب إسقاط القيد المذكور من التعريف لأجل سلامته وصدقه على المعروف، وإذا أسقط دخلت الكناية أيضاً.

كـ «الدَّرَرِ» المستعملة في «الكلمات الفصيحة» في قولك: «فلانٌ يتكلم بالدَّرَرِ» (فإنها) أي: كلمة «الدَّرَرِ» (مستعملة في) معنى (غير ما وضعت له؛ إذ قد وضعت في الأصل) أي: اللغة العربية (للآلي، الحقيقية) ثم نُقِلَتْ إلى الكلمات الفصيحة (أي: واستعملت فيها) (لعلاقة المشابهة بينهما) أي: بين المعنيين المنقول عنه والمنقول إليه (في الحسن والذي يمنع من إرادة المعنى الحقيقي قرينه «يتكلم») أي: قرينة لفظية وهي كلمة «يتكلم».

(١) أي: المستعملة في معنى الكلمات الفصيحة، حيث تطلق ويراد بها الكلمات الفصيحة.

(٢) يعني: أن فيها قرينة ولكنها لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي كما هو الحال هنا في المجاز.

وكـ «الأصابع» المستعملة في «الأنامل» في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي إِذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٩] فإنها مستعملة في غير ما وُضِعَتْ له لعلاقة أن الأُئْمَلَةَ جزءٌ من الأصْبُعِ، فاستُعمِلَ الكلُّ في الجزء.

وقرينة ذلك: أنه لا يُمكنُ جعلُ الأصابعِ بتمامها في الأذان. والمجازُ إن كانت علاقته المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي كما في المثال الأول يُسمى «استعارة».....

وكـ «الأصابع» المستعملة في «الأنامل» التي هي أجزاء من الأصابع. (في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي إِذَانِهِمْ﴾ أي: أَنَامِلُهُمْ (فإنها) أي: الأصابع في هذه الآية (مستعملة في غير ما وُضِعَتْ له) أي: أنها موضوعة لأعضاء معلومة، ثم استُعمِلَتْ في أجزائها التي هي الأنامل (لعلاقة أن الأُئْمَلَةَ جزءٌ من الأصْبُعِ، فاستُعمِلَ الكلُّ في الجزء) أي: اللفظ الدالُّ على معنى الكلِّ في جزء من أجزائه.

(وقرينة ذلك) أي: والقرينة الدالة على عدم إرادة المعنى الموضوع له (أنه) يستحيل و(لا يُمكنُ جعلُ الأصابع) أي: دخولها (بتمامها في الأذان) عادة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعلَ جميع الأصابع في الأذان؛ لئلا يسمع شيئاً من الصواعق.

(والمجاز) أي: المفرد: (إن كانت علاقته) أي: الملاحظة^(١) المصححة لاستعمال اللفظ في غير ما وُضِعَ له (المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي كما في المثال الأول) وهو قولك: «فلانٌ يتكلم بالدرر»، (يُسمى استعارة) لادعاء أن المُشَبَّه من جنس المُشَبَّه به^(٢)، فاستُعيِرَ للأول ما للثاني.

(١) قوله: «الملاحظة» هي صفة لـ «علاقته» وليست معناها كما توهمه عبارة الشارح بـ «ملاحظة».

(٢) يعني: كأنك تقول: «رأيت أسداً في ساحة القتال» فهذه استعارة تصريحية و«أسد» هنا اسم جنس يطلق على كل أسد فكانه ادَّعى أن المشبه يدخل في جنس الأسود بل هو واحد منهم عنده، ولذا لا يتأتى في العلم لأن الجنس يعم فيسمح بإدخال غير المشبه به في الجنس بخلاف العلم فإنه يفيد التخصيص والتقييد بالمشبه به، إلا إذا كان العلم يتضمن صيغة قد غلبت فيه حتى اشتهر بما فيجوز، لأنه يستفيد معنى الجنسية فيما يتعلق بهذه الصفة كـ «سحبان» الذي ضرب به المثل في الفصاحة، فتقول مثلاً: «سمعت اليوم «سحبان» أي: خطيباً فصيحاً».

وإلا فَمَجَازًا مَرَسَلًا كما في المَثَالِ الثَّانِي.

الاستعارة

الاستعارة: هي مَجَازٌ علاقته المشابهة،.....

فالمُسَمَّى بالاستعارة على هذا هو نفس اللفظ المُسْتَعْمَل في غير معناه الأصلي للمُشَابَهَةِ. ولذلك تُعرَّفُ الاستعارة: بأنها هي اللفظ المُسْتَعْمَل فيما شُبِّهَ بمعناه الأصلي للعلاقة التي هي المُشَابَهَةُ، ففي المَثَالِ المذكور كأنك تقول: «فلان يتكلم بكلماتٍ فصيحَةٍ تُشَبِّهُ الدَّرَرَ».

(وإلا) أي: وإن لم تكن العلاقة المصححة المُشَابَهَةُ، بل كانت غيرها، كما إذا كانت سببيةً أو مسببيةً على ما يأتي، وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سبباً لشيء أو مسبباً عنه فيُنْقَلُ اسمه لذلك الشيء (فَمَجَازًا مَرَسَلًا، كما في المَثَالِ الثاني) وهو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعُهُمْ فِي عِزِّهِمْ﴾ (١).

سُمِّيَ مَرَسَلًا لإرساله، أي: إطلاقه عن التقييد بعلاقة المُشَابَهَةِ، فصَحَّ جَرَيَانُهُ في عدَّةٍ من العلاقات، بخلاف الاستعارة فإنها مقيدةٌ بعلاقة واحدة هي المُشَابَهَةُ، أو لإرساله عن قييد الادعاء الذي اعتُبر في الاستعارة (٢).

الاستعارة

أي: تعريفها وأقسامها (الاستعارة هي) في اللغة: من قولهم: استعار المال إذا طلبه عاريةً، واصطلاحاً: (مَجَازٌ) أي: لفظٌ مُسْتَعَارٌ من المعنى الأصلي للمعنى المَجَازِيِّ مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي. (علاقته المُشَابَهَةُ) أي: قصدُ أن الاستعمال يسبب المُشَابَهَةَ بين المعنى المثقول عنه والمعنى المُسْتَعْمَل فيه، فوجود المُشَابَهَةِ في نفس الأمر بدون قصدِها لا يكفي في كون اللفظ استعارَةً، ومن هنا عُلِمَ أن لفظ «الاستعارة» مصدرٌ بمعنى المفعول كالنسخ بمعنى المتسوخ (٣)، وأصل الإِطْلَاقِ التَجَوُّزُ، ثم صارَ

(١) والعلاقة في الآية المذكورة الكلية حيث أطلق الكل وأراد الجزء.

(٢) والمشهور في سبب تسميته مَرَسَلًا هو إطلاقه عن التقييد بعلاقة واحدة مخصوصة، كما في الاستعارة، بل هو مطلق في علاقات كثيرة.

(٣) وأشهر من هذه كلمة «الكتاب» التي هي مصدر «كَتَبَ» وتطلق كذلك على المكتوب وهو الأكثر.

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١] أي: من الضلال إلى الهدى، فقد استُعْمِلَت «الظلمات» و«النور» في غير معنَاهما الحقيقي. والعلاقة المُشَابِهَة بين الضلال والظلام، والهدى والنور، والقرينة ما قبل ذلك. وأصل الاستعارة تشبيه حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ، وَوُجِهَ شَبِيهه، وَأَدَاتُه.

حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾. أي: من الضلال إلى الهدى، فقد استُعْمِلَت «الظلمات» و«النور» في غير معنَاهما الحقيقي) عَلَى وَجْهِ الاستعارة.

(وَالْعَلَاةُ الْمُشَابِهَةُ بَيْنَ الضَّلَالِ وَالظَّلَامِ) فِي عَدَمِ الْاهْتِدَاءِ بِكُلِّ (وَالْمُشَابِهَةُ بَيْنَ الْهُدَى وَالنُّورِ) فِي الْاهْتِدَاءِ بِكُلِّ (وَالْقَرِينَةُ الْمَانِعَةُ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ. (مَا قَبْلَ ذَلِكَ) أَي: الْكَلَامُ الَّذِي قَبْلَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَهُوَ: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ﴾ ... إلخ.

فَتَقُولُ فِي إِجْرَاءِ الْاسْتِعَارَةِ فِي «الظُّلُمَاتِ»: شُبِّهَتِ الضَّلَالَةُ بِالظُّلُمَاتِ بِجَامِعِ عَدَمِ الْاهْتِدَاءِ فِي كُلِّ، وَاسْتُعِيرَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ، وَهُوَ «الظُّلُمَاتُ»، لِلْمُشَبَّهِ، وَهُوَ «الضَّلَالَةُ»، عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِعَارَةِ الْأَصْلِيَّةِ. وَقَسَّ عَلَيْهِ إِجْرَاءُ الْاسْتِعَارَةِ فِي النُّورِ، فَتَدَبَّرْ. وَتُطَلَّقُ الْاسْتِعَارَةُ اصْطِلَاحًا أَيْضًا عَلَى الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ: وَهُوَ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الْمُشَبَّهِ لِمُشَابَهَتِهِ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ، وَعَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ قَالَ:

(وَأَصْلُ الْاسْتِعَارَةِ) بِمَعْنَى الْاسْتِعْمَالِ الْمَذْكُورِ (تَشْبِيهُ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ) إِمَّا الْمُشَبَّهِ أَوْ الْمُشَبَّهِ بِهِ، (و) حُذِفَ (وُجْهَ شَبِيهه وَأَدَاتُه) كَقَوْلِكَ: «رَأَيْتُ أَسَدًا فِي الْمَدْرَسَةِ».

فَأَصْلُ هَذِهِ الْاسْتِعَارَةِ «رَأَيْتُ فِي الْمَدْرَسَةِ رَجُلًا شَجَاعًا كَالْأَسَدِ فِي الْجِرَاعَةِ» فَحَذِفَتْ الْمُشَبَّهَةُ: وَهُوَ «رَجُلًا شَجَاعًا»، وَالْأَدَاةُ وَهِيَ «الْكَافُ»، وَوُجْهَ الشَّيْءِ وَهُوَ «الْجِرَاعَةُ»، وَالْحَقِيقَةُ يَقْرِينَةُ «الْمَدْرَسَةِ» لَتَدُلَّ عَلَى أَنَّكَ لَا تَرِيدُ بِالْأَسَدِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ، بَلْ أَرَدْتَ بِهِ رَجُلًا شَجَاعًا.

وَمَعَ ذَلِكَ فَالْاسْتِعَارَةُ أَيْلُغُ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ مِمَّا تَنَاهَى فِي الْمُبَالَغَةِ فَلَا يَدَّ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الطَّرَفَيْنِ الْمُشَبَّهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ، وَهَذَا اعْتِرَافٌ بِتَبَايُنِهِمَا وَأَنَّ الْعَلَاةَ بَيْنَهُمَا

والمُشَبَّهُ يُسَمَّى: «مُسْتَعَارًا لَهُ»، والمُشَبَّهُ بِهِ يُسَمَّى: «مُسْتَعَارًا مِنْهُ»، ففي هذا المثال المستعار له هو الضلال والهدى، والمستعار منه هو معنى الظلام والنور، ولفظ «الظلمات» و«النور» يُسَمَّى: «مُسْتَعَارًا».

وتنقسم الاستعارة إلى: مُصَرَّحَةٍ: وهي ما صُرِّحَ فيها بلفظ المُشَبَّهِ به،

ليس إلا التشبيه والتقارب فلا تصل إلى حد الاتحاد، بخلاف الاستعارة ففيها دعوى اتحاد طرفيهما المستعار منه والمستعار له وامتزاجهما. وأنها صارا معنى واحدًا يصدق عليهما لفظ واحد.

(و) برعاية هذا الإطلاق يصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة كما هو شأن كل مصدر فيشتق منه لمُتعلقاته وهي المُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ بِهِ واللفظ والمتكلم المستعمل للفظ .

ف (المُشَبَّهُ يُسَمَّى: «مُسْتَعَارًا لَهُ»؛ لأنه هو الذي أُتِيَ باللفظ الذي هو لغيره، وأُطلق عليه فصار كالإنسان الذي استعير له الثوب من صاحبه وألْبَسَهُ. (والمُشَبَّهُ بِهِ يُسَمَّى: مُسْتَعَارًا مِنْهُ) إذ هو كالإنسان الذي استعير منه ثوبه، وألْبَسَهُ غَيْرُهُ، حيث أُتِيَ منه بلفظه، وأُطلق على غيره، ويُقال للفظ: «مُسْتَعَارٌ»؛ لأنه أُتِيَ به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه لِإِلبَاسِهِ.

(ففي هذا المثال) أي: قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ...﴾ الآية (المستعار له الضلال والهدى، والمستعار منه هو معنى الظلام والنور، ولفظ «الظلمات» و«النور» يُسَمَّى: «مُسْتَعَارًا») وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ عَلَى هَذَا لِلْمُتَكَلِّمِ الْمُسْتَعْمِلِ لِلْفِظِّ فِي غَيْرِ مَعْنَاهِ الْأَصْلِيِّ: «مُسْتَعِيرٌ»؛ لأنه هو الآتي باللفظ من صاحبه كآتي باللباس من صاحبه، ولكن هذا الاشتقاق للمُسْتَعْمِلِ لَمْ يَجْرِ بِهِ عُرْفُهُمْ وَلِذَا قَالُوا إِنَّ أَرْكَانَ الْأَسْتَعَارَةِ ثَلَاثَةٌ فَقَطْ؛ «مُسْتَعَارٌ مِنْهُ»: وهو المُشَبَّهُ بِهِ، و«مُسْتَعَارٌ لَهُ»: وهو المُشَبَّهُ، وَيُقَالُ لَهُمَا: «الطَرَفَانِ»، و«مُسْتَعَارٌ»: وهو اللفظ المنقول.

(وتنقسم الاستعارة) بالمعنى المصدرى باعتبار ذاتها -أي: ما يُذكر من طرفي التشبيه- (إلى) ثلاثة أقسام: (مُصَرَّحَةٌ وهي ما صُرِّحَ فيها بـ) ذَكَرَ (لفظ المُشَبَّهِ بِهِ) أي: باللفظ الدال على المُشَبَّهِ بِهِ فقط من غير أن يُذكر شيء من أركان التشبيه سِوَاهُ، وتُطلق على نفس اللفظ

كما في قوله:

فَأَمْطَرَتْ لَوْلَا مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ وَرَدًّا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ
فقد استعارَ اللؤلؤَ والنَّرجِسَ والوردَ والعُنَابَ والبردَ للدموعِ والعيونِ والخدودِ
والأناملِ والأسنانِ.
وإلى مَكْنِيَّةٍ: وهى ما حُذِفَ فيها المشبّه به ورُمِزَ إليه بشيءٍ من لوازمه.

المذكور المستعارِ الدالُّ على المُشَبَّهِ به، وتُسَمَّى هذه الاستعارةُ أيضًا تَصْرِيحِيَّةً للتصريحِ
فيها باللفظِ المستعارِ الدالِّ على المُشَبَّهِ به، (كما في قوله) أي: الشاعر: (فَأَمْطَرَتْ) أي:
المرأةُ (لَوْلَا مِنْ نَرْجِسٍ) بَتَّتْ من الرِّياحِينِ (وسَقَتْ . وردًا وعَضَّتْ على العُنَابِ) شَجَّرَ له
حَبٌّ كَحَبِّ الزيتونِ، وأَحْسَنُهُ الأَحْمَرُ الحُلُو، (بالبردِ) وهو حَبُّ الغمامِ.

(فقد استعارَ) أي: الشاعرُ: (اللؤلؤَ والنَّرجِسَ والوردَ والعُنَابَ والبردَ للدموعِ والعيونِ
والخدودِ والأناملِ والأسنانِ) أي: بعدَ تشبيهِ كُلِّ واحدٍ من الخمسِ الأخيرةِ بواحدٍ من
الخمسِ الأوَّلِ لجامعٍ، وهو: في تشبيهِ الدموعِ باللؤلؤِ صفاءً كُلِّ، وفي تشبيهِ العيونِ
بالنَّرجِسِ اجتماعُ السوادِ والبياضِ، وفي تشبيهِ الخدِّ بالوردِ حُمْرُهُ كُلِّ منهما، وفي تشبيهِ
الأناملِ بالعُنَابِ اتِّفَاقُهُما في الشكلِ، وفي تشبيهِ الأسنانِ بالبردِ بياضُ كُلِّ مع النَّصَاعَةِ.

ويُقَالُ في إجراءِ الاستعارةِ في التشبيهِ الأوَّلِ: شُبِّهَتِ الدموعُ باللاليِّ بجامعِ الصفاءِ في
كُلِّ، ثم استعيرَ اللفظُ الدالُّ على المُشَبَّهِ به، وهو اللؤلؤُ للمُشَبَّهِ، وهو الدموعُ على سبيلِ
الاستعارةِ التصرُّيحيةِ، وقَسَّ عليه إجراءُ الاستعارةِ في الأربعةِ الباقيةِ.

(وإلى مَكْنِيَّةٍ: وهى ما) ذَكَرَ فيها لفظُ المُشَبَّهِ فقط (وحُذِفَ فيها المُشَبَّهُ به) أي:
اللفظُ الدالُّ على المُشَبَّهِ به (ورُمِزَ) أي: أُشِيرَ (إليه) أي: إلى المُشَبَّهِ به المحذوفِ (ب)
ذِكْرِ (شيءٍ من لوازمه) فلم يُذَكَّرْ فيها من أركانِ التشبيهِ إلا دالُّ المُشَبَّهِ وتطَلَّقَ على نفسِ
اللفظِ المذكورِ الدالِّ على المُشَبَّهِ، وتُسَمَّى هذه الاستعارةُ أيضًا: «استعارةً بالكِنَايةِ»
لعدمِ التصريحِ فيها باللفظِ المستعارِ الذي هو المقصودُ، بل كُنِيَ عنه، ونُبِّهَ عليه بلازمه
لِيَتَنَقَّلَ منه إلى المقصودِ استعارتهُ كما هو شأنُ الكِنَايةِ فإنه يُتَنَقَّلُ فيها من اللازمِ
المساوي إلى الملزومِ، هذان قسمان.

كقوله تعالى: ﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] فقد استعار الطائر للذل ثم حذفه ودل عليه بشيء من لوازمه وهو الجناح، وإثبات الجناح للذل يُسمونه: «استعارة تخيلية».

والقسم الثالث الاستعارة التخيلية: وهي إثبات لازم المشبه به للمشبه الدال - هذا اللازم - على استعارة لفظ المشبه به للمشبه أعني: أنها قرينة الاستعارة الممكنة^(١) لازمة لها، لا تنفك عنها، ولذا يُمثل لهما بمثال واحد (كقوله تعالى: ﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ فقد استعار) أي: الله تعالى. (الطائر للذل) أي: بعد تشبيه معنى الذل بمعنى الطائر، (ثم حذفه) أي: (ودل عليه) أي: على لفظ الطائر المحذوف.

(يشيء من لوازمه وهو الجناح) فيقال في إجراء الاستعارة فيهما: شبه الذل بطائر، واستعير اللفظ الدال على المشبه به، وهو الطائر للمشبه وهو الذل، ثم حذف الطائر، ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو الجناح على سبيل الاستعارة الممكنة.

(وإثبات الجناح) الذي هو من لوازم الطائر المشبه به (للذل) الذي هو المشبه، قرينة للممكنة. (وَيُسَمُّونَهُ) أي: يُسميه السلف والخطيب (استعارة تخيلية).

أما تسميته «استعارة» فلأن متعلقه قد استعير أي: نُقل عما يُناسبه ويلائمه واستعمل مع ما شابه بما يُناسبه، وأما تسميته «تخيلية»؛ فلأن متعلقه لما نُقل عن ملائمه وأثبت للمشبه صار يُخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به، وهذا مذهب السلف في الممكنة والتخيلية^(٢)، وكذا مذهب الخطيب القزويني في التخيلية^(٣).

(١) يعني أن الاستعارة التخييلة تطلق على نفس قرينة الاستعارة الممكنة، وهو عملية إثبات لازم المشبه به للمشبه، فكان ما يسمى الاستعارة الممكنة مركب من الاستعارتين معاً فعملية تكتية المشبه به والإتيان بالآزمه هو الاستعارة الممكنة وعملية إثبات هذا الآزم للمشيئه - وهو ما يسميه البعض قرينة الاستعارة الممكنة - هو الاستعارة التخييلية بذاتها.

(٢) خلاصة ذلك: أن جمهور البلاغيين يرون أن الممكنة هي لفظ المشبه به المستعار في النفس للمشبه، والمحذوف المدلول عليه بشيء من لوازمه، وأما التخيلية، فهي عملية إثبات لازم المشبه به للمشبه، ففي قول الشاعر: «وإذا العنية أنشبت أظفارها» يقال: شبه العنية بالمسبح بجامع الاغتيال في كل ثم تنوسي التشبيه وأدعى دخول التشبه في جنس المشبه به، ثم طوى المشبه به ورمز له بالآزم من لوازمه وهو الأظفار وهذا على سبيل الاستعارة الممكنة ثم أثبت هذا الآزم للمشبه على سبيل الاستعارة التخييلية.

(٣) وافق الخطيب الجمهور في سبب تسميته هذه الاستعارة بالممكنة وهو عدم التصريح بالمشبه به والدلالة عليه بالآزم من لوازمه وكذا في تحديد إثبات لازم المشبه به للمشبه، فهي عنده كما عند الجمهور عبارة عن قرينة الاستعارة الممكنة لبا كانتا متلازمتين، ويخالفهم في مفهوم الاستعارة الممكنة المذكور من أنها التشبيه المضمحل في النفس... إلخ.

وقال الخطيبُ في الاستعارة المكنية: إنها التشبيه المضمَرُ في النفسِ المرموزُ إليه بإثباتِ لازمِ المُشَبَّه به للمُشَبِّه، فيُقَالُ في الآية المذكورة: شَبَّهَ الذَّلَّ بالطائرِ تشبيهاً مضمراً في النفسِ مرموزاً له بذكرِ الجَنَاحِ الذي هو لازمُ أطائرِ الذَّلِّ استعارةً تخيليةً ويلزَمُ عليه أن لا وجهَ لتسميتها استعارةً؛ لأن الاستعارة عرفاً كما سبقَ اللفظُ المستعملُ في غير ما وُضِعَ له لعلاقةِ المشابهةِ أو نفسِ الاستعمالِ المذكورِ، والتشبيهُ المضمَرُ غيرُ ذلك؛ لأنه فَعُلَ من أفعالِ النفسِ.

وهناك مذاهبُ أخرى فيهما، أشهرها مذهبُ السَّكَاكِيِّ فقالَ في المكنية: إنها لفظُ المُشَبَّه المستعملُ في المُشَبِّه به؛ ادعاءً أنه عينه.

فيُقَالُ في تقريرِها في الآية المذكورة: شَبَّهَ الذَّلَّ بالطائرِ وادَّعى أن للطائرِ فردَيْنِ؛ فردٌ حقيقيٌّ وهو الطائرُ الحقيقيُّ وفردٌ ادَّعائيٌّ، وهو الذَّلُّ، ثم استُعيرَ اللفظُ الدالُّ على الفردِ الحقيقيِّ، وهو الطائرُ للفردِ الادَّعائيِّ، وهو الذَّلُّ على الاستعارة المكنية.

وقالَ في قرينةِ المكنية: إنها تارةً تكونُ تخيليةً أي: مستعارةً لأمرٍ وهميٍّ كـ«أظفارِ المَيِّية»، وتارةً تكونُ تحقيقيةً أي: مستعارةً لأمرٍ مُحَقَّقٍ كـ«أبلى ماءً كِ»، وتارةً تكونُ حقيقةً كـ«أثبتَ الربيعُ البَقْلَ» فلا تلازَمَ عنده بينَ المكنيةِ والتخيليةِ، بل تُوجدُ كلُّ منهما بدونِ الأخرى.

ففي الحالةِ الأولى -أي: فيما إذا كانت قرينةُ المكنيةِ استعارةً تخيليةً كما في الآية المذكورة- يُقالُ في إجرائها: لَمَّا شَبَّهَ الذَّلَّ بالطائرِ أَخَذَ الوَهْمُ في تصويرِ الذَّلِّ بصورةِ الطائرِ وتخيَّلَ أن للذَّلِّ صورةً وهميةً من الجَنَاحِ مثلَ صورةِ الجَنَاحِ للطائرِ في الشكلِ والقَدْرِ فاستُعيرَ لفظُ الجَنَاحِ الدالُّ على صورةِ الجَنَاحِ المحققةِ للصورةِ الوهميةِ المتخيَّلةِ على سبيلِ الاستعارةِ التخيليةِ التصريحيةِ، والقرينةُ إضافتهُ إلى الذَّلِّ.

فتلَخَّصَ مما سبقَ: أن في المكنيةِ ثلاثَ مذاهبَ: الأوَّلُ للسلفِ، والثاني للخطيبِ، والثالثُ للسَّكَاكِيِّ^(١).

(١) قال البعض: لا يخفى ما في مذهبِ السكاكي من التعسف، لما فيه من كثرةِ الاعتباراتِ، وبذلك أن المستعيرَ يحتاج إلى اعتبارِ أمرٍ وهميٍّ، واعتبارِ علاقةِ بينه وبين الأمرِ الحقيقي، واعتبارِ قرينةِ دالة على أن المراد من اللفظِ الأمرِ الوهمي، فهذه اعتبارات ثلاثة لا يدل عليها دليل، ولا تمس إليها الحاجة.

وَتَنْقَسِمُ الاستعارةُ إلى: أصليّة، وهي ما كان فيها المستعارُ اسماً غيرَ مُشتقٍّ كاستعارة الظلام للضلال والنور للهدى.

وفي التخييليّة مذهبان: أحدهما للسلف والخطيب، والثاني للسكّاكيّ. وفي هذا القدر كفاية.

(وَتَنْقَسِمُ الاستعارةُ) باعتبارِ اللفظِ المستعارِ سواءً كانت تصرّحيةً أو مكنيّةً (إلى) قسمين إلى (أصليّة: وهي ما كان فيها) اللفظُ (المستعارُ اسماً) جامداً (غيرَ مشتقٍّ) بأن كان صادقاً على كثيرين من غير اعتبارِ وصفٍ من أوصافه، سواءً كان اسمَ عينٍ أو اسمَ معنى. فالأوّل: نحو: «الأسد» من قولك: «رأيتُ أسداً في الحَمَّامِ» أي: رجلاً شجاعاً فشبهه الرجلُ الشجاعُ بالحيوانِ المفترسِ بجامعِ الجَراءةِ في كلّ، ثم استعيرَ اسمُ المُشَبَّهِ به للمُشَبِّهِ على طريقِ الاستعارةِ التصرّحيةِ الأُصليّةِ؛ لأنَّ الأسدَ اسمٌ جامدٌ لِعَيْنٍ، وهو حقيقةُ الحيوانِ المعلومِ.

و(كاستعارة الظلام للضلال والنور للهدى) في قوله تعالى: ﴿لُخْرِجَ النَّاسُ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ وقد تقدّمَ تقريرُ الاستعارةِ فيه.

والثاني: نحو: «القتل» من قولك «هذا قتلٌ» أي: ضربٌ شديدٌ فشبهه الضربُ الشديدُ بالقتلِ بجامعِ نهايةِ الإذايةِ في كلّ ثم استعيرَ اسمُ المُشَبَّهِ به للمُشَبِّهِ على طريقِ الاستعارةِ التصرّحيةِ الأُصليّةِ؛ لأنَّ القتلَ اسمٌ جامدٌ لفعلٍ هو سببُ خروجِ الحياةِ. وسواءً كان في الاستعارةِ التصرّحيةِ كالأمثلةِ المذكورةِ أو في الاستعارةِ المكنيّةِ نحو: «أظفارُ المنيّةِ نَشِبَتْ بفلانٍ».

فُشِبَّتِ المنيّةُ بالسَّبْعِ بجامعِ الاغتيالِ في كلّ؛ ثم استعيرَ اسمُ السَّبْعِ للمنيّةِ وحُذِفَ ورُمِزَ إليه بشيءٍ من لوازمِهِ وهو الأظفارُ على طريقِ الاستعارةِ المكنيّةِ الأُصليّةِ؛ لأنَّ اللفظَ المستعارَ فيه وهو السَّبْعُ اسمٌ جامدٌ غيرَ مُشتقٍّ لِعَيْنٍ.

وإنما سُمِّيَتْ أصليّةً - نسبةً للأصلِ بمعنى الكثيرِ الغالبِ - لكثرةِ أفرادِها في الكلامِ بخلافِ أفرادِ التبعيّةِ.

وإلى تَبَعِيَّةٍ: وهي ما كان فيها المستعارُ فعلاً، أو حرفاً، أو اسماً مشتقاً^(١)،.....

ويَدُلُّ على ذلك أن كلَّ استعارةٍ تَبَعِيَّةٍ، معها أصليةٌ، ولا عَكْسَ. أو بمعنى ما كان مُسْتَقِلاً لِحَرَائِهَا واعتبارها أولاً من غير توقُّفٍ على تقدُّم استعارةٍ أخرى أو بمعنى ما يَنْبَنِي عليه غيره لكونها أصلاً لتَبَعِيَّةٍ مَبْنِيَّةٍ على استعارةٍ أخرى^(٢).

(وإلى تَبَعِيَّةٍ: وهي ما كان فيها) اللفظُ (المستعارُ فعلاً) سواءً كان له مصدرٌ أو لا، كـ«يَدُرُّ وَيَدْعُ وَيَنْعَمُ وَيُسُّ»، وسواءً كان مُجَرَّداً عن الحرفِ المصدرِيِّ أو مقترناً به نحو: «يُعْجِبُنِي أَنْ تَقْتُلَ كَذَلِكَ»؛ لأن الاستعارةَ لِلْفَظِ المَصْرَحِ به.

وقال العِصَامُ في «الفارسيَّة»: الْمُقْتَرَنُ بالحرفِ المصدرِيِّ استعارتهُ أصليةٌ نظراً للتأويلِ بِمَصْدَرٍ.

(أو حرفاً) سواءً كان له معنى واحدٌ فقط كـ«لَمْ» فيكون فيه حقيقةً وفي غيره مجازاً تبعياً، أو كان له معانٍ متعددة متبادرةً منه فيكون من قبيل المشتركِ اللفظيِّ فيما وُضِعَ له على التحقيق، وفي غيرها مجازاً تبعياً إن كان الحرفُ من غيرِ حروفِ الجرِّ والجزم والنصب، وإلا بأن كان منها فالبصريُّون على منع نيابة بعضها عن بعض، ويُحْمَلُ ما وَرَدَ منه على التجوُّزِ في غيرِ الحرفِ.

(أو اسماً مشتقاً) من الأسماءِ المشتقاتِ من المصدرِ، وهي اسما الفاعلِ والمفعولِ والصفةُ المُشَبَّهَةُ واسمُ التفضيلِ وأسماءُ الزمانِ والمكانِ والآلةِ والتصغيرِ والاسمُ المنسوبُ، فهذه ثلاثة مواضع تجري التصريحُ في جميعها، ولا تجري المَكْنِيَّةُ إلا في الاسمِ المشتقِّ فقط.

أما وجهُ كَوْنِ الاستعارةِ تَبَعِيَّةٍ في الفعلِ فلأن معناه مُلاحَظٌ فيه النسبةُ إلى فاعلٍ ما، وهذا

(١) قال بدر الدين بن مالك في «المصباح» (٦٥): وهي ما تقع في الأفعال والصفات والحروف، لأنها لا توصف فلا تحتمل الاستعارة بنفسها، وإنما المحتمل لها في الأفعال والصفات - أي: الأسماء المشتقة - مصدرها، وفي الحروف متعلقات معانيها، فتقع الاستعارة هناك ثم تسري في هذه الأشياء.

(٢) بمعنى: أن الأصلية يُجْرَى فيه التشبيه بين المذكور من المستعار أو المستعار له مباشرة دون التوقف على تشبيه آخر مقدر يكون أصلاً لهذا التشبيه، بخلاف التبعية حيث يتوقف إجراؤها على تقدير تشبيه هو الأصل يعتبر أولاً ثم يُبْنَى عليه التشبيه بين الألفاظ المذكورة للمستعار أو المستعار له فتأتي تابعة لتشبيه آخر معتبر أولاً.

نَحْوُ: «رَكِبَ فُلَانٌ كَيْفِيَّ غَرِيمِهِ» أَي: لَا زَمَهُ مُلَازِمَةً شَدِيدَةً، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [لقمان: ٥٠] أَي: تَمَكَّنُوا مِنَ الْحَصُولِ عَلَى الْهُدَايَةِ التَّامَّةِ،

المعنى متوقَّفٌ على غيره لا يصلح للموصوفية فلا يصلح للاستعارة إلا إذا أُجْرِيَ التشبيهُ أولاً بين معنى المصدرين الحقيقي والمجازي^(١)، ثم يُستعار لفظُ المُشَبَّهِ بهِ للمُشَبِّهِ، ثم يُسْتَقَرُّ منه الفعل كما هو مذهبُ السلف أو بعد إجراء تشبيه المصدرين يسري منه إلى ما في ضمني الفعلين، ثم يُستعار الفعل من معناه الحقيقي إلى معناه المجازي وهذا هو مذهبُ العصام.

(نحو: «رَكِبَ فُلَانٌ كَيْفِيَّ غَرِيمِهِ» أَي: لَا زَمَهُ مُلَازِمَةً شَدِيدَةً) ويُقالُ في إجراء الاستعارة فيه على مذهبِ السلف: شَبَّهَ الزُّومَ الشَّدِيدَ بِالرُّكُوبِ بِجَامِعِ السُّلْطَةِ وَالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ فِي كُلِّ، وَاسْتَعِيرَ لَفْظُ المُشَبَّهِ بهِ، وَهُوَ الرُّكُوبُ، لِلْمُشَبَّهِ، وَهُوَ الزُّومُ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ مِنَ الرُّكُوبِ بِمَعْنَى الزُّومِ، «رَكِبَ» بِمَعْنَى «لَزِمَ»، عَلَى طَرِيقِ الاستعارة التصريحية التبعية.

وَيُقَالُ عَلَى مَذْهَبِ الْعَصَامِ: شَبَّهَ الزُّومَ بِالرُّكُوبِ بِجَامِعِ السُّلْطَةِ وَالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ فِي كُلِّ، فَسَرَى التشبيه من معنى المصدرين الذي هو الحَدَثُ الْمَطْلُوقُ إِلَى معنى الفعلين الذي هو الحَدَثُ الْمُقَيَّدُ بِالزَّمَنِ الْمَاضِي، ثُمَّ اسْتَعِيرَ «رَكِبَ» لِمَعْنَى «لَزِمَ» عَلَى طَرِيقِ الاستعارة التصريحية التبعية.

(و) أما وجهُ كونها تبعيةً في الحرفِ فُلَانٌ معناه غيرُ مُسْتَقِلٍّ بِتَفْسِهِ فَلَا يَصْلُحُ لِلْمَوْصُوفِيَّةِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا التَّشْبِيهُ أَعْنِي: لَا يَتَأْتَى كَوْنُهُ مُشَبَّهًا وَمُشَبَّهًا بِهِ أَوْ مُحْكُومًا عَلَيْهِ وَمُحْكُومًا بِهِ فَلَا تَتَأْتَى الاستعارة فيه إلا إذا أُجْرِيَ التشبيهُ أولاً في متعلِّقٍ معناه الكُلِّيُّ كَالظَرْفِيَّةِ لِـ«فِي»، ثُمَّ يَسْرِي التشبيه من متعلِّقه إلى معناه الخاصِّ فيُستعار من معناه الخاصِّ الحقيقي إلى معناه المجازي^(٢) نَحْوُ: (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أَي: تَمَكَّنُوا مِنَ الْحَصُولِ عَلَى الْهُدَايَةِ التَّامَّةِ) .

(١) وهما في المثال المذكور: الزوم هو المصدر الحقيقي والركوب هو المجازي وكما سيأتي بيانه وتوضيحه

في البيت الآتي في المتن، ففيه المصدر الحقيقي هو الدلالة الواضحة، والمصدر المجازي هو النطق.

(٢) يعني أن الحروف لا تصلح لأن تكون استعارة على جهة الأصالة، بل تقع الاستعارة أولاً في متعلق معناها

الكلي كن: مطلق الظرفية في حرف الجر «في»، ومطلق الاستعلاء في الحرف «على»، ثم تسري الاستعارة

منهما إلى الحرف على سبيل التبعية.

ونحو قوله :

ولئن نطقْتُ بِشكْرِ بَرِّكَ مُفَصِّحًا فلسانُ حالي بِالشَّكَايَةِ أَنْطَقُ

يُقَالُ فِي إِجْرَاءِ الاستعارة فيه: شَبَّهَ مُطْلَقَ ارتباطِ بَيْنَ مَهْدِيٍّ وَهَدْيٍ بِمُطْلَقِ ارتباطِ بَيْنَ مُسْتَعْلٍ وَمُسْتَعْلَى عَلَيْهِ بِجَامِعِ التَّمَكُّنِ فِي كُلِّ، فَسَرَى التَّشْبِيهُ مِنَ الْكَلِمَيْنِ إِلَى الْجَزْئِيَّاتِ، ثُمَّ اسْتَعِيرَتْ «عَلَى» مِنْ جُزْئِيٍّ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْمُشَبَّهِ بِهِ لِجُزْئِيٍّ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْمُشَبَّهِ^(١) عَلَى طَرِيقِ الاستعارة التصريحية التبعية.

(و) أما وجه كونها تبعيةً في الاسم المشتق فلأن معناه وهو الحدثُ ملاحظٌ فيه النسبةُ إلى الفاعلِ أو نائبه فلا يكونُ باعتبارِ ذلك صالحاً لموصوفيةٍ فلا يصلحُ للاستعارة إلا إذا أُجْرِيَ التشبيهُ أولاً بينَ معنى المصدرين، نظير ما تقدَّم في الفعلِ وذلك في التصريحية.

(نحو قوله) أي: الشاعر: (ولئن نطقْتُ بِشكْرِ بَرِّكَ) أي: بِشكْرِ إِحْسَانِكَ وَعَطْفِكَ، متعلِّقٌ بقوله (مُفَصِّحًا) منصوبٌ على الحالية، أي: ولئن نطقْتُ بلسانِ المقالِ حالَ كوني مُفَصِّحًا بِشكْرِ بَرِّكَ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ أي: فلا يكونُ لسانُ مقالي أقوى من لسانِ حالي، أُقِيمَ مُقَامَهُ لَزِمُهُ وهو قوله: (فلسانُ حالي بِالشَّكَايَةِ)^(٢) مُتعلِّقٌ بقوله: (أَنْطَقُ)

(١) والمراد بالمعنيين الكلمين: مطلق الارتباط الأول ومطلق الارتباط الثاني، والمراد بالجزئيات: أفراد الكلمين التي يتحقق فيهما معناهما، فالجزئي هو الأول: هو الارتباط بين المؤمنين السابق ذكرهم وهداية ربهم سبحانه، ومن الثاني: هو الارتباط بين استعلاء المؤمنين على هداية ربهم، والمراد: إظهار مدى تمكنهم من الحصول على الهداية التامة.

- أو يقال: شبه مطلق استعلاء بمطلق ظرفية بجمع التمكن في كلِّ، فسرى التشبيه من الكلمين للجزئيات التي يتحقق فيها معنى الحرفين، فاستعير لفظ «في» الموضوع لكلِّ جزئي من جزئيات الظرفية المعنى «على» الموضوع لكلِّ جزئي من جزئيات الاستعلاء على سبيل الاستعارة التصريحية والتبعية حيث صرح بالمشبه به وهو «في».

- وربما استعير معنى حرف لحرف آخر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلَئَتْكُمْ فِي جُدُوعٍ أَلْخَلِ﴾ [طه: ٧١] فقد استعار متعلق الحرف «في» الكلِّي وهو مطلق الظرفية المتعلق الحرف «على» الكلِّي وهو مطلق الاستعلاء ثم سرى التشبيه إلى معنى الحرفين، فاستعيرت «في» لـ «على» لتفيد المبالغة في المعنى المراد وهو شدة حنق فرعون على السحرة حتى وكأنه غرس أجسادهم في الجذوع نكاية بهم عليه لعائن الله وعليهم سحائب الرضوان.

(٢) المراد: أنه شبه الحال بإنسان ناطق في الدلالة وبيان المقصود؛ ولم يصرح بلفظ المشبه به بل ذكر لازمه وهو «اللسان» آلة الدلالة الكلامية والبيان، فهو من قبيل الاستعارة المكنية.

أي: أدل.

أي: فلسانُ حالي أنطقُ بالشُّكَاية منك؛ لأنَّ ضَرْكَ أَكْثَرُ مِنْ بَرِّكَ (أي: أدل).

يُقَالُ فِي تَقْرِيرِ الاسْتِعَارَةِ فِيهِ: شُبِّهَتِ الدَّلَالَةُ الْوَاضِحَةُ بِالنَّطْقِ بِجَامِعِ إِضْوَاحِ الْمَعْنَى وَإِصَالِهِ لِلذَّهْنِ فِي كُلِّ وَاسْتُعِيرِ النَّطْقِ لِلدَّلَالَةِ الْوَاضِحَةِ، وَاشْتُقَّ مِنَ النَّطْقِ بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ الْوَاضِحَةِ اسْمُ التَّفْضِيلِ «أَنْطَقُ» بِمَعْنَى «أَدُلُّ» عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ التَّبَعِيَّةِ^(١).

وَأَمَّا مِثَالُ الْمَكْنِيَّةِ التَّبَعِيَّةِ فِي الْمَشْتَقِّ: فَقَوْلُكَ: «يُعْجِبُنِي إِرَاقَةُ الضَّارِبِ دَمَ الْبَاغِي». وَيُقَالُ فِي إِجْرَاءِ الاسْتِعَارَةِ فِيهِ: شَبَّهَ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ بِالْقَتْلِ بِجَامِعِ شَدَّةِ الْإِيذَاءِ فِي كُلِّ، وَاسْتُعِيرَ الْقَتْلَ لِلضَّرْبِ الشَّدِيدِ، وَاشْتُقَّ مِنَ الْقَتْلِ بِمَعْنَى الضَّرْبِ الشَّدِيدِ قَاتِلٌ بِمَعْنَى ضَارِبٍ ضَرْبًا شَدِيدًا، ثُمَّ حُذِفَ وَرُمِزَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ، وَهُوَ «الإِرَاقَةُ» عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ التَّبَعِيَّةِ.

هَذَا وَبَقِيَ مِنْ مَوَاضِعِ التَّبَعِيَّةِ مَوْضِعَانِ:

أَحَدُهُمَا: اسْمُ الْفِعْلِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي التَّصْرِيحِيَّةِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ مُشْتَقًّا أَوْ غَيْرَ مُشْتَقٍّ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «نَزَالَ» بِمَعْنَى انْزَلُ تَرِيدُ بِهِ ابْعُدْ.

فَتَقُولُ فِي إِجْرَاءِ الاسْتِعَارَةِ: شَبَّهَ مَعْنَى الْبُعْدِ بِمَعْنَى النِّزُولِ بِجَامِعِ مَطْلَقِ الْمَفَارَقَةِ فِي كُلِّ، وَاسْتُعِيرَ لَفْظُ النِّزُولِ لِمَعْنَى الْبُعْدِ، وَاشْتُقَّ مِنْهُ «نَزَالَ» بِمَعْنَى «ابْعُدْ».

وَالثَّانِي: نَحْوُ: «صَهَ» بِمَعْنَى اسْكُتْ عَنِ الْكَلَامِ تَرِيدُ بِهِ: اتْرُكْ فِعْلَكَ كَذَا.

فَتَقُولُ فِي إِجْرَاءِ الاسْتِعَارَةِ: شَبَّهَ تَرْكَ الْفِعْلِ بِمَعْنَى السَّكُوتِ عَنِ الْكَلَامِ بِجَامِعِ مَطْلَقِ التَّرْكِ فِي كُلِّ، وَاسْتُعِيرَ لَفْظُ السَّكُوتِ لِمَعْنَى تَرْكِ الْفِعْلِ وَاشْتُقَّ مِنْهُ «اسْكُتْ» بِمَعْنَى اتْرُكْ الْفِعْلَ، وَعَبَّرَ بِدَلٍّ «اسْكُتْ» بـ«صَهَ».

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: الْاسْمُ الْمُبْهَمُ، أَعْنِي: الضَّمِيرَ وَاسْمَ الْإِشَارَةِ وَاسْمَ الْمَوْصُولِ، وَيَكُونُ فِي التَّصْرِيحِيَّةِ وَالْمَكْنِيَّةِ، فَمِثَالُ الْأُولَى: اسْتِعَارَةُ «هَذَا» لِأَمْرِ مَعْقُولٍ.

(١) كونها تصريحية أنه صرح بالمشبه به، وهو هنا اسم التفضيل «أنطق»، وطوى المشبه وهو اسم التفضيل «أدل»، وكونها تبعية أنها وقعت أولاً بين المصادر فهي هنا: «الدلالة والنطق» ثم شرت منهما إلى مشتقيهما وهي «أنطق وأدل».

وَتَنْقَسُمُ الاستعارةُ إلى: مَرَشَحَةٍ: وهي ما ذَكَرَ فيها مُلائِمُ المُشَبَّه به،.....

فتقولُ في إجرائها: شَبَّهَ مطلقَ المعقولِ بمطلقِ المحسوسِ بجامعِ قبولِ التمييزِ والتعيينِ في كُلِّ، فَسَرَى التشبيهُ إلى جزئياته فاستُعِيرَ لفظُ «هذا» الموضوعُ لِجُزْئِي المُشَبَّه به لِجُزْئِي المُشَبَّه^(١) على سبيلِ الاستعارةِ التصريحيةِ.

ومثالُ الثانيةِ: قولُكَ لِجَلِيسِكَ المشغولِ عنكَ: «أنتَ مطلوبٌ منك أن تسيرَ إلينا الآنَ».

فتقولُ في إجراءِ الاستعارةِ فيه: شَبَّهَ مطلقَ مخاطبٍ بمطلقٍ غائبٍ، فَسَرَى التشبيهُ للجزئياتِ، واستُعِيرَ اللفظُ الدالُّ على الثاني، وهو ضميرُ الغائبِ للمخاطبِ، ثم حُذِفَ وَذَكَرَ المخاطبُ ورُمزَ إلى المحذوفِ بذَكَرٍ لازِمِهِ، وهو طلبُ السيرِ منه إليك^(٢).

فَتَحَصَّلَ مما تَقَدَّمَ: أن هذه الاستعارةَ سُمِّيَتْ تَبَعِيَّةً؛ لأن جريانها في الأفعالِ والأسماءِ المشتقاتِ وأسماءِ الأفعالِ تابعٌ لجريانها أوَّلاً في الجوامدِ، أي: لاستعارةِ أخرى في المصادرِ، ولأن جريانها في الحروفِ والأسماءِ المبهمَةِ تابعٌ لجريانها في كليَّاتِ معانيها أي: لاستعارةِ أخرى في متعلِّقِ معانيها.

(وَتَنْقَسُمُ الاستعارةُ) باعتبارِ ذَكَرِ مُلائِمِ أَحَدِ الطَرَفَيْنِ وَعَدَمِ ذَكَرِهِ سواءَ كانتِ تصريحيةً أو مَكْنِيَّةً (إلى) ثلاثةِ أقسامٍ:

(مرشحةٌ: وهي التي ذَكَرَ فيها ملائمُ) المستعارِ منه (المُشَبَّه به) زيادةً على القرينةِ كما سيأتي سواءَ كان هذا الملائمُ صفةً أو تفریعاً.

والفرقُ بينهما: أن الملائمَ إن كان من بقيَّةِ الكلامِ الذي فيه الاستعارةُ فهو صفةٌ وإن كان كلاماً مُسْتَقِلًّا جِيءَ به بعدَ ذلكِ الكلامِ الذي فيه الاستعارةُ مَبْنِيًّا عليه فهو تفریعٌ سواءَ كان بحرفٍ أو لا.

فالأوَّلُ: الصفةُ: نحو قولِكَ: «رَأَيْتُ أَسَدًا ذَا لَبِذٍ يَرْمِي».

(١) أي: استعارَ لفظَ «هذا» الموضوعَ لمحسوسٍ جزئِيٍّ للمعقولِ الجزئِيٍّ الذي سَرَى إليه التشبيه، أي: صار مُشَبَّهاً، وصارتِ تصريحةٌ لتصريحه بالمُشَبَّه به وهو «هذا».

(٢) يعني: لأن طلبَ السيدِ إلى المتكلمِ لا يوجِهه إلى مخاطبِ حاضرٍ بل إلى غائبٍ، فهو من لوازمِ الغيابِ.

نَحْوُ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رِحَتْ بِحَدْرَتِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٦] فالاشتراء مستعارٌ للاستبدال، وذكرُ الرِّيحِ والتجارة ترشيحٌ.

وإلى: مجردة: وهي التي ذُكِرَ فيها ملائمُ المشبّه، نحو: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ٨١] استُعِيرَ اللَّيَاسُ لِمَا غَشِيَ الْإِنْسَانَ عِنْدَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ،.....

والثاني: التفرُّيعُ (نحو) قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رِحَتْ بِحَدْرَتِهِمْ﴾: فالاشتراء مستعارٌ للاستبدال (أي: شَبَّهَ استبدالَ الحقِّ بالباطلِ واختيارَه عليه بالاشترَاءِ الذي هو استبدالُ مالٍ بِآخَرٍ بِجامعِ تَرْكِ مَرْغُوبٍ عَنْهُ عِنْدَ التَّارِكِ والتوصُّلِ لِبَدَلٍ مَرْغُوبٍ فِيهِ عِنْدَهُ، واستُعِيرَ اسْمُ الْمُشْبَهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، والقرينةُ استحالةُ ثبوتِ الاشتراءِ الحقيقيِّ للضلالةِ بِالْهُدَى.

(وذكرُ الرِّيحِ والتجارة) أي: ذُكِرَ نفي الرِّيحِ في التجارة على وجهِ التفرُّيع، وهو مما يلائمُ المستعارَ منه أعني: الاشتراءَ (ترشيحٌ).

وسواءٌ كان في الاستعارة التصريحية كما في الآية المذكورة أو في المكنية، نحو قولك: «نَطَقَ لِسَانُ الْحَالِ بِكَذَا». تقول: شَبَّهْتُ الْحَالَ بِمَعْنَى الْإِنْسَانِ واستُعِيرَ لَفْظُ الْمُشْبَهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ وَحُذِفَ وَرُمِزَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ، وَهُوَ لِسَانٌ وَإِثْبَاتُ اللِّسَانِ لِلْحَالِ تَخْيِيلٌ وَهُوَ الْقَرِينَةُ وَالنَّطَقُ تَرْشِيحٌ؛ لِأَنَّهُ مَلَائِمٌ الْمُشْبَهُ بِهِ فَقَطْ.

وإنما سُمِّيَتْ مَرَشَحَةً مِنَ التَّرْشِيحِ وَهُوَ التَّقْوِيَةُ لِتَرْشِيحِهَا أَي: تَقْوِيَهَا بِتَقْوَيِ مَبْنَاهَا لَوْعِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ، لِأَنَّ الِاسْتِعَارَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَنَاسِيِ التَّشْبِيهِ حَتَّى كَأَنَّ الْمَوْجُودَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هُوَ الْمُشْبَهُ بِهِ دُونَ الْمُشْبِهِ، فَإِذَا ذُكِرَ مَا يَلَائِمُ الْمُشْبَهَ بِهِ كَانَ ذَلِكَ مُوجِبًا لَزِيَادَةِ قُوَّةِ ذَلِكَ التَّنَاسِيِ.

(وإلى مجردة: وهي التي ذُكِرَ فيها ملائمُ) المستعارِ له (المُشَبَّهِ) زِيَادَةً عَلَى الْقَرِينَةِ إِذْ بَدَوْنَهَا لَا تُسَمَّى اسْتِعَارَةً، سَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْمَلَائِمُ تَفْرِيعًا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي، فَلَجَأْتُ إِلَى ظِلِّ رُمَحِهِ» أَوْ كَانَ صِفَةً نَحْوِيَّةً، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا رَامِيًا مُهْلِكًا أَقْرَانَهُ».

أَوْ صِفَةً مَعْنَوِيَّةً (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ استُعِيرَ اللَّيَاسُ لِمَا غَشِيَ الْإِنْسَانَ عِنْدَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ (أي: مِنَ الضَّرَرِ وَهُوَ التَّحَافَةُ وَاصْفَرَارُ

والإِذَاقَةُ تجریدُ لذلك.

وإلى: مُطْلَقَةٍ، وهي التي لم يُذْكَرْ معها ملائمٌ، نحو: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧].

اللون بعد التشبيه بأن يقال في تقرير الاستعارة فيه: شَبَّهَ ما غَشِيَ الإنسانَ عندَ الجوعِ والخَوْفِ من أَثَرِ الضَّرَرِ باللبَّاسِ بجامعِ الاشتمالِ في كُلِّ، فاللبَّاسِ مُشْتَمِلٌ على اللباسِ، وأَثَرُ الضَّرَرِ مُشْتَمِلٌ على مَنْ به ذلك، واستُعِيرَ اسمُ المُشَبَّه به للشبه على طريق الاستعارة التصريحية.

(والإِذَاقَةُ تجریدُ لذلك) أي: المذكورُ من الاستعارة التصريحية؛ لأن المرادَ بها الإِصَابَةُ، وهي تُلَاثِمُ الشَّيْءِ الذي هو النحافةُ والاصفرارُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: الإِذَاقَةُ جَرَتْ عِنْدَهُمْ مَجَرَّى الحَقِيقَةِ لشيوعها في البَلَايا وما يَمَسُّ، يقولون: ذاقَ فلانُ البُؤْسَ وأذاقَه العذابَ، وسواءٌ كان في الاستعارة التصريحية، كما في الآية المذكورة أو في الاستعارة المَكْنِيَّة، نحو: «نَطَقَتِ الحالُ الواضحةُ بكذا».

وتقريرُ الاستعارة في: أن يُقالَ شَبَّهتِ الحالُ بِإنسانٍ متكَلِّمٍ بجامعِ الدَّلالةِ في كُلِّ، واستُعِيرَ لفظُ المُشَبَّه به للمُشَبِّه وحذِفَ ورُمِزَ إليه بشيءٍ من لوازمه وهو «اللسانُ» على سبيلِ الاستعارة المَكْنِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ التجريدية؛ لأن الوضوحَ يُلاثِمُ المُشَبَّه الذي هو إنسانٌ فقط، وإنما سُمِّيَتْ مَجْرَدَةً لِتَجَرُّدِها عما يَقوِّها من إطلاقٍ أو ترشيح؛ لأن المُشَبَّه المستعارَ له فيها صارَ بِذِكْرِ ملائمِهِ بعيداً من دَعْوَى الاتِّحادِ التي في الاستعارة^(١)، ومنها تَنَشُّأُ المبالغةُ.

(وإلى مُطْلَقَةٍ: وهي التي لم يُذْكَرْ معها مُلائِمٌ) لأحدِ الطرفين بأن لم تَقْتَرِنْ بملائِمٍ أصلاً أو ذَكَرَ فيها ما يلائِمُهُما معاً.

فالأوَّلُ من التصريحية: (نحو) قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾).

وتقريرُ الاستعارة فيه: أن يُقالَ: شَبَّهَ إِبْطَالَ العَهْدِ بِفَكِّ طاقاتِ الحَبْلِ بجامعِ عَدَمِ النفعِ في كُلِّ، واستُعِيرَ اللفظُ الدالُّ على المُشَبَّه به، وهو النَقْضُ للمُشَبَّه^(٢) واشْتُقَّ منه «يَنْقُضُونَ» بمعنى «يُطِيلُونَ» على طريقِ الاستعارة التصريحية التبعيَّةِ المُطلَقةِ لأنها لم

(١) أي: وهي دعوى صيرورة المشبه من جنس المشبه به فكأنهما صارا متحدين.

(٢) وهو الإبطال والإفساد.

ولا يُعْتَبَرُ التَّرْشِيحُ والتَّجْرِيدُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ بِالْقَرِينَةِ.

تَقْتَرَنُ بِمَلَائِمٍ أَصْلًا.

وَمِنَ الْمَكْنِيَّةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «نَطَقَتِ الْحَالُ بِكَذَا» وَالِاسْتِعَارَةُ فِيهِ مُطْلَقَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَقْتَرَنُ بِشَيْءٍ يُلَائِمُ الطَّرْفَيْنِ.

وَالثَّانِي مِنَ التَّصْرِيحِيَّةِ: نَحْوُ قَوْلِكَ: «رَأَيْتُ بَحْرًا فِي الْبَيْتِ عَمِيقًا يُعْطِي».

وَتَقْرِيرُ الاسْتِعَارَةِ فِيهِ أَنْ يُقَالَ: شَبَّهَ الرَّجُلَ الْكَرِيمَ بِالْبَحْرِ بِجَامِعِ الْاِتِّسَاعِ فِي كُلِّ وَاسْتُعِيرَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ «الْبَحْرُ» لِلْمُشَبَّهِ عَلَى طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: «فِي الْبَيْتِ»، قَرِيبَتُهَا، وَقَوْلُكَ: «عَمِيقًا». مَلَائِمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَقَوْلُكَ: «يُعْطِي» مَلَائِمُ الْمُشَبَّهِ، وَلَمَّا تَعَارَضَ هَذَانِ الْمَلَائِمَانِ سَقَطَا، فَكَانَ الاسْتِعَارَةُ لَمْ تَقْتَرَنُ بِشَيْءٍ.

وَمِنَ الْمَكْنِيَّةِ: نَحْوُ قَوْلِكَ: «نَطَقَ لِسَانُ الْحَالِ. الْوَاضِحَةُ بِكَذَا»، وَالِاسْتِعَارَةُ فِيهِ مُطْلَقَةٌ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ اللَّسَانِ لِلْحَالِ قَرِيبَتُهَا وَالنُّطْقُ مَلَائِمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ، وَالْوَضُوحُ مَلَائِمُ الْمُشَبَّهِ وَلَمَّا تَعَارَضَا سَقَطَا.

وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الاسْتِعَارَةُ مُطْلَقَةً لِإِطْلَاقِهَا عَمَّا يَكُونُ بِهِ التَّرْشِيحُ وَعَمَّا يَكُونُ بِهِ التَّجْرِيدُ.

(وَلَا يُعْتَبَرُ التَّرْشِيحُ والتَّجْرِيدُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ بِالْقَرِينَةِ) أَيُّ: بِمَا يَكْشِفُهَا مِنَ الْقَرِينَةِ؛ إِذْ لَيْسَتْ هِيَ جُزْءًا مِنَ الاسْتِعَارَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، سِوَاءٍ كَانَتِ الْقَرِينَةُ لَفْظِيَّةً أَوْ حَالِيَّةً فَلَا تُعَدُّ قَرِينَةُ الْمَصْرَحَةِ تَجْرِيدًا وَلَا قَرِينَةُ الْمَكْنِيَّةِ تَرْشِيحًا، بَلِ الزَّائِدُ عَلَى مَا ذُكِرَ.

نَعَمْ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مَلَائِمَاتٌ لِلْمُسْتَعَارِ لَهُ كُلُّ مِمَّا يُعَيِّنُ الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا قَرِينَةً وَتَجْرِيدًا إِلَّا أَنْ أَعْتَبَرَ الْأَوَّلُ قَرِينَةً أَوَّلَى لِقَدَمِهِ، وَالبَقِيَّةُ تَتِمَّةٌ لِلْاسْتِعَارَةِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مَلَائِمَاتٌ لِلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ.

وَأَبْلَغُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ التَّرْشِيحُ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَبَالِغَةِ بِتَنَاسِيِ التَّشْبِيهِ وَادْعَاءِ أَنَّ الْمُسْتَعَارَ لَهُ هُوَ نَفْسُ الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ، لَا شَيْءٌ شَبِيهُ بِهِ، وَكَأَنَّ الاسْتِعَارَةَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ، ثُمَّ الْإِطْلَاقُ، وَأَضْعَفُهَا التَّجْرِيدُ؛ لِأَنَّ بِهِ تَضَعُفُ دَعْوَى الْإِتِّحَادِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ.

المَجَازُ الْمَرْسَلُ

هو مَجَازُ علاقته غيرُ المُشابهة: كالسببية، في قولك: «عُظِمْتُ يَدُ فلانٍ عِنْدِي». أي: نِعْمَتُهُ التي سببها اليَدُ. والمُسَبِّبَةُ، في قولك: «أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا». أي: مَطَرًا يَتَسَبَّبُ عنه النَبَاتُ. والجزئية، في قولك: «أُرْسِلْتُ الْعَيُونَ لَتَطَّلَعَ عَلَى أَحْوَالِ الْعَدُوِّ». أي: الجواسيس.

المَجَازُ الْمَرْسَلُ

أي: الْمُفْرَدُ منه، وأما المَرْكَبُ منه فسيأتي (هو مَجَازُ علاقته غيرُ المُشابهة) بينَ المعْنَى المَجَازِيِّ والمعْنَى الحَقِيقِيِّ^(١) مع قرينة مانعة، وعلاقته كثيرة يُستفادُ اسمُها من وَصْفِ الكلمة التي تجوزُ فيها، أو صلَّها بعضهم إلى واحدٍ وعشرين، وذكرَ منها هنا ثمانية فقال:

(كالسببية) وهي كونُ الشيء المنقول عنه^(٢) سببًا ومؤثرًا في غيره (في قولك: «عُظِمْتُ يَدُ فلانٍ عِنْدِي» أي: نِعْمَتُهُ التي سببها اليَدُ) أي: فإطلاقُ اليَدِ على النعمة فيه مَجَازٌ مَرْسَلٌ من إطلاقِ اسمِ السببِ على مسبِّه؛ لأنَّ اليَدَ سببٌ في صدورِ النعمة ووصولها إلى الشخصِ المقصودِ بها، والقرينة لفظية، وهي «عُظِمْتُ».

(والمسببية): وهي أن يكونَ الشيء المنقول عنه مسببًا وأثرًا لشيءٍ آخر.

(في قولك: «أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا»، أي: مَطَرًا يَتَسَبَّبُ عنه النَبَاتُ) أي: فإطلاقُ النَبَاتِ على المَطَرِ فيه مَجَازٌ مَرْسَلٌ من إطلاقِ اسمِ المسبِّبِ على سببه؛ لأنَّ النَبَاتَ مسبَّبٌ عن المَطَرِ في الجملة، وإلا فالسببُ في الحقيقة الماءُ مطلقًا، وإن لم يكن مَطَرًا، والقرينة لفظية وهي «أَمْطَرَتِ».

(والجزئية) وهي كونُ الشيء المذكورِ ضَمَنَ شيءٍ آخرَ (في قولك: «أُرْسِلْتُ الْعَيُونَ لَتَطَّلَعَ عَلَى أَحْوَالِ الْعَدُوِّ»، أي: الجواسيس) فـ«العيون» مَجَازٌ مَرْسَلٌ من إطلاقِ الجزء،

(١) القصد من وجود العلاقة تحقق الارتباط بين المعنيين المجازي والحقيقي.

(٢) الشيء المنقول عنه: هو الحقيقي وهو هنا «اليَدُ» الجارحة، والمنقول هو المجازي وهو هنا «النعمة»، حيث نقلت اليَدَ عن معناها الحقيقي إليه.

ثم إن العلاقة تعتبر من جهة المعنى المنقول عنه وهو المشهور وقيل: بل تعتبر من جهة المعنى المنقول إليه، وقيل: تعتبر من جهتهما معًا، رعاية لحقيقهما.

والكَلِيَّةُ، في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٨] أي: أناملهم، واعتبار ما كان، في قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرُوا آلَ نِئْمَةَ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢٩] أي: البالغين. واعتبار ما يكون، في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرِنِّي أَخَصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] أي: عنبًا. والمَحَلِّيَّةُ، في قولك: «قَرَّرَ المجلسُ ذلك»، أي: أهله. والحَالِيَّةُ في قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧] أي: جَنَّتِهِ.

وإرادة الكل؛ لأن كل عين جزء من جاسوسها، والقرينة حالية، وهي استحالة إرسال العيون فقط مجردة عن أبدانها.

(والكَلِيَّةُ): وهي كون الشيء المذكور متضمنًا للمقصود وغيره، كما في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾، أي: أناملهم، ف«الأصابع» مجاز مرسل من إطلاق الكل وإرادة الجزء والقرينة حالية وهي استحالة جعل الأصابع وإدخالها بتمامها في الآذان عادة.

(واعتبار ما كان) وهو النظر إلى الماضي (في قوله: ﴿وَأَنذَرُوا آلَ نِئْمَةَ أَمْوَالَهُمْ﴾. أي: البالغين) يعني: الذين كانوا يتامى قبل إيتاء المال إليهم، ثم بلغوا؛ لأن الإيتاء المذكور وجوبه بعد بلوغهم ولا يكونون حينئذ يتامى؛ إذ لا يتم بعد البلوغ، فإطلاق اليتامى على البالغين مجاز علاقته اعتبار الوصف الذي كانوا عليه قبل البلوغ.

(واعتبار ما يكون) أي: ما يؤول إليه، وهو النظر إلى المستقبل (في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرِنِّي أَخَصِرُ خَمْرًا﴾، أي: عنبًا) يؤول أمره إلى خمير ف«خمرًا» مجاز مرسل علاقته اعتبار ما يؤول إليه، والقرينة حالية وهي استحالة المعنى الحقيقي؛ لأن العصير حالة العصير لا يخامر العقل، وإنما يخامر بعد مدة.

(والمَحَلِّيَّةُ): وهي كون الشيء المذكور يحل فيه غيره، كما (في قولك: «قَرَّرَ المجلسُ ذلك» أي: أهله) ف«المجلس» مجاز مرسل من إطلاق المحل وإرادة الحال فيه، والقرينة لفظية وهي «قَرَّرَ». (والمَحَالِّيَّةُ): وهي كون الشيء حالًا في غيره كما (في قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. أي: جَنَّتِهِ) التي تحل فيها الرحمة، أعني: الأمور المنعم بها؛ لأنها هي التي تحل في الجنة، (فرحمة) مجاز مرسل من إطلاق الحال وإرادة المحل، والقرينة لفظية وهي كلمة «في».

فهذه ثمانِ عَلاَقَاتٍ، والتاسعةُ اللَّازِمِيَّةُ: وهي كَوْنُ الشَّيْءِ الْمَذْكُورِ يَجِبُ وَجُودُهُ عِنْدَ وَجُودِ شَيْءٍ آخَرَ، نَحْوُ: «طَلَعَ الضَّوْءُ» أَي: الشَّمْسُ فِي «الضَّوْءِ» مَجَازٌ مَرْسَلٌ مِنْ إِطْلَاقِ اللَّازِمِ وَإِرَادَةِ الْمَلْزُومِ؛ لِأَنَّ الضَّوْءَ يَوْجَدُ عِنْدَ وَجُودِ الشَّمْسِ^(١).

والعاشرةُ: الْمَلْزُومِيَّةُ وهي كَوْنُ الشَّيْءِ يَجِبُ عِنْدَ وَجُودِهِ وَجُودُ شَيْءٍ آخَرَ، نَحْوُ: «مَلَأَتِ الشَّمْسُ الْمَكَانَ»: أَي: الضَّوْءُ، فِي «الشَّمْسِ» مَجَازٌ مَرْسَلٌ عِلَاقَتُهُ إِطْلَاقُ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةُ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ مَتَى وُجِدَتْ وَجِدَ الضَّوْءُ، وَالْقَرِينَةُ «مَلَأَتْ».

والحاديةُ عَشْرَةَ: الْإِطْلَاقُ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ مَجَرَّدًا عَنِ الْقِيُودِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحَرَّيْ رَقَبَةً﴾ أَي: عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فِي «الرَّقَبَةِ» مَجَازٌ مَرْسَلٌ عِلَاقَتُهُ الْإِطْلَاقُ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهَا الْمُؤْمِنَةَ.

والثانيةُ عَشْرَةَ: التَّقْيِيدُ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ مَقْيَدًا بِقَيْدٍ أَوْ أَكْثَرَ نَحْوُ: «مَا أَغْلَظَ جَحْفَلَةً خَالِدٍ»^(٢)، أَي: شَفَّتَهُ فِي «جَحْفَلَةٍ» مَجَازٌ مَرْسَلٌ عِلَاقَتُهُ التَّقْيِيدُ؛ لِأَنَّهَا مَقْيَدَةٌ بِشَفَةِ الْفَرَسِ، وَالْقَرِينَةُ إِضَافَتُهَا إِلَى خَالِدٍ.

والثالثةُ عَشْرَةَ: الْعُمُومُ وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ الْمَذْكُورِ شَامِلًا لَكَثِيرٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمَّ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾ أَي: النَّبِيَّ ﷺ، فِي «النَّاسِ» مَجَازٌ مَرْسَلٌ عِلَاقَتُهُ الْعُمُومُ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ فَرْدٌ خَاصٌّ مِنْ أَفْرَادِهِ.

والرابعةُ عَشْرَةَ: الْخُصُوصُ: وَهُوَ كَوْنُ الْمَذْكُورِ خَاصًّا بِشَيْءٍ وَاحِدٍ كإِطْلَاقِ اسْمِ الشَّخْصِ عَلَى الْقَبِيلَةِ، نَحْوُ: «قَرِيشٍ وَرَبِيعَةٍ» فَإِنَّهُ مَجَازٌ مَرْسَلٌ عِلَاقَتُهُ الْخُصُوصُ؛ لِأَنَّهُ خَاصٌّ بِفَرْدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ.

(١) والمراد هنا اللازم الخاص، وهو عدم الانفكاك بين اللازم والملزوم.

(٢) ومثله لو قال: «بمشفر» وهو شفة البعير.

تنبيه: البعض يسمي هذا النوع التقييد ثم الإطلاق، بمعنى أن الجحفلة مثلاً مقيد بشفة الفرس، فكان في هذا منقولاً عن المقيد إلى المطلق فكان مجازاً مرسلاً عِلَاقَتُهُ التَّقْيِيدُ، ثُمَّ نُقِلَ مِنْ مَطْلُوقِ الشِّقَةِ إِلَى شِفَةِ الْإِنْسَانِ، فَكَانَ مَجَازًا مَرْسَلًا عِلَاقَتُهُ الْإِطْلَاقُ، فَكَانَ مَجَازًا مَرْسَلًا مَرْتَبَتَيْنِ.

والخامسة عشرة: البدلية: وهي كون الشيء المذكور بدلاً عن شيء آخر، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُ الصَّلَاةُ﴾ أي: أدَيْتُمْ في «القضاء» مجازاً مرسلً علاقته البدلية؛ لأن القضاء الشرعي بديلٌ عن الأداء.

والسادسة عشرة: المُبدلية: وهو كون الشيء مُبدلاً منه شيء آخر نحو: «أَكَلْتُ دَمَ زَيْدٍ» أي: دَيْتَهُ، في «الدم» مجازاً مرسلً علاقته المُبدلية؛ لأن الدم مُبدلٌ عنه الدية^(١).

والسابعة عشرة: الدالية: وهي كون المذكور دالاً على شيء آخر، نحو: «فَهَمْتُ الْكِتَابَ» أي: معناه، في «الكتاب» مجازاً مرسلً علاقته الدالية؛ لأنه دالٌّ على المعنى الذي تَعَلَّقَ به الفهم.

والثامنة عشرة: المدلولية: وهي كون المذكور مدلولاً لشيء آخر نحو: قولك في كتاب: «قَرَأْتُ معناه» في «المعنى» مجازاً مرسلً علاقته المدلولية؛ لأنه مدلولٌ للكتاب الذي تَعَلَّقَتْ القراءةُ به.

والتاسعة عشرة: المجاورة، وهي كون الشيء مُجاوِراً لآخر في مكانه، أي: مُتَّصِلاً به اتصالاً يُعَدُّ في العُرفِ مجاورةً نحو: «كَلَّمْتُ الجِدَارَ» أي: زَيْدًا الجالسَ بجِوارِهِ فالجدارُ مجازاً مرسلً علاقته المجاورة؛ لأنه مجاورٌ لزيد الجالس.

والعشرون: الآلية: وهي كون الشيء واسطةً لإيصال أثر شيء إلى آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾^(٨٤) أي: ذَكَرًا حَسَنًا فِلْسَانٍ مجازاً مرسلً علاقته الآلية؛ لأنه آلةٌ في الذِّكْرِ الحَسَنِ والثناءِ المُسْتَطَابِ.

والحادية والعشرون: التعلُّقُ الاشتقاقي: وهو إقامةُ صيغةٍ مُقامٍ أخرى كإطلاق المصدرِ وإرادةِ المفعولِ في قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ لِدَيْ أَنْفَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أي: مصنوعه.

وكإطلاقِ المفعولِ وإرادةِ الفاعلِ في قوله تعالى: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾^(٨٥) أي: ساتراً.

وكإطلاقِ الفاعلِ وإرادةِ المفعولِ في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ أي:

(١) يعني: أن الدم - وهو المنقول عنه - يُبدل منه، والدية بدل عنه، فسمي هذا النوع باعتبار المنقول عنه على المشهور.

الْمَجَازُ الْمَرْكَبُ

الْمَرْكَبُ إِنْ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلَّاقَةٍ غَيْرِ الْمُشَابَهَةِ سُمِّيَ مَجَازًا مَرْكَبًا، كَالْجَمَلِ الْخَبْرِيَّةِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي الْإِنْشَاءِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

هَوَايَ مَعَ الرِّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ^(١)

فليس الغرض من هذا البيت الإخبار،.....

لا معصوم.

وكإطلاقِ الفاعل وإرادة المصدر في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾^(٢) أي: تكذيب.

(الْمَجَازُ الْمَرْكَبُ)

هو الكلام المَرْكَبُ المستعمل في غير المعنى الذي وُضِعَ له مع قرينة مانعة عن إرادة معناه الأصلي.

وَيَنْقَسِمُ كَالْمَجَازِ الْمُفْرَدِ إِلَى قَسَمَيْنِ: مَجَازٍ مَرَسَلٍ مَرْكَبٍ وَاسْتِعَارَةٍ تَمَثِيلِيَّةٍ.

قَالَ: (الْمَرْكَبُ إِنْ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلَّاقَةٍ غَيْرِ الْمُشَابَهَةِ سُمِّيَ مَجَازًا) مَرَسَلًا، لِإِرْسَالِ عِلَاقَتِهِ عَنِ التَّقْيِيدِ بِالْمُشَابَهَةِ^(٣) (مَرْكَبًا) لَجَرِيَانِهِ فِي الْمَرْكَبِ خِلَافَ الْمُفْرَدِ.

وَيَنْحَصِرُ فِي مَوْضِعَيْنِ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: (كَالْجَمَلِ الْخَبْرِيَّةِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي الْإِنْشَاءِ) لِأَغْرَاضٍ، مِنْهَا: التَّحَسُّرُ وَإِظْهَارُ التَّأْسُفِ (نَحْوُ قَوْلِهِ) أَي: قَوْلِ جَعْفَرِ بْنِ عُثْبَةَ الْحَارِثِيِّ (هَوَايَ) أَي: مَهْوِيٍّ^(٣) وَمَحْبُوبِي (مَعَ الرِّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ) أَي: مُبْعِدٌ (جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ) أَي: مُقَيَّدٌ.

(فليس الغرض من هذا البيت الإخبار) أَي: بِكَوْنِ هَوَاهُ -أَي: مُحْبُوبِهِ- مُصْعِدًا،

(١) الْيَمَانِينَ: جَمْعُ «يَمَانٍ» وَهُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْيَمِينِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، وَالْجَنِيبُ: الْخِيلُ الْمَقْودُ الْمُسْتَبَعُ إِلَى جَنْبِ الرَّكَّابِ.

(٢) مَرَّ أَنْ الْمَشْهُورُ فِي سَبَبِ تَسْمِيَّتِهِ مَرَسَلًا هُوَ إِطْلَاقُهُ عَنِ التَّقْيِيدِ بِعِلَاقَةٍ وَاحِدَةٍ مَخْصُوصَةٍ كَمَا فِي الْاسْتِعَارَةِ، بَلْ هُوَ مُطْلَقٌ فِي عِلَاقَاتٍ كَثِيرَةٍ.

(٣) مَهْوِيٌّ: اسْمُ مَفْعُولٍ فِي «هَوَيْهِ»، أَصْلُهُ: مَهْوُوبِيٌّ «التَّقَتْ الْوَاوُ سَاكِنَةٌ مَعَ يَاءٍ مُتَحَرِّكَةٍ فَقُلِبَتْ يَاءٌ وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ كَسَرَتْ الْوَاوُ الْأُولَى لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ بَعْدَهَا: كَرَضِيهِ فَهُوَ مَرَضِيٌّ».

بل إظهارُ التحزُّنِ والتَّحسُّرِ، وإن كانت علاقته المُشابهة سُمِّيَ «استعارةً تمثيليةً»، كما يُقالُ للمتَّردِّدِ في أمرٍ: «إني أراك تُقدِّمُ رجلًا وتؤخِّرُ أخرى».

(بل إظهارُ التحزُّنِ والتَّحسُّرِ) على ما آل إليه أمرُه من مفارقةِ المحبوبِ اللازمِ ذلكَ للإخبارِ بها؛ لأن الإخبارَ بوقوعِ شيءٍ مكروهٍ يُلزِمُه إظهارُ التحسُّرِ والتَّحزُّنِ فالعلاقةُ اللازمةُ.

ومنها إظهارُ الضَّعفِ، نحو قولِ الشاعرِ:

رَبِّ إني لا أَسْتَطِيعُ اصْطِبَارًا فاعْفُ عني يا مَنْ يُقِيلُ العِثَارًا^(١)

ومنها إظهارُ السرورِ نحو: «كُتِبَ اسمي بينَ الناجحين»، ومنها الدعاءُ نحو: «تَمَّ اللهُ مقاصِدنا»، والموضعُ الثاني: الجُمْلُ الإنشائيةُ إذا استُعْمِلَتْ في معانٍ أُخَر.

نحو قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» إذ المرادُ: «يَتَّبِعُوا» والعلاقةُ في هذا السببيةُ؛ لأن إنشاءَ المتكلمِ العبارةَ سببٌ لإخباره بما تَضَمَّنَتْه فظاهرها أمرٌ ومعناه خبرٌ.

«وإن كانت علاقته المُشابهة» أي: بينَ صورتين مُتَّزَعَتَيْنِ من أمرين أو أمورٍ (سُمِّيَ) أي: اللفظُ المركَّبُ المستعملُ في الصورةِ المُشَبَّهةِ بعدَ ادِّعاءِ أنها من جنسِ الصورةِ المُشَبَّه بها (استعارةً تمثيليةً).

أما كونه استعارةً: فلأنه استُعِيرَ الدالُّ على الصورةِ المُشَبَّه بها للصورةِ المُشَبَّهةِ، وأما كونُ هذه الاستعارةِ تمثيليةً: فإشارةٌ إلى عِظَمِ شأنِها كأنَّ غيرها ليس فيه تمثيلٌ أصلاً مع أن التمثيلَ بمعنى التشبيهِ عامٌّ في كلِّ استعارةٍ^(٢).

(كما يُقالُ) أي: كالقولِ الذي يُقالُ (للمتَّردِّدِ في أمرٍ) أي: في فعلِهِ وعدمِ فعلِهِ بأن يَتَوَجَّهَ إليه بالعزمِ تارةً وَيَتَوَجَّهَ للإحجامِ عنه بالعزمِ تارةً أُخرى (إني أراك تُقدِّمُ رجلًا) مَرَّةً (وتؤخِّرُ) تلكَ الرَّجُلَ المتقدِّمةَ مَرَّةً (أخرى) فإن هذا القولَ حيث استُعْمِلَ في التردُّدِ

(١) والشاهد فيه الشطر الأول، فهو وإن كان خبراً في أصل وضعه إلا أنه في هذا المقام مستعمل في إنشاء إظهار الضعف.

(٢) لهذا جعل البلاغيون أدق أنواع التشبيه وأبلغ أنواع الاستعارات هو التشبيه التمثيلي والاستعارة التمثيلية فإليه يتسامون، وفيه يتبارون، وكان للقرآن الكريم القدر المعلى فيه.

فهو استعارة تمثيلية.

يُقَالُ فِي إِجْرَائِهَا: شُبِّهَتْ هَيْئُهُ مِنْ يَتَرَدَّدُ فِي أَمْرٍ بَيْنَ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَأَنْ لَا يَفْعَلَهُ بَهِيئَةً مَنْ يَتَرَدَّدُ فِي الذَّهَابِ أَوْ فِي الدَّخُولِ، فَتَارَةً يُقَدِّمُ رَجُلَهُ وَتَارَةً يُؤَخِّرُهَا، بِجَامِعِ الْحَيْرَةِ فِي كُلِّ - أَيْ: كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا لَهُ مُطْلَقٌ إِقْدَامٌ بِالْإِنْبِعَاثِ لِأَمْرٍ تَارَةً، وَالْإِحْجَامِ عَنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ بِذَلِكَ الْإِنْبِعَاثِ تَارَةً أُخْرَى - ثُمَّ اسْتَعِيرَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمُشَبَّهِ بِهَا لِلْهَيْئَةِ الْمُشَبَّهَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ.

هَذَا وَإِذَا فَشَتْ وَشَاعَتْ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا أَعْنِي: اسْتُعْمِلَتْ كَثِيرًا فِي مِثْلِ مَا اسْتَعْمَلَهَا النَّاقِلُ الْأَوَّلُ سُمِّيَتْ «مَثَلًا»، وَلَا يُغَيَّرُ مُطْلَقًا بِحَيْثُ يُخَاطَبُ بِهِ الْمُفْرَدُ وَالْمَذْكُرُ، وَفُرُوعُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعَارَ فِي كُلِّ اسْتِعَارَةٍ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهِ الْمَجَازِيِّ عَلَى حَالَتِهِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِ فِي مَعْنَاهِ الْحَقِيقِيِّ، وَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ بِوَجْهِ.

وَذَلِكَ نَحْوُ: «الصِّيفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ»^(١) فَإِنْ أَصَلَ مَوْرِدُهُ أَنْ دَخَتُنُوسَ بِنْتَ لَقِيطِ بْنِ زُرَّارَةَ تَزَوَّجَتْ شَيْخًا كَبِيرًا، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ عَمْرِو بْنِ عَدْسٍ، فَطَلَبَتْ مِنْهُ الطَّلَاقَ فِي زَمَنِ الصِّيفِ لَضَعْفِهِ، فَطَلَّقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بِشَابٍّ فَقِيرٍ، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، وَأَصَابَهَا جَذْبٌ فِي زَمَنِ الشِّتَاءِ فَطَلَبَتْ مِنَ الشَّيْخِ الَّذِي طَلَّقَهَا شَيْئًا مِنَ اللَّبَنِ فَقَالَ لَهَا ذَلِكَ الْقَوْلَ.

ثُمَّ نَقَلَهُ النَّاقِلُ الْأَوَّلُ لِمَضْرِبٍ، وَهُوَ قَضِيَّةٌ تَضَمَّنَتْ طَلَبَ الشَّيْءِ بَعْدَ تَضْيِيعِهِ وَالتَّفْرِيطِ فِيهِ، ثُمَّ فَشَا اسْتِعْمَالُهُ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ مِمَّا طُلِبَ فِيهِ الشَّيْءُ بَعْدَ التَّسْبُبِ فِي ضَيَاعِهِ وَالتَّفْرِيطِ فِي تَحْصِيلِهِ فِي زَمَنِ آخَرَ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لَهُ فِي حَالَةِ الْمَضْرِبِ عَنْ هَيْئَتِهِ فِي حَالَةِ الْمَوْرِدِ.

وَأَجْرَاءُ الْإِسْتِعَارَةِ فِيهِ أَنْ يُقَالَ: شُبِّهَتْ هَيْئُهُ مِنْ فَرَطٍ فِي أَمْرٍ زَمَنِ إِمْكَانِ تَحْصِيلِهِ بَهِيئَةً الْمَرْأَةِ الَّتِي طَلَّقَتْ مِنَ الشَّيْخِ اللَّابِنِ^(٢)، وَرَجَعَتْ إِلَيْهِ تَطَلُّبُ مِنْهُ اللَّبَنِ زَمَنِ الشِّتَاءِ بِجَامِعِ

(١) «الصِّيفُ» ظَرْفُ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِ«ضَيَّعَتِ» وَالْمَعْنَى: لَقَدْ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ وَتَرَكْتَهُ زَمَنَ الصِّيفِ الَّذِي طُلِبَتْ فِيهِ الطَّلَاقُ.

(٢) اللَّابِنُ: ذُو اللَّبَنِ، كَ«تَامِرٍ» وَهُوَ ذُو التَّمْرِ.

المَجَازُ الْعَقْلِيُّ^(١)

هو إسنَادُ الفعلِ أو ما في معناه إلى غيرِ ما هو له.....

التفريط في كلِّ، واستعيرَ اللفظُ الدالُّ على المُشَبَّهِ به، وهو القولُ المذكورُ للمُشَبَّهِ على سبيلِ الاستعارةِ التمثيليةِ.

المَجَازُ الْعَقْلِيُّ

هو قسيمُ المَجَازِ اللُّغَوِيِّ، و(هو إسنَادُ) لفظِ (الفعلِ) الاصطلاحيِّ (أو) إسنَادُ (ما في معناه) أي: لفظٌ دالٌّ على معنى الفعلِ التَّصَمُّيِّ وهو الحدثُ؛ لأنه الذي دَلَّ عليه جوهرُ لفظِ الفعلِ دونَ الزمانِ، كاسمِ الفعلِ والمصدرِ واسمِ الفاعلِ والمفعولِ والصفةِ المُشَبَّهَةِ واسمِ المنسوبِ وأمثلةُ المبالغةِ واسمِ التفضيلِ والظرفِ والجازِّ والمجرورِ إذا كانا مُستَقَرِّينَ لاستقرارِ معنى العاَمِلِ فيهما، لا إذا كانا لَغَوًا (إلى غيرِ ما هو) استقرَّ (له) أي: إلى شيءٍ مُغايرٍ للشيءِ الذي حقَّ ذلك الفعلِ أو ما في معناه أن يُسَنَدَ له.

هذا قيدٌ خرجَ به: الحقيقةُ العقليةُ فإنها إسنَادُ الفعلِ أو ما في معناه إلى ما هو له يعني: أن الفعلَ المبنيَّ للمعلومِ وما في حكمه كاسمِ الفاعلِ حقُّه أن يُسَنَدَ إلى الفاعلِ لكونِ النسبةِ بطريقِ القيامِ مأخوذةً في مفهومه.

والفعلُ المبنيُّ للمجهولِ وما في حكمه كاسمِ المفعولِ حقُّه أن يُسَنَدَ إلى المفعولِ به لكونِ النسبةِ بطريقِ الوقوعِ عليه مأخوذةً في مفهومه.

فإذا أُسَنَدَ الفعلُ في الأوَّلِ إلى فاعله، وفي الثاني إلى مفعوله كان الإسنَادُ إسنَادًا إلى ما هو له، ويُقالُ له: «حقيقةٌ عقليةٌ».

(١) سمى «عقلياً» لأنه في حقيقته تجوز في العقل بإسناد معنى من المعاني إلى غير الموصوف به في اعتقاد المتكلم، لملازمة ما تصحَّح في الذهن هذا الإسناد، بشرط وجود قرينة صارفة عن إرادة كون الإسناد هو على وجه الحقيقة، وتلك القرينة غالباً ما تكون فكرية تدركها الأذهان ولو لم يأت ما يدل عليها في العبارة. وقد يطلق عليه «مجاز حُكْمِي» لأن كلاً من ركني الإسناد قد يكون مستعملاً في معناه اللغوي بحسب وضعه - أي الحقيقي - وإنما حصل التجوز في الإسناد وفي النسبة فقط فمثلاً قولهم: «فلان نهاره صائم» كل لفظة قد استعملت في معناها الأصلي بحسب وضعها اللغوي، وإنما حصل التجوز في الإسناد، مبدلاً حتى أن ينسب الصوم للشخص نفسه نسب للنهار، لعلاقة وهي أن النهار ظرف زمان للصوم.

وأما إذا أُسِنِدَ الفعلُ في الأوَّلِ غيرَ الفاعلِ من مفعولٍ ومصدرٍ وزمانٍ ومكانٍ وسببٍ لكونه مُلابِسًا له فصارَ ذلكَ الغيرُ في تلبُّسِهِ به كالفاعلِ في مطلقِ التلبُّسِ يكونُ إسنَادُ ذلكَ الفعلِ لذلكَ الغيرِ للملابسةِ إسنَادًا إلى غيرِ ما هو له، ويُسمَّى: «مَجَازًا عَقْلِيًّا»، وكذا الفعلُ في الثاني إذا أُسِنِدَ إلى غيرِ المفعولِ به من فاعلٍ ومصدرٍ وأمثالِهِما، لَشَبْهِهِ به في الملابسةِ يكونُ إسنادهُ إليه إسنَادًا إلى غيرِ ما هو له، ويُسمَّى: «مَجَازًا عَقْلِيًّا».

(عند المتكلم) متعلِّقٌ بعاملٍ له المستترُ الذي هو «استقرَّ»، وكذا يتعلَّقُ به قوله: (في الظاهر) أي: ظاهرِ حالِ المتكلمِ أي: فيما يُفهمُ من ظاهرِ حالِهِ، هذانِ القَيِّدانِ زِيدَا لإفادةِ أنَّ المعْتَبَرِ في المَجَازِ العَقْلِيِّ كونُ المسنَدِ إليه فيه غيرَ ما هو له عندَ المتكلمِ في الظاهرِ، سواءً كانَ غيرًا في الواقعِ أم لا. فشمِلَ التعريفُ أقسامًا أربعةً:

الأوَّلُ: ما طابَقَ الواقعَ والاعتقادَ معًا، كقولِ المؤمنِ: «أُنْبِتَ اللهُ البَقْلَ» لمخاطِبٍ يَعْتَقِدُ أنَّ المتكلمَ يُضَيِّفُ الإنباتَ للربيعِ وعَلِمَ المتكلمُ بذلكَ الاعتقادَ فيكونُ مَجَازًا؛ لأنَّ عِلْمَهُ باعتقادِ المخاطَبِ قرينةٌ صارفةٌ للإسنَادِ عن ظاهرِهِ.

والثاني: ما طابَقَ الواقعَ فقط. كقولِ المعتزليِّ: «خَلَقَ اللهُ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا» لمن يَعْرِفُ حالَهُ^(١)، وهو يَعْتَقِدُ أنَّ المخاطَبَ عالِمٌ بحالِهِ فيكونُ مَجَازًا؛ لأنَّ اعتقادَهُ أنَّ المخاطَبَ عالِمٌ بحالِهِ قرينةٌ صارفةٌ للإسنَادِ عن ظاهرِهِ.

والثالثُ: ما طابَقَ الاعتقادَ فقط كقولِ الجاهلِ: أُنْبِتَ الرَّبِيعُ البَقْلَ»، والمخاطَبُ يَعْتَقِدُ أنَّ المتكلمَ يُضَيِّفُ الإنباتَ لله وعَلِمَ ذلكَ المتكلمُ باعتقادِهِ، فيكونُ مَجَازًا؛ لأنَّ عِلْمَهُ باعتقادِ المخاطَبِ قرينةٌ صارفةٌ للإسنَادِ عن ظاهرِهِ.

(١) يعني: بأن المعتزلي يقول بأن الله سبحانه لم يخلق أفعال العباد، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا، وتخرِج ذلك؛ أن المعتزلي نسب الفعل إلى غير فاعله الحقيقي عنده، ولوجود علاقة وهو أن الله سبب في وجود الأفعال بخلقه لأصحابها، فكلامه يوافق الواقع من أن الله هو خالق أفعال العباد، ولكنه يخالف اعتقاده الذي هو خلاف ذلك.

والرابعُ: ما لم يُطابقَ واحدًا منهما، كقولك: «جاءَ زيدٌ» وأنتَ تعلمُ أنه لم يَجِْ وأُظْهِرْتَ للمخاطَبِ الكَذِبَ، ونَصَبْتَ قَرِينَةً عَلَى إِرَادَةِ الكَذِبِ.

(لَعَلَّاقَةٌ) أي: لملاحظة مناسبة مخصوصة، وهي المشابهةُ بينَ المسندِ إليه الحقيقيِّ والمسندِ إليه المجازيِّ في الملابسةِ، أي: في تَعَلُّقِ الفعلِ، أو ما في معناه بكلِّ منهما وإن كانت جهةُ التعلُّقِ مختلفةً^(١)، فالعلاقةُ التي هي الملابسةُ معتبرةٌ لا بدَّ منها في كلِّ مجازٍ عقليٍّ من حيث إنها جُعِلَتْ عِلَّةً دونَ غيرها بدليلِ الاقتصارِ عليها في مقامِ البيانِ.

ولكن هل يَكْفِي في جميع أفرادِ هذا المجازِ كونُ العلاقةِ مُطْلَقَ الملابسةِ، أو لا بدَّ أن تُبَيِّنَ جهتها بأن يقالَ: العلاقةُ ملابسةُ الفعلِ للفاعلِ المجازيِّ من جهةٍ وقوعه عليه، أو فيه، أو به، وهذا هو الأقربُ كما قالوا في المجازِ اللغويِّ: إنه لا يَكْفِي أن يُجْعَلَ اللزومُ أو التعلُّقُ علاقةً، بل فردًا منه.

وكذا لا بدَّ من قرينةٍ صارفةٍ عن أن يكونَ الإسنادُ لما هو له، وهي: إما لفظيةٌ، كقول أبي النَّجْمِ:

مَيَّزَ عَنْهُ قُتْرَعًا عَنْ قُنْزُجٍ جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِي أَوْ أَسْرِعِي^(٢)؛
فإن إسنادَ «مَيَّزَ» إلى «جَذَبِ اللَّيَالِي» مجازٌ عقليٌّ، والقرينةُ عليه قوله بعدُ:
أَفْأَاهُ قِيلَ اللَّهُ لِلشَّمْسِ: «اطْلُعي»

أي: إرادته تعالى، فإسنادُ الإفناءِ إلى إرادته تعالى يَكْدُلُ على أن التمييزَ فعلُهُ تعالى.
أو معنويةٌ: كاستحالة قيامِ المسندِ بالمسندِ إليه المذكورِ في عبارة المتكلمِ على وجهِ البدهةِ عقلاً.

نحو قولك: «مَحَبَّتُكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ»، أصلُه: نفسي جاءتْ بِي إِلَيْكَ لأجلِ المحبةِ.

(١) ففي قولهم شفى الطبيبُ المريضَ مجازٌ عقلي حيث إن إسنادَ الشفاءِ للطبيبِ فيه تجوز، لأنه حقيقة منسوب إلى الله، والعلاقة هنا هو أن الشفاء له تعلُّقٌ بكلا الفاعلين، فهو متعلِّقٌ بالله تعلُّقٌ خلق وإيجاد، ومتعلِّقٌ بالطبيبِ تعلُّقٌ مباشرة لأسبابه.

(٢) القنزع: جمع «قُنْزَعَةٍ»، وهي ما يبقى من دائر شعر حول رأس الأصلح.

نَحْوُ قَوْلِهِ:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ — رَكَرَّ الْغَدَاةَ وَمَرَّ الْعَشِيَّ

فإن إسنَادَ الإِشَابَةِ والإِفْنَاءِ إِلَى كَرَّرِ الْغَدَاةَ وَمُرُورِ الْعَشِيِّ إِسْنَادٌ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ؛ إِذِ الْمُشِيبُ وَالْمُفْنِي فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمِنَ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ إِسْنَادُ مَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: ﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ﴾ (١) ﴿الْحَاقَّةُ﴾.

فَالْمَحَبَّةُ سَبَبٌ دَاعٍ إِلَى الْمَجِيءِ، لَا فَاعِلٌ لَهُ فَإِسْنَادُ الْمَجِيءِ إِلَى الْمَحَبَّةِ مَجَازٌ لِعَلَاقَةِ الْمَشَابَهَةِ بَيْنَ الْمَحَبَّةِ وَالنَفْسِ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقُ الْمَجِيءُ بِكُلِّ مِنْهُمَا، وَالْقَرِينَةُ اسْتِحَالَةُ قِيَامِهِ بِهَا. أَوْ عَادَةً، نَحْوُ: «هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ» فَإِسْنَادُ هَزَمِ الْجُنْدِ إِلَى الْأَمِيرِ مَجَازٌ، وَالْقَرِينَةُ اسْتِحَالَةُ صُدُورِ الْهَزْمِ عَنْهُ وَحْدَهُ عَادَةً.

وَكَصْدُورِ الْإِسْنَادِ مِنَ الْمَوْحِدِ الَّذِي يَعْتَقَدُ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ (نَحْوُ قَوْلِهِ) أَي: الصَّلَتَانِ الْعَيْدِيَّ الْحَمَاسِيَّ.

(أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ — رَكَرَّ الْغَدَاةَ وَمَرَّ الْعَشِيَّ)

أَي: كُرُورُ الْأَيَّامِ وَمُرُورُ اللَّيَالِي تَجَعَّلَ الصَّغِيرَ كَبِيرًا، وَالطِفْلَ شَابًا وَالشَّيْخَ فَانِيًا.

(فإن إسنَادَ الإِشَابَةِ والإِفْنَاءِ إِلَى كَرَّرِ الْغَدَاةَ وَمُرُورِ الْعَشِيِّ إِسْنَادٌ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ) فَيَكُونُ مَجَازًا عَقْلِيًّا، هَذَا عَلَى فَرْضِ عِلْمِ حَالِ قَائِلِهِ، وَأَنَّهُ مُؤْمِنٌ؛ (إِذِ الْمُشِيبُ وَالْمُفْنِي فِي الْحَقِيقَةِ) عِنْدَ الْمُؤْمِنِ (هُوَ اللَّهُ تَعَالَى) لَا غَيْرُهُ، وَالْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ صُدُورُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِ الْمَوْحِدِ^(١).

(وَمِنَ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ إِسْنَادُ مَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ) بِهِ لَكُونُهُ وَاقِعًا عَلَيْهِ (نَحْوُ:

﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ﴾ (٢) ﴿إِسْنَادُ «رَاضِيَةٍ» وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ إِلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ^(٢)، أَعْنِي: ضَمِيرَ الْعِشَّةِ، وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ، مَجَازٌ عَقْلِيٌّ مَلَابَسَتُهُ الْمَفْعُولِيَّةُ، وَالْقَرِينَةُ الْاسْتِحَالَةُ الْعَقْلِيَّةُ، وَأَصْلُ هَذَا التَّرْكِيْبِ: عِشَّةٌ رَاضٍ صَاحِبُهَا، فَالرَّضَا كَانَ بِحَسَبِ الْأَصْلِ مُسْنَدًا لِلْفَاعِلِ

(١) يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَعْتَقَدُ إِسْنَادَ الإِشَابَةِ وَالْإِفْنَاءِ لِلْمَذْكُورِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ وَلَيْسَ الْحَقِيقَةُ.

(٢) يَعْنِي الْمُسْتَتَرَّ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ رَاضِيَةً وَتَقْدِيرُهُ رَاضِيَةٌ هِيَ كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي الْمُسْتَقَاتِ الْعَامِلَةِ عَمَلِ فَعْلَهَا.

وعكسه، نحو: «سِيلٌ مُفْعَمٌ».

والإسنادُ إلى المصدرِ، نحو: «جَدَّ جِدَّهُ»، وإلى الزمانِ، نحو: «نهارُهُ صائِمٌ». وإلى المكانِ، نحو: «نَهْرٌ جارٍ»، وإلى السببِ، نحو: «بَنَى الأميرُ المدينةَ».

الحقيقي، وهو الصاحبُ، ثم حُذِفَ الفاعلُ وأُسْنِدَ الرضا إلى ضميرِ العيشةِ، وقيل: عيشةٌ رَضِيَتْ. لما بينَ الصاحبِ والعيشةِ من المِشَابَهَةِ في تعلقِ الرضا بكلِّ وإن اختلفَتْ جهةُ التعلقِ؛ لأن تعلقه بالصاحبِ من حيث الحصولُ منه وبالعيشةِ من حيث وقوعه عليها، فصارَ ضميرُ العيشةِ فاعلاً ثم اشْتَقَّتْ من «رَضِيَتْ» «راضيةٌ» وأُسْنِدَتْ إلى المفعولِ.

(وعكسه) أي: إسنادُ ما بُنِيَ للمفعولِ إلى الفاعلِ لكونه واقعاً منه (نحو: سِيلٌ مُفْعَمٌ) أي: مملوءٌ فإِسْنَادُ «مُفْعَمٍ»، وهو مَبْنِيٌّ للمفعولِ إلى ضميرِ السيلِ^(١)، وهو فاعلٌ، مَجَازٌ عقليٌّ مُلَابَسَةٌ الفاعليةُ، والقرينةُ الاستحالةُ العقليةُ.

وأصلُ التركيبِ: أَفْعَمَ السيلُ الواديَ، أي: مَلَأَهُ، فالإفْعَامُ كان بحسبِ الأصلِ مُسْنَدًا للفاعلِ الحقيقي، وهو السيلُ ثم بُنِيَ أَفْعَمَ للمفعولِ واشْتَقَّ منه اسمُ المفعولِ، وأُسْنِدَ لضميرِ الفاعلِ الحقيقي وهو السيلُ بعدَ تقديمه.

(والإسنادُ) أي: إسنادُ ما بُنِيَ للفاعلِ (إلى المصدرِ نحو: جَدَّ جِدَّهُ) أي: اجتهدُهُ.

وأصلُ التركيبِ: جَدَّ الجادُّ جِدًّا أي: اجْتَهِدَ اجْتَهِادًا؛ لأن حَقَّ الفعلِ، وهو «جَدَّ» أن يُسْنَدَ للفاعلِ الحقيقي، وهو الشخصُ، لا للجِدِّ نفسه.

وإِسْنَادُ ما بُنِيَ للفاعلِ إلى الزمانِ لكونه واقعاً فيه، فَأَشَبَّهَ الفاعلُ الحقيقي في مُلَابَسَةِ الفعلِ لكلِّ منهما (نحو: نهارُهُ صائِمٌ) فإن النهارَ مَصُومٌ فيه، والصائمُ فيه هو الإنسانُ (و) إسنادُ ما بُنِيَ للفاعلِ (إلى المكانِ) لكونه واقعاً فيه (نحو: نَهْرٌ جارٍ) فإن الجاري هو الماءُ، لا النهرُ الذي هو مكانُ جَرِّه.

(و) إسنادُ ما بُنِيَ للفاعلِ (إلى السببِ) الأميرِ (نحو: «بَنَى الأميرُ المدينةَ») فإن الباني حقيقةً هو العُمَّالُ، لا الأميرُ الذي هو سببُ أمرٍ، وكذا السببُ الغائي^(٢) يُسْنَدُ إليه أيضًا

(١) وتقديره: «مفعم هو» على ما بيانه في المثال السابق.

(٢) أي: غاية وعلة للفعل، فالتأديب غاية وعلة للضرب.

يُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْمَجَازَ اللَّغَوِيَّ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ، وَالْمَجَازَ الْعَقْلِيَّ يَكُونُ فِي الْإِسْنَادِ.

الْكِنَايَةُ

هي لَفْظٌ أُريدَ به لَازِمٌ معناه مع جوازِ إرادةِ ذلك المعنى، نحو: «طويلُ النِّجادِ». أي: طويلُ القامةِ.

مَجَازًا نحو: «ضَرَبَ التَّأْدِيبَ» ونحوُ قولِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ (٤١) [إبراهيم] فَإِنَّ الْقِيَامَ فِي الْحَقِيقَةِ لِأَهْلِ الْحِسَابِ وَلَكِنْ لِأَجْلِهِ، فَكَانَ الْحِسَابُ عِلَّةً غَائِيَّةً وَسَبَبًا مَالِيًّا. (وَيُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ: أَنْ):

- (الْمَجَازَ اللَّغَوِيَّ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ) فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ... إلخ.
- (وَالْمَجَازَ الْعَقْلِيَّ يَكُونُ فِي الْإِسْنَادِ) فَهُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ... إلخ.

الْكِنَايَةُ

أي: تعريفُها وأقسامُها (هي) أي: الكِنَايَةُ، لغةً: ما يَتَكَلَّمُ بِهِ الْإِنْسَانُ وَيُرِيدُ بِهِ غَيْرَهُ، أَوْ تَرَكُّ التَّصْرِيحِ بِالشَّيْءِ وَاصْطِلَاحًا: (لَفْظٌ) لَهُ مَعْنَى حَقِيقِيَّةٌ أُطْلِقَ وَلَمْ يُرَدِّ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ بَلْ (أُرِيدَ بِهِ لَازِمٌ مَعْنَاهُ) الْحَقِيقِيَّةُ لِاسْتِعْمَالِهِ فِيهِ.

وَالْمَرَادُ بِاللَزُومِ هُنَا: مَطْلَقُ الْارْتِبَاطِ وَلَوْ بَعْرِفٍ (مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى) الْحَقِيقِيَّةِ لِذَاتِهِ مَعَ لَازِمِهِ عَلَى أَنْ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ هُوَ الْلازِمُ^(١) بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ لَا تَصَحِّبَهُ قَرِينَةٌ مَانِعَةٌ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ.

(نَحْوُ: طَوِيلُ النَّجَادِ) أي: عِلَاقَةٌ^(٢) السِّيفِ وَطَوِيلُهَا يَسْتَلْزِمُ طَوَلَ الْقَامَةِ فَقَوْلُكَ: «فَلَانٌ طَوِيلُ النَّجَادِ». (أي: طَوِيلُ الْقَامَةِ).

فَقَدْ اسْتَعْمِلَ اللَّفْظُ فِي لَازِمٍ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ أَنْ يُرَادَ بِهَذَا الْكَلَامِ الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ طَوِيلٌ عِلَاقَةِ السِّيفِ، وَطَوِيلُ الْقَامَةِ بِأَنْ يُرَادَ بِطَوِيلِ النَّجَادِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّةُ وَاللَّازِمِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

(١) الْعِلَاقَةُ - بِكسر العين: ما يعلّق به السيف ونحوه.

(٢) وَهَذَا سر جمال الكناية هو انتقالها من إرادة الملزوم إلى إرادة اللازم، فهو بمثابة إيراد دعوى بيئتها، ففي قولك «زيد كثير الرماد» تكون الدعوى كرم زيد والبيئة هي كثرة الرماد.

وَتَنْقَسُمُ بِاعْتِبَارِ الْمَكْنِيِّ عَنْهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
الْأَوَّلُ: كِنَايَةٌ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا صِفَةً.

تُوجَدُ قَرِينَةٌ تَمْنَعُ مِنْ إِرَادَةِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ.

فَقَوْلُهُ: «لَفْظٌ» جَنْسٌ، وَقَوْلُهُ: «أُرِيدَ لَزِمٌ» مَعْنَاهُ، قَيْدٌ أَوَّلٌ، خَرَجَ بِهِ: اللَّفْظُ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ نَفْسُ مَعْنَاهُ، وَهُوَ الْحَقِيقَةُ.

وَقَوْلُهُ: «مَعَ جَوَازٍ... إلخ» قَيْدٌ ثَانٍ خَرَجَ بِهِ الْمَجَازُ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ مَعَ الْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ عَلَى أَنْ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ هُوَ الْمَجَازِيُّ فَقَطْ عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ؛ إِذْ يَشْتَرِطُ فِي قَرِينَتِهِ كَمَا سَبَقَ أَنْ تَكُونَ مَانِعَةً مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ.

وَمِنْ هَذَا الْفَرْقِ بَيْنَ الْكِنَايَةِ وَالْمَجَازِ عُلِمَ: أَنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ فِي جَوَازِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ لِلانْتِقَالِ مِنْهُ لِلْمَرَادِ فِي امْتِنَاعِ إِرَادَتِهِ بَحِثَ يَكُونُ هُوَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ، وَعُلِمَ أَيْضًا أَنَّ الْكِنَايَةَ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فَلَيْسَتْ حَقِيقَةً لِأَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يُرَدِّ بِهِ مَعْنَاهُ يَلِ لَزِمُهُ، وَلَا مَجَازًا لِأَنَّ الْمَجَازَ لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ.

(وَتَنْقَسُمُ) الْكِنَايَةُ (بِاعْتِبَارِ الْمَكْنِيِّ عَنْهُ) أَيِ: الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِلَفْظِهَا يَعْنِي: الْمَعْنَى الَّذِي يُطْلَبُ الْانْتِقَالُ مِنَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ إِلَيْهِ (إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ) يَحْكُمُ الْاسْتِقْرَاءُ وَتَتَّبَعُ مَوَارِدُ الْكِنَايَاتِ:

(الْأَوَّلُ) مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَقْسَامِ: (كِنَايَةٌ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا) أَيِ: يَكُونُ الْمَقْصُودُ إِفَادَتَهُ وَإِفْهَامَهُ بِطَرِيقِ الْكِنَايَةِ (صِفَةً) مِنَ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَهِيَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالْغَيْرِ كَالْجُودِ وَالْكَرَمِ وَطُولِ الْقَامَةِ.

وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ مِنْهَا هُوَ إِفْهَامُ مَعْنَى الصِّفَةِ مِنْ صِفَةٍ أُخْرَى أُقِيمَتْ مُقَامَ تِلْكَ الصِّفَةِ فَصَارَ تَصَوُّرُ الْمَثْبُتَةِ - أَعْنِي: الْمَكْنِيِّ عَنْهَا - هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ، لَا نَفْسَ إِثْبَاتِهَا؛ لِأَنَّ نَفْسَ إِثْبَاتِهَا كَالْمَعْلُومِ.

كقول الخنساء:

طَوِيلُ النَّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا
تَرِيدُ أَنَّهُ طَوِيلُ الْقَامَةِ سَيِّدٌ كَرِيمٌ.

والثاني: كِنَايَةٌ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا نِسْبَةً^(١). نحو: «الْمَجْدُ بَيْنَ ثَوْبَيْهِ، وَالكَرَمُ تَحْتَ رِدَائِهِ».

وهذه الصفةُ قسمان: قَرِيبَةٌ: وهي ما يَكُونُ انْتِقَالُ الذَّهْنِ مِنْهَا إِلَى الْمَكْنِيِّ عَنْهُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ بَيْنَ الْمَعْنَى الْمُنْتَقَلِ عَنْهُ وَالْمَعْنَى الْمُنْتَقَلِ إِلَيْهِ.

وَبَعِيدَةٌ: وهي ما يَكُونُ الْانْتِقَالُ مِنْهَا إِلَى الْمَكْنِيِّ عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ أَوْ بَوْسَاطٍ.

(كقول الخنساء) تَمْدَحُ أَخَاهَا صَخْرًا:

(طَوِيلُ النَّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا)

أَي: فَرَّقَ وَأَنْفَقَ، (تَرِيدُ) أَي: الْخَنَسَاءُ بِقَوْلِهَا: «طَوِيلُ النَّجَادِ». (أَنَّهُ) أَي: الْمَمْدُوحُ وَهُوَ أَخُوهَا صَخْرٌ. (طَوِيلُ الْقَامَةِ) وَتَرِيدُ يَقُولُهَا: «رَفِيعُ الْعِمَادِ» أَنَّهُ (سَيِّدٌ)، وَتَرِيدُ بِقَوْلِهَا: «كَثِيرُ الرَّمَادِ» أَنَّهُ (كَرِيمٌ) أَي: كَثِيرُ الْإِعْطَاءِ.

فَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الْبَيْتُ عَلَى ثَلَاثِ كِنَايَاتٍ يُكْنَى بِهَا عَنِ الصِّفَةِ، وَالْأَوَّلَانِ قَرِيبَتَانِ، وَالْآخِرَةُ بَعِيدَةٌ، وَالْوَسَائِطُ فِيهَا هِيَ الْانْتِقَالُ مِنْ كَثَرَةِ الرَّمَادِ إِلَى كَثَرَةِ الْإِحْرَاقِ، وَمِنْهَا إِلَى كَثَرَةِ الطَّبْخِ وَالْخَبْزِ، وَمِنْهَا إِلَى كَثَرَةِ الْأَكْلَةِ، وَمِنْهَا إِلَى الْكَرَمِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ.

(وَالثَّانِي) مِنْهَا: (كِنَايَةٌ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا نِسْبَةً) أَي: إِثْبَاتُ صِفَةٍ لِمَوْصُوفٍ أَوْ نَفْيُهَا عَنْهُ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُصْرَحَ بِالصِّفَةِ وَيَقْصِدَ الْكِنَايَةَ بِإِثْبَاتِهَا لِشَيْءٍ عَنْ إِثْبَاتِهَا لِلْمَرَادِ، وَهُوَ الْمَوْصُوفُ بِهَا، فَيَصِيرُ الْإِثْبَاتُ لِلْمَرَادِ بِسَبَبِ الْإِثْبَاتِ لِغَيْرِهِ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ.

(نَحْوُ: الْمَجْدُ) أَي: الشَّرَفُ (بَيْنَ ثَوْبَيْهِ، وَالكَرَمُ) هُوَ صِفَةٌ يَنْشَأُ عَنْهَا بِذُلِّ الْمَالِ عَنْ

طَيِّبِ نَفْسٍ.

(تَحْتَ رِدَائِهِ) فَكُنِيَ عَنْ ثُبُوتِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ لَهُ يَكُونُ الْأَوَّلُ بَيْنَ أَجْزَاءِ ثَوْبَيْهِ

وَيَكُونُ الثَّانِي تَحْتَ أَجْزَاءِ رِدَائِهِ.

(١) أَي: نِسْبَةٌ أَمْرٍ لِأَخْرَإِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيًا، يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ نِسْبَةً أُسْنِدَتْ إِلَى مَا لَهُ اتِّصَالٌ بِهِ.

تريدُ نسبةَ المَجْدِ والكَرَمِ إليه.

والثالثُ: كِنَايَةُ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عنه فيها غيرَ صفةٍ ولا نسبةٍ، كقوله:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أبيضٍ مَخْدَمٍ والطَّاعِنِينَ مَجَامِعِ الأَضْغَانِ

فإنه كَنَى بِمَجَامِعِ الأَضْغَانِ عن القلوبِ.

ومن المعلوم أن كلا الكَوْنَيْنِ لا يَخْلُو عن موصوفٍ بهما، وليس إلا صاحبَ الثوبين والرداءِ فأفادَ الثُبوتَ للموصوفِ بطريقِ الكِنَايَةِ، والمَجْدُ والكَرَمُ مذكورانِ فلا يُطْلَبَانِ، وإنما يُطْلَبُ ثبوتُهُما لموصوفيهما فـ (تريدُ) بهذا القولِ: (نسبةَ المَجْدِ والكَرَمِ إليه) لا غيرُ.

(والثالثُ) منها: (كِنَايَةُ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عنه فيها غيرَ صفةٍ ولا نسبةٍ) بأن يكونَ الْمَكْنِيُّ عنه موصوفاً أو غيرَ هذه الثلاثة.

فالأوَّلُ: (كقوله) أي: الشاعرُ (الضَّارِبِينَ) نُصِبَ عَلَى المَدْحِ، أي: أَمْدَحُ الضَّارِبِينَ^(١) (بِكُلِّ) سيفٍ (أبيضٍ مَخْدَمٍ) -بضمِّ الميمِ وكسرِ الذالِ المعجمةِ^(٢)، وبينهما خاءٌ ساكنةٌ- أي: قاطع. (و) أَمْدَحُ (الطَّاعِنِينَ) أي: الضَّارِبِينَ بالرمحِ (مَجَامِعِ الأَضْغَانِ) «مَجَامِعٌ»: جَمْعُ «مَجْمَعٍ»، اسمُ مكانٍ من الجَمْعِ، و«الأَضْغَانُ»: جَمْعُ «ضَغْنٍ»، وهو الحَقْدُ.

(فإنه) أي: الشاعرُ. (كَنَى بِـ) «مَجَامِعِ الأَضْغَانِ» عن القلوبِ (فكأنه يقولُ): والطَّاعِنِينَ قلوبَ الأقرانِ لإجهازِ نفوسِهِم وإخراجِ أرواحِهِم بسرعةٍ، والقلوبُ لا صفةٌ ولا نسبةٌ، بل هي موصوفةٌ^(٣).

والثاني: وهو أن يكونَ الْمَكْنِيُّ غيرَ الثلاثةِ السابقةِ، نحو قولهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فإنه كَنَى به عن نفي المِثْلِ وهو ليس بنسبةٍ ولا صفةٍ ولا بموصوفٍ بنفي مِثْلِ المِثْلِ^(٤)، فتدبر.

(١) أي: بفعلٍ مقدر كـ «أمدح» ونحوه.

(٢) المشهور في ضبطه: «مَخْدَمٌ» كما في «اللسان» و«القاموس».

(٣) ويشترط في هذه الكِنَايَةِ أن تكونَ الصفةُ مختصةً بالموصوفِ فلا تتعداه لغيره، ليحصل الانتقال تلقائياً منها إليه، فيقوله: «مَجَامِعِ الأَضْغَانِ» مما يختص بالقلبِ، ومثله «موطن الأسرار» وقد تكون الكِنَايَةُ عبارةً عن صفاتٍ متعددة، كما في قولك: «جاءني حيٌّ مستوي القامة مريض الأظفار» كِنَايَةُ عن الإنسان لاختصاصه بمجموع هذه الصفات.

(٤) يعني: لأن الكاف هنا بمعنى «مثل»، فتقدير الكلام: ليس مثل مثله... إلخ.

وَالْكِنَايَةُ إِن كَثُرَتْ فِيهَا الْوَسَائِطُ سُمِّيَتْ «تَلْوِيحًا»، نَحْوُ: «كَثِيرُ الرَّمَادِ»، أَيْ كَرِيمٌ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الرَّمَادِ تَسْتَلِزُّمُ كَثْرَةِ الْإِحْرَاقِ، وَكَثْرَةُ الْإِحْرَاقِ تَسْتَلِزُّمُ كَثْرَةَ الطَّبْخِ وَالْخَبْزِ، وَكَثَرْتَهُمَا تَسْتَلِزُّمُ كَثْرَةَ الْأَكْلِينَ وَهِيَ تَسْتَلِزُّمُ كَثْرَةِ الضَّيْفَانِ، وَكَثْرَةُ الضَّيْفَانِ تَسْتَلِزُّمُ الْكَرَمِ.

(وَالْكِنَايَةُ) بِاعْتِبَارِ الْوَسَائِطِ أَيْ: الْوَسَائِطُ تَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: «تَعْرِضٌ» وَ«تَلْوِيحٌ» وَ«رَمْزٌ» وَ«إِيمَاءٌ»؛ لِأَنَّهُ: (إِنْ كَثُرَتْ فِيهَا الْوَسَائِطُ) أَيْ: بَيْنَ الْإِلَازِمِ الَّذِي اسْتَعْمَلَ لَفْظُهُ وَبَيْنَ الْمَلْزُومِ الَّذِي أُطْلِقَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ كِنَايَةً بَلَا تَعْرِضٍ.

(سُمِّيَتْ) أَيْ: تِلْكَ الْكِنَايَةُ: (تَلْوِيحًا)؛ لِأَنَّ التَّلْوِيحَ فِي اللُّغَةِ: هُوَ أَنْ تُشِيرَ إِلَى غَيْرِكَ مِنْ بُعْدٍ، وَكَثْرَةُ الْوَسَائِطِ بَعِيدَةُ الْإِدْرَاكِ غَالِبًا.

(نَحْوُ: «هُوَ كَثِيرُ الرَّمَادِ»، أَيْ: كَرِيمٌ، فَإِنَّ) بَيْنَ كَثْرَةِ الرَّمَادِ وَبَيْنَ الْكَرَمِ الْمُسْتَعْمَلَةِ هِيَ فِيهِ وَسَائِطُ أَرْبَعَةٍ، وَهِيَ كَثْرَةُ الْإِحْرَاقِ وَكَثْرَةُ الطَّبْخِ وَكَثْرَةُ الْأَكْلِينَ وَكَثْرَةُ الضَّيْفَانِ؛ لِأَنَّ.

(كَثْرَةُ الرَّمَادِ) الْمَكْنِيَّةُ بِهِ (تَسْتَلِزُّمُ كَثْرَةِ الْإِحْرَاقِ) أَيْ: إِحْرَاقِ الْحَطَبِ تَحْتَ الْقِدْرِ، ضَرُورَةٌ أَنَّ الرَّمَادَ لَا يَكْثُرُ إِلَّا بِكَثْرَةِ الْإِحْرَاقِ (وَكَثْرَةُ الْإِحْرَاقِ) أَيْ: كَثْرَةُ إِحْرَاقِ الْحَطَبِ تَحْتَ الْقِدْرِ لِلطَّبْخِ (تَسْتَلِزُّمُ كَثْرَةِ الطَّبْخِ وَالْخَبْزِ) أَيْ: مَا يُطَبَخُ، وَمَا يُخْبَزُ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَاقَ الْمَذْكُورَ لَا يَصْدُرُ مِنَ الْعَقْلَاءِ إِلَّا لِفَائِدَةِ الطَّبْخِ وَالْخَبْزِ وَنَحْوِهِمَا (وَكَثَرْتَهُمَا) أَيْ: الطَّبْخِ وَالْخَبْزِ (تَسْتَلِزُّمُ كَثْرَةِ الْأَكْلِينَ) لِذَلِكَ الْمَطْبُوخِ وَالْمَخْبُوزِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْمَطْبُوخَ إِنَّمَا يُطَبَخُ لِيُؤْكَلَ، وَكَذَا الْخَبْزُ إِنَّمَا يُخْبَزُ لِيُؤْكَلَ، فَإِذَا كَثُرَ كَثْرًا أَكْثَرًا لِهَذَا.

(وَهِيَ) أَيْ: كَثْرَةُ الْأَكْلِينَ (تَسْتَلِزُّمُ كَثْرَةِ الضَّيْفَانِ) بِكُسْرِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ، جَمْعُ «ضَيْفٍ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِينَ الْمُؤَدِّيَّةُ لَكَثْرَةِ الرَّمَادِ إِنَّمَا تَكُونُ مِنَ الْأَضْيَافِ، لَا مِنَ الْعِيَالِ (وَكَثْرَةُ) وَجُودِ (الضَّيْفَانِ) لِلْمَوْصُوفِ (تَسْتَلِزُّمُ الْكَرَمِ) أَيْ: كَرَمِ الْمَوْصُوفِ وَضَيَافَتِهِ الَّتِي هِيَ قِيَامُهُ بِحَقِّ الضَّيْفِ.

هَذَا وَزَادَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ كَثْرَةِ الرَّمَادِ كَثْرَةَ الْجَمْرِ فَتَكُونُ الْوَسَائِطُ بَيْنَ الْكِنَايَةِ وَالْمَقْصُودِ خَمْسَةً، وَالْخَطْبُ فِي ذَلِكَ سَهْلٌ.

وإن قلَّتْ وَخَفِيَتْ سُمِّيَتْ «رَمْزًا»، نحو: «هو سَمِينٌ رِخْوٌ». أي: غَيِّيَ بليدٌ.
 وإن قلَّتْ فيها الوسائطُ أو لم تكن وَوَضَحَتْ، سُمِّيَتْ «إيماءً وإشارةً»، نحو:
 أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ
 كِنَايَةً عَنْ كَوْنِهِمْ أَمْجَادًا.

(وإن قلَّتْ) المرادُ بِالْقِلَّةِ: عَدَمُ الكثرةِ أي: وإن لم تكن الوسائطُ كثيرةً سواءً انعدمتُ رأسًا أو وُجِدَتْ مع القِلَّةِ (وَوَضَحَتْ) أي: في اللزومِ بينَ المستعملِ فيه والأصلِ بلا تعريضٍ (سُمِّيَتْ) تلكَ الكِنَايَةُ: (رَمْزًا) لأنَّ الرمزَ في اللغةِ: هو أن تُشيرَ إلى قريبٍ منك على سبيلِ الخَفِيَّةِ بنحوِ شَفَةِ أو حاجِبٍ.

فَالأَوَّلُ: وهو ما انعدمتُ فيه أصلًا، كما في قولك «هو عريضُ القفا»، أي: أبلهٌ، فكنَى عن البَلَهِ بعرضِ القفا وليس بينهما واسطةٌ عُرْفًا.

والثاني: وهو ما وُجِدَتْ مع القِلَّةِ (نحو: «هو سَمِينٌ رِخْوٌ»، أي: غَيِّيَ بليدٌ) فكنَى بالسَّمَنِ والرَّخْوِ عن الغباوةِ والبلادةِ وليس بينهما إلا واسطةٌ واحدةٌ، لأنَّ السَّمَنَ والرَّخْوَ يَسْتَلْزِمَانِ عَرْضَ القفا وعَرْضَ القفا يَسْتَلْزِمُ الغباوةَ والبلادةَ.

(وإن قلَّتْ فيها الوسائطُ، أو لم تكن) واسطةٌ أصلًا (وَوَضَحَتْ) أي: في اللزومِ بلا تعريضٍ (سُمِّيَتْ) تلكَ الكِنَايَةُ: (إيماءً وإشارةً)؛ لأنَّ أصلَ الإشارةِ أن تكونَ حَسِيَّةً، وهي ظاهرةٌ، ومثلُها الإيماءُ.

فَالأَوَّلُ: وهو ما قلَّتْ فيه الوسائطُ: (نحو) قولِ الشاعرِ (أو ما رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ) أي: خَيَّمَتَهُ وَمَنْزِلَتَهُ (في آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ) أي: عنهم.

(كِنَايَةً) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، أي: حالَ كونِ هذا القولِ كِنَايَةً (عن كونِهِمْ أَمْجَادًا) أي: أشرافًا بواسطةِ واحدةٍ مع الظهورِ، وذلك لأنَّ إلقاءَ المجدِ رحلَهُ في آلِ طَلْحَةَ مع عَدَمِ التَّحَوُّلِ معنَى مَجَازِيٍّ حيثُ شَبَّهَ المجدَ بِرَجُلٍ شَرِيفٍ، له رِجْلٌ يَخُصُّ بِنزولِهِ مَنْ شَاءَ بِجَامِعِ الرِّغْبَةِ فِي الْإِتِّصَالِ بِكُلِّ وَاسْتَعْيَرَ لَفْظَ الْمُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبِّهِ ثُمَّ حَذَفَ وَرْمِزَ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ إلقاءُ الرِّجْلِ تَخْيِيلًا.

وهناك نوعٌ من الكِنَايَةِ يَعْتَمِدُ فِي فَهْمِهِ عَلَى السِّيَاقِ يُسَمَّى «تَعْرِضًا»^(١)، وهو إمَالَةٌ الكلامِ إِلَى عَرْضٍ، أَيْ: نَاحِيَةٍ.

وَلَمَّا جُعِلَ الْمَجْدُ مُلْقِيًا رَحْلَهُ بَلَا تَحَوُّلٍ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُ مَحَلِّهِ وَمَوْصُوفِهِ أَلَّ طَلْحَةً لَعْدَمِ وَجْدَانِ غَيْرِهِمْ مَعَهُمْ، وَذَلِكَ بِوَاسِطَةِ أَنَّ الْمَجْدَ الْمُشَبَّهَ بِذِي الرَّحْلِ هُوَ صِفَةٌ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ مَوْصُوفٍ وَمَحَلٍّ وَهَذِهِ الْوَاسِطَةُ ظَاهِرَةٌ بِنَفْسِهَا.

وَالثَّانِي: وَهُوَ مَا لَمْ تَكُنِ الْوَاسِطَةُ مَعَ الْوُضُوحِ نَحْوُ قَوْلِكَ: «هُوَ غَرِيضُ الْقَفَا» كِنَايَةً عَنْ كَوْنِهِ أَبْلَهَ بِنَاءً عَلَى أَنْ عَرَضَ الْقَفَا ظَاهِرٌ فِي الْبَلَهِ عَرَفًا كَمَا قِيلَ.

(وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْكِنَايَةِ يَعْتَمِدُ فِي فَهْمِهِ) أَيْ: فِي فَهْمِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ الْمَكْنِيِّ عَنْهُ بِلَفْظِهَا (عَلَى السِّيَاقِ) أَيْ: مَحَلُّ اسْتِعْمَالِهَا وَسِيَاقُهَا لَا عَلَى الْوَضْعِ، وَلَا عَلَى الْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ (يُسَمَّى: «تَعْرِضًا») كِنَايَةً، فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى مَكْنِيٍّ عَنْهُ؛ لِيُعْرَضَ بِهِ لِمَعْنَى آخَرَ يُفْهَمُ عِنْدَ سِيَاقِهِ، وَسَمَاعِهِ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّعْرِضَ خِلَافُ التَّصْرِيحِ، وَالْمَعْنَى الْمَعْرَضُ بِهِ الْمَقْصُودُ لَمْ يَكُنْ مُصَرِّحًا بِهِ.

(وَهُوَ) أَيْ: التَّعْرِضُ الْكِنَايَةُ بِمَعْنَى فَعْلٍ الْمَتَكَلِّمِ: (إِمَالَةُ الْكَلَامِ) أَيْ: تَوَجُّيْهِهِ (إِلَى عَرْضٍ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ (أَيْ نَاحِيَةٍ) وَجَانِبٍ وَهُوَ الْمَعْنَى الْكِنَايَةُ يَدُلُّ هَذَا الْعَرْضُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَعْرَضُ بِهِ الْمَقْصُودِ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ.



(١) قَالُوا: وَهُوَ أَنْ يُطْلَقَ الْكَلَامُ وَيُشارَ بِهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ يُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِلْمُؤْذِي: «الْمُسْلِمُ مِنْ سَلَمِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ لِسَانِهِ وَيدُهُ» تَعْرِضٌ بِنَفْيِ صِفَةِ الْإِسْلَامِ عَنِ الْمُؤْذِي. أَوْ يَقُولُ لِمَنْ يَسَابُهُ: «لَسْتُ ابْنَ زَنَّا» تَعْرِضًا لَهُ بِأَنَّهُ ابْنُ زَنَّا، فَإِنَّ هَذَا يُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ لَا مِنْ وَضْعِ الْأَلْفَاظِ..

عِلْمُ الْبَدِيعِ

البديع: عِلْمٌ يُعَرَّفُ به وجوهُ تحسينِ الكلامِ المطابقِ لِمُقْتَضَى الحالِ.

عِلْمُ الْبَدِيعِ

آخِرُ عُلُومِ الْبَلَاغَةِ الثَّلَاثَةِ

(البديع) لغةً: الْمُخْتَرَعُ الموجودُ على غيرِ مثالٍ سابقٍ، أو الغريبُ من «بَدَعَ الشيءُ» بَضَمَ الدالِ إذا كان غايةً فيما هو فيه من عِلْمٍ أو غيره حتى صارَ غريباً فيه لطيفاً.

واصطلاحاً: (علم) أي: مَلَكَهُ حَاصِلَةٌ من مِمَارَسَةِ مسائلِهِ المقرَّرة. (يُعرَفُ به) أي: بسببِ هذا العِلْمِ (وجوهُ تحسينِ الكلامِ) أي: الوجوهُ والمزايا التي يَصِيرُ بها الكلامُ حَسَنًا.

والمرادُ بالمعرفةِ هنا: مطلقُ الإدراكِ بمعنى أننا نتصوَّرُ بهذا العِلْمِ وبالمَلَكةِ الحاصلةِ من مِمَارَسَةِ مسائلِهِ معانيَ تلكِ الوجوهِ المحسَّنةِ، ونُصَدِّقُ بأعدادِها وتفصيلِها بقدرِ الطاقةِ، وليس المرادُ بها: الإدراكاتِ الجزئيةَ المتعلقةَ بالفروعِ المستخرجةِ من القواعدِ كما سبقَ في عِلْمِي المعاني والبيان؛ لأنه لا قواعدَ لهذا العِلْمِ حتى يُستخرجَ منها فروعٌ. فتدبَّر.

(المطابقِ لمقتضى الحالِ) أي: مع وضوحِ دلالاتِهِ على معناه، فلا تُعدُّ تلكِ الوجوهُ محسَّنةً للكلامِ إلا بعدَ رعايةِ الأمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: مطابقةُ الكلامِ لِمُقْتَضَى الحالِ، وهذه تُعرَفُ بعِلْمِ المعاني.

والأمرُ الثاني: وضوحُ دلالاتِهِ وهذا مُبَيَّنٌ في عِلْمِ البيانِ.

وإلا كانت تلكِ الوجوهُ كتعليقِ الدرِّ في أعناقِ الخنازيرِ.

وليس رعايتهما قِيَدًا في تعريفِ عِلْمِ البديعِ، بل ذِكْرًا فيه لبيانِ أن رعايتهما شرطٌ في كونِ الوجوهِ المبحوثةِ فيه محسَّنةً لا في معرفتها. وأما واضعُه فهو الخليفةُ عبدُ اللهِ بنُ المعتزِّ بنِ المتوكلِّ العباسيِّ المتوفى سنة ٢٩٦، فهو أوَّلُ من ألفَ فيه، ثم افتقَى أثره قدامةُ بنُ جعفرٍ الكاتبُ، ثم ألفَ فيه كثيرونَ، كأبي هلالٍ العسكريِّ، وابنِ رُشَيْقٍ القَيْرَوانيِّ، وصَفِيِّ الدينِ الحَلِّيِّ، وابنِ حِجَّةِ الحَمَوِيِّ وغيرهم.

وهذه الوجوه ما يَرْجِعُ منها إلى تحسينِ المعنى يُسَمَّى بـ«المَحْسَنَاتِ المعنويَّةِ».
كقولك لشخصٍ يَضُرُّ النَّاسَ: «خيرُ الناسِ من يَنْفَعُهُم».

(وهذه الوجوه) أي: وجوهُ تحسينِ الكلامِ الحاصلِ بعدَ الرعايةِ السابقةِ مبتدأً أوَّلُ (ما يَرْجِعُ منها) أي: من هذه الوجوهِ مبتدأً ثانٍ^(١) (إلى تحسينِ المعنى) أوَّلًا وبالذاتِ (يُسَمَّى) أي: هذا النوعُ: (بـ«المَحْسَنَاتِ المعنويَّةِ»).

وإن كان بعضُ أفرادِهِ قد يُفيدُ تحسينَ اللفظِ أيضًا، لكن ثانيًا وبالعرضِ (كقولك لشخصٍ يَضُرُّ النَّاسَ: «خيرُ الناسِ من يَنْفَعُهُم») كنايةً عن نفيِ الخيريَّةِ عن الذي يَضُرُّ النَّاسَ؛ لأنَّ حَضَرَ الخيريَّةِ فيمن يَنْفَعُ النَّاسَ مِنْ لازِمِهِ انتفاؤها عن كُلِّ مَنْ يَضُرُّهُمْ وهذا هو المعنى الكِنائيُّ، ويُفهمُ منه بطريقِ التعريضِ الذي هو الإِفهامُ بالسياقِ أن هذا الشخصَ المعيَّنَ انتَفَت عنه الخيريَّةُ.

هذا.. وقد يكونُ التعريضُ حقيقةً، وقد يكونُ مجازًا:

فالأوَّلُ: كقولك: لستُ أَتكلَّمُ أنا بسوءٍ فيمُقْتَنِي النَّاسُ، وأردتَ إِفهامَ أن زيدًا ممقوتٌ؛ لأنه تكلَّمَ بسوءٍ فالكلامُ حقيقةٌ، ولكنه لما سَبَقَ عندَ تكلُّمِ زيدٍ بالسوءِ كان فيه تعريضٌ بمقتته، وفُهِمَ هذا المعنى من السياقِ لا من الوضعِ.

والثاني: كقولك: رأيتُ أَسودًا في الحَمَّامِ غيرَ كاشفينِ العورةِ، فما مُقْتُوا، ولا عِيبَ عليهم، تعريضًا بمن حَضَرَ منهم أنه كَشَفَ عورتهِ في الحَمَّامِ، فمُقِتَ وعِيبَ عليه، فالكلامُ مجازٌ ولكنه فُهِمَ منه هذا المقصودُ من السياقِ لا من المعنى المَجازيِّ.

وبهذا ظَهَرَ أن التعريضَ يكونُ لفظه تارةً حقيقةً، وتارةً مجازًا وأخرى كنايةً، فتدبَّرْ.

أعني: بالتبعيَّةِ لتحسينِ المعنى كـ«المشاكَلَةِ»، وهي: ذَكَرُ الشَّيْءِ بلفظٍ غيرِهِ لوقوعِهِ في صُحبَتِهِ، كالتعبيرِ عن الخِياطةِ بالطبخِ لوقوعِها في صُحبَتِهِ، فاللفظُ حَسَنٌ؛ لما فيه من إِيهامِ المجانسةِ اللفظيَّةِ؛ لأنَّ المعنى مُخْتَلِفٌ واللفظُ مُتَّفِقٌ، لكنَّ الغَرَضُ الأصليُّ جَعْلُ الخِياطةِ كطبخِ المطبوخِ لوقوعِها في صُحبَتِهِ.

(١) أي: اسم الإشارة «هذه»: مبتدأ أول و«الوجوه»: بدل مرفوع و«ما» اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ ثان و«يسمى» خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية «بما يرجع... إلخ» في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وما يَرْجِعُ منها إلى تحسين اللفظ يُسَمَّى بـ«المَحْسِّنَاتِ اللفظِيَّةِ»^(١).

(و ما يَرْجِعُ منها إلى تحسين اللفظ) أَوَّلًا وبالذات (يُسَمَّى) أي: هذا النوع: (بالمَحْسِّنَاتِ اللفظِيَّةِ)، وإن كان بعض أفرادِه قد يُفِيدُ تحسينَ المعنى أيضًا لكن بطريق التَّبَعِ والعُرُوضِ لتحسين اللفظ.

هذا وقد أَجمَعوا على أن المحسِّناتِ كُلَّها وخصوصًا اللفظِيَّةُ لا تَقَعُ موقعَها من الحُسْنِ إلا إذا طَلَبَهَا المَعْنَى، فجاءتْ عَفْوًا بدونِ تَكْلُفٍ وإلا فمُبْتَدَلَةٌ.



(١) والخلاصة: أن وجوه التحسين: إما معنوية وإما لفظية، فالبديع المعنوي هو الذي وجبت فيه رعاية المعنى دون اللفظ فيبقى ولو تغيرت ألفاظه وتبدلت بغيرها. كقول الشاعر:

أَتَطْلُبُ صَاحِبًا لَا عَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَأَنْتَ لِكُلِّ مِثَالٍ تَهْوَى رَكُوبٌ^(١)

ففي البيت نوعان من البديع، وهما: الاستفهام والمقابلة بين الشطرين وهما لا يتغيران ولو تبدلت الألفاظ فلو وضع مكان «أَتَطْلُبُ»: «أَتُرِيدُ»، و«صاحبا»: «أَخًا»، و«تهوى»: «تشتهي»، و«ركوب»: «فعل».

لما تغير المعنى المراد والتحسين البديعي الحاصل وإن تغير الوزن في البيت.

والبديع اللفظي: وهو ما كان التحسين راجعًا إلى اللفظ أصالة وإن حسن المعنى تبعًا. كقول الشاعر:

إِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ ذَاهِيَةً فَدَعَا فِدْوَلُهُ ذَاهِيَةً

في البيت جناس تام بين «ذاهية» و«ذاهبة» فإذا أبدلت لفظة «ذاهية» بغيرها ولو بمعناها انتفى اللون البديعي الحاصل وهو الجناس.

المَحْسَنَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ

التَّوْرِيَّةُ أَنْ يُذَكَّرَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنِيَانِ: قَرِيبٌ يَتَبَادَرُ فَهْمُهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَبَعِيدٌ هُوَ الْمَرَادُ بِالْإِفَادَةِ لِقَرِينَةٍ خَفِيَّةٍ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ.....

المَحْسَنَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ

(التَّوْرِيَّةُ) لُغَةً: مُصَدِّرٌ وَرَيْثُ الْخَبَرِ تَوْرِيَّةٌ إِذَا سَتَرَتْهُ وَأَظْهَرَتْ غَيْرَهُ. وَاصْطِلَاحًا: (أَنْ يُذَكَّرَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنِيَانِ) سَوَاءٌ كَانَا حَقِيقَتَيْنِ أَوْ مَجَازَتَيْنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا حَقِيقِيًّا، وَالْآخَرُ مَجَازِيًّا لَا يُعْتَبَرُ بَيْنَهُمَا لَزُومٌ وَانْتِقَالٌ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ.

أَحَدُهُمَا: (قَرِيبٌ) أَي: إِلَى الْفَهْمِ (يَتَبَادَرُ فَهْمُهُ مِنَ الْكَلَامِ) لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِيهِ، (و) الْمَعْنَى الْآخَرُ (بَعِيدٌ) عَنِ الْفَهْمِ؛ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِيهِ.

(هُوَ) أَي: الْمَعْنَى الْبَعِيدُ (الْمَرَادُ بِالْإِفَادَةِ) أَي: بِإِفَادَةِ اللَّفْظِ لَهُ (لِقَرِينَةٍ) أَي: اعْتِمَادٍ فِي هَذِهِ الْإِرَادَةِ عَلَى قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْقَرِيبِ (خَفِيَّةٍ) وَلَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْسَامِعِينَ.

سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ وَرَى عَنِ الْمَعْنَى الْمَرَادِ وَسَتَرَهُ بِالْمَعْنَى الْقَرِيبِ فَيَتَوَهَّمُ السَّامِعُ لِأَوَّلِ وَهْلَةٍ أَنَّهُ مُرَادٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بـ«الِإِيهَامِ وَالتَّخْيِيلِ»؛ لِأَنَّ فِيهِ خَفَاءَ الْمَرَادِ وَإِيهَامَ خِلَافِهِ.

هَذَا وَتَكُونُ التَّوْرِيَّةُ أَيْضًا فِي لَفْظٍ لَهُ مَعَانٍ أَكْثَرُ مِنْ مَعْنِيَيْنِ كَمَا فِي «الْأُطُولِ».

وَخَرَجَ بِتَقْيِيدِ كَوْنِ الْمَعْنَى الْمَرَادِ بَعِيدًا: مَا لَوْ كَانَ الْمَعْنِيَانِ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْفَهْمِ فَلَا يُسَمَّى تَوْرِيَّةً، بَلْ إِجْمَالًا.

وَخَرَجَ بـ«الْقَرِينَةِ»: مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ ثَمَّ قَرِينَةٌ أَصْلًا؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ إِلَّا الْقَرِيبُ، وَيُخْرَجُ اللَّفْظُ عَنْ كَوْنِهِ تَوْرِيَّةً، وَخَرَجَ بِتَقْيِيدِهَا بِالْخَفَاءِ: مَا لَوْ كَانَتِ الْقَرِينَةُ وَاضِحَةً، فَإِنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ قَرِيبًا بِهَا وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فِي أَصْلِهِ، وَلَا يَكُونُ اللَّفْظُ حَيْثُ تَوْرِيَّةٌ لِعَدَمِ سَتْرِ الْمَعْنَى الْقَرِيبِ لِلْبَعِيدِ.

(نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ﴾ أَي: يَقْبِضُ أَرْوَاحَكُمْ عِنْدَ النَّوْمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ لَابْنَ آدَمَ رُوحَيْنِ؛ رُوحَ الْحَيَاةِ وَهِيَ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِالمَوْتِ وَرُوحَ

وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثْكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾ ﴿١﴾ [الأنعام: ٦٠] أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «جَرَحْتُمْ» معناه البعید، وهو ارتكاب الذنوب، وكقوله:

يَا سَيِّدًا حَارَ لُطْفًا له البرايا عبيدُ

أنت الحُسَيْنُ ولكن جَفَاكَ فِينَا يَزِيدُ

معنى «يزيد» القريبُ أنه عَلِمَ، ومعناه البعيدُ المقصودُ أنه فعلٌ مضارعٌ من «زاد». الطَّبَاقُ: هو الجمعُ بينَ معنيين متقابلين،

التمييز وهي تخرجُ بالنوم ثم ترجعُ إلى الجسدِ عندَ اليقظة.

﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ أي: ما كَسَبْتُمْ فيه من الذنوبِ والآثامِ (أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «جَرَحْتُمْ» معناه البعيد، وهو ارتكابُ الذنوبِ) مع أن معناه القريبُ شقُّ الجلدِ، وليس ذلك مُرادًا، بقرينةِ قوله في آخِرِ الآيَةِ: ﴿ثُمَّ يَبْعَثْكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٦٠﴾ [الأنعام] أي: في ليالكم ونهاركم.

(وكقوله) أي: الشاعر: (يا سَيِّدًا حَارَ) أي: حَصَلَ ونَالَ (لُطْفًا له الْبَرَايَا) أي: الخلائقُ جَمْعُ الْبَرِيَّةِ وهي الخلقُ (عبيدُ) أي: خَدَمَ خاضعون (أنت الحُسَيْنُ) ابنُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ سَبَطُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(ولكن جَفَاكَ فِينَا يَزِيدُ) من الزيادة (معنى «يزيدُ» القريبُ أنه عَلِمَ) أي: لشخصٍ هو يزيدُ الأوَّلُ ابنُ معاويةَ بنِ أبي سفيانٍ؛ لأن ذكرَ الحُسَيْنِ لازِمٌ لكونِ يزيدَ اسمًا^(٢)، ولكنَّه ليس مرادًا بقرينةِ المقامِ، (ومعناه البعيدُ المقصودُ) للشاعرِ (أنه فعلٌ مضارعٌ من زادَ) ضِدُّ نَقَصَ.

(الطَّبَاقُ: هو الجمعُ) أي: في كلامٍ واحدٍ أو ما هو كالكلامِ الواحدِ في الاتِّصالِ (بينَ معنيين متقابلين) أي: بينهما تنافٍ وتقابلٌ سواءً كانَ حَقِيقَةً بأن كان بينهما غايةُ الخلافِ

(١) كذا في الأصل: وتماها: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَرْفَعُكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثْكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ مُسَمًّى ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٦٠﴾.

والشرح يبين أنا قوله: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٦٠﴾ مفصول عما قبله.

(٢) يعني: لأن يزيد هو الذي قتل الحسين عليه السلام في عهده على يد بعض جنده اللذين وجههم إليه.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ آيَةً كَظَا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

لِذَا تَيْهَمَا كِتْقَابِلِ الْقِدَمِ وَالْحَدُوثِ^(١) أَوْ عَتْبَارِيًّا كِتْقَابِلِ الْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ^(٢)، فَإِنَّمَا لَا يَتَقَابِلَانِ إِلَّا بِاعْتِبَارِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَهُوَ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْإِحْيَاءُ بِحَيَاةٍ جَزْمٍ فِي وَقْتٍ، وَالْإِمَاتَةُ بِإِمَاتَتِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَإِلَّا فَلَا تَقَابُلَ بَيْنَهُمَا بِاعْتِبَارِ أَنْفُسِهِمَا، وَلَا بِاعْتِبَارِ التَّعَلُّقِ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْوَقْتِ.

وَسَوَاءٌ كَانَ التَّقَابُلُ الْحَقِيقِيُّ: تَقَابُلَ التَّضَادِّ: بَأَن كَانَ الْمُتَقَابِلَانِ وَجُودِيَّيْنِ كِتْقَابِلِ الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ عَلَى الْجَزْمِ الْمَوْجُودِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمَا وَجُودِيَّانِ أَوْ تَقَابُلَ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ كِتْقَابِلِ مُطْلَقِ الْوُجُودِ وَسُلْبِهِ.

أَوْ تَقَابُلَ الْعَدَمِ، وَالْمَلَكَةِ^(٣) كِتْقَابِلِ الْعَمَى وَالْبَصَرِ أَوْ تَقَابُلِ التَّضَائِفِ^(٤) كِتْقَابِلِ الْأَبْوَةِ وَالْبُنُوَّةِ.

أَوْ تَقَابُلَ مَا يُشَبِّهُ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ مِمَّا يُشْعِرُ بِالتَّنَافِي لِاشْتِمَالِهِ عَلَى مَا يُوجِبُ التَّنَافِي، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَغْرِقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا﴾ ﴿لَمَّا يُشْعِرُ بِهِ الْإِغْرَاقُ مِنَ الْمَاءِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى الْبُرُودَةِ غَالِبًا وَمَا يُشْعِرُ بِهِ إِدْخَالُ النَّارِ مِنْ حَرَارَةِ النَّارِ.

وَيُسَمَّى هَذَا النُّوعُ أَيْضًا بِ«الْمُطَابَقَةِ وَالتَّطْبِيقِ»؛ لِأَنَّهُ الْمَتَكَلَّمُ وَفَقَّ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ وَطَابَقَ أَيُّ: قَابَلَ بَيْنَهُمَا كَأَنَّهُ جَعَلَ أَحَدَهُمَا مَنْطِقًا عَلَى الْآخَرِ بِمُطَابَقَتِهِ لَهُ وَبِ«التَّكَافُفِ»؛ لِأَنَّهُ الْمَتَكَلَّمُ يُكَافِي، أَيُّ: يُوَافِقُ بَيْنَهُمَا.

ثُمَّ هُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: طِبَاقُ الْإِيجَابِ: وَهُوَ مَا لَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ الْمُتَقَابِلَانِ إِيجَابًا وَسُلْبًا (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ آيَةً كَظَا﴾) جَمْعُ «يَقْظُ» عَلَى وَزْنِ عَضْدٍ أَوْ كَتْفٍ، بِمَعْنَى يَقْظَانِ ﴿وَهُمْ رُقُودٌ﴾ جَمْعُ «رَاقِدٍ» فَالْجَمْعُ بَيْنَ «أَيْقَاضٍ» وَ«رُقُودٍ» طِبَاقُ

(١) وَكَالِإِسَاءَةِ وَالْإِحْسَانِ.

(٢) يَعْنِي: لِأَنَّ الْإِحْيَاءَ يَتَعَلَّقُ بِفَعْلِ الْمُحْيِينَ - وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ - فَهُوَ لِحِظَةِ يَسِيرَةِ يُحْدِثُ فِيهَا سُبْحَانَهُ الْحَيَاةَ فِي جَزْمٍ مِنَ الْأَجْرَامِ، وَلَيْسَ مَعْنَى كَلِمًا مُطْلَقًا فَالْحَيَاةُ نَفْسُهَا، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ فِي الْإِمَاتَةِ، لِذَا فَإِنَّ مُطْلَقَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ بَيْنَهُمَا تَقَابُلٌ عَدَمٌ وَمَلَكَةٌ.

(٣) وَالْمَلَكَةُ هُنَا: بِمَعْنَى الْمَلِكِ.

(٤) هُوَ مَا يَقَعُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ أَحَدِهِمَا وَجُودُ الْآخَرِ، فَيَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ أَبٍ وَهُوَ ابْنٌ وَالْعَكْسُ.

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٦) يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا... غَفْلُونَ ﴿٧﴾ [الروم].

ومن الطَّبَاقِ المَقَابِلَةُ وهي أَن يُؤْتَى بِمَعْنَيَيْنِ.....

الإيجاب؛ لأن اليقظة تشتمل على الإدراك بالحواس، والنوم يشتمل على عدمه، فبينهما شبهُ العدم والملكة باعتبار لازِمهما^(١)، وبينهما باعتبار أنفُسهما التضاد^(٢)؛ لأن النوم عَرَضٌ يَمْنَعُ إدراكَ الحواسِّ واليقظة عَرَضٌ يَقْتَضِي الإدراكَ بها، وقد ذُكِرَا بطريقٍ واحدٍ هو «الإثبات».

والنوع الثاني: طباقُ السلب؛ وهو ما اختلف فيه المتقابلان إيجابًا وسلبًا بأن يَجْمَعَ بينَ فعلين من مصدرٍ واحدٍ، أحدهما مُثَبَّتٌ والآخرُ مَنْفِيٌّ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١٨٧) أي: ما أُعِدَّ لَهُمْ في الآخرة من النعيم ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَفْلُونَ﴾ (٧).

«مِنَ»: إمَّا «بيانية» أي: يَعْلَمُونَ الظاهرَ الذي هو الحياة الدنيا، وَيَعْدِلُونَ عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة، أو «ابتدائية» أي: يَعْلَمُونَ شيئًا ظاهرًا ناشئًا من الحياة الدنيا وهو التلذُّذُ باللذاتِ المحرَّمةِ باطنًا وهي كونها مزرعةٌ للآخرة.

فإن الجمعَ بينَ عَدَمِ العِلْمِ وبينَ العِلْمِ طباقُ السلب؛ لأن العلمَ الأوَّلَ مَنْفِيٌّ والثاني مُثَبَّتٌ وبينَ النفي والإثباتِ تقابلٌ باعتبارِ أصلهما لا باعتبارِ الحالةِ الراهنة لأنَّ الْمَنْفِيَّ عِلْمٌ يَنْفَعُ في الآخرة والمُثَبَّتُ عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ فِيهَا وَلَا تَنَافِيٌّ بَيْنَهُمَا.

أو أحدهما أَمْرٌ والآخرُ نَهْيٌ، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَآخِشُوا﴾ فالجمعُ بينَ النهي عن الخشية وبينَ الأمرِ بها طباقُ السلب؛ لأن بين الأمر والنهي تنافياً باعتبارِ أصلهما لا باعتبارِ استعمالهما؛ إذ من المعلوم أن الخشية لا يُؤْمَرُ بها ويُنْهَى عنها من جهةٍ واحدة بل من جهتين فالأمرُ بها في هذه الآية باعتبار كونها لله تعالى، والنهي عنها باعتبار كونها للناس.

١ (ومن) ما يَدْخُلُ في (الطَّبَاقِ) بتفسيره السَّابِقِ: (المَقَابِلَةُ وهي أَن يُؤْتَى بِمَعْنَيَيْنِ)

(١) وهو الإدراك وعدم الإدراك.

(٢) يعني: باعتبار أن النوم واليقظة أمران وجوديان.

أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ يُؤْتَى بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢].

متوافقين غير متقابلين (أو) يُؤْتَى بِـ (أكثر) من المعنيين، (ثم يُؤْتَى) بعد المعنيين أو المعاني (بما يُقَابِلُ ذلك) المأتي به من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) أي: يكون ما يُؤْتَى به ثانيًا مَسُوقًا على ترتيب ما أُتِيَ به أولًا بحيث يكون الأول للأول والثاني للثاني... إلى آخره.

وإنما دَخَلَ هذا النوعُ في الطَبَاقِ لِصِدْقِ حَدِّهِ السَّابِقِ عَلَيْهِ وهو جَمْعٌ بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، أي: ولو في الجملة، يعني من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر، فمقابلة الاثنين بالاثنين، (نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]) فَاتَى فِي أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ بِالضَّحِكِ وَالْقِلَّةِ، وهما متوافقان، ثم في الطرف الآخر بالبكاء والكثرة وهما متوافقان أيضًا، وقابل الأول من الطرف الثاني، وهو البكاء، بالأول من الطرف الأول وهو الضحك وقابل الثاني من الطرف الثاني، وهو الكثرة بالثاني من الطرف الأول وهو القلة.

ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قول أبي ذؤلمة من شعراء الدولة العباسية أَيَّامَ المعتصم بالله:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ!

فالحسنُ والدينُ والغنىُ وهو المعبرُ عنه بالدنيا متوافقة لعدم التنافي بينها وقد قُوبِلَتْ بثلاثة هي القُبْحُ والكُفْرُ والإفلاسُ الأولُ للأول والثاني للثاني والثالث للثالث، وهي متوافقة أيضًا لعدم التنافي بينها، ومقابلة الأربعة بالأربعة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ۖ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۖ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۖ﴾ [الليل].

فالجملة الأولى اجتمعَ فيها مُتَوَافِقَاتُ أَرْبَعَةٍ، وهي الإِعْطَاءُ وَالتَّقَى وَالتَّصَدِيقُ بِالْحُسْنَى وهي كلمة التوحيد التي هي «لا إله إلا الله» والتيسيرُ لِلْيُسْرَى.

والجملة الثانية كذلك اجتمعَ فيها مُتَوَافِقَاتُ أَرْبَعَةٍ تُقَابِلُ تِلْكَ عَلَى التَّرْتِيبِ؛ الْبُخْلُ الْمَقَابِلُ لِلإِعْطَاءِ وَالِاسْتِغْنَاءُ الْمَقَابِلُ لِلتَّقْوَى، وَالتَّكْذِيبُ الْمَقَابِلُ لِلتَّصَدِيقِ، وَالتَّيْسِيرُ

مراعاة النظر: هي جمعُ أمرٍ وما يُناسبُه لا بالتَّضادِّ، كقوله:

وَالطَّلُّ فِي سِلْكِ الْغُصُونِ كُلُّوْ
رَطْبٍ يُصَافِحُهُ النَّسِيمُ فَيَسْقُطُ
وَالطَّيْرُ يَقْرَأُ وَالْغَدِيرُ صَحِيفَةٌ
وَالرَّيْحُ تَكْتُبُ وَالْغَمَامُ يُنْقَطُ

لِلْعُسْرِ الْمَقَابِلِ لِلْيُسْرِى.

(مراعاة النظر: هي جمعُ أمرٍ وما يُناسبُه) أي: الجمعُ بينَ أمرين متناسبين أو أمورٍ متناسبة.

(لا بالتضاد) أي: بل بالتوافق في كونٍ ما جُمعَ من وادٍ واحدٍ، لصُحبته في إدراكٍ أو مناسبتِه في شكلٍ، أو لتوقُّفِ بعضٍ على بعضٍ أو ما أشبهَ شيئاً من ذلك.
وبهذا القدرِ خرَجَ الطَّباقُ له؛ لأنه جُمعَ بينَ أمرين متَّفِقين فأكثرَ بالتقابلِ الشاملِ لتقابلِ التضادِّ.

سُمِّيَ هذا الجمعُ الخاصُّ «مراعاة النظر»؛ لأن فيه رعايةَ الشيءِ مع نظيره، أي: شَبَهه، ومناسبه، ويُسمَّى أيضاً: «التناسب والتوفيق والاتلاف».

وَيَتَحَقَّقُ بِالْجَمْعِ إما بينَ أمرين كقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ ^(١)
[الرحمن] فجمعَ بينَ الشمسِ والقمرِ ولا يخفى تناسبُهما من حيث تقارنُهما في الخيالِ
لكونِ كُلِّ منهما جِسْماً نُورانياً سماوياً، أو بينَ أمورٍ (كقوله) أي: الشاعر: (والطلُّ) بفتحِ
الطاءِ المهملة، هو المطرُ الخفيفُ حاله كونه (في سِلْكِ الغصونِ) جمعُ غُصْنِ الشجرةِ
(كَلُولٍ رَطْبٍ) بفتحِ الراءِ وسكونِ الطاءِ المهملة وهو خلافُ اليابسِ الجافِّ (يُصَافِحُهُ
النسيمُ) نوعٌ من الرِّيحِ، وهي الرِّيحُ اللينةُ التي لا تُحرِّكُ شَجَراً ولا تُعْفي أثراً (فَيَسْقُطُ)
أي: إلى الأرضِ.

(والطيرُ يقرأ) أي: يُصَوِّتُ ^(٢) (والغدِيرُ) قطعةٌ من الماءِ يتركُّها السيلُ (صحيفةٌ) أي:
كالصحيفةِ التي هي القِرطاسُ المكتوبُ (والريحُ تكتبُ) أي: قراءةَ الطيرِ على صحيفةٍ
من الغديرِ (والغمامُ) بفتحِ الغينِ المعجمة: السَّحابُ أو القطعةُ منه (يُنْقَطُ) أي: على

(١) «بحسبان» جار ومجرور متعلق بفعل مقدر وهو «يجريان» خبر المبتدأ «الشمس»، والمعنى: يجريان بحسبان مقدر في فكليهما.

(٢) وهذا على سبيل المجاز حيث شبه تصويته بالقراءة على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

الاستخدام: هو ذُكِرَ اللفظ بِمعنى وإعادة ضميرٍ عليه بِمعنى آخر أو إعادة ضميرين تُريدُ بثانِيهما غيرَ ما أَرَدْتَهُ بأَوَّلِهما،

فالأوّل: نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٤] أرادَ بالشَّهرِ: الهلالَ، وبضميره: الزمانَ المعلومَ، والثاني:

تلك الكتابة ويَجْعَلُ لها نُقْطًا من المطرِ فَجَمَعَ في البيتِ الأوّلِ بينَ الطَّلِّ والغصونِ والنَّسِيمِ وهي أمورٌ متناسبةٌ كما جَمَعَ في البيتِ الثاني بينَ الطيرِ والغديرِ والريحِ والغمامِ وهي متناسباتٌ وبينَ القراءةِ والصحيفةِ والكتابةِ والنُّقْطِ وهي متناسباتٌ.

(الاستخدام: هو ذُكِرَ اللفظُ) المشتركُ بينَ المعنيين سواءَ كانا حقيقيَّين أو مجازيَّين أو أحدهما حقيقيٌّ والآخرُ مجازيٌّ (ب) إرادةٍ (معنى) منهما وكذلك اللفظُ المشتركُ بينَ معانٍ متعدّدةٍ (وإعادة ضميرٍ عليه) أي: على ذلك اللفظِ (ب) إرادةٍ (معنى آخر) من معنيّهِ أو معانيه.

(أو) ذُكِرَ اللفظُ بإرادةٍ معنىٍ (وإعادة ضميرين) على ذلك اللفظِ (تريدُ بثانِيهما) أي: بثاني الضميرين معنىً (غيرَ ما أَرَدْتَهُ بأَوَّلِهما) أي: الضميرين، فلا بدَّ أن يكونَ مُفادُ الضميرين غيرَ مُفادِ الاسمِ الظاهرِ، وإلا كان أحدهما ليس استخدامًا، وكذلك إعادة ضمائرَ تريدُ بأحدها معنىً غيرَ ما أَرَدْتَهُ بالآخرِ.

(ف) الوجهُ (الأوّل) من الوجهين المذكورين في التعريفِ، وهو أن يُرادَ باللفظِ أحدُ المعنيين أو المعاني، ويُرادَ بالضميرِ معناه الآخرُ.

(نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾) أرادَ بالشَّهرِ الهلالَ (أي: هلالَ رمضانَ) (و) أرادَ (بضميره) أي: بالضميرِ العائدِ إليه في قوله: «فليصمه» (الزمانَ المعلومَ) الذي هو ظَرْفُ الصَّوْمِ.

(و) الوجهُ (الثاني) منهما وهو أن يُرادَ بأحدِ ضميريه أو ضمائره أحدُ معنيين أو معانيه وبضميره الآخرِ معناه الآخرُ، وقد قَدَّمنا أنه لا بدَّ أن يُرادَ باللفظِ غيرُ مُفادِ الضميرين أو الضمائِرِ.

كقوله:

فَسَقَى الْغَضَا وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمُو شَبُوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي
الْغَضَا: شَجَرٌ بِالْبَادِيَةِ، وَضَمِيرُ «سَّاكِنِيهِ» يَعُودُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى مَكَانِهِ، وَضَمِيرُ «شَبُوهُ»
يَعُودُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى نَارِهِ.

(كقوله) أي: الْبُحْتَرِيُّ: (فَيْسَقَى) أي: اللَّهُ (الْغَضَا) بِالْغَيْنِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَتَيْنِ نَوْعٌ
مِنْ شَجَرِ الْبَادِيَةِ، وَالْجُمْلَةُ دَعَائِيَّةٌ دَعَا الشَّاعِرُ بِهَا أَنْ يَسْقِيَ اللَّهُ الشَّجَرَ الْمُسَمَّى بِالْغَضَا
بِحَيْثُ يَنْزِلُ الْأَجْبَاءُ فِي ظِلَالِهِ.

(و) سَقَى اللَّهُ (السَّاكِنِيهِ) أي: السَّاكِنِينَ فِي الْغَضَا بِمَعْنَى الْمَكَانِ النَّابِتِ فِيهِ، ثُمَّ بَيْنَ
الشَّاعِرُ أَنَّهُ طَلَبَ لَهُمُ السَّقْيَ وَإِنْ عَذَّبُوهُ فَقَالَ: (وَإِنْ هُمُو) بِإِشْبَاعِ الْمِيمِ أي: أَطْلُبُ لَهُمُ
السَّقْيَ قَضَاءً لِحَقِّ الصُّحْبَةِ فِي الْحَالَةِ أَنَّهُمْ (شَبُوهُ) أي: أَوْقَدُوا الْغَضَا بِمَعْنَى النَّارِ الَّتِي
تَتَوَقَّدُ؛ لِأَنَّهَا تَعَلَّقَتْ بِشَجَرِ الْغَضَا (بَيْنَ جَوَانِحِي) جَمْعُ «جَانِحَةٍ»، وَهِيَ الْعِظْمُ مِمَّا يَلِي
الْصَدْرَ، كِنَايَةً عَنِ الْقَلْبِ، (وَضُلُوعِي) جَمْعُ «ضَلْعٍ»، وَهُوَ الْعِظْمُ مِمَّا يَلِي الظَّهْرَ.
وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: «بَيْنَ جَوَانِحِ قُلُوبٍ»؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنْ قَصِيدَةٍ يَائِيَّةٍ.

(الْغَضَا) الْمَذْكُورُ أَوَّلًا فِي الْبَيْتِ مَرَادُّ بِهِ (شَجَرٌ بِالْبَادِيَةِ وَ) الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ وَهُوَ
(ضَمِيرُ «سَّاكِنِيهِ» يَعُودُ إِلَيْهِ) أي: إِلَى الْغَضَا (بِمَعْنَى مَكَانِهِ) إِذْ قَدْ يُطْلَقُ الْغَضَا عَلَى
الْمَكَانِ النَّابِتِ فِيهِ مَجَازًا (و) الضَّمِيرُ الثَّانِي وَهُوَ (ضَمِيرُ «شَبُوهُ» يَعُودُ إِلَيْهِ) أي: إِلَى
الْغَضَا (بِمَعْنَى نَارِهِ) أي: النَّارِ الْمَوْقَدَةِ فِيهِ إِذْ يُقَالُ لَهَا: الْغَضَا مَجَازًا أَيْضًا لَتَعَلُّقِهَا بِهِ.
ثُمَّ إِنَّ شَبَّ نَارِ الْغَضَا فِي قَلْبِ الشَّاعِرِ عِبَارَةٌ عَنْ تَعْذِيهِ بِالْحُبِّ وَإِذَابَتِهِ بِهِ، فَكَأَنَّ
أَحْشَاءَهُ تَحْتَرِقُ مِنْ شِدَّتِهِ وَإِذَابَتِهِ كَمَا تَحْتَرِقُ بِنَارِ الْغَضَا.

هَذَا وَظَاهِرُ كَلَامِ الْكِتَابِ أَنَّ الْإِسْتِخْدَامَ قَاصِرٌ عَلَى الضَّمِيرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَكُونُ
أَيْضًا بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَبِالْتَّمِيزِ فَلِأَوَّلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

رَأَى الْعَقِيْقَ فَأَجْزَى ذَاكَ نَاطِرُهُ - مُتِمِّمٌ لَجَّ فِي الْأَشْوَاقِ بِخَاطِرُهُ -

فَإِنَّهُ أَرَادَ بِالْعَقِيْقِ أَوَّلًا الْمَكَانَ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ اسْمَ الْإِشَارَةِ بِمَعْنَى الدَّمِ.

الجمعُ: هو أن يُجمَعَ بينَ متعدِّدٍ في حَكْمٍ واحدٍ، كقوله:

إِن الشَّبَابَ وَالْفِرَاقَ وَالْجِدَّةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيَّ مَفْسَدَةٍ

والثاني كما في قوله:

حَكَّى الْغَزَالَ طُلْعَةً وَلَفْتَةً مَن ذَا رَأَاهُ مُقْبِلًا وَلَا افْتَتَنَ^(١)

أَعَذَّبَ خَلْقَ اللَّهِ رِيْقًا وَقَمًّا إِن لَمْ يَكُنْ أَحَقَّ بِالْحُسْنِ فَمَنْ؟

فإنه أرادَ بالغزالِ أولاً الشمسَ بقريضةٍ ذكرِ الطَّلْعَةِ، ثم ذكرَ التَّمْيِيزَ وهو «لَفْتَةٌ»، وأرادَ به المحبوبَ^(٢).

(الجمعُ: هو أن يُجمَعَ بينَ متعدِّدٍ اثنين أو أكثر، سواءً كان الجمعُ بعطفٍ أو غيره وسواءً كان من نوعين متقاربين أو من أنواعٍ متباعدةٍ.

وَأَدْخَلَ لَفْظَ «بَيْنَ» إشارةً إلى أن المتعدِّدَ يَجِبُ أن يكونَ مصرِّحاً به في الذكرِ.

(في حَكْمٍ واحدٍ) المرادُ بالحَكْمِ: المحكومُ به، ولو في المعنى، سواءً وَقَعَ خبراً عن المتعدِّدِ، كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فقد جَمَعَ المَالُ وَالْبَنُونَ في حَكْمٍ واحدٍ وهو زينةُ الدنيا، و(كقوله) أي: قولِ أَبِي الْعَتَاهِيَةِ، أَبِي إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُؤَيْدٍ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ: «عَلِمْتُ يَا مُجَاشِعَ بْنَ مَسْعَدَةَ» (إِن الشَّبَابَ) بكسرِ الهمزة على الحكاية لأن البيتَ من الأشعارِ المشهورة التي ضَمَّنَهَا أَبُو الْعَتَاهِيَةِ يعني: قد عَلِمْتُ هذا البيتَ المشهورَ، وَيَجُوزُ فتحُها، و«الشبابُ»: حَدَاثَةُ السِّنِّ مُصَدَّرٌ «شَبَّ» الغلامُ يَشَبُّ شَبَابًا.

(والفراغُ) أي: الخُلُوءُ عن الشواغلِ المانعةِ من اتِّبَاعِ الهوى (والجِدَّةُ) أي: الاستغناء، بكسرِ الجيمِ على وَزْنِ «عِدَّةٍ»، مُصَدَّرٌ «وَجَدَ فِي الْمَالِ» أي: اسْتَغْنَى.

(مَفْسَدَةٌ) أي: داعيةٌ إلى الفسادِ (للمرءِ) أي: الشَّخْصِ (أَيَّ مَفْسَدَةٍ) أي: مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ، فَجَمَعَ الشاعِرُ في هذا البيتِ بَيْنَ الشَّبَابِ وَالْفِرَاقِ وَالْجِدَّةِ في حَكْمٍ، وهو كونُها

(١) حَكَّى: شابه، ويروى: «نَثَّلَ الْغَزَالَ... إلخ».

(٢) الأقرب والمتبادر أن الذي يفيدُه قوله: «لَفْتَةٌ» هو إرادةُ الطَّيِّبِ وهذا الطَّيِّبِ الذي في المصادر.

التفريقُ هو أن يُفَرَّقَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ^(١):

مَا نَوَّالُ الْغَمَامِ وَقْتَ ربيعٍ كَنَوَّالِ الْأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءٍ
فَنَوَّالِ الْأَمِيرِ بَدْرَةَ عَيْنٍ وَنَوَّالِ الْغَمَامِ قَطْرَةَ مَاءٍ
التقسيمُ هو إما استيفاءُ أقسامِ الشيءِ ، نحو قوله :

مُقْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ . أو لم يَقَعْ خبراً عن المتعددِ كقولِ مُحَمَّدٍ بنِ وَهَيْبٍ:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ^(٢)

(التفريقُ هو أن يُفَرَّقَ) أي: يُوقَعُ الافتراقُ والتباينُ (بَيْنَ شَيْئَيْنِ) أي: أَمْرَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ (من نوعٍ واحدٍ).

المرادُ بالنوعِ الواحدِ: ما اتَّحَدَا فِيهِ، إما بِالْحَقِيقَةِ أو الِادِّعَاءِ وَذَلِكَ بِذِكْرِ مَا يُفِيدُ مَعْنَى زَائِدًا فِيمَا هُوَ بِصَدَدِهِ مِنْ مَدْحٍ أو ذَمٍّ أو غَزَلٍ أو رِثَاءٍ أو غيرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ.

(كَقَوْلِهِ) أي: الْوَطْوَاطُ الشَّاعِرُ^(٣) (مَا نَوَّالِ الْغَمَامِ وَقْتَ ربيعٍ) أي: الَّذِي هُوَ وَقْتُ ثَوْرَةِ الْغَمَامِ (كَنَوَّالِ الْأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءٍ) أي: الَّذِي هُوَ وَقْتُ فَقْرِ الْأَمِيرِ لِكثْرَةِ السَّائِلِينَ وَكَمَالِ بَذْلِهِ.

-- (فَنَوَّالِ الْأَمِيرِ بَدْرَةَ عَيْنٍ) ^(٤) هِيَ جِلْدٌ^(٥) وَلَدِ الضَّأْنِ مَمْلُوءًا مِنَ الدَّرَاهِمِ، كَمَا فِي «الْقَامُوسِ»، وَتُقَدَّرُ هَذِهِ الدَّرَاهِمُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ (وَنَوَّالِ الْغَمَامِ قَطْرَةَ مَاءٍ) فَقَدْ أَوْقَعَ الشَّاعِرُ التَّبَايُنَ بَيْنَ النَّوَالِينَ مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ وَهُوَ مُطْلَقُ نَوَالٍ.

(التقسيمُ هو) يُطْلَقُ اصطلاحًا عَلَى ثَلَاثَةِ إِطْلَاقَاتٍ؛ لِأَنَّهُ:

(إِذَا اسْتِيفَاءُ أَقْسَامِ الشَّيْءِ) بِالذِّكْرِ بَحِثٍ لَا يَبْقَى لِلْمُقَسَّمِ قِسْمٌ آخَرُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ (نَحْوُ: قَوْلِهِ) أَي: زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَمَى:

(١) وَأَظْهَرَ مِنْ هَذَا وَأَبْدَعَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فَرَاتٌ سَالِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢].

(٢) وَأَبُو إِسْحَاقَ هُوَ كُنْيَةُ الْخَلِيفَةِ الْمَعْتَصِمِ، وَالْقَضِيدَةُ فِي مَدْحِهِ.

(٣) وَطَوَاطُ: لَقَبُ الشَّاعِرِ أَبِي بَكْرٍ رَشِيدِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَلِيلِ الْبَلْخِيِّ، تَوَفَّى (٥٧٧هـ).

(٤) الْعَيْنُ: تَطْلُقُ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَمِنْهَا: النِّقْدُ مِنْ دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا.

(٥) أَي: كَيْسٍ مِنْ هَذَا الْجِلْدِ.

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي
وَأَمَّا ذِكْرُ مُتَعَدِّ وَإِرْجَاعُ مَا لِكُلِّ إِلَيْهِ عَلَى التَّعْيِينِ، كَقَوْلِهِ:
وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَمِيمٍ يُرَادُّ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتْدُ
هَذَا عَلَى الْخُسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرِي لَهُ أَحَدٌ

(وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي)
وقد تقدّم هذا البيت في الباب السادس والشاهد فيه هنا: هو تَضَمُّنُهُ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْقَسِمُ
إِلَى عِلْمِ الْيَوْمِ وَإِلَى عِلْمِ الْأَمْسِ وَإِلَى عِلْمِ الْغَدِ، وهذا تقسيمٌ مستَوْفٍ لأقسام العلمِ
باعتبار زمانه، ومنه قول النُّحَاةِ: الكلمةُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ.
(وَأَمَّا ذِكْرُ مُتَعَدِّ وَإِرْجَاعُ مَا لِكُلِّ) من أفرادِهِ (إِلَيْهِ) أَي: إِلَى كُلِّ مِنْ أَفْرَادِهِ (عَلَى)
جَهَةِ (التَّعْيِينِ) هذا القيدُ ذِكْرُ تَأْكِيدٍ لِأَنَّ إِرْجَاعَ مَا لِكُلِّ إِلَيْهِ يَسْتَلْزِمُ تَعْيِينَهُ.
وَخَرَجَ «الْفُّ والنَّشْرُ» فَإِنَّ الْمُتَكَلَّمَ فِيهِ إِنَّمَا يَذْكُرُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ إِرْجَاعٍ
وَالَّذِي يُرْجَعُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ السَّامِعُ بِذِهْنِهِ.
(كَقَوْلِهِ) أَي: الْمُتَمَلِّسُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمَسِيحِ: (وَلَا يُقِيمُ) أَي: لَا يَتَوَطَّنُ (عَلَى)
بِمَعْنَى «مَعَ» (ضَمِيمٍ) أَي: ظَلَمٍ (يُرَادُّ بِهِ) الضَّمِيرُ فِي بِهِ عَائِدٌ عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ الْمُقَدَّرِ
الْعَامِّ أَي: لَا يَتَوَطَّنُ أَحَدٌ مَعَ ظَلَمٍ يُرَادُّ ذَلِكَ الظُّلْمُ بِذَلِكَ الْوَاحِدِ.
(إِلَّا الْأَذْلَانِ) تَثْنِيَةُ الْأَذَلِّ بَدَلُ مِنَ الْعَامِّ الْمُقَدَّرِ (عَيْرُ الْحَيِّ) «الْعَيْرُ»: الْحِمَارُ
الْوَحْشِيُّ، أَوْ الْأَهْلِيُّ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ هُنَا لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْحَيِّ. (وَالْوَتْدُ) بِكسْرِ التَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ
وَفَتْحِهَا (هَذَا) أَي: عَيْرُ الْحَيِّ يَعْنِي: الْحِمَارَ الْأَهْلِيَّ (عَلَى) بِمَعْنَى «مَعَ» (الْخُسْفِ) أَي:
الذُّلُّ (مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ) هِيَ قِطْعَةُ حَبْلٍ بِالْيَةِ، أَي: هَذَا عَلَى الذُّلِّ مَرْبُوطٌ بِقِطْعَةِ حَبْلٍ بِالْيَةِ
يَسْهُلُ الْخُلَاصُ مَعَهَا عَنِ الرِّبْطِ (وَذَا) أَي: الْوَتْدُ (يُشَجُّ) أَي: يُشَقُّ رَأْسُهُ وَيُدَقُّ (فَلَا
يَرِي) أَي: فَلَا يَرِيقُ وَلَا يَرَحُمُ (لَهُ أَحَدٌ) فَذَكَرَ الشَّاعِرُ الْعَيْرَ وَالْوَتْدَ، ثُمَّ أَرْجَعَ إِلَى الْأَوَّلِ
مَا لَهُ وَهُوَ الرِّبْطُ مَعَ الْخُسْفِ، وَإِلَى الثَّانِي مَا لَهُ وَهُوَ الشَّجُّ عَلَى جَهَةِ التَّعْيِينِ.

وإما ذَكَرُ أحوالِ الشيءِ مضافاً إلى كُلِّ منها ما يَلِيْقُ به، كقوله :

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَّا وَمَشَايِخِ كَأَنَّهُمْ مِنْ طُولِ مَا التَّمُّوا مُرْدٌ

يُقَالُ إِذَا لَاقُوا خِفَافٍ إِذَا دُعُوا كَثِيرٍ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٌ إِذَا عُذُّوا

تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشَبِّهُ الذَّمَّ، ضَرْبَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يُسْتَشْنَى مِنْ

(وإما ذَكَرُ أحوالِ الشيءِ) بعد ذَكَرِهِ (مضافاً) أي: حالِ كَوْنِ تلكِ الأحوالِ قد أُضِيفَ (إلى كُلِّ منها ما يَلِيْقُ به).

وهذا الإِطْلَاقُ مِغَايِرٌ لِلتَّقْسِيمِ بِالِإِطْلَاقِ الثَّانِي أَنْفَاقاً؛ لِأَنَّ الإِطْلَاقَ الثَّانِي أَنْ يُذَكَّرَ مُتَعَدِّدٌ أَوَّلًا، ثُمَّ يُضَافُ لِكُلِّ مَا يُنَاسِبُهُ عَلَى التَّعْيِينِ؛ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ يَذَكَّرُ الْمُتَعَدِّدَ، وَيَذَكَّرُ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مَا يُنَاسِبُهُ (كقوله) أي: قولِ أَبِي الطَّيِّبِ المُنَبِّي: (سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَّا) بِالْقَفِّ وَالنُّونِ جَمْعُ «قَنَاةٍ» وَهِيَ الرُّمْحُ (و) بـ (مَشَايِخِ) أي: كُھَلٍ مِنْ ذُكُورِ قَوْمِي (كَأَنَّهُمْ مِنْ طُولِ مَا التَّمُّوا) أي: مَا شَدُّوا اللَّثَامَ حَالَةَ الْحَرْبِ، وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى كَثْرَةِ حَرْبِهِمْ، (مُرْدٌ) جَمْعُ أَمْرَدٍ أي: رِجَالٌ لَا لِحْيَ لَهُمْ، وَقِيلَ: إِنْ طَوَّلَ اللَّثَامَ عِبَارَةٌ عَنْ لَزُومِهِمْ زَيَّ الْكُبَرَاءِ وَأَهْلَ الْمَرْوَةِ (ثِقَالٍ) عَلَى الْأَعْدَاءِ مِنْ شِدَّةِ شَوْكِهِمْ (إِذَا لَاقُوا) أي: حَارِبُوا (خِفَافٌ) جَمْعُ «خَفِيفٍ»، أي: مُسْرِعِينَ إِلَى الْإِجَابَةِ (إِذَا دُعُوا) إِلَى كَفَايَةِ مُهِمٍّ أَوْ دِفَاعِ مُلِمٍّ (كَثِيرٍ إِذَا شَدُّوا) بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ أي: حَمَلُوا عَلَى الْأَعْدَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يَقُومُ مَقَامَ الْجَمَاعَةِ فِي النَّكَايَةِ، فَحُكِّمَ مَا كَانَ مِنْهُمْ حُكْمُ الْكَثِيرِ فِي الْإِفَادَةِ، (قَلِيلٌ إِذَا عُذُّوا) لِأَنَّ أَهْلَ النَّجْدَةِ وَالْإِفَادَةِ مِثْلَهُمْ فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ.

فَذَكَرَ الشَّاعِرُ الْمَشَايِخَ أَوَّلًا ثُمَّ ذَكَرَ أحوالَهُمْ مِنَ الثَّقَلِ وَالْخِفَّةِ وَالْكَثْرَةِ وَالْقِلَّةِ وَأَضَافَ إِلَى كُلِّ حَالٍ مِنْهَا مَا يَلِيْقُ بِهَا فَأَضَافَ إِلَى الثَّقَلِ حَالَ الْمَلَاقَةِ، وَإِلَى الْخِفَّةِ حَالَ الدَّعْوَةِ لِلْإِجَابَةِ وَإِلَى الْكَثْرَةِ حَالَ الشَّدَّةِ^(١) وَإِلَى الْقِلَّةِ حَالَ الْعَدُوِّ، وَلَا يَخْفَى مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا التَّقْدِيمُ مِنَ الطَّبَاقِ بِذِكْرِ الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ وَالْخِفَّةِ وَالثَّقَلِ؛ إِذْ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ مِنْهَا تَضَادٌّ.

(تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشَبِّهُ الذَّمَّ) بِأَنْ يُبَالِغَ فِي الْمَدْحِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِعِبَارَةٍ يَتَوَهَّمُ السَّامِعُ فِي بَادِي الْأَمْرِ أَنَّهُ ذَمٌّ (ضَرْبَانِ) أي: نَوْعَانِ: (أَحَدُهُمَا) وَهُوَ أَحْسَنُهُمَا: (أَنْ يُسْتَشْنَى مِنْ

(١) أي: الحَمْلَةُ عَلَى الْأَعْدَاءِ وَالْهَجُومُ عَلَيْهِمْ.

صفة دَمٍ مَنْفِيَّةٍ صفةٌ مَدْخٍ على تقدير دخولها فيها، كقوله :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم بهنَّ فُلُولٌ من قِرَاعِ الكتائبِ^(١)

صفة دَمٍ مَنْفِيَّةٍ عن الشيء (صفة مَدْخٍ) لذلك الشيء نائِبٌ فاعِلٌ يُسْتَنْى (على تقدير أي: فرض (دخولها) أي: صفة المدح (فيها) أي: في صفة الدم.

فالمراد بالتقدير هنا: تقديرُ الدخولِ على وجهِ التعليقِ الموجِبِ لكونه على وجه الشكِّ، لا ادِّعاءُ الدخولِ على وجهِ الجزمِ والتصميمِ.

وإنما كان ما ذَكَرَ من تأكيدِ المدحِ بما يُشَبِّهُه الدمُّ؛ لأن نفيَ صفةِ الدمِّ على وجهِ العمومِ حتى لا يَبْقَى في المَنفِيِّ عنه مَدْخٌ^(٢).

وبما تَقَرَّرَ من أن الاستثناءَ من النفي إثباتٌ كان استثناءُ صفةِ المدحِ بعدَ نفيِ الدمِّ إثباتاً للمدحِ.

وإنما كان هذا التأكيدُ مُشَبِّهاً للدمِّ وفي صورته؛ لأنه لما قُدِّرَ الاستثناءُ مَتَّصِلاً^(٣)، وقُدِّرَ دخولُ هذا المستثنى في المستثنى منه، كان الإتيانُ بهذا المستثنى لو تَمَّ التقديرُ وَصَحَّ الاتِّصَالُ ذَمًّا؛ لأن العيبَ منفيٌّ، فإذا كانَ هذا عيباً كان إثباتاً للدمِّ لكن وُجِدَ مدحاً، فهو في صورةِ الدمِّ وليس بدمِّ.

(كقوله) أي: قولِ النابغةِ زيادِ بن معاويةَ الدُّيَّاني: (ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم بهنَّ فُلُولٌ) جُمعُ «فلٌّ»، وهو الكسرُ في حدِّ السيفِ (من قِرَاعِ) بكسرِ القافِ، أي: مُضاربةِ (الكتائبِ) جُمعُ «كَتَيْبَةٍ» وهي الجماعةُ المستعدَّةُ للقتالِ، أي: الجيوشِ.

فقوله: «لا عيبَ فيهم» نفيٌّ لكلِّ عيبٍ، ونفيُّ كلِّ عيبٍ مَدْخٌ، ثم استثنى من العيبِ المنفيِّ كونَ سيوفهم مفلولةً من مُضاربةِ الكتائبِ على تقديرِ كونه عيباً، أي: إن فِرَضَ كونِ فُلُولِ السيفِ عيباً ثَبَّتَ العيبُ وإلا فلا.

(١) ومن جميل ما تحقق فيه هذا اللون البديعي قوله تعالى حاكياً عن نوح ﷺ: ﴿قَالَ نَقَوْرَ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف] فكأنه قال: ليس بي ضلالة وعيب سوى أنني رسول من رب العالمين.

(٢) قوله: «مدح» خبرٌ «أن» في قوله: «لأن نفي... إلخ»، والسياق ربما يوهم أنها فاعل لـ«يقيى» وليس مراداً.

(٣) يعني: استثناء صفة المدح من المستثنى منه الذي هو صفة دم.

ثانيهما: أن يُثَبَّتَ لشيءٍ صفةٌ مدحٍ ويُؤْتَى بعدها بأداة استثناءٍ تليها صفةٌ مدحٍ أخرى، كقوله:

فَتَى كُمَلْتُ أوصافه غير أنه جَوَادٌ فما يُبْقِي عَلَى المَالِ باقياً
حسُنُ التعليل: هو أن يدعى لوصفٍ علّةٌ غير حقيقية.....

(ثانيهما: أن يُثَبَّتَ لشيءٍ صفةٌ مدحٍ ويُؤْتَى بعدها) أي: بعد صفة المدح (بأداة استثناءٍ تليها) أي: تُذكرُ تلك الأداة حال كونها تليها أي: تأتي بعدها (صفةٌ مدحٍ أخرى) كائنةً لذلك الشيء الموصوفٍ سواءً كانت الصفة الثانية مؤكّدةً للأولى ولو بطريق اللزوم، (كقوله) أي: الشاعر (فتى كُمَلْتُ أوصافه) هذه صفةٌ مدحٍ (غير أنه جَوَادٌ) أي: كريمٌ غاية الكرم (فما يُبْقِي عَلَى المَالِ باقياً) هذه صفةٌ مدحٍ ثانيةٌ.

وجه تأكيد المدح في هذا: أن الإتيان بأداة الاستثناء يُشعرُ بأنه أريد إثبات مخالفٍ لما قبلها؛ لأن الاستثناء أصله المخالفة فلما كان المأتي به بعدها كونه جَوَادًا المستلزم لتأكيد كمال أوصافه جاء التأكيد كما لا يخفى على كل ذي طبع سليم.

أو كانت الصفة الثانية غير ملائمة للأولى، كما في قول أبي الفضل بدیع الزمان الهمداني في مدح خلف بن أحمد السجستاني.

هو البدرُ إلا أنه البحرُ زاخراً سوى أنه الضّرغامُ لكنه الوبلُ^(١)
فقوله «هو البدر» صفةٌ مدحيةٌ أولى، وقوله: «البحرُ زاخراً» صفةٌ مدحيةٌ ثانية، وليس بينهما ملاءمةٌ.

(حسُنُ التعليل: هو أن يدعى) أي: يُثَبَّتَ بالدّعوى (لوصفٍ علّةٌ) مناسبةٌ له (غير حقيقية) أي: غير مطابقةٍ للواقع بمعنى أنها ليست علّةً في نفس الأمر، بل اعتبرت علّةً بوجهٍ يُتَخَيَّلُ به كونُ التعليل بها صحيحاً، سواءً كانت أمراً اعتبارياً^(٢) أو موجوداً في الخارج، وهذا القيد لازم؛ إذ لو كانت تلك العلّة حقيقية، أي: علّةً في نفس الأمر لم يكن

(١) الضّرغام: الأسد. والوبل: المطر الشديد.

(٢) الأمر الاعتباري: أي: الذهني المحض الذي ليس له وجود حقيقي.

فيها غرابة، كقوله :

لَوْلَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوَازِ
.....

ذلك من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه.

(فيها) أي: في هذه العِلَّةِ (غَرَابَةً) أي: اعتباراً لطيفاً مشتملاً على دَقَّةِ نظرٍ، سواءً كان هذا الوصفُ الذي ادُّعِيَتْ له عِلَّةٌ، ثابتاً فيقصدُ بيانُ علته أو غير ثابتٍ فيراد إثباتها، وسواءً كان الوصفُ الثابتُ ظاهرَ العِلَّةِ، كقولِ المتنبي:

مَابِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذَّنَابُ

فإنَّ قَتْلَ الأَعَادِي عَادَةُ المَلُوكِ لَيْسَلَمُوا مِنْ أَذَاهُمْ وَضَرَّهْم وَلَكِنَّ المتنبي اختَرَعَ لذلك سبباً غريباً، وهو الكَرُمُ الغَرِيزِيُّ ومحبَّتُهُ إجابةً طَالِبِ الإحسانِ وتجنُّبِ إِخْلَافِ مَرَجُو الذَّنَابِ^(١).

أو كان غير ظاهر العِلَّةِ، كقول أبي هلال العسكري:

زَعَمَ البَنْفَسِجُ أَنَّهُ كَعُذَارِهِ حُسْنًا فَسَلُّوا مِنْ قَفَاهِ لِسَانَهُ

فخروجُ ورقةِ البنفسجِ إلى الخلفِ، لا عِلَّةُ له، لكنَّه ادَّعى أن عِلَّتَهُ الافتراءُ على المحبوبِ.

وسواءً كان الوصفُ الغيرُ الثابتُ ممكنًا كقولِ مسلمِ بنِ الوليد:

يَا وَاشِيًّا حُسْنَتْ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَّى حِذَارَكَ إِنْسَانِي مِنَ الْعَرَقِ

فاستحسانُ الإساءةِ ممكنٌ غيرُ ثابتٍ فقصدَ إثباته^(٢).

أو كان غير ممكنٍ (كقوله) أي: الخطيبُ القزويني مترجماً بالعريَّةِ بيتاً فارسياً (لو لم تكن نيةُ الجَوَازِ) برُجٍّ من البروجِ الفلكيةِ الاثني عشرَ فيه عدَّةُ نجومٍ تُسمَّى نِطَاقَ الجَوَازِ ومنطَقَةُ الجَوَازِ.

وَالْمِنْطَاقُ وَالْمِنْطَقَةُ: مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ وَقَدْ يَكُونُ مُرَصَّعًا بِالْجَوَاهِرِ حَتَّى يَكُونَ كَعَقْدٍ

(١) يعني: كأنه كلما غدا إلى الحرب رَحِبَتْ الذَّنَابُ أن يوجد عليها بلحوم من أعدائه كما عودها، فلم يرد أن يخيب رجاءها فيه.

(٢) كونه غير ثابت أنه مخالف لعادة عموم الناس، ومن ثم أثبتته بذكر سببه وهو شدة حذاره من الواشي منه من البكاء، فسلمَ إنسانٌ عينه من الغرق في الدموع.

..... خِدْمَتَهُ لَمَّا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقٍ

ائتلاف اللفظ مع المعنى: هو أن تكون الألفاظ موافقةً للمعاني، فتختار الألفاظ الجزلة والعبارات الشديدة للفخر والحماسة، والكلمات الرقيقة والعبارات اللينة للغزل، ونحوه، كقوله:

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَرِّيَةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرْتَ دَمًا
إِذَا مَا أَعْرَنَّا سَيِّدًا مِنْ قَبِيلَةٍ ذُرًّا مِنْبَرٍ

خالص من الدرر، (خِدْمَتَهُ) بالنصب خبر لم تكن أي: خدمة الممدوح.
(لما رأيت عليها) أي: على الجوزاء (عِقْدَ مُنْتَطِقٍ) بفتح الطاء اسم مفعول أي: لما رأيت عليها عقدًا مُنْتَطَقًا به، أي: مشدودًا في وسطها كالنطاق أي: الحزام فجعل الشاعر علة شد الجوزاء النطاق في وسطها خدمة الممدوح، وهي صفة غير ممكنة، فقصد إثباتها على خلاف الواقع^(١).

(ائتلاف اللفظ مع المعنى هو أن تكون الألفاظ موافقةً للمعاني، فتختار الألفاظ الجزلة) أي: العظيمة الغير الركيكة، (والعبارات الشديدة) أي: شديدة اللهجة (للفخر) أي: الافتخار والمباهاة بالمكارم والمناقب (والحماسة) أي: الشدة في الأمر والشجاعة (و) تختار (الكلمات الرقيقة والعبارات اللينة) عطف تفسير لما قبله (للفخر) بفتح الحاء هو حديث الفتيان والجواري (ونحوه) كالمذح (كقوله) أي: الشاعر في الفخر والحماسة (إذا ما غَضِبْنَا) «ما» زائدة لوقوعها بعد «إذا» (غَضْبَةً مُضَرِّيَةً) نسبة إلى مُضَرِّ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ (هَتَكْنَا) أي: خَرَقْنَا وَجَدَبْنَا حَتَّى نَزَعْنَا (حِجَابَ الشَّمْسِ) المراد بالشمس هنا الحق بجامع الوضوح في كل بقرينة السياق (أو) بمعنى «إلى» (قَطَرْتَ) أي: الشمس (دمًا) أي: إلى أن يظهر لون الدم، وهو الحمره، فهو ترشيح للاستعارة في الشمس.

(«إِذَا مَا أَعْرَنَّا») «مَا» زائدة كالبيت السابق (سَيِّدًا مِنْ قَبِيلَةٍ ذُرًّا مِنْبَرٍ) الدُرَى بضم الدال المعجمة أو كسرهما: جمع «ذُرْوَةٍ» بالضم أو الكسر أيضًا وهو من كل شيء

(١). يعني لما ادعى أن الجوزاء تريد أن تخدم الممدوح وهي صفة غير ممكنة أقام عليها علة طريفة من نسج خياله إذ تصور أن النجوم التي تحيط بالجوزاء إنما هي نطاق شدته حولها تهيؤًا لخدمته على نحو ما يفعل الخدم.

.....صَلَّى عَلَيْنَا وَسَلَّمَا

وقوله:

لَمْ يَظُلْ لِي وَلَكِنْ لَمْ أَنْتَفِ عَنِّي الْكَرَى طَيْفٌ أَلَمْ
أَسْلُبُ الْحَكِيمَ وَهُوَ تَلَقَّى الْمُخَاطَبَ بغيرِ مَا يَتَرَقَّبُهُ، أَوِ السَّائِلَ بغيرِ مَا يُطْلَبُهُ،
تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ الْأَوَّلُ بِالْقَصْدِ.

فَالأَوَّلُ: يَكُونُ بِحَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُرَادِ قَائِلِهِ.

أَعْلَاهُ. أَي: صِفَةُ شَرَفٍ (صَلَّى عَلَيْنَا) أَي: دَعَا لَنَا بِخَيْرٍ (وَسَلَّمَا) أَي: ذَكَرَ وَثَوَّهَ بِاسْمِنَا فِي
جَمَاعَتِهِ وَقَوْمِهِ.

(وقوله) أَي: الشَّاعِرُ فِي الْغَزْلِ: (لَمْ يَظُلْ لِي) بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (وَلَكِنْ لَمْ أَنْتَفِ عَنِّي
الْكَرَى) كَالْعَصَا وَزَنَا، أَي: النَّعَاسُ (طَيْفٌ) أَي: طَيْفٌ خِيَالِ الْمُحِبِّ (أَلَمْ) أَي: نَزَلَ. قَالَ
ابْنُ فَارِسٍ: الطَّيْفُ وَالطَّائِفُ: مَا أَطَافَ بِالْإِنْسَانِ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ وَالْخِيَالِ. انْتَهَى.

(أَسْلُبُ الْحَكِيمَ: وَهُوَ تَلَقَّى الْمُخَاطَبَ) بِفَتْحِ الطَّاءِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى
الْمَفْعُولِ، أَي: تَلَقَّى الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلَامِ الثَّانِي الْمُخَاطَبَ وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلَامِ الْأَوَّلِ،
(بغيرِ مَا يَتَرَقَّبُهُ) أَي: بغيرِ مَا يَنْتَظِرُهُ ذَلِكَ الْمُخَاطَبُ مِنْ ذَلِكَ الْمُتَكَلِّمِ، (أَوِ تَلَقَّى
السَّائِلَ بغيرِ مَا يُطْلَبُهُ) أَي: بغيرِ مَا يُطْلَبُ الْإِجَابَةُ عَلَيْهِ.. قَسَمَانِ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ تَلَقَّى
السَّائِلِ مُبْنِيٌّ عَلَى السُّؤَالِ بِخِلَافِ تَلَقَّى الْمُخَاطَبِ، وَإِنَّمَا يُتَلَقَّى الْمُتَكَلِّمُ فِي الْأَوَّلِ بغيرِ مَا
يَتَرَقَّبُهُ حَيْثُ يُرَاعَى مُقْتَضَى الْحَالِ، (تَنْبِيهاً) أَي: مِنْ ذَلِكَ الْمُتَكَلِّمِ لِذَلِكَ الْمُخَاطَبِ
(عَلَى أَنَّهُ) أَي: ذَلِكَ الْغَيْرُ هُوَ (الأَوَّلُ بِالْقَصْدِ) وَالْإِرَادَةُ دُونَ مَا يُتَرَقَّبُ.

وَإِنَّمَا تَلَقَّى السَّائِلَ فِي الثَّانِي بغيرِ مَا يُطْلَبُهُ تَنْبِيهاً مِنَ الْمُجِيبِ لِلْسَّائِلِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ
الْغَيْرَ الْمُجَابَ بِهِ هُوَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ، لَا الْمَسْئُولُ عَنْهُ.

(ف) الْقِسْمُ (الأَوَّلُ) وَهُوَ تَلَقَّى الْمُخَاطَبَ بغيرِ مَا يَتَرَقَّبُهُ (يَكُونُ) أَي: يَحْصُلُ (بِحَمْلِ
الْكَلَامِ) الْبَاءُ سَبِيَّةٌ أَي: بِسَبَبِ حَمْلِ الْمُتَكَلِّمِ الْكَلَامَ (عَلَى خِلَافِ مُرَادِ قَائِلِهِ) أَي: الَّذِي
هُوَ الْمُخَاطَبُ يَعْنِي: عَلَى مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّذِي يَقْصِدُهُ

كقول القُبَعْرَى للحجَّاج - وقد تَوَعَّدَه بقوله: «لأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الْأُدْهَمِ»: «مثل الأميرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأُدْهَمِ وَالْأَشْهَبِ» فقالَ لَهُ الْحَجَّاجُ: «أَرَدْتُ الْحَدِيدَ». فَقَالَ الْقُبَعْرَى: «لأن يكونَ حديدًا خَيْرٌ من أن يكونَ بليدًا».

أَرَادَ الْحَجَّاجُ بِالْأُدْهَمِ الْقَيْدَ، وَبِالْحَدِيدِ الْمَعْدِنَ الْمَخْصُوصَ، وَحَمَلَهُمَا الْقُبَعْرَى عَلَى الْفَرَسِ الْأُدْهَمِ الَّذِي لَيْسَ بَلِيدًا.

(كقول القُبَعْرَى) كان من رؤساء العربِ وفُصَحَائِهِمْ ومن جملة الخوارج الذين خَرَجُوا عَلَى سَيِّدِنَا عَلِيٍّ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ (لِلْحَجَّاجِ وَ) الْحَالُ (قَدْ تَوَعَّدَه بِقَوْلِهِ) أَي: قَالَ الْحَجَّاجُ لِلْقُبَعْرَى مَتَوَعَّدًا إِيَّاهُ؛ لِأَنَّ الْقُبَعْرَى كَانَ جَالِسًا فِي بُسْتَانٍ مَعَ أَصْحَابِهِ فِي زَمَنِ الْحِضْرَمِ - أَي: الْعِنَبِ الْأَخْضَرِ - فَذَكَرَ بَعْضُهُمُ الْحَجَّاجَ فَقَالَ الْقُبَعْرَى: اللَّهُمَّ سَوِّدْ وَجْهَهُ واقطَعْ عُنُقَهُ واسْقِنِي مِنْ دَمِهِ، فَوُشِي بِهِ إِلَى الْحَجَّاجِ فَلَمَّا مَثَلَ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ لَهُ: «أَنْتَ قُلْتَ ذَلِكَ»، فَقَالَ الْقُبَعْرَى: نَعَمْ وَلَكِنْ أَرَدْتُ الْعِنَبَ الْحِضْرَمَ وَلَمْ أُرِدْكَ، فَقَالَ لَهُ: (لَأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الْأُدْهَمِ) أَي: لَأُلْجِئَنَّكَ إِلَى الْقَيْدِ، أَي: إِلَى أَنْ تَصِيرَ مَقِيدًا بِالْقَيْدِ الْحَدِيدِ الْأَسْوَدِ سُمِّيَ الْقَيْدُ الْمَذْكُورُ بِالْأُدْهَمِ لَشِدَّةِ سَوَادِهِ فَقَالَ الْقُبَعْرَى: (مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأُدْهَمِ وَالْأَشْهَبِ) يَعْنِي: الْفَرَسَ الْأَسْوَدَ وَالْفَرَسَ الْأَبْيَضَ. (فَقَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ: أَرَدْتُ) أَي: بِالْأُدْهَمِ (الْحَدِيدَ) أَي: الْأَسْوَدَ الْمَعْلُومَ لَا الْفَرَسَ الْأَسْوَدَ (فَقَالَ الْقُبَعْرَى: لِأَنَّ يَكُونُ حَدِيدًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَلِيدًا) فَقَالَ الْحَجَّاجُ لِأَعْوَانِهِ: «احْمِلُوهُ» فَلَمَّا حَمَلُوهُ قَالَ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا﴾ الْآيَةُ، فَقَالَ: اطْرَحُوهُ عَلَى الْأَرْضِ فَلَمَّا طَرَحُوهُ قَالَ: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾. فَصَفَحَ عَنْهُ الْحَجَّاجُ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ عَلَى مَا قِيلَ.

(أَرَادَ الْحَجَّاجُ بِالْأُدْهَمِ الْقَيْدَ) أَي: الْحَدِيدَ الْأَسْوَدَ (وَ) أَرَادَ (بِالْحَدِيدِ الْمَعْدِنَ الْمَخْصُوصَ وَحَمَلَهُمَا) - أَي: الْأُدْهَمَ وَالْحَدِيدَ - الْقُبَعْرَى عَلَى الْفَرَسِ الْأُدْهَمِ الَّذِي غَلَبَ سَوَادُهُ، حَتَّى ذَهَبَ الْبَيَاضُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُوَلَّدُ، وَفِيهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ، ثُمَّ يَكْثُرُ الشَّعْرُ الْأَسْوَدُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الْأَبْيَضِ وَيَذْهَبَ الْأَبْيَضُ بِالْمَرَّةِ بَأَن يَتَغَلَّبَ الْبَيَاضُ سَوَادًا.

(الَّذِي لَيْسَ بَلِيدًا) بَلْ كَانَ ذَا حِدَّةٍ وَمَرَادُهُ بِهَذَا الْحَمْلِ تَخْطِئَةُ الْحَجَّاجِ بِأَن الْأَلِيقَ بِهِ الْوَعْدُ بِالْحَمْلِ عَلَى الْفَرَسِ الْأُدْهَمِ الَّذِي لَيْسَ بَلِيدًا، لَا الْوَعْدُ بِالْحَمْلِ عَلَى الْأُدْهَمِ

والثاني: يَكُونُ بِتَنْزِيلِ السُّؤَالِ مَنْزِلَةً سُّؤَالٍ آخَرَ مُنَاسِبٍ لِحَالَةِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩] سَأَلَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ النَّبِيَّ ﷺ: مَا بَالُ الْهِلَالِ يَبْدُو دَقِيقًا ثُمَّ يَتَزَايِدُ حَتَّى يَصِيرَ بَدْرًا ثُمَّ يَتَنَاقَصُ حَتَّى يَعُودَ كَمَا بَدَأَ، فَجَاءَ الْجَوَابُ عَنِ الْحِكْمَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى ذَلِكَ؛

الذي هو القيْدُ الْحَدِيدُ الْأَسْوَدُ^(١).

(و) الْقِسْمُ (الثاني): وَهُوَ تَلَقِّي السَّائِلِ بغيرِ مَا يَطْلُبُهُ (يَكُونُ) أَي: يَخْصُلُ (بِتَنْزِيلِ السُّؤَالِ) أَي: سُّؤَالِ السَّائِلِ (مَنْزِلَةً سُّؤَالٍ آخَرَ) غَيْرَ ذَلِكَ السُّؤَالِ (مُنَاسِبٍ لِحَالَةِ الْمَسْأَلَةِ) أَي: فَيُتْرَكُ سُّؤَالُهُ وَيُجَابُ عَنْ سُّؤَالٍ لَمْ يَسْأَلْهُ فَالسَّائِلُ لَهُ حَيْثُ ذِ سُّؤَالَانِ، أَحَدُهُمَا مَا سَأَلَ عَنْهُ، وَلَمْ يُجَبَّ عَنْهُ، وَالْآخَرُ مَا لَمْ يَسْأَلْ عَنْهُ، وَأَجَابَهُ الْمُجِيبُ عَنْهُ، وَكُلُّ مِنَ السُّؤَالَيْنِ لِلْسَّائِلِ بِهِ اهْتِمَامٌ.

(كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ سَأَلَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ) أَي: مَعَاذُ بَنِي جَبَلٍ وَرَبِيعَةُ بْنُ غُنَمٍ الْأَنْصَارِيُّ (النَّبِيَّ ﷺ) فَقَالَا لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: (مَا بَالُ الْهِلَالِ يَبْدُو دَقِيقًا) مِثْلَ الْخِيطِ (ثُمَّ يَتَزَايِدُ حَتَّى) يَمْتَلِئَ وَيَسْتَوِي (وَيَصِيرَ بَدْرًا، ثُمَّ) لَا يَزَالُ (يَتَنَاقَصُ حَتَّى يَعُودَ كَمَا بَدَأَ) وَهَذَا بظَاهِرِهِ سُّؤَالٌ عَنِ السَّبَبِ الْفَاعِلِ فِي اخْتِلَافِ الْقَمَرِ.

(فَجَاءَ الْجَوَابُ عَنِ الْحِكْمَةِ) «عَنْ» بِمَعْنَى الْبَاءِ، أَي: بَيَانِ الثَّمَرَةِ وَالْحِكْمَةِ (الْمُرْتَبَةِ عَلَى ذَلِكَ) فِي قَوْلِهِ: «قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ». وَذَلِكَ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ يَتَحَقَّقُ بِهِ نِهَائَةُ كُلِّ شَهْرٍ فَيَتَمَيَّزُ بِهِ كُلُّ شَهْرٍ عَمَّا سِوَاهُ، وَيَجْتَمِعُ مِنْ ذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، هِيَ مَجْمُوعُ السَّنَةِ، وَيَتَمَيَّزُ كُلُّ وَاحِدٍ عَنِ الْآخَرِ بِاسْمِهِ وَخَاصَّتِهِ فَيَتَعَيَّنُّ بِهِ الْوَقْتُ لِلْحَجِّ وَالصِّيَامِ وَوَقْتُ الْحَرْثِ وَالْأَجَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

مَعَ أَنَّ السَّبَبَ الْفَاعِلَ فِي ذَلِكَ هُوَ أَنَّ نُورَ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ فَإِذَا تَسَامَتَا لَمْ يَظْهَرْ فِي الْقَمَرِ شَيْءٌ مِنْ نُورِهَا لِحِيلُولَةِ الْأَرْضِ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا انْحَرَفَ الْقَمَرُ عَنْهَا قَابَلَهُ شَيْءٌ مِنْهَا، فَيَبْدُو فِيهِ نُورُهَا، وَلِذَا يُرَى دَقِيقًا مُنْعَطِفًا كَالْقَوْسِ.

(١) وَمِثْلُهُ: مَنْ سَأَلَ تَاجِرًا: كَمْ رَأْسُ مَالِكَ؟ فَأَجَابَهُ: إِنِّي أَمِينٌ وَثِقَةٌ النَّاسِ بِي عَظِيمَةٌ.

لأنها أهمُّ للسائل، فنُزِّلَ سؤالهم عن سبب الاختلاف منزلة السؤال عن حكمته.

ثم كلما ازداد البعد من المسامته ازدادت المقابلة فيعظم النور حتى يقابلها تمامًا فيرى النور فيه جميعًا، ثم إذا أخذ القمر في القرب من الشمس في سيزه كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعًا.

ولما لم يأت الجواب بذلك لعدم تعلُّق الغرض به، و(لأنها) أي: الحكمة، أعني: معرفته (أهمُّ للسائل) بخلاف معرفة السبب الفاعل فلا أهمية لها على أنها تحتاج إلى دراسات عالية في علم الفلك والهيئة.

(فنُزِّلَ سؤالهم عن سبب الاختلاف) أي: اختلاف القمر بـ (منزلة السؤال عن حكمته) تنبيهًا على أن الأولى والأليق بهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطَّلعون بسهولة على دقائق علم الفلك كما قدَّمنا آنفًا.



المَحَسِّنَاتُ اللَّفْظِيَّةُ

الجناسُ: هو تشابه اللفظين في النطق لا في المعنى، ويكون تاماً وغير تام، فالتام: ما اتفقت حروفه في الهيئة والنوع والعدد.....

المَحَسِّنَاتُ اللَّفْظِيَّةُ

(الجناسُ) بكسر الجيم (هو) أي: الجناسُ اصطلاحاً: (تشابه اللفظين في النطق) بهما بأن يكون المسموعُ فيهما متَّحدَ الجنسيةِ كلاً أو جُلاً فلا يكفي التشابه في فاء الكلمة أو عينها أو لامها.

(لا) تشابهُهما (في المعنى) بل يختلفان فيه، فخرج ما إذا تشابها في المعنى فقط كـ «الأسد والسبع» للحيوان المفترس أو تشابها في اللفظ والمعنى معاً كالتأكيد اللفظي، نحو: «قدم خالدٌ قدام خالدٍ»، أو تشابها في مجرد العدد كما في «ضرب وعلم» أو تشابها في مجرد الوزن كما في «ضرب وقتل» فلا جناس بينهما في الكل.

(ويكون) أي: الجناسُ (تاماً وغير تام) أي: ويتنوع إلى هذين النوعين:

(ف) الجناسُ (التام): ما اتفقت حروفه (أي: حروف كل من اللفظين المتجانسين (في الهيئة) أي: في هيئتها، وهي كيفية حاصلة لها باعتبار حركاتها وسكناتها، وبهذا القيد خرج نحو: «البرد والبرد» بفتح الموحدة من أحدهما وضمها من الآخر لا اختلاف الهيئة التي هي حركة الموحدة.

(والنوع) أي: نوعها، وكل حرف من الحروف الهجائية التسعة والعشرين نوع برأسه، فالألف نوع والباء نوع، وهكذا.

وبهذا خرج نحو: «يفرح ويمرح» لاختلافهما في الميم والفاء.

(و) في (العدد) أي: عددها بأن يكون مقدار حروف أحد المتجانسين هو مقدار حروف الآخر.

وبه خرج: نحو: «الساق والمساق» لأن الميم في الثانية لا يقابلها شيء في الأولى بل مزيدة فلم يتفق عدد الحروف فيهما.

والترتيب، نحو:

لَمْ نَلَقْ غَيْرَكَ إِنْسَانًا يُلَاذُ بِهِ فَلَا بَرِخْتَ لَعَيْنِ الدَّهْرِ إِنْسَانًا
وَنَحْوُ:

قَدَارِهِمْ مَا دُمْتَ فِي دَارِهِمْ وَأَرْضِهِمْ مَا دُمْتَ فِي أَرْضِهِمْ

(و) في (الترتيب) أي: ترتيبها بأن يكونَ المَقْدَمُ والمؤخَّرُ في أَحَدِ المتجانسين هو المَقْدَمُ والمؤخَّرُ في الآخرِ.

وبه خرج نحو: «الفتح والحنف».

ثم إن كانا من نوع واحد من أنواع الكلمة كاسمَيْن سُمِّيَ جِنَاسًا مِمَّاثِلًا (نحو) قول المَعَرِّي: (لَمْ نَلَقْ) أي: نحن (غَيْرَكَ إِنْسَانًا) أي: شخصًا (يُلَاذُ بِهِ) أي: يُلتَجَأُ إِلَيْهِ (فلا بَرِخْتَ لَعَيْنِ الدَّهْرِ إِنْسَانًا).

المرادُ بِالْإِنْسَانِ هنا: إِنْسَانُ الْعَيْنِ^(١)، وقد اتَّفَقَ مع الإنسانِ الأوَّلِ في الهيئة والنوع والعدد والترتيب وهما من نوع الاسم.

(و) إن كانا من نوعين كاسم وفعل سُمِّيَ جِنَاسًا مُسْتَوْفِيًا، لاستيفاء كُلِّ من المتجانسين أوصافَ الآخرِ وإن اختلفَا في النوع، - (نحو) قول الشاعر:

إِذَا رَمَاكَ الدَّهْرُ فِي مَعْشَرٍ قَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى بُغْضِهِمْ
(فَدَارِهِمْ مَا دُمْتَ فِي دَارِهِمْ وَأَرْضِهِمْ مَا دُمْتَ فِي أَرْضِهِمْ)

فَجَمَعَ بَيْنَ «دَارِهِمْ» الأوَّلِ، وهو فعلٌ أمرٌ، من المُدَارَاةِ «ودارِهِمْ» الثاني وهو اسمٌ لِلْمَحَلِّ وَالْمَسْكَنِ وَبَيْنَ «أَرْضِهِمْ» الأوَّلِ وهو فعلٌ أمرٌ من الإِرْضَاءِ و«أَرْضِهِمْ» الثاني وهو اسمٌ لمَوْضِعِ الاسْتِيْطَانِ مِنَ الْكُرَةِ الْأَرْضِيَّةِ، وقد اتَّفَقَا فِيهِمَا هَيْئَةً وَنَوْعًا وَعَدَدًا وَتَرْتِيبًا وَهُمَا مِنْ نَوْعِي الْفِعْلِ وَالاسْمِ.

(١) إنسان العين: بُؤْبُؤُهَا وهو مركز الإبصار فيها.

وغير التام: نحو:

يُمْدُون من أيدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبٍ

(و) الجِنَاسُ (غير التام): هو ما اختلفَ فيه اللفظان في واحدٍ من الأمور الأربعة المتقدمة، ثم إن كان اختلافُهما في هَيَاتِ الحروفِ فقط سُمِّيَ: «جِنَاسًا مُحَرَّفًا»^(١) كقولهم: «جُبَّةُ البردِ جَنَّةُ البردِ».

أو في أعدادِها سُمِّيَ: «جِنَاسًا نَاقِصًا» (نحو) قولِ أبي تَمَّامٍ (يُمْدُون) سَوَاعِدَ كائِنَةٍ (من أَيْدٍ عَوَاصٍ) جَمْعُ «عَاصِيَةٍ»^(٢) من «ضَرَبَهُ بالعِصَا»، والمرادُ بالعِصَا هنا: السيفُ بدليلِ ما بعده، أي: ضارِبَاتِ بالسيفِ للأعداءِ، (عَوَاصِمٍ) جَمْعُ «عَاصِمَةٍ» من «عَصَمَهُ»: إذا حَفِظَهُ، أي: حَامِيَاتٍ وحَافِظَاتٍ للأولياءِ من كُلِّ مَهْلَكَةٍ وَمَزَلَةٍ.

(تَصُولُ) على الأعداءِ (بأسْيَافٍ قَوَاضٍ) جَمْعُ «قَاضِيَةٍ» من «قَضَى عليه»: إذا قَتَلَهُ وَحَكَمَ عليه بالهَلَاكِ، أي: قَوَاتِلَ للأحياءِ وَحَاكِمَاتٍ عليهم بالهَلَاكِ.

(قَوَاضِبٍ) جَمْعُ «قَاضِيَةٍ» من «قَضَبَهُ»: إذا قَطَعَهُ، أي: قَوَاطِعَ لِكُلِّ ما لاقاها، سواءً كان خَشَبًا أو حَجَرًا أو حَدِيدًا.

أو في أنواعِها سُمِّيَ: «جِنَاسًا مُضَارِعًا» إن كان الحرفان اللذان وَقَعَ بينهما الاختلافُ متقاربين في المَخْرَجِ، نحو قولِ أبي القاسمِ الحَرِيرِيِّ: «بِني وَبَيْنَ كَيْيٍ»^(٣) لَيْلٌ دَامِسٌ وطريقٌ طَامِسٌ»^(٤) فَإِنَّ الدَّالَّ وَالطَّاءَ متقاربان في المَخْرَجِ؛ لأنهما من اللسانِ مع أَصْلِ الأَسنانِ.

وإلا فُسِمِيَّ: «جِنَاسًا لَاحِقًا»، نحو قولهِ تعالى: ﴿وَبِئْسَ لِكُلِّ هُمْزٍ لَمَزَةٌ﴾^(١) فَإِنَّ الهَاءَ وَاللَّامَ متباعدان في المَخْرَجِ؛ لأنَّ الهَاءَ من أَقْصَى الحَلْقِ وَاللَّامَ من طَرَفِ اللِّسانِ.

(١) ويأتي رديفًا له «الجناس المصحف»، وهو ما تماثل ركناه وضعًا واختلفا نطقًا بحيث لو زال إعجام أحدهما لم يتميز عن الآخر، كقول الشاعر:

من بحرٍ شِعْرَكَ اغْتَرَفَ وبفضلِ عِلْمِكَ اغْتَرَفَ

(٢) يعني: اسم فاعل من «عَصَاهُ يَعْصُوهُ»: إذا ضربه بالعِصَا.

(٣) الكَيْيُّ: ما يستر الإنسان وكنهه، والمراد الدار والمسكن.

(٤) أجمل من هذا وأبعد وأشيع قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦].

السَّجْعُ: هو توافُق الفاصلتين نثرًا في الحرف الأخير، نحو: «الإنسان بآدابه لا يزِيه وثيابه»، ونحو: «يَطْبَعُ الأسجاعُ بجواهر لفظه، ويُقَرِّعُ الأسماعُ بزواجر وعظهِ».
 الاقتباس: هو أن يُضَمَّنَ الكلامُ شيئًا من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه،.....

وإن كان اختلافهما في ترتيبهما سُمِّيَ: «جِنَاسَ الْقَلْبِ»، نحو قول الأحنف بن قيس:
 حُسَامُكَ فِيهِ لِلْأَجَابِ فَتَحٌ وَرُحْمُكَ فِيهِ لِلْأَعْدَاءِ حَتَفٌ
 فَإِنَّكَ إِذَا أَخَذْتَ الْفَاءَ ثُمَّ التَّاءَ ثُمَّ الْحَاءَ كَانَ «فَتْحًا» وَإِنْ أَخَذْتَ الْحَاءَ ثُمَّ التَّاءَ ثُمَّ الْفَاءَ كَانَ «حَتَفًا».

(السَّجْعُ: هُوَ) مَاخُوذٌ مِنْ سَجْعِ الْحَمَامِ وَهُوَ تَعْرِيدُهُ، وَاصْطِلَاحًا: (تَوَافُقُ الْفَاصِلَتَيْنِ) تَشْبِيهُ «الْفَاصِلَةِ» وَهِيَ الْكَلِمَةُ الْأَخِيرَةُ مِنَ الْفَقْرَةِ أَيْ: الْكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فِي آخِرِ الْفَقْرَتَيْنِ (نَثْرًا) أَيْ: حَالَةً كَوْنَهُمَا مِنَ النَّثْرِ سَوَاءٌ كَانَ قَرَأْنَا أَوْ غَيْرَهُ (فِي الْحَرْفِ الْأَخِيرِ) أَيْ: فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ كَائِنْ فِي آخِرِ كُلِّ مَتْنٍ. قَالَ السَّكَّاكِيُّ: السَّجْعُ فِي النَّثْرِ كَالْقَافِيَةِ فِي الشِّعْرِ. انْتَهَى.

(نحو) قولك: («الإنسان بآدابه لا يزِيه وثيابه» ونحو) قول الحريري: فَهُوَ (يَطْبَعُ) الْأَسْجَاعُ بِجَوَاهِرِ لِفْظِهِ) أَيْ: يُزَيِّنُ الْأَسْجَاعَ بِالْفَاتِظَةِ الشَّبِيهِةِ بِالْجَوَاهِرِ (وَيُقَرِّعُ الْأَسْمَاعَ) أَيْ: يَدُقُّ، وَالْمَوَادُّ لِأَنَّهُمُ الدَّقُّ وَهُوَ التَّأْثِيرُ أَيْ: يُؤَثِّرُ فِي الْأَسْمَاعِ (بِزَوَاجِرِ وَعْظِهِ) أَيْ: بِوَعْظِهِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى الزَّوَاجِرِ (١).

(الاقتباس: هو أن يُضَمَّنَ الكلامُ) سواءً كان نثرًا أو نظمًا (شيئًا من القرآن أو الحديث) (النَّبِيُّ عَلَى قَائِلِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ).

والمراد بتضمينه: أن يؤتى بشيء من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام بشرط أن يكون المأني به على أنه من كلام المضمَّن بكسر الميم، (لا على أنه منه) أي: من القرآن أو الحديث.

خَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ: الْإِتْيَانُ بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ: مُرَادًا بِهِ الْقُرْآنُ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَقْبَحِ الْقَبِيحِ وَمِنْ

(١) قال البلاغيون: لا يستحسن من السجع إلا ما جاء به غير متكلف تابعًا للمعنى خادماً له.

كقوله:

لَا تَكُنْ ظَالِمًا وَلَا تَرْضَ بِالظُّلْمِ مِ وَأَنْكِزْ بِكُلِّ مَا يُسْتَطَاعُ
يَوْمَ يَأْتِي الْحِسَابُ مَا لَظْلُومٍ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ
وقوله:

لَا تُعَادِ النَّاسَ فِي أوطَانِهِمْ قَلَّمَا يُرْعَى غَرِيبُ الْوِطَنِ
وَإِذَا مَا شِئْتَ عَيْشًا بَيْنَهُمْ خَالِقِ النَّاسِ بِخُلُقٍ حَسَنِ
وَلَا بِأَسَ بَتَغْيِيرٍ يَسِيرٍ فِي اللَّفْظِ الْمُقْتَبَسِ

عِظَامِ الْمَعَاصِي، وَالْإِتْيَانُ بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ بَأَن يُؤْتَى بِهِ عَلَى طَرِيقِ الْحِكَايَةِ كَأَن يُقَالَ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَذَا، فَلَيْسَ مِنَ التَّضْمِينِ فِي شَيْءٍ فَلَا يَكُونُ اقْتِبَاسًا.

(كقوله) أي: الشاعر:

(لَا تَكُنْ ظَالِمًا وَلَا تَرْضَ بِالظُّلْمِ مِ وَأَنْكِزْ بِكُلِّ مَا يُسْتَطَاعُ
يَوْمَ يَأْتِي الْحِسَابُ) وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ (مَا لَظْلُومٍ) مَبَالِغَةُ «ظَالِمٍ» (مِنْ حَمِيمٍ) أَي: صَدِيقٍ أَوْ قَرِيبٍ يَهْتَمُّ بِأَمْرِهِ (وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) فَإِنَّهُ مُقْتَبَسٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (١٨) (وَقَوْلُهُ) أَي: الشَّهَابِ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْغُرْنَاطِيِّ: (لَا تُعَادِ) نَهَى مِنَ الْمُعَادَاةِ (النَّاسَ فِي أوطَانِهِمْ * قَلَّمَا يُرْعَى غَرِيبُ الْوِطَنِ).
(وَإِذَا مَا شِئْتَ عَيْشًا بَيْنَهُمْ خَالِقِ النَّاسِ بِخُلُقٍ حَسَنِ)

فَإِنَّهُ مُقْتَبَسٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ لَا يَبِي ذَرَّ الْغَفَارِي: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتَّبِعِ السَّبِيلَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنِ». وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(وَلَا بِأَسَ بَتَغْيِيرٍ يَسِيرٍ) أَي: (فِي اللَّفْظِ الْمُقْتَبَسِ) وَيُسَمَّى الْلفْظُ مَعَهُ: «مُقْتَبَسًا»، وَأَمَّا إِذَا غُيِّرَ كَثِيرًا حَتَّى ظَهَرَ أَنَّهُ شَيْءٌ آخَرُ لَمْ يُسَمَّ اقْتِبَاسًا كَمَا لَوْ قِيلَ: فِي شَاهَتِ الْوَجُوهُ. «قَبَحَتِ الْوَجُوهُ».

لِلوْزَنِ أَوْ غَيْرِهِ، نَحْوُ:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ
وَالْتَّلَاوَةُ ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة].

ثم التغيير المغتفر عند يسارته ^(١) يكون إذا قصد به الاستقامة (لِلوْزَنِ، أَوْ) الاستقامة (لِلْغَيْرِ) أي: غير الوزن كاستواء القرائن في النثر (نَحْوُ) قول بعض المغاربة حين مات صاحب له: (قد كان) أي: وَقَعَ (ما خِفْتُ أَنْ يَكُونَ) أي: الموت الذي كنت أخاف أن يَقَعَ (إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ) بزيادة لفظة: «إلى»؛ لاستقامة الوزن (والتلاوة) في القرآن: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾﴾ أي: فقد اقتبس الشاعر من هذه الآية وحذف منها ثلاثة أشياء: اللام من «لله»، و«إنا»، والضمير من «إليه».



(١) أي: قلته، مصدر «يسر يسر».

خَاتَمَةُ

حُسْنُ الْإِبْتِدَاءِ: هُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْمُتَكَلِّمُ مَبْدَأَ كَلَامِهِ عَذَبَ اللَّفْظِ حَسَنَ السَّبْكِ صَحِيحَ الْمَعْنَى، فَإِذَا اشْتَمَلَ عَلَى إِشَارَةٍ لَطِيفَةٍ إِلَى الْمَقْصُودِ سُمِّيَ «بِرَاعَةِ الْإِسْتِهْلَالِ»^(١)، كَقَوْلِهِ فِي تَهْنِئَةِ بَزْوَالِ مَرَضٍ:

الْمَجْدُ عُوْفِي إِذْ عُوْفِيَتْ وَالْكَرْمُ وَزَالَ عَنْكَ إِلَى أَعْدَائِكَ السَّقَمُ

(خَاتَمَةُ)

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى حُسْنَهَا

(حُسْنُ الْإِبْتِدَاءِ: هُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْمُتَكَلِّمُ شَاعِرًا كَانَ أَوْ كَاتِبًا مَبْدَأَ كَلَامِهِ عَذَبَ اللَّفْظِ) أَي: حَسَنَهُ، بَأَنْ يَكُونَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ التَّنَافُرِ وَاسْتِثْقَالِ الطَّبْعِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ. (حَسَنَ السَّبْكِ) أَي: الصِّيَاغَةِ وَالتَّرْكِيبِ بَأَنْ يَكُونَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ التَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ وَضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ مُطَابَقًا لِمَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ.

(صَحِيحَ الْمَعْنَى) بَأَنْ يَسْلَمَ مِنْ إِيهَامِ التَّنَاقُضِ وَمِنْ الْبُظْلَانِ وَمِنْ الْإِبْتِدَالِ بِحَيْثُ يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ وَمِنْ مُخَالَفَةِ الْعُرْفِ وَمِنْ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ.

(فَإِذَا اشْتَمَلَ) أَي: مَبْدَأَ كَلَامِهِ (عَلَى إِشَارَةٍ لَطِيفَةٍ) وَلَوْ كَانَتْ خَفِيَّةً (إِلَى الْمَقْصُودِ) الَّذِي سَبَقَ الْكَلَامُ لِأَجْلِهِ (سُمِّيَ) أَي: الْإِبْتِدَاءُ الْمُنَاسِبُ لِلْمَقْصُودِ: (بِرَاعَةِ الْإِسْتِهْلَالِ) أَي: اسْتِهْلَالٌ بَارِعٌ، أَي: أَوَّلٌ وَابْتِدَاءٌ فَائِقٌ لِغَيْرِهِ مِنَ الْإِبْتِدَاءَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ مُشْعِرَةً بِالْمَقْصُودِ، وَقَدْ يُطَلَّقُ هَذَا الْاسْمُ أَيْضًا عَلَى نَفْسِ الْإِسْتِهْلَالِ الْمَذْكُورِ، أَي: كَوْنُ الْإِبْتِدَاءِ مُنَاسِبًا لِلْمَقْصُودِ (كَقَوْلِهِ) أَي: أَبِي الطَّيِّبِ (فِي تَهْنِئَةٍ) - بِالْهَمْزَةِ - وَهِيَ: إِيجَادُ كَلَامٍ يَزِيدُ سُرُورًا بِشَيْءٍ مَفْرُوحٍ بِهِ (بَزْوَالِ مَرَضٍ: الْمَجْدُ عُوْفِي إِذْ عُوْفِيَتْ) أَي: أَنْتَ (وَالْكَرْمُ * وَزَالَ عَنْكَ إِلَى أَعْدَائِكَ السَّقَمُ)^(٢) أَي: الْمَرَضُ فَاعِلُ «زَالَ».

(١) يَعْنِي: أَنَّ بِرَاعَةَ الْإِسْتِهْلَالِ أَخْصَصَ مِنْ حَسَنِ الْإِبْتِدَاءِ، لِأَنَّ الْبِرَاعَةَ فِيهَا مِنْ إِشَارَةٍ لَطِيفَةٍ إِلَى مَا سَبَقَ الْكَلَامَ لِأَجْلِهِ، بِخِلَافِ حَسَنِ الْإِبْتِدَاءِ فَلَا يَشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ، وَهَذَا عَلَى رَأْيِ السِّيُوطِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، بِخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِينَ كَابْنِ الْمُعْتَزِّ وَمَنْ بَعَلَ الْخَطِيبُ الْقَزْوِينِي حَيْثُ لَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ النَّوَاعِينِ.

(٢) قَوْلُهُ: وَزَالَ عَنْكَ... إلخ، أَسْلُوبُ خَبَرِي لَفْظًا إِنشَائِي مَعْنَى، وَالْمُرَادُ بِهِ الدَّعَاءُ.

وكقول الآخر في التهئة ببناء قصر:

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعْتُ عَلَيْهِ جَمَاهَا الْإِيَّامُ

حُسْنُ الانتهاء: هو أن يجعل آخر الكلام عَذْبَ اللَّفْظِ حَسَنَ السَّبْكِ صَحِيحَ الْمَعْنَى،
فإن اشتمل على ما يُشْعِرُ بالانتهاء سُمِّيَ «براعة المقطع»، كقوله:
بَقِيَتْ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ!

(وكقول الآخر) وهو أَشْجَعُ السُّلَمِيِّ (في التهئة ببناء قصر: قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ
* خَلَعْتُ عَلَيْهِ جَمَاهَا الْإِيَّامُ) بالرفع فاعلٌ، ضَمَّنَ «خَلَعَ» معنى «طَرَحَ» فعدها للمفعول
الثاني بـ«على».

والمعنى: أَنَّ الْإِيَّامَ نَزَعَتْ جَمَاهَا وَطَرَحَتْهُ عَلَى ذَلِكَ الْقَصْرِ، وفي نسبة الخلع إلى
الأيَّامِ دَلَالَةٌ عَلَى تَشْبِيهِ الْإِيَّامِ بِرَجُلٍ لَهُ لِبَاسٌ جَمِيلٌ نَزَعَهُ وَطَرَحَهُ عَلَى غَيْرِهِ، فجمالُ
الأيَّامِ كلباسِ أَلْبَسَهُ ذَلِكَ الْقَصْرُ.

(حُسْنُ الانتهاء: هو أن يجعل) المتكلم (آخر الكلام) الذي به انتهت وخُتِمَتْ
القصيدة أو الخطبة أو الرسالة (عَذْبَ اللَّفْظِ، حَسَنَ السَّبْكِ، صَحِيحَ الْمَعْنَى) كحُسْنِ
الابتداء.

(فإن اشتمل) أي: آخر الكلام (على ما يُشْعِرُ بالانتهاء) أي: بأن الكلام قد انتهى،
سواءً كان لفظاً دالاً بالوضع على الختم كلفظ «انتهى» أو «تَمَّ» أو «كَمُلَ»، وكقولك:
«ونسأله حُسْنَ الختام».

أو بالعادة كأن يكون مدلوله مفيداً عُرْفاً أنه لا يؤتى بشيء بعده فلا يبقى للنفس
تشوُّفٌ لغيره. بعد ذلك مثل قولهم: في آخر الرسائل والمكاتبات: «والسلام». ومثل
الدعاء، فإن العادة جارية بالختم به.

(سُمِّيَ) أي: الانتهاء المشعرُ بانتهاء الكلام (براعة المقطع) كما يُسَمَّى به نفسُ
الاشتمال المذكور (كقوله) أي: أبي العلاء المعري كما في «المطوَّل» أو أبي الطيّب
المتنبي كما نسبته ابنُ فضلٍ الله: (بَقِيَتْ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ) أي: يا كهفاً يَأْوِي إِلَيْهِ

وهذا دعاء للبرية شامل

غيره من أهله، أي: جنسه، بدليل ما بعده، و«الكهف» في الأصل: الغار في الجبل يلجأ إليه، استعير هنا للملجأ.

(وهذا) الإشارة لقوله: «بقيت... إلخ» (دعاء للبرية) أي: الناس وما يتعلق بهم، (شامل)؛ لأنه لما كان بقاءه سبباً لنظام البرية - أي: كونهم في نعمة - وسبباً لصلاح حالهم برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم عن بعض، وتمكين كل واحد من بلوغ مصالحه، كان الدعاء ببقائه دعاءً ينفع العالم، أي: الناس وما يتعلق بهم. وإنما أشعر هذا الدعاء بانتهاء الكلام؛ لأنه لا يبقى عند النفس ما يخاطب به هذا المخاطب بعد هذا الدعاء، ولأن العادة جرت بالختم بالدعاء كما قدمنا آنفاً.

ونسأله تعالى حُسن الختام، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلّم، والحمد لله رب العالمين.



تَبْيِيهُ

يَنْبَغِي لِلْمُعَلِّمِ أَنْ يُنَاقِشَ تَلَامِيذَهُ فِي مَسَائِلِ كُلِّ مَبْحَثٍ شَرَحَهُ لَهُمْ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ؛ لِيَتِمَّ كُنُوتُ مَنْ فَهَمَهُ جَيِّدًا، فَإِذَا رَأَى مِنْهُمْ ذَلِكَ سَأَلَهُمْ مَسَائِلَ أُخْرَى يُمَكِّنُ إِدْرَاكُهَا مِمَّا فَهَمُوهُ.

(أ) كَأَنْ يَسْأَلَهُمْ بَعْدَ شَرْحِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ وَفَهْمِهِمَا عَنْ أَسْبَابِ خُرُوجِ الْعِبَارَاتِ الْآتِيَةِ عَنْهُمَا أَوْ عَنْ إِحْدَاهُمَا:

«رُبَّ جَفْنَةٍ مُتَعَنِّجَةٍ، وَطَعْنَةٍ مُسْحَنَفَةٍ، تَبْقَى غَدًا بِأَنْقَرَةٍ»، أَيْ: جَفْنَةٌ مَلَأَتْ، وَطَعْنَةٌ مُتَّسِعَةٌ، تَبْقَى بِبَلَدٍ أَنْقَرَةٍ. «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ». «أَكَلْتُ الْعَرِينَ». وَ«شَرِبْتُ الصَّمَادِحَ» تَرِيدُ اللَّحْمَ وَالْمَاءَ الْخَالِصَ^(١).

وَأَزُورَ مَنْ كَانَ لَهُ زُورًا وَعَافَ عَافِيَ الْعُزْفِ عِرْفَانَهُ

الْأَجُوبَةُ عَنْهَا

هَذَا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ لَمَّا قَصَدَ مَلِكَ الرُّومِ لِيَسْتَنْجِدَهُ عَلَى قَتْلَةِ أَبِيهِ فَهَوَيْتُهُ بِنْتُ الْمَلِكِ فَلَبَّغَ ذَلِكَ الْقَيْصَرَ فَوَعَدَهُ أَنْ يَتَّبِعَهُ بِالْجُنُودِ إِذَا بَلَغَ الشَّامَ أَوْ يَأْمُرَ مَنْ بِالشَّامِ مِنْ جُنُودِهِ بِنَجْدَتِهِ.

فَلَمَّا كَانَ بِأَنْقَرَةٍ بَعَثَ إِلَيْهِ بَثِيَابٍ مَسْمُومَةً، فَلَمَّا لَبِسَهَا تَسَاقَطَ لَحْمُهُ فَعَلِمَ بِالْهَلَاكِ، فَقَالَ: «رُبَّ جَفْنَةٍ مُتَعَنِّجَةٍ، وَطَعْنَةٍ مُسْحَنَفَةٍ، وَخُطْبَةٍ مُسْتَحْضَرَةٍ، وَقَصِيدَةٍ مُجَبَّرَةٍ، تَبْقَى غَدًا بِأَنْقَرَةٍ»، فِيهِ «مُتَعَنِّجَةٌ» وَهِيَ غَيْرُ فَصِيحَةٍ؛ لِتَنَافُرِ حُرُوفِهَا.

قَالَ أَبُو النَّجْمِ مِنْ بَيْتِ عَجْزِهِ: «الْوَاحِدَ الْفَرْدَ الْقَدِيمَ الْأَوَّلَ» فِيهِ: «الْأَجَلُّ» وَهُوَ غَيْرُ فَصِيحٍ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ: «الْأَجَلُّ» بِالْإِدْغَامِ، وَلَا مَسَوِّغَ لِفَكِّهِ.

فِيهِ: لَفْظًا «الْعَرِينَ» وَ«الصَّمَادِحَ» وَهُمَا غَيْرُ فَصِيحِينَ؛ لِغَرَابِطِهِمَا.

مَعْنَاهُ انْحَرَفَ وَمَالَ عَنْهُ مَنْ كَانَ يَزُورُهُ وَكَرِهَ طَالِبُ الْإِحْسَانِ مَعْرِفَتَهُ.

وَعَجْزُ هَذَا الْبَيْتِ غَيْرُ فَصِيحٍ؛ لِتَنَافُرِ كَلِمَاتِهِ بِتَكَرُّارِ كُلِّ مِنَ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

(١) يَعْنِي: الْعَرِينَ وَهُوَ اللَّحْمُ، وَالصَّمَادِحُ: وَهُوَ الْمَاءُ الْخَالِصُ.

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

مَنْ يَهْتَدِي فِي الْفِعْلِ مَا لَا يَهْتَدِي فِي الْقَوْلِ حَتَّى يَفْعَلَ الشُّعْرَاءُ

أَيُّ: يَهْتَدِي فِي الْفِعْلِ مَا لَا يَهْتَدِيهِ الشُّعْرَاءُ فِي الْقَوْلِ حَتَّى يَفْعَلَ.

«قَرَّبَ مِنَّا فَرَأَيْنَاهُ أَسَدًا» تُرِيدُ أَنْبَخَرَ.

يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا (تَقُولُهُ بِشِدَّةٍ مُخَاطِبًا لِمَنْ إِذَا فَعَلَ عُدَّ فِعْلُهُ كَرَمًا وَفَضْلًا).

(ب) وَكَأَنَّ يَسْأَلُهُمْ بَعْدَ بَابِ الْخَبَرِ وَالْإِنْشَاءِ أَنْ يُجِيبُوا عَمَّا يَأْتِي:

أَمِنْ الْخَبَرِ أَمْ الْإِنْشَاءِ قَوْلُكَ: «الْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ»، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ قُرُونًا

كَانَتْ مِنْ قَوْمِ مُوسَى﴾.

قَوْلُهُ: «هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زُهَيْرًا... إلخ» غَيْرُ فَصِيحٍ؛ لَضَعْفِ تَأْلِيْفِهِ لِعَوْدِ ضَمِيرِ «قَوْمِهِ»

عَلَى «زُهَيْرًا» وَهُوَ مُتَأَخَّرٌ لَفْظًا وَرَتَبَةً؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ وَرَتَبَتُهُ التَّأَخُّرُ عَنِ الْفَاعِلِ.

هَذَا الْكَلَامُ غَيْرُ فَصِيحٍ؛ لِتَعْقِيدِ لَفْظِيٍّ فِيهِ، لَكِنَّ أَلْفَاظَهُ غَيْرُ مَرْتَبَةٍ عَلَى وَفْقِ تَرْتِيبِ

الْمَعَانِي.

حَيْثُ أُرِيدَ هَذَا الْمَعْنَى وَلَا قَرِينَةً^(١)، فَالْكَلَامُ غَيْرُ فَصِيحٍ لِتَعْقِيدِ مَعْنَوِيٍّ؛ فِيهِ لِأَنَّ

الْوَصْفَ الْخَاصَّ الَّذِي اشْتَهَرَ بِهِ الْأَسَدُ هُوَ الشَّجَاعَةُ لَا الْبَخْرُ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَوْصَافِهِ،

حَيْثُ وَجَّهَ هَذَا الْكَلَامُ لِمَنْ ذُكِرَ فَهُوَ غَيْرُ بَلِيغٍ؛ لِعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ، فَهُوَ

كَقَوْلِكَ: إِنْ خَالِدًا حَاضِرٌ، لِخَالِي الذَّهْنِ.

قَوْلُكَ: «الْكُلُّ.... إلخ» خَبَرٌ^(٢)، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ قُرُونًا كَانَتْ مِنْ قَوْمِ

مُوسَى﴾ [الْقَصَص: ٧٦] خَبَرٌ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنْهُمَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ مِنْ

حَيْثُ ذَاتُهُ، وَإِلَّا فَكِلَاهُمَا مُقْطُوعٌ بِصَدَقِهِ: الْأَوَّلُ مِنْهُمَا بِحُكْمِ الْبِدَاهَةِ وَالثَّانِي مِنْهُمَا

لِكَوْنِهِ مِنْ أَخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَقْوَالِهِ.

(١) أَيُّ: حَيْثُ أُرِيدَ مَعْنَى الْبَخْرِ مِنْ ذِكْرِ لَفْظَةِ «الْأَسَدُ» بِلا قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ.

(٢) أَيُّ: أَسْلُوبُ خَبَرِي.

- ما الذي يَسْتَفِيدُهُ السامِعُ من قولك: «أنا معترفٌ بفضلك». «أنت تقومُ في السَّحَرِ». «رَبِّ إني لا أستطيعُ اضطباراً».

- من أيِّ الأضرِبِ قوله تعالى حكايةً عن رُسُلِ عيسى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ ﴿رَبَّنَا عَلِّمْنَا لِكَرَامَتِكَ لِمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾.

من أيِّ أنواع الإنشاء هذه الأمثلة؟ وما معانيها المستفادة من القرائن.

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعنا يا جريرُ المجامع
«اعمل ما بدا لك»، «لا ترجع في غيبك»، «لا أبالي أقعد أم قام» ﴿هل يجازي إلا الكفور﴾^(١)

قوله: «أنا معترفٌ... إلخ» يَسْتَفِيدُ السامِعُ منه الحكم الذي تضمنه وهو ثبوت الاعتراف بفضل المخاطب للمتكلّم.

وقوله: «أنت تقومُ... إلخ» يَسْتَفِيدُ السامِعُ منه أن المتكلّم عالمٌ بالحكم، أي: بثبوت القيام في السحر للمخاطب.

وقوله: «رَبِّ إني لا أستطيعُ... إلخ» يَسْتَفِيدُ السامِعُ منه ضعف المتكلّم.
قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يس]، وكذا قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا عَلِّمْنَا لِكَرَامَتِكَ لِمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يس]، كلُّ منهما من الضرب الإنكاري؛ لكون المخاطبين بهما منكرين مكذّبين لرُسُلِ عيسى وقد اشتهلا على تأكيد، إلا أن التأكيد في الأوّل أدنى من التأكيد في الثاني؛ لأن الأوّل ليس فيه إلا التأكيد بـ«إن» والجملة الاسميّة، والثاني فيه التأكيد بالقسم و«إن» واللام والجملة الاسميّة.

قوله: «أولئك آبائي فجئني بمثلهم» إنشاءٌ من نوع الأمر، والمعنى المستفاد منه هو التعجيز. قوله: «اعمل ما بدا لك» أمرٌ مرادّ به التهديد، وقوله: «لا ترجع عن غيبك» أي: انهماك في الجهل بهي مرادّ به التهديد أيضًا. وقوله: «لا أبالي أقعد أم قام» استفهام، و«أم» فيه منقطعة بمعنى: «بل».

وقوله: ﴿هل يجازي إلا الكفور﴾ استفهامٌ بمعنى النفي أي: ما يجازي إلا الكفور.

﴿الْمَرْبُوكِ فِينَا وَلِيدًا﴾.

لَيْتَ هُنْدًا أَنْجَزَتْنَا مَا تَعِدُ وَشَقَّتْ أَنْفُسَنَا مِمَّا تَحْجِدُ
«لَوْ يَأْتِينَا فَيُحَدِّثُنَا»، «أُسْكَاكَ الْعَقِيقُ كَفَى فِرَاقًا».

(ج) وَكَأَنَّ يَسْأَلُهُمْ بَعْدَ الذِّكْرِ وَالْحَذَفِ عَنْ دَوَائِي الذِّكْرِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ: ﴿أَمَرَ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾. «الرَّئِيسُ كَلَّمَنِي فِي أَمْرِكَ، وَالرَّئِيسُ أَمَرَنِي^(١) بِمُقَابَلَتِكَ» تَحَاطَبُ غَيْبِيًّا، «الْأَمِيرُ نَشَرَ الْمَعَارِفَ وَأَمَّنَ الْمَخَافَ» جَوَابًا لِمَنْ سَأَلَ: مَا فَعَلَ الْأَمِيرُ؟. «حَضَرَ السَّارِقُ» جَوَابًا لِقَائِلٍ: «هَلْ حَضَرَ السَّارِقُ؟»: «الْجِدَارُ مُشْرِفٌ عَلَى السَّقُوطِ» تَقُولُهُ بَعْدَ

وَقَوْلِهِ: ﴿الْمَرْبُوكِ فِينَا وَلِيدًا﴾ اسْتَفْهَامٌ بِمَعْنَى التَّبْقِيرِ:

وَقَوْلُهُ: «لَيْتَ هُنْدًا أَنْجَزَتْنَا مَا تَعِدُ» إِنْشَاءٌ مِنْ نَوْعِ التَّمْنَى وَأَدَاتُهُ «لَيْتَ» وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ.
وَقَوْلُهُ: «لَوْ يَأْتِينَا» إِنْشَاءٌ مِنْ نَوْعِ التَّمْنَى أَيْضًا وَأَدَاتُهُ «لَوْ»، وَهِيَ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ عُدِلَ إِلَيْهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى عِزَّةٍ^(٢) مُتَمَنَّاةٍ. وَقَوْلُهُ: «أُسْكَاكَ الْعَقِيقُ»، وَهُوَ مَوْضِعٌ يَجْرِي مَأْوُهُ مِنْ غَوْرِ تِهَامَةٍ وَأَوْسَطُهُ بِحِذَاءِ ذَاتِ عِرْقٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ وَيَنْصَلُ بِعَقِيقِ الْمَدِينَةِ، هَذَا الْكَلَامُ إِنْشَاءٌ مِنْ نَوْعِ النَّدَاءِ أَدَاتُهُ «الْهَمْزَةُ».

قَوْلُهُ: ﴿أَمَرَ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ﴾ فِيهِ ذِكْرُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ^(٣)؛ لِكُونِهِ الْأَصْلَ وَلَا مَقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ.
وَقَوْلُهُ: «الرَّئِيسُ ... إلخ» الْجُمْلَتَانِ فِيهِمَا ذِكْرُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ تَعْرِيزًا يَغَاوِرُ السَّمْعَ.
وَقَوْلُهُ: «الْأَمِيرُ نَشَرَ الْمَعَارِفَ وَأَمَّنَ -بِالتَّشْدِيدِ- ... إلخ» فِيهِ ذِكْرُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ^(٤) إِمَّا لِلتَّلْذُّذِ أَوْ لِلتَّسْجِيلِ عَلَى السَّائِلِ حَتَّى لَا يَتَأَتَّى لَهُ الْإِنْكَارُ.

قَوْلُهُ «حَضَرَ السَّارِقُ» فِيهِ ذِكْرُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ لِلْإِهَانَةِ. وَقَوْلُهُ «الْجِدَارُ مُشْرِفٌ عَلَى السَّقُوطِ ... إلخ» فِيهِ ذِكْرُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ تَنْبِيْهًُا عَلَى صَاحِبِهِ لِقَلَّةِ الثِّقَةِ بِالْقَرِينَةِ لَضَعْفِهَا.

(١) وَالْأَصْلُ: «وَأَمَرَنِي بِمُقَابَلَتِكَ» بَدُونِ ذِكْرِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهَا فِيهَا.

(٢) أَيْ: نَدْرَتَهُ وَقُلْتَهُ.

(٣) وَهُوَ قَوْلُهُ: «رَبُّهُمْ».

(٤) الْأَصْلُ فِيهِ: «نَشَرَ الْمَعَارِفَ .. إلخ» بَدُونِ ذِكْرِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «الْأَمِيرُ» اِكْتِفَاءً بِمَا جَاءَ فِي صِبْغَةِ السُّؤَالِ: كَمَا لَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: «هَلْ قَدِمَ أَبُوكَ؟»، فَيَكُونُ الْجَوَابُ: «نَعَمْ قَدِمَ». بَدُونِ ذِكْرِ «أَبِي».

سَبَقَ ذِكْرَهُ تَنْبِيهًا لِمُصَاحِبِهِ؛ وَعَنْ دَوَاعِي الْحَذْفِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ: ﴿وَأَنَا لَا تَذَرِي أَشْرًا أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الجن: ١٠] ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ⑤ ﴿وَصَدَقَ بِالْحَقِّ﴾ ⑥ ﴿فَسَيُسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ ⑦ ﴿[الليل]﴾ ﴿خَلَقَ فَسَوَّى﴾ ⑧ ﴿[الأعلى]﴾ ﴿أَلَمْ يَحْذِكْ يَسْمَافًا وَآيَ﴾ ⑨ ﴿[الضحى]﴾ ﴿سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] مُنْضِجَةُ الزُّرُوعِ وَمُضْلِحَةُ الْهَوَاءِ. مُحْتَالٌ مُرَاوِعٌ (بعدَ ذِكْرِ إِنْسَانٍ).

أَمْ كَيْفَ يَنْطِقُ بِالْقَبِيحِ مُجَاهِرًا وَالْهَرُّ يُحْدِثُ مَا يَشَاءُ فَيَدْفِنُ

(د) وَكَأَن يَسْأَلُهُمْ عَنْ دَوَاعِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ:

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ، كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ④ ﴿[الإخلاص]، «مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ».

«السَّفَاحُ فِي دَارِكِ». «إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْكَ الزَّمَانُ» نَقْتَرِحُ عَلَيْكَ مَا نَشَاءُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَنَا لَا تَذَرِي أَشْرًا أُرِيدُ﴾ ... إلخ) فِيهِ حَذْفُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ؛ لظُهُورِهِ بِدَلَالَةِ الْقَرَائِنِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ ... إلخ، وَقَوْلُهُ: ﴿خَلَقَ فَسَوَّى﴾ ② ﴿... إلخ فِيهِمَا حَذْفُ الْمَفْعُولِ؛ لِلْمَحَافِظَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ. قَوْلُهُ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَي: فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، فَفِيهِ حَذْفُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ؛ لَتَكْثِيرِ الْفَائِدَةِ. قَوْلُهُ: «مُنْضِجَةُ الزُّرُوعِ ... إلخ» تَعْنِي الشَّمْسُ، فَحَذَفَتِ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ اخْتِبَارًا لِتَنْبِيهِ السَّامِعِ أَوْ مِقْدَارِ تَنْبِيهِهِ^(١).

قَوْلُهُ: ((«مُحْتَالٌ مُرَاوِعٌ»)) بَعْدَ ذِكْرِ إِنْسَانٍ فِيهِ حَذْفُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لِتَيَسُّرِ الْإِنْكَارِ عِنْدَ الْحَاجَةِ. قَوْلُهُ: «فَيَدْفِنُ» أَي: فَيَدْفِنُهُ فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ لِلْمَحَافِظَةِ عَلَى الْقَافِيَةِ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ، كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ④ ﴿فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ وَهُوَ «كُفُوًا» عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ «أَحَدٌ»؛ لِلْمَحَافِظَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ عَلَى رَأْيٍ بَعْضُهُمْ. وَالَّذِي فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ أَنَّ التَّقْدِيمَ لِلْمُبَادَرَةِ إِلَى نَفْيِ الْمِثْلِ.

وَقَوْلُهُ: ((«مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ»)) فِيهِ تَقْدِيمُ حَرْفِ النَفْيِ وَهُوَ «مَا» عَلَى لَفْظِ الْعُمُومِ، وَهُوَ «كُلٌّ»؛ لِيَدُلَّ عَلَى سَلْبِ الْعُمُومِ وَنَفْيِ الشَّمُولِ، وَالْمَعْنَى لَا يُدْرِكُ الْمَرْءُ جَمِيعَ مَا يَتَمَنَّاهُ. وَقَوْلُهُ: (السَّفَاحُ فِي دَارِكِ) فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ تَعْجِيلًا لِلْمَسَاءَةِ. قَوْلُهُ: (إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْكَ الزَّمَانُ ... إلخ) فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ وَهُوَ «أَقْبَلَ» لِلتَّفَاوُلِ.

(١) وَهَذَا أَيْضًا يَشْجِدُ ذَهَنَهُ وَيَحْفَظُ فِكْرَهُ لِلْوُصُولِ إِلَى حَقِيقَةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ.

«الإنسانُ جسمٌ نامٍ حسَّاسٌ ناطقٌ». «اللهُ أسألُ أن يُصلِحَ الأمرَ». «الدهرُ ملاً فَوَدَيَّ شَيْباً». ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (١).

ثلاثة تُشرِّقُ الدنيا ببهجَتِها شمسُ الضُّحَى وأبو إسحاقَ والقمرُ

وما أنا أسَقَمْتُ جِسْمِي بِهِ وما أنا أَضَرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارَ

قوله: (الإنسانُ جسمٌ نامٍ... إلخ) فيه تقديمُ المسندِ إليه وهو الإنسانُ؛ لكونه المعروفَ وتصورُهُ مقدَّمٌ على تصوُّر التعريف.

قوله: (اللهُ أسألُ أن يُصلِحَ الأمرَ) فيه تقديمُ المفعولِ على الفعلِ؛ ليدلَّ على التخصيصِ أي: أسألُ الله لا أسألُ غيره.

قوله: «الدهرُ ملاً فَوَدَيَّ شَيْباً» «فَوَدَيَّ» تثنيةُ فَوَدٍ بفتحِ الفاءِ وسكونِ الواوِ مضافٌ إلى ياءِ المتكلمِ جانبُ الرأسِ مما يلي الأذنين إلى الأمامِ، ويُطلَقُ على الشعرِ الذي عليه، يُقالُ: «بدا الشَّيبُ في فَوَدِيهِ»، فيه (١) تقديمُ المسندِ إليه وهو «الدهرُ»؛ لأنه الأصلُ.

قوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾... إلخ) فيه تقديمُ المسندِ لإفادةِ قصرِ المسندِ إليه على المسندِ أي: دينُكم مقصورٌ عليكم وديني مقصورٌ عليّ.

قوله: (ثلاثة تُشرِّقُ الدنيا ببهجَتِها... إلخ) فيه تقديمُ المسندِ إليه وهو «ثلاثة» وتأخيرُ المعدودِ للتشويقِ إليه؛ لأنَّ الإنسانَ إذا سَمِعَ العددَ مجموعاً يَشْتاقُ إلى معرفةِ تفصيلِ أحاده.

قوله: (وما أنا أسَقَمْتُ... إلخ) فيه تقديمُ المسندِ وإيقاعه بينَ الفعلِ المسندِ وحرفِ النفي؛ ليدلَّ على التخصيصِ، والمعنى: لست المسقَمُ للجسمِ وحدي بل شاركني فيه غيري، ولستُ المضمرُ ناراً في القلبِ وحدي بل شاركني فيه غيري.

(١) الضمير يعود على المثال الأول، وهو قوله: «الدهر ملاً فودي شيباً»، وليس قوله: «بدا الشيب... إلخ» على ما توهمه عبارة الشيخ رحمه الله.

(هـ) وَكَأَن يَسْأَلُهُمْ بَعْدَ التَّشْبِيهِ عَنِ التَّشْبِيهَاتِ الْآتِيَةِ:

١- وَقَدْ لَاحَ فِي الصَّبْحِ الثُّرَيَّا كَمَا كَعْنُودٌ مُلَاحِيَةٌ حِينَ نَوْرًا^(١)

٢- كَأَنَّمَا النَّارُ يُي تَلْهِيهَا وَالْفَحْمُ مِنْ فَوْقَهَا يُعْطِيهَا
زَنْجِيَّةٌ شَبَّكَتْ أَنَامِلَهَا مِنْ فَوْقِ نَارِ نَجْجَةٍ لَتُخْفِيهَا

٣- وَكَأَن أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوَامِعًا دُرَّرَ نُثْرَنَ عَلَى بِسَاطِ أَرْقٍ

هذا البيتُ لِأَحِيحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَقِيلَ لِأَبِي قَيْسٍ بْنِ الْأَسْلَتِ، وَالتَّشْبِيهُ فِيهِ تَمَثِيلٌ مَرْسَلٌ مَجْمَلٌ، الْمُشَبَّهُ هَيْئَةُ الثُّرَيَّا الْحَاصِلَةُ مِنْ اجْتِمَاعِ أَجْرَامٍ مَشْرِقَةٍ مُسْتَدِيرَةٍ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ هَيْئَةُ عُنُقُودِ الْعِنَبِ الْمُنُورِ، وَالْجَامِعُ الْهَيْئَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ اجْتِمَاعِ أَجْرَامٍ مُنِيرَةٍ مُسْتَدِيرَةٍ فِي كُلِّ وَالْأَدَاءُ الْكَافُ وَالْغَرَضُ بَيَانُ حَالِ الْمُشَبَّهِ.

قَوْلُهُ: (فِي تَلْهِيهَا) أَي: فِي حَالَةِ صَيُورَةِ لَهَبٍ وَاتِّقَادٍ لَهَا، وَاللَّهَبُ: لِسَانُ النَّارِ، وَ«نَارِ نَجْجَةٍ»: وَاحِدَةُ «نَارِ نَجْجٍ»، ضَرْبٌ مِنَ الليمونِ تَعْرِفُهُ الْعَامَّةُ بَلِيمُونٍ بَوْصْفِيرٍ، وَقَوْلُهُ «لَتُخْفِيهَا» أَي: لَتُخْفِيَ الزَنْجِيَّةُ النَّارِ نَجْجَةً، وَالتَّشْبِيهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ تَمَثِيلٌ مَرْسَلٌ مَجْمَلٌ، الْمُشَبَّهُ هَيْئَةُ النَّارِ الْمُتَلَهَّبِ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ هَيْئَةُ الزَنْجِيَّةِ الْمَشْبُكَةِ أَنَامِلَهَا مِنْ فَوْقِ نَارِ نَجْجَةٍ، وَالْجَامِعُ الْهَيْئَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ ارْتِفَاعِ أَجْرَامٍ مُسْتَدِيرَةٍ عَلَى أَحْمَرٍ عَنْ جِزْمٍ أَسْوَدَ وَالْأَدَاءُ «كَأَنَّمَا». وَالْغَرَضُ اسْتِطْرَافُ الْمُشَبَّهِ، أَي: عُدَّهُ طَرِيفًا بَدِيعًا لِإِبْرَازِهِ فِي صُورَةٍ غَيْرِ مَأْلُوفَةٍ.

هذا البيتُ لِأَبِي طَالِبِ الرَّهْمِ^(٢)، وَالتَّشْبِيهُ فِيهِ: تَمَثِيلٌ مَرْسَلٌ مَجْمَلٌ، الْمُشَبَّهُ هَيْئَةُ النُّجُومِ اللَّامِعَةِ فِي كَبَدِ السَّمَاءِ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ هَيْئَةُ الدَّرَرِ الْمُنْتَثِرَةِ عَلَى بِسَاطِ أَرْقٍ، وَالْغَرَضُ اسْتِطْرَافُ الْمُشَبَّهِ؛ لِإِبْرَازِهِ فِي صُورَةٍ نَادِرَةٍ الْحُضُورِ.

(١) الْمُلَاحِيَةُ: قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: عِنَبٌ مُلَاحِيٌّ أَيْضٌ. وَنَوْرٌ: تَفْتَحُ نَوْرُهُ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ فِي الْمَصَادِرِ لِأَبِي طَالِبِ الرَّقِيِّ، وَلَمْ أَجِدْ ذِكْرَ أَصْلِهِ لِأَبِي طَالِبِ الرَّهْمِ.

٤- عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِبًا لَوْلَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أَفْوَلٌ

٥- ابْذُلْ فَإِنَّ الْمَالَ شَعْرٌ كَلَّمَا أَوْسَعَتْهُ حَلَقًا يَزِيدُ نَبَاتًا

٦- وَلَمَّا بَدَأَ لِي مِنْكَ مَيْلٌ مَعَ الْعِدَا عَلَيَّ وَلَمْ يَحْدُثْ سِوَاكَ بَدِيلٌ
صَدَدْتُ كَمَا صَدَّ الرَّمْيُ تَطَاوَلَتْ بِهِ مُدَّةُ الْأَيَّامِ وَهُوَ قَتِيلٌ

قوله: (ثَوَاقِبُ) جَمْعُ «ثَاقِبَةٍ» أي: خارقة ومضيئة. وقوله: (أَفْوَلُ) بضم الهمزة أي: غيبوبة تحت الأفق الغربي والتشبيه في هذا البيت محذوف جميع أركانه؛ لأنه معلق على شرط قد حُذِفَ؛ اكتفاءً بدليله أي: لو لم يكن للثاقبات أفول لكانت عَزَمَاتُهُ كالثاقبات، وهذا المحذوف مجمل غير تمثيل، المُشَبَّه «العزَمَاتُ»، والمُشَبَّه به «النجوم»، والجامع الحرق والإضاءة في كل، والغرض تقرير حال المُشَبَّه.

وأيضاً هذا التشبيه مبتدل؛ لأن تشبيه العزَمَاتِ بالثاقبات بشرط أن لا يكون لها أفول غريب، والغرض مدح المُشَبَّه.

قوله: (ابْذُلْ أَمْرٌ مِنَ الْبَذْلِ) أي: أعطِ وجُدْ بمالك. قوله: (أَوْسَعَتْهُ حَلَقًا) أي: أكَثَرَتْ الحلق عليه بنحو المَوْسَى، والتشبيه فيه مؤكَّدٌ وبلغ، المُشَبَّه المال والمُشَبَّه به الشعر وهما حسيَّان مُفْرَدَانِ، ووجه الشبه الجامع هو الازدياد بالإذهاب في كل، والأداة محذوفة، والغرض تقرير حال المُشَبَّه في نفس السامع بإبرازها فيما هي فيه أظهر.

قوله: (بَدَأَ) أي: ظَهَرَ، وقوله: (الْعِدَا) مقصورٌ جمعُ «العدو» خلافُ الصديقِ المُوَالِي، وقوله: (لَمْ يَحْدُثْ) أي: لَمْ يَتَجَدَّدْ، وقوله: (بَدِيلٌ) أي: صديقٌ مُوَالٍ بَدَلُ عَنْكَ، وقوله: (صَدَدْتُ) أي: أَعْرَضْتُ وَمِلْتُ عَنْكَ، وقوله: (الرَّمْيُ) فِعْلٌ مبالغةٌ بمعنى اسم المفعول، أي: مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الرَّمْيُ كَثِيرًا. قوله: (مُدَّةٌ) بفتح الميم وتشديد الدال المهملة أي: امتداد، والتشبيه في هذا البيت غير تمثيل ومرسل، المُشَبَّه الشاعر المُعْرِضُ عن صديقه والمُشَبَّه به الرَّمْيُ المُعْرِضُ عن مناصلة راميهِ ووجه الشبه الإعراض في كل والأداة الكاف،

٧- رَبِّ حَيٍّ كَمَيْتٍ لَيْسَ فِيهِ أَمَلٌ يُرْتَجَى لِنَفْعٍ وَضُرٍّ
وِعِظَامٍ تَحْتَ التَّرَابِ وَفَوْقَ الْـ أَرْضٍ مِنْهَا آثَارُ حَمْدٍ وَشُكْرِ^(١)

٨- كَأَنَّ انتِضَاءَ الْبَدْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ نَجَاةً مِنَ الْبَأْسَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ
(و) وَكَأَنُ يَسْأَلُهُمُ عَنِ الْمَحْسَنَاتِ الْبَدِيعَةِ فِيمَا يَأْتِي:

كَانَ مَا كَانَ وَزَالًا فَاطْرَحَ قِيلًا وَقَالَا
أَيُّهَا الْمَغْرُضُ عَنَّا حَسْبُكَ اللَّهُ تَعَالَى

وَالْمَغْرُضُ بَيَانُ حَالِ الْمُشَبَّهِ.

التشبيه فيه مفصلٌ مرسلٌ غيرٌ تمثيل، المُشَبَّهُ الْحَيُّ الْمَخْصُوصُ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ الْمَيِّتُ وَوَجْهُ الشَّيْءِ مَذْكُورٌ وَهُوَ عَدَمُ الْأَمَلِ الْمَرْجُو لِلنَّفْعِ وَالضَّرِّ فِي كُلِّ، وَالْمَغْرُضُ تَشْوِيهِ الْمُشَبَّهِ وَدُمُّهُ.

قَوْلُهُ: (انتِضَاءٌ) أَي: خُرُوجٌ، وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ وَقُوعٍ) أَي: وَقُوعٌ فِي الْبَأْسَاءِ، وَالتَّشْبِيهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَجْمَلٌ مَرْسَلٌ غَيْرُ تَمَثِيلٍ مَقْلُوبٌ؛ فَإِنَّ الشَّاعِرَ لَمَّا رَأَى الْخِلَاصَ مِنَ الشَّدَّةِ يُشَبِّهُ خُرُوجَ الْبَدْرِ مِنْ تَحْتِ الْغَيْمِ بِانْحِسَارِهِ عَنْهُ قَلْبَ التَّشْبِيهِ لِمَغْرَضٍ وَهُوَ أَنْ يَرَى صُورَةَ النِّجَاةِ مِنَ الْبَأْسَاءِ لِكُونِهَا مَطْلُوبَةً فَوْقَ كُلِّ مَطْلُوبٍ أَعْرَبَ مِنْ صُورَةِ انتِضَاءِ الْبَدْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ.

قَوْلُهُ: (اطْرَحَ): أَمَرٌ مِنَ الْإِطْرَاحِ بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ أَي: أَرَمَ وَلَا تُبَالٍ، وَ(الْقِيلُ وَالْقَالَ): اسْمَانِ مِنْ «قَالَ يَقُولُ» لَا مَصْدَرَانِ، وَفِي لَفْظِ «قَالَ» التَّوْرِيَّةُ؛ لِأَنَّ لَهُ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا قَرِيبٌ لَيْسَ بِمَرَادٍ وَهُوَ أَنَّهُ فَعَلٌ مَاضٍ لِحَقِّ بِهِ أَلْفُ الْإِطْلَاقِ^(٢) وَالْآخَرُ مَعْنَى بَعِيدٌ هُوَ الْمَرَادُ وَهُوَ أَنَّهُ اسْمٌ بَقَرِيَّةٌ مَصَاحِبَتُهُ لـ «قِيلَ» وَهُوَ اسْمٌ أَيْضًا فَيُعْرَبَانِ هُنَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولٌ بِهِ.

(١) قَوْلُهُ: «فَوْقَ الْأَرْضِ مِنْهَا آثَارُ حَمْدٍ وَشُكْرِ» فِي مَحَلِّ نَصْلِ حَالٍ.

(٢) أَلْفُ الْإِطْلَاقِ: هِيَ إِطْلَاقُ حَرَكَةِ الرَّوِيِّ فِي الشَّعْرَانِ كَانَتْ فَتْحَةً. وَ«الرَّوِيُّ» هُوَ الْحَرْفُ الَّذِي يَنْتَهِي بِهِ كُلُّ بَيْتٍ مِنْ أَبْيَاتِ الْقَصِيدَةِ وَتَسْمَى بِهِ.

﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾.

خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا لِمَكْرَمَةٍ فَكَأَنَّهُمْ خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا

عَلَى رَأْسِ حُرَّتِاجٍ عَزَّيْزِنَهُ وَفِي رَجُلٍ عَبْدٍ قِيدُ ذُلٍّ يَشِينُهُ

وقال في «الإنصاف»: هما في الأصل فعلاَن ماضيان جُعِلَا اسمين واستُعْمِلَا استعمالَ الأسماءِ وأُبْقِيَ فتحُهما ليدُلَّ على ما كانا عليه. قال: ويدُلُّ عليه حديث: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ» بالفتح.

قوله: (يُحْيِي وَيُمِيتُ) من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتَلَفُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (٨٠) [المؤمنون] فيه الطباق؛ لأن الإحياء والإماتة وإن صحَّ اجتماعُهما في المحيي والمميت، لكنَّ بينهما باعتبار متعلِّقَهما - أعني: الحياة والموت - العدم والملَكَةُ أو التضادُّ بناءً على أن الموتَ عَرَضٌ وجوديٌّ^(١).

وقوله: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ (أي: ضالًّا فهدَيْنَاهُ، فيه الطباق أيضًا؛ لأنه قد عَبَّرَ عن الموتِ بالاسم وعن الإحياءِ المَعْلَقِ بالحياةِ بالفعل، والموتُ والحياةُ بينهما التقابلُ كما قلنا آنفًا.

وقوله: (مَكْرَمَةٍ) في البيتِ بِضَمِّ الرَّاءِ فَعْلُ الْكَرَمِ وبعْدَ هَذَا الْبَيْتِ.

رَزَقُوا وَمَا رَزَقُوا سَمَاحَ يَدٍ فَكَأَنَّهُمْ رَزَقُوا وَمَا رَزَقُوا

في كِلَا الْبَيْتَيْنِ الطَّبَاقُ وَيُخَصَّ بِاسْمِ «السُّلْبِ وَالْإِجَابِ» أو «طَبَاقِ السُّلْبِ»؛ لأنه في الْبَيْتِ الْأَوَّلِ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ فِعْلِي الْخَلْقِ أَحَدُهُمَا مُثَبَّتٌ وَالْآخَرُ مَنْفِيٌّ، وَفِي الْبَيْتِ الثَّانِي بَيْنَ فِعْلِي الرِّزْقِ أَحَدُهُمَا مُثَبَّتٌ وَالْآخَرُ مَنْفِيٌّ.

قوله: (يَزِينُهُ) بفتح الياءِ التَّحْتِيَّةِ، أي: يُحَسِّنُهُ. وقوله: يَشِينُهُ بفتح التَّحْتِيَّةِ أيضًا، أي: يَعْيبُهُ، في هَذَا الْبَيْتِ الْمَقَابِلَةُ بَيْنَ سَتَةٍ وَسَتَةٍ؛ فَقَدْ قَابَلَ بَيْنَ «عَلَى وَفِي»، وَبَيْنَ «رَأْسٍ

(١) مَرِّبَانِ ذَلِكَ فِي «الطَّبَاقِ» أَوَّلِ «الْمَحْسَنَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ».

مَنْ قَاسَ جَدَّوَاكَ يَوْمًا بِالسُّحْبِ أَخْطَأَ مَدْحَكَ
السُّحْبُ تُعْطِي وَتُبْكِي وَأَنْتِ تُعْطِي وَتَضْحَكُ

أَرَأَوْكُمْ وَوَجُوهَكُمْ وَسَيُوفُكُمْ فِي الْحَادِثَاتِ إِذَا دَجَّوْنَ نُجُومُ

إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ مَتَاعٌ وَالسُّفِيهِ الْغَيِّ مَنْ يَصْطَفِيهَا
مَا مَضَى فَاتٌ وَالْمَوْئَلُ غَيْبٌ وَلَكَ السَّاعَةُ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا

ورجل، وبين جر وعبد، وبين «تاج وقيد»، وبين «عز وذل»، وبين «يزين ويشين». قوله: (جدواك)، الجدوى: العطية، و(السُّحْبُ) بضم السين المهملة وبسكون الحاء المهملة للوزن جمعُ سحاب الغيم. وقوله: «أخطأ مدحك» ينصب المدح أي: عدل عن طريق مدحك ضالاً. في هذا البيت «التفريق»؛ فقد عمَد إلى شيئين وهما المخاطبُ والسُّحْبُ المشتركان في نوع الإعطاء فأوقع بينهما تبايناً بأنَّ المخاطبَ يضحك والسُّحْبُ تبكي.

هذا البيت لابن الرومي وبعده:

فِيهَا مَعَالِمٌ لِلْهُدَى وَمَصَابِيحُ تَجَلَّو الدُّجَى وَالْأَخْرِيَاتُ رُجُومُ
قوله: (إِذَا دَجَّوْنَ) أي: أظلمن، فيه «الجمع»؛ لأنه قد جَمَعَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ فِي حَكْمٍ وَاحِدٍ، كَمَا أَنَّ فِيهِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي الْفَلَّ وَالنَّشْرَ الْمُرْتَبَّ^(١) كَمَا قِيلَ...
قوله: (الغبي) أي: القليل، الفطنة الجاهل. قوله: (يصطفوها) أي: يختارها. قوله: «والموئل» أي: الذي تؤمُّله في الزمن المستقبل.

وقوله: (غيب) بسكون الياء التحتية أي: مشكوك فيه أو غائب عنك وفي هذا البيت

(٢) وهو أن يُذكر متعدّد ثم يُذكر ما لكل من أفرادهِ شائعاً من غير تعيين مرتباً، فهنا ذكر مَعَالِمٌ لِلْهُدَى لـ «أَرَأَوْكُمْ» ومَصَابِيحُ لـ «وَجُوهَكُمْ» وَرُجُومُ لـ «سَيُوفُكُمْ».

لَا عَيْبَ فِيهِمْ سِوَى أَنْ التَّرِيْلَ بِهِمْ يَسْلُو عَنْ الْأَهْلِ وَالْأَوْطَانِ وَالْحَشْمِ

عَاشِرُ النَّاسِ بِالْجَمِيْعِ لِي وَخَلَّ الْمَزَاحِمَةُ
وَتَبَيَّقُظْ وَقِيلَ لِمَنْ يَتَعَاظِي الْمُزَاحَ مَعَهُ

فَلَمْ تَضَعْ الْإِعَادِي قَدَرُ شَانِي. وَلَا قَالُوا فَلَانٌ قَدَرُ شَانِي.

التقسيمُ باستيفاء أقسام الشيء؛ لأن الأزمان ثلاثة لا غير.

قوله: (التَّرِيْلُ) أي: الضيفُ أو الشخصُ الذي يَنْزِلُ معهم في البيت.

قوله: (يَسْلُو عَنْ الْأَهْلِ... إلخ) أي: تطيبُ نفسه عنهم ويذهُلُ عن ذكرهم ويهجرهم.

قوله: (وَالْحَشْمُ) بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة وهم الخدمُ أو من يغضبون له أو يغضب لهم من أهل وعبيد أو جيرة أي: إن كان طيب نفس الضيف بنزوله عندهم عينا فلا عيبَ فيهم غيرَه، ومن المعلوم أنه ليس بعيبٍ ففيه تأكيد المدح بما يُشبهه الذم.

قوله: (المزاحمة) أي: المضايقة.

وقوله: (مَهُ) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني على السكون بمعنى «انكفُ» أي: عن المزاح. فيه الجناسُ بين «الْمَزَاحِمَةِ» في البيت الأول و«الْمَزَاحِمَةِ» في الثاني ويخصُ باسم الجناسِ المفروقِ لا اختلافِ ركنيه أفرادًا وتركيبًا من كلمتين.

هذا البيت قبله:

وَلَيْتُ الْحَكْمَ خَمْسًا وَهِيَ خَمْسٌ^(١) لَعَمْرِي وَالصَّبَا فِي الْعُنْفَوَانِ

قوله: (فلم تَضَعْ) أي: لم تُسْقِطْ ولم تحط.

قوله: (شاني) بحذفِ الهمزة تخفيفًا، والشأن هو ما عظم من الأمور والأحوال.

(١) هو القاضي أبو علي عبد الباقي بن أبي حصين ولي قضاء المعرة وهو ابن خمس وعشرين، وأقام فيه خمس سنين.

أَيُّ شَيْءٍ أَطْيَبُ مِنْ ابْتِسَامِ الثَّغُورِ وَدَوَامِ السُّرُورِ، وَبُكَاءِ الْغَمَامِ وَنَوْحِ الْحَمَامِ.
مَدَحْتُ مَجْدَكَ وَالْإِخْلَاصَ مِلْتَزَمِي فِيهِ وَحَسَنُ رَجَائِي فِيكَ مَحْتَمِي
وَلَا يَصْعُبُ عَلَى الْمَعْلَمِ اقْتِفَاءُ هَذَا الْمَنْهَجِ وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى طَرِيقِ النِّجَاحِ.

قَوْلُهُ: (قَدْ رَشَانِي) «قَدْ» لِلتَّحْقِيقِ، «رَشَانِي» فَعْلٌ مَاضٍ أَيُّ: أَعْطَانِي الرِّشْوَةَ وَهِيَ مَا يُعْطَى لِإِبْطَالِ حَقٍّ أَوْ إِحْقَاقِ بَاطِلٍ. وَفِي هَذَا الْبَيْتِ جِنَاسٌ أَيْضًا وَيُخَصُّ بِاسْمِ الْجِنَاسِ الْمُلَفَّقِ لِتَرْكِيبِ الرُّكْنَيْنِ جَمِيعًا، الرُّكْنُ الْأَوَّلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ ^(١) وَالثَّانِي مِنْ حَرْفٍ وَفَعْلٍ وَاسْمٍ ^(٢).

قَوْلُهُ: (الثَّغُورُ) جَمْعُ «ثَغْرٍ» بِفَتْحِ الْمَثَلَةِ الْفَمُ أَوْ مَقْدَمُ الْأَسْنَانِ، وَابْتِسَامُهَا هُوَ ضَحِكُهَا قَلِيلًا مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ.

قَوْلُهُ: (الْغَمَامُ) هُوَ السَّحَابُ، وَبُكَاءُهُ عِبَارَةٌ عَنْ إِمْطَارِهِ وَانْهِيَارِهِ بِالْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَنَوْحُ الْحَمَامِ هُوَ سَجْعُهُ وَصَوْتُهُ الَّذِي يُشَبِّهُ بِكَاءِ الْمَرْأَةِ مَعَ الْجَزَعِ، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ السَّجْعُ فِي الْفَاصِلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ لِتَوَافُقِهِمَا فِي حَرْفِ الرَّاءِ وَفِي الْفَاصِلَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ لِتَوَافُقِهِمَا فِي حَرْفِ الْمِيمِ.

قَوْلُهُ: (مِلْتَزَمِي فِيهِ) أَيُّ: مَا أَلْتَزِمُهُ فِي مَدْحِي إِيَّاكَ.

وَقَوْلُهُ: (مُحْتَمِي) أَيُّ: مَا أَحْتَمِ بِهِ مَدْحِي لَكَ. فِيهِ بَرَاةٌ الْمَقْطَعِ حَيْثُ إِنَّ آخِرَ كَلَامِهِ وَهُوَ (مُحْتَمِي) مُشْعَرٌ بِالتَّمَامِ.

(وَلَا يَصْعُبُ عَلَى الْمَعْلَمِ اقْتِفَاءُ هَذَا الْمَنْهَجِ وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى طَرِيقِ النِّجَاحِ).



(١) وَهِيَ «قَدْرٌ» وَ«شَانٌ» وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ.

(٢) وَهِيَ: «قَدْ» التَّحْقِيقِيَّةُ «رَشَا» وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ.

الفهرست

الفهرست

٣	مقدمة التحقيق
٩	ترجمة الشارح
١١	مقدمة الكتاب
١٥	مقدمة في الفصاحة والبلاغة
٣٢	علم المعاني
٣٤	الباب الأول: في الخبر والإنشاء
٣٧	الكلام على الخبر
٤٥	الكلام على الإنشاء
٧٣	الباب الثاني: في الذكر والحذف
٧٨	الباب الثالث: في التقديم والتأخير
٨٤	الباب الرابع: في القصر
٩٢	الباب الخامس: في الوصل والفصل
٩٥	مواضع الوصل بالواو
١٠٢	مواضع الفصل بالواو
١١٤	الباب السادس: في الإيجاز والإطناب والمساواة
١٢٣	أقسام الإيجاز
١٢٧	أقسام الإطناب
١٣٥	علم البيان
١٣٦	التشبيه
١٣٨	المبحث الأول: في أركان التشبيه

- المبحث الثاني: أقسام التشبيه باعتبار وجه الشبه ١٤٢
- أقسام التشبيه باعتبار أدواته ١٤٥
- المبحث الثالث: أغراض التشبيه ١٤٦
- المجاز ١٥٢
- الاستعارة ١٥٦
- المجاز المرسل ١٧١
- المجاز المركب ١٧٥
- المجاز العقلي ١٧٨
- الكناية ١٨٣
- علم البديع** ١٩٠
- المحسنات المعنوية ١٩٣
- التورية ١٩٣
- الطباق ١٩٤
- المقابلة ١٩٦
- مراعاة النظر ١٩٨
- الاستخدام ١٩٩
- الجمع ٢٠١
- التفريق ٢٠٢
- التقسيم ٢٠٢
- تأكيد المدح بما يشبه الذم ٢٠٤
- حسن التعليل ٢٠٦
- ائتلاف اللفظ مع المعنى ٢٠٨

٢٠٩	أسلوب الحكيم
٢١٣	المحسنات اللفظية
٢١٣	الجناس
٢١٦	السجع
٢١٦	الاقتباس
٢١٩	خاتمة
٢١٩	حسن الابتداء
٢٢٠	حسن الانتهاء
٢٢٢	تنبيه
٢٣٥	الفهرس

